الصراع على الخليج العربي

عبد الرحمن محمد النعيمي



الطبعة الثانية

الصِّراع عَلى الخَليج العَربي

الصراع على الخليج العربي

عبدالرحمن محمد النعيمي

الطبعة الثانية - ١٩٤٤ -

توزيع دار الكنوز الادبية -
بيروت ص. ب./ ٧٢٢٦

عبد الرحمن محمد النعيمي

الصراع على الخليج العربي

مقدمة الطبعة الثانية

نفذت الطبعة الاولى من هذا الكتاب ، والمسائل التي يعالجها لاتزال حية وموضع نقاش، ورأيت من الاهمية اصدار الطبعة الثانية على وجه السرعة، دون اجراء تعديلات عليها، وتأجيل الامر الى المستقبل، وبما تمليه الحاجة . وعليه، فإنني استميح القاريء العذر عما في الكتاب من أخطاء نحوية وطباعية، على أمل تصحيحها لاحقا .

بعد ثلاث سنوات على حرب الخليج الثانية التى جرت تحت راية مزورة هي "تحرير الكويت" من العراق ، يبدو واضحا ان المنطقة لم تستقر ، بل يمكن القول بأن عدم الاستقرار الراهن هو اكثر خطورة مما مضى. لقد حسم الصراع على المنطقة مؤقتا لمصلحة الولايات المتحدة بالدرجة الاساسية ، فهي قد خاضت حربا ضد العراق من اجل إلقاء القبض على المنطقة برمتها ، ليس فقط في مواجهة العراق الذي اراد السيطرة على المزيد من ابار النفط ليحل مشاكل النظام المستفحلة بعد خروجه من الحرب العراقية الايرانية ، وانما ايضا ضد الحلفاء الذين ساهموا في التحالف الدولي سواء الدول الصناعية (اوربا واليابان) او الدول العربية التى وقفت ضد الغزو العراقي وأرسلت قواتها للمساهمة في التحالف الدولى لطرد العراق من الكويت . وهذه النتيجة ليست موضع استحسان من قبل كافة الاطراف الخارجية . وبالتالى فان الصراع من اجل توسيع رقعة المصالح لهذه الاطراف مستمر .

تتصرف الولايات المتحدة الاميركية حاليا على انها السيد الاول في منطقة الخليج حيال الاطراف الخارجية الدولية (البلدان الاوربية واليابان وروسيا وغيرها) او حيال الاطراف الخارجية الاقليمية (العربية وايران وتركيا وباكستان) ، وفي هذا السياق، لاتستثني الشأن الداخلي ، حيث تدرس كافة نقاط الضعف الموجودة في دول

المنطقة بدءا من هشاشة النظم السياسية وعزلتها عن الجماهير وانتهاء بأوضاع العمالة الاجنبية . فخلال السنوات الثلاث مارست المزيد من الضغوطات على القوى المحلية الحاكمة لتصحيح الاوضاع السياسية ، وتدخلت في كافة الشئون الداخلية ، بل وتعمل - على ضوء التعنت السلطوي - على ان تكون المرجعية للمعارضة الوطنية والديمقراطية وبعض القوى الاسلامية في المنطقة للاستقواء بها في مواجهة الاسر الحاكمة الى الدرجة التى خلقت لدى البعض تصورا بأن واشنطن ستقف الى جانب قوى التقدم او المعارضة السياسية في المنطقة في مواجهة الانظمة الحاكمة. ولعل النموذج الكويتي وموقف السفير الاميركي هناك دليل ساطع على صحة هذا القول . فالولايات المتحدة تريد الامساك بكافة الخيوط الحاكمة والمعارضة لتتمكن من استجلاء المستقبل والتحكم بزمام تطور الاحداث درءا لتكرار التجربة الايرانية .

ولايزال الهاجس الاكبر لدى الولايات المتحدة هو السيطرة على النفط من المصب الى العائدات ، ليس فقط للتحكم بهذه الثروة الاستراتيجية وتقوية مركزها التفاوضي مع حلفائها الامبرياليين ، وانما ايضا لحل كثرة من المشاكل الاقتصادية التى تعاني منها في الوقت الحاضر وخاصة في ميدان الصناعات العسكرية . وهي تسعى جاهدة لإعادة قولبة المنطقة بما يضمن مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية من جهة وأمن القاعدة الاستيطانية في فلسطين ويضعها في المركز من كافة الترتيبات الامنية القادمة من جهة ثانية . وعلى ضوء النتائج التى تمخضت عنها الحرب الثانية في الخليج ، وانهيار المنظومة الاشتراكية وفي المقدمة منها الاتحاد السوفيتي ، فان الولايات المتحدة تريد اعادة رسم الخرائط في الشرق الاوسط ، بحيث تلغي كلية فكرة الوحدة العربية ، وتكرس مكانها مقولة الشرق الاوسط ، بأمنه وسوقه والكيان الصهيوني في القلب منه ، وتلغي كافة الاجراءات الاقتصادية الداخلية التى سارت عليها بعض دول المنطقة كالقطاع العام والحد من سيطرة القطاع الخاص . انها باختصار تريد عالما على شاكلتها، تابعا لها في كافة النواحي.

وليس غريبا على الامبريالية الاميركية انتهاج هذا السلوك النابع من مصالح الاحتكارات الرأسمالية الاميركية التى تسعى جاهدة للسيطرة على الاسواق والموارد الخام والمفاصل الاستراتيجية في العالم، فهذا شأن الصراع الدائر في العالم الذى لاتحله ولا تخفف منه الدعوات الطوباوية ولا يمكن ان تطمس حقيقته رايات حقوق

الانسان والديمقراطية التى ترفعها الادارة الاميركية بين الفينة والاخرى ، وبدلا من الانسياق وراء هذه الدعوات فإن من واجبنا معرفة حجم القوى المتصارعة على ارضنا والدور الذى نستطيع او يجب ان نقوم به للحفاظ على مصالحنا الحيوية ، أي الحفاظ على وجودنا وانتمائنا القومي بالدرجة الاساسية ، وعليه فان السؤال هو: كيف تعالج دول وشعوب هذه المنطقة شئونها ، كيف تواجه هذه التحديات الداخلية والخارجية في عالم مضطرب وتزداد ضغوطه على المنطقة كلما ازدادت الاكتشافات النفطية فيها وكلما نضبت ابارالنفط في هذه الدولة او تلك .

في تقديرى هذا هو الموضوع الاساسى الذي يجب الوقوف عنده، وقد حرصت في الكتاب أن أناقشه باستفاضة، بالوقوف امام العلاقات العربية العربية والعلاقات العربية الايرانية ، وبمدى الحصانة الداخلية التى تتمتع بها دول المنطقة بحيث لاتكون سهلة الاختراق من الخارج، وبحيث لايستطيع العامل الخارجي ان يكون سيد القرار في كل دولة وعلى صعيد المنطقة برمتها.

خلال السنوات الثلاث المنصرمة ، وعلى ضوء المصالح الامبريالية تم تقديم الكثير من المشاريع للحفاظ على الامن الخليجي:

كانت الولايات المتحدة ترى بأن العلاقات الثنائية العسكرية والامنية بينها وبين كل دولة من دول المنطقة على انفراد ، علىأرضية الاستقلال الكامل لكل واحدة منها، ودون تشجيع للتعاون والتحالف بينها أو تقوية أشكال التعاون الممثلة في مجلس التعاون الخليجي ، وبالمقابل الاحتواء المزدوج لايران والعراق وعبر تهميش العراق واشغاله بهمومه الداخلية واخراجه كلية من الساحة السياسية، والمتابعة النشطة لتطور الوضع الايراني والتدخل المستمر في شئونه الداخلية. ان مجمل هذه النشاطات التى تقوم بها الولايات المتحدة من أجل التحكم بمجريات الاحداث ، بما فيها الضغط على الحكومات للاستجابة لمطالب الاقليات وتحسين الاوضاع السياسية كما جرى في السعودية والكويت ، تصب في المجرى العام للمشروع الاميركي الذي لايستقيم الا بدعم المصالحة مع الكيان الصهيوني . وعلى ضوء المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف والتطبيع والغاء المقاطعة الاقتصادية ، تسعى واشنطن لإيجاد نظام للأمن الاقليمي الشامل يعتمد على القوة العسكرية الاميركية المتمركزة في الخليج بشكل مباشر او غير مباشر ، وعلى الكيان الصهيوني الذي ترى فيه

الادارة الاميركية قاعدة متقدمة لها، وجزءاً مما تسميه " أمنها القومي".

وفي هذا السياق ، ومن ضمن الادوات التي تستخدمها الادارة الاميركية لتمرير مشاريعها ، يحتل مجلس الامن والامم المتحدة مكانة مميزة في التفكير الاميركي الجديد ، فمن خلال مجلس الامن جرى ترسيم الحدود بين الكويت والعراق بشكل أسوأ ـ من وجهة النظر العراقية ـ من اتفاقية العقير التي فرضها المقيم السياسي البريطاني في العراق في العشرينات ـ السير بيرسي كوكس ـ والعقوبات التى يتخذها المجلس لاستمرار الحصار الاقتصادي على العراق لتركيع النظام وفرض قيود مذلة لايمكن لاي نظام سياسي قادم ان يتخلص منها ، وبالتالى فان المنظمة الدولية في الوقت الحاضر ، وبشكل محدد ، حيال الاوضاع في الخليج ، تلتزم الموقف الاميركي بحذافيره ، وفي العديد من المناسبات ، تتصرف واشنطن دون اكتراث للقرارات الدولية ، كما جرى في عملية قصف بغداد عام ١٩٩٣ ، بذريعة " المحاولة الفاشلة " لاغتيال السيد بوش ، الرئيس الاميركي السابق، في الكويت !!

اما الدول الاوربية فانها تعمل على محورين: الاول ، المصالح الخاصة لكل طرف اوربي وبالتحديد الدول الاستعمارية التقليدية كبريطلنيا وفرنسا اللتين تريدان ان تكون لهما حصة كبيرة في العقود العسكرية وسواها بحيث لاتستأثر واشنطن بكامل الكعكة. والثاني ، العمل الاوربي كمجموعة والتفاوض مع الدول الخليجية منفردة أو في إطار مجلس التعاون الخليجي للحصول على المكاسب . واوربا الموحدة ترى بأن الوطن العربي (وحاليا لاتتحدث اوربا عن وطن عربي ، بل عن جنوب المتوسط والشرق الاوسط والخليج ووادي النيل) يجب ان يكون منطقة نفوذ لها ولابد من انتزاع هذه المنطقة تدريجيا من يد الولايات المتحدة ، وترى بأنها مؤهلة لذلك اذا أحسنت العمل لتصبح القوة العالمية الاولى. وفي الوقت الحاضر فان البريطانيين يتحدثون عن ضرورة عقد مؤتمر للامن في الخليج تساهم فيه كافة الدول التي لها مصالح في هذه المنطقة وليس فقط الدول الخليجية أو الولايات المتحدة الاميركية . وتتحدث التقارير التى نشرها المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية بأن الاتفاقيات الثنائية لايمكن ان تحل مشاكل الامن في الخليج.

اما ايران فلديها ايضا مشروعها الخليجي حيث تحدثت القيادة الايرانية عدة مرات عن ضرورة توافق الدول الخليجية بين بعضها البعض للوصول الى فهم موحد

للمصالح المشتركة وبالتالي إبعاد الدول الخارجية عن المنطقة ، ولكن القيادة الايرانية ايضا تريد ابعاد الدول الخليجية العربية عن عمقها العربي وترفض التخلي عن الارث الاستعماري٤ البهلوي، فهي تصر على رفض اعلان دمشق اي الالتزام العربي حيال الدول الخليجية وأمنها وتصر على الاستمرار في احتلال الجزر العمانية التابعة للامارات العربية (ابوموسى وطمب الكبرى والصغرى). وهذا يضعها في مصاف الدولة الطامعة بدلا من الدولة التى تفكر بعقلية الجماعة التى يوحدها الاسلام ، كما تطرح، الامر الذي يحول دون اقناع الجيران الصغار بأنه ليست لدى الجار الاكبر أطماع توسعية.

وبالرغم من الجراح التى ينزف منها العراق ، والتي لعب السلوك الدموي البشع للنظام دورا كبيرا في جرها عليه، فقد تقدم ايضا بتصوره حول الامن في الخليج معيدا مرة اخرى ضرورة ضم الكويت الى العراق وان تنضم البحرين وقطر الى المملكة السعودية وان تنضم الامارات الى سلطنة عمان وبالتالى تكون في المنطقة اربع دول (العراق والسعودية وعمان واليمن) .

وتبقى الكارثة الحقيقية هي في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي ، هذه الدول التى رأت في الولايات المتحدة الحامي والمخلص المرتجى، وبالاستناد الى حمايته ترفض كل تطور، كونها تعتبره السبيل الي زوالها. وتحت وهم الحماية الاميركية فانها تتعنتر وترفض التقدم خطوة الى الأمام في المشاريع التى وقعتها منذ بداية الثمانينات للوصول الى الولايات العربية المتحدة كما عبر عنها الشيخ صباح الاحمد عام ١٩٨٢ . وشهدنا في السنوات اللاحقة لحرب الخليج الثانية بروز قطر بالادوار الشاذة سواء في العلاقات مع ايران او تفجير المعركة السياسية بعد الصدام المسلح مع المملكة العربية السعودية على منطقة الخفوس وأخيرا تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وتوقيع اتفاقيات لمده بالغاز الطبيعي من حقل الشمال ، ضاربة عرض الحائط بالمشاعر القومية لشعبها وللامة العربية مدعية بان ذلك ينسجم مع مصالحها الخاصة (وفي حقيقة الامر ينسجم مع المطلب الاميركي في تطبيع العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني). واصبح الهم الكويتي الحفاظ على حدوده من الجار العراقي وكيف يتقى شر السعودية . اما في البحرين فإن الهم القطرى لايفوقه الا الهم المحلي حيث الرفض للاستجابة لأي مطلب وطني والامعان في ابعاد المواطنين الى الخارج

ورفض المصالحة الوطنية والاصرار على السير في طريق العسف وارهاب المواطنين .

وتبقى كافة المشاكل معلقة بدءا من السيادة الوطنية والعلاقات مع الدول العربية التي تأثرت كثيرا بالحرب الاخيرة ، ومشكلة النفط ، كمية وتسعيرا ، والجنسية والعمالة الاجنبية ومشكلة التعريب ومسألة الحريات العامة وحقوق الانسان والتقدم خطوة الى الامام فيما يتعلق بالوحدة الاقتصادية او السياسية الخليجية ، في الوقت الذى يتطور العالم باتجاه المزيد من التكتلات الاقتصادية والسياسية الضخمة .

هذا الكتاب يعيد قراءة الواقع الراهن ويرى ضرورة إسهام الحركة الديمقراطية والاسلامية المتنورة في الصراع من اجل خليج لأهله العرب متعاون مع جيرانه واخوانه الايرانيين ، آخذا بعين الاعتبار مصالح كافة الفرقاء العالميين في المنطقة على أرضية ان الارض لأهلها العرب اولا، وأن المصالح في الخليج هي مصالح الامتين الايرانية والعربية ، ولايمكن بالتالى ان تكون لواشنطن اولا ثم لإهلها.

مارس ١٩٩٤

عبد الرحمن

الافتتـاحية

لم تشهد منطقة في العالم من المتغيرات والصراعات الحدودية والنزاعات ما شهدته منطقة الخليج في العقود الأخيرة. وشكلت حرب الخليج الأخيرة الـ«ميني عالمية» التعبير الدقيق عن تلاطم مصالح دول العالم في هذه المنطقة.

ولقد كتب الكثير عن الخليج وشوؤنه، واستقبلت المكتبة العربية والاجنبية سيلا من الكتب عن هذه المنطقة وخاصة بعد حرب الخليج الاخيرة من زوايا متعددة ، مع هذا الطرف اوذاك ، سرداً او تحليلاً ، بحيث تجاوزت ماكتب حول الصراع العربى الصهيونى . مما يدلل على تزايد قيمة هذه المنطقة واولويتها بالنسبة لعدد كبير من الدول بما فيها الكثير من الدول العربية التى اعتبرت القضية الفلسطينية فى المرتبة الثانية منذ ان شن النظام العراقى حربه ضد الثورة الايرانية عام ١٩٨٠ وألحقها بحربه واجتياحه للكويت عام ١٩٩٠ .

وبالرغم من كثرة ماكتب حول قضايا الخليج والصراع عليه ، فان هناك متسعاً لمن يريد الاضافة . فتداخل القضايا ومواضيع النزاعات الاقليمية والصراع مع الدول الاجنبية الطامعة تفرض المزيد من تسليط الاضواء على هذه المنطقة وقضاياها . والعمل ـ ما امكن ـ لوضع الامور على سكة سليمة يسهل عبرها معالجة القضايا ، بدلاً من تركها للقوى الاجنبية العابثة التى تحولت الى «القوة الاساسية الخليجية الكبرى» فى منطقة الخليج .

ينطلق البحث من تسليط الاضواء على اهمية المنطقة . بالنسبة للموقع والثروة ، ويؤكد ما اصبح من المسلمات ، بان الموقع الجغرافى سابقا والثروة النفطية والموقع حالياً يفسران هذا التكالب الشرس بين الامبرياليين والدول الكبرى . ويفسران النزاعات

المستمرة بين دول المنطقة التى تبحث عن صيغ للامن والاستقرار فى مجاهل وحقول واحيانا فى متاهات لاتقود الى الامن والاستقرار لشعوب المنطقة ، وانما تحقق المزيد من الهيمنة والاستقرار للاحتكارات الرأسمالية والدول الامبريالية .

ويتطرق الفصل الأول إلى الخطط غير المباشرة التي عمدت إليها الدوائر الامبريالية لفصل المنطقة عن عمقها القومي ، وتخريب نسيجها الاجتماعي عبر تصدير العمالة الأجنبية المكثفة إليها، ووضع العراقيل أمام العمالة العربية وتوطينها في هذه المنطقة، ومسؤولية الأطراف الأجنبية والمحلية في هذا المخطط الخطير الذي يستهدف عزل منطقة النفط وخلق كيانية وهوية خاصة بها !.

اما الفصل الثانى ، فانه يتطرق باسهاب الى خطط الغزو الاميركية منذ حملات التبشير التى كانت غطاءً لأهداف سياسية ، وحتى تشكيل القيادة المركزية التى عهد اليها بحماية المصالح الاميركية فى المنطقة الممتدة من باكستان الى المغرب ، وأوكل اليها حماية امدادات الغرب من النفط ، والسيطرة على مضيق هرمز لابقائه مفتوحاً فى فترة الحرب العراقية الايرانية ، وحماية ناقلات النفط الكويتية وتدمير العراق و «تحرير الكويت» واعادة أسرة آل صباح الى السلطة مرة اخرى عام ١٩٩١ ، والقيام بدور الشرطى فى الخليج ، وعدم السماح لاية دولة من دول المنطقة بان تبسط سيطرتها او تتجاوز السقف المرسوم لها فى المخطط الاميركى .

ان هذا الفصل يكشف بوضوح التراكم الكمى والنوعى فى الحضور الاميركى منذ سقوط الشاه . وكيف ترجمت الادارة الاميركية قرارها بالدفاع عن مصالحها النفطية ، وكيف سارت الدول الخليجية المختلفة فى مسارات سهلت هذه المهمة للقوات الاميركية بحيث تنفــذ خطط الغزو التى اعلنتها عام ١٩٧٣ عبر استدراج العراق الى الفخ الكويتى لالقاء القبض عليه وتدميره بعد ان تجاوز حدوده والدور المرسوم له .

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت خطط الاستيلاء على نفط الخليج منذ السبعينات، قد استفادت كثيراً من التطورات الكبيرة الدراماتيكية التي حصلت في المعسكر الاشتراكي، وتداعى الأوضاع في هذا المعسكر منذ ١٩٨٨ ، وبروزها كقوة عالمية وحيدة، تقود معسكر الرأسمالية بمراكزها النشطة اقتصادياً في أوروبا واليابان، وحاجتها إلى السيطرة على مستودع النفط العالمي لتكون أكثر قدرة على فرض املاءاتها على حلفائها اليوم، وأعدائها غداً. وتمكنت ـ في ظل المتغيرات الدولية والخطيئة القاتلة التي ارتكبها النظام العراقي ـ أن تحول المؤسسة الدولية إلى احدى أدواتها لاستصدار القرارات تلو القرارات بحق العراق لتدشن المرحلة الجديدة في العصر الامبريالي الاميركي، وتعلن

نفسها شرطياً عالمياً مهمته ليس فقط «اطفاء الحرائق»، وإنما تركيع الأمة العربية وشعوب العالم الثالث بحجة الحفاظ على «المصالح الحيوية» للغرب، وتعزيز الشرعية الدولية!.

لقد تم التركيز في هذا الفصل على خطط التدخل العسكري الأميركي، دون الحديث عن الأدوار التي أوكلت إلى دول الجوار. وخاصة تركيا وباكستان، ليس من باب التقليل من أهمية تلك الأدوار، وإنما ـ وانطلاقاً من الأحداث التي كشفت عن نفسها عام ١٩٩٠ ـ لتسليط الأضواء الكثيفة على حقيقة مفادها: أن الولايات المتحدة الأميركية لا تعتمد على أحد في الدفاع عن «مصالحها النفطية»، وأنها بنت استراتيجيتها منذ السبعينات على الدفاع مباشرة عن هذه «المصالح» وعدم توكيل أي طرف اقليمي بهذه المهمة الجسيمة.

إن الأدوار التي لعبتها ـ ولاتزال تلعبها ـ تركيا أو باكستان في النظام الاقليمي الذي تريده الولايات المتحدة مرتبطة بطبيعة النظامين، ولا يجب إغفال، لحظة واحدة، تلك العلاقات التاريخية بين الأمة العربية من جهة، وبين الأمتين التركية والباكستانية. وإذا كانت الدوائر الاميركية تسعى جاهدة لتمزيق هذه العلاقات وتوجيه طاقات هذه الأمم ضد بعضها البعض، ولمصلحة واشنطن، في صراعها الكوني ـ سابقاً ضد الاتحاد السوفييتي ـ وحالياً لاقامة نظام اقليمي يدخل الكيان الصهيوني العنصري التوسعي كأحد أطرافه الأساسية، ومرتبط بالولايات المتحدة الأميركية، فإن من مصلحة شعوب المنطقة أن ترى الصورة الأخرى، صورة العلاقات التاريخية بين أمم هذه المنطقة، وما تتطلبه المتغيرات الكبيرة التي حصلت من نسج علاقات على أسس المصالح المشتركة لهذه الأمم المتجاورة، بعيداً عن الارادة الأميركية.

ولأن الأميركان يعرفون جيداً حجم المشاعر المعادية لهم في باكستان وتركيا، والزخم الكبير الذي تمتاز به الحركة الثورية والشعبية في هذين البلدين، فإنهم يضعون حساباتهم ـ وباستمرار ـ للاعتماد على قوتهم العسكرية لحماية «مصالحهم النفطية» بدلاً من الاعتماد على أنظمة تعبر شعوبها يومياً عن عدائها الكبير للولايات المتحدة الأميركية.

اما الفصل الثالث، فتم خلاله تسليط الاضواء على النزاع بين الامتين الجارتين، والجهود التى بذلت لحل مسائل النزاع بينهما. ولاشك ان هناك مرحلتين يجب الانتباه الشديد الى الخلاف النوعى بينهما في الدور الذى لعبته ايران. فخلال عهد الشاه، كانت ايران مخلب قط للامبريالية الاميركية وشرطى الحراسة للمصالح الامبريالية. وفى عهد الثورة الاسلامية الايرانية فان هذا الدور قد تغير تماما. فقد تحولت طهران الى قلعة من قلاع حركة التحرر المعادية للامبريالية الاميركية

والصهيونية ، وبعد ان باءت كل الجهود الامبريالية المباشرة وبالوكالة لتدمير الثورة وتقزيم ايران ، فانها تعود مرة اخرى للمساهمة فى المشاريع الامنية والتعاونية فى المنطقة ولكن على ارضية تختلف كلية عن ارضية ايران الشاه . انها ارضية المصالح القومية الايرانية ذات البعد والرؤيا الاسلامية ، وبالتالى فانها فى جوانب عديدة من مشاريعها تستهدف سحب البساط من تحت اقدام الولايات المتحدة الاميركية التى حولت مجلس التعاون الى قواعد وتسهيلات لقوات الانتشار السريع الاميركية . وتملك ايران رؤية مستقلة تسعى جاهدة لان تكون فى مركز القرار بالنسبة للعالم الاسلامى الذى يفتش بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واستقلال الدول الاسلامية السوفيتية (سابقا) عن اطار يجمع هذه الشعوب .

اما الفصل الرابع ، فهو محاولة لسبر أغوار النزاعات بين اطراف الجانب العربى الخليجى . هذه النزاعات التى كان للاستعمار البريطانى الدور الاكبر فى خلقها وادامتها وتغذيتها ، بحيث اصبحت قروحاً تزكم الانوف من عفونتها ، وتبعث الرعب فى نفوس المخلصين من ابناء الامة العربية واصدقائها من مخاطرها، وشكلت الاستعانة بالاجانب عقلية سائدة لدى الاسر الحاكمة فى دول مجلس التعاون الخليجى منذ العهد البريطانى الى العهد الاميركى الجديد .

وكان من الضرورى تقديم بعض الاجتهادات كحلول لمشاكل المنطقة ونزاعاتها انطلاقا من المسؤولية الوطنية والقومية ، والايمان بان لدى المنطقة والامة العربية واصدقائها الايرانيين القدرات الكبيرة على تأمين مصالحهم فى هذه المنطقة ، وتسخير امكانيات وقدرات المنطقة لما فيه خدمة قضايا الامة العربية المركزية منها والفرعية ، بدءاً من صراعها ضد العدو الاستيطاني الصهيوني التوسعي وانتهاءاً بقضايا التوحيد القومي والتوزيع العادل للثروة، والترابط السليم بين أجزاء الوطن نفسه، وبما يصب ويخدم، ومصلحة الأمة نفسها، ومصالح الأمم الصديقة، المجاورة والبعيدة، وتقوية الامكانيات الذاتية لتكون قادرة على مواجهة الضغوطات الامبريالية للوصول إلى معادلة سليمة بين مصالحها وحاجاتها من جهة ومصالح الدول الأخرى وحاجاتها من جهة أخرى.

ولانجاز هذا الجهد المتواضع كان هناك العديد من الاصدقاء الذين وقفوا الى جانبه ولم يبخلوا عليه بالتصويب والتدقيق ، ليخرج الى النور . فاليهم عظيم الشكر والتقدير .

مارس ١٩٩٢ م

عبد الرحمن النعيمي

الفصل الأول

أهمية المنطقة

الجــزء الأول

الجغرافيــة السيـاسـية

منذ القدم ، كانت منطقة الخليج تتمتع بأهميـة استراتيجية ، نظرا لموقعها المتوسطي في العالم القديم ، سواء للحضارات والدول التي نشأت في وادي الرافديـن أو الامبراطـوريات اليونانية والرومانية والفارسيـة المجاورة . وتزايدت أهميتها فى العصر الحديث لموقعها الاستراتيـجى من جهة ، والاكتشافات النفطيــة المتزايدة فيها من جهة ثانية .

وحيث نشأت الحضارات القديمة في وادي الرافدين والهند والصيـن ، فقد برزت ضرورة التواصل والاتجار بيـن مراكز هذه الحضارات ، وكان للخليج أهميته في هذا التواصل ، حيث أكدت الكشوفات الأثريـة ارتباط حضارة دلمون وتاروت[1] وغيرها من المدن القديمة في شرق الجزيرة العربية بحضارة وادي الرافدين ، وكان «الخليج ملتقى التجارات القادمة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقى او من شرق افريقيا او من البحر الابيض المتوسـط ، ولذلك شهد الخليج خلال العصورالمختلفة نشاطاً بحرياً عظيماً حيث كانت السفن الهندية والصينية تمخر عبابه»[2] وشَكّل بالتالى حلقة وصل مهمة في طريق التجارة القديمة بين الهند وأراضى الحضارات التى نشأت فى المشرق العربى . لقد مثل الخليج عن حق - كما قال الكاتب الفرنسى بيربى — «قلب الشرق جغرافيا وبابه السحرى وصندوقه الذهبى الرائع الذى يسيل له اللعاب»[3].

وخلال العصور الاسلامية ، كان «الخليج مركز تحشد وعبور فى صدر الاسلام ومر فى عصره الذهبى فى العصر العباسى»[4].

واستمرت هذه الأهمية بحكم الموقع ، عندما دشنت أوربا في القرن الخامس عشر مرحلة الاكتشافات للعالم الجــديد ورأس الرجاء الصالح ، وبدأت مرحلة الاستعمار الأوربي للهند

وأوقيانوسيا ، وكان الخليـج حلقة وصل وسيطة للتجارة الدولية وقد عبر الكثير من السياسيين والكتاب الغربيين عن الأهمية الاستراتيجية للخليج وبشكل خاص ، مضيق هرمز ، وكان البريطانيون يرددون : «إذا كان العـالم خاتما ، فإن هرمز لؤلؤته»(٥).

أما السر ارنولـد ولسن فقد كان يرى أنه «من بين كافة الخلجان ، لا يوجد خليج يـفوق الخليج الفارسي في أهميته بالنسبة إلى علماء طبقات الأرض وعلماء الآثار والمؤرخين والجغرافيـين والتجار وتلاميذ الاستراتيجية على حد سواء»(٦).

أما ريموند اوشى فى كتابه «ملوك الرمال فى عمان» فانه يرى بان للخليج اهمية استراتيجية بالنسبة لبريطانيا ، فهو «شريان الحياة الرئيسى بالنسبة لنا ، وقد اكد اكتشاف البترول وتقدم الطيران هذه الحقيقة ، وسيظل الخليج الفارسى يسيطر على استراتيجيتنا سنين طويلة ، فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية الى الشرق ، ويحوى الموانىء والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا . والدولة التى تستولى على الخليج الفارسى وعلى ساحل عمان تستطيع ان تحكم جزيرة العرب والعراق وايران وافريقيا ، وتستطيع ان تغلق قناة السويس وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية الى الهند وافريقيا . واذا قامت فى الخليج الفارسى دولة معادية ، فانها تستطيع ان تدق المسمار الاخير فى نعش النفوذ البريطانى بجنوب البحر الابيض المتوسط كله»(٧).

ويتكرر هذا القول لدى الساسة الاميركيين فى العصر الحديث ، فوكيل وزارة الخارجية الاميركية الاسبق ، ديفيد نيوسوم ، يعيد الرؤيا البريطانيه عندما يقول: «اذا كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها ، فيمكن اعطاء حجة جيدة مفادها : ان هذا المركز هو فى الخليج سواء العربى او الفارسى حسبما تنظر اليه»(٨) ويضيف «مامن مكان فى العالم اليوم ، فيه ذلك القدر من إلتقاء المصالح العالمية ، وما من منطقة هى بمثل هذه الاهمية الاساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج .»(٩)

اما مجلة الايكونومست ، فانها تقول فى افتتاحية عددها الاول «ان الطريق الى الروهر (منطقة المانيا الصناعية) والى طوكيو تمر من خلال مضيق هرمز»(١٠)

أما الجنرال الأميركي بروس بالمر (الابن) فإنه يرى بأن «منطقة الشرق الأوسط من اكثر المناطـق استراتيجية فى العالم ، ليس بسبب الكميات الضخمة من النفط التى تتواجد فيها ، وخصوصاً في الخليج الفارسي ، بل ايضا بفضل موقعها الجغرافى . فالطرق الجوية والبحرية العالمية تقطع المنطقة التى تشكل جسرا ارضيا بين كتلة اراضى اوراسيا والقارة الافريقية»(١١).

نظرا لاهمية الموقع الجغرافى ، فقد تعرض الخليج لاطماع المستعمريـن الأوروبـين ، بدءاً

من البرتغاليين حتى البريطانيين . وكانت الخطوات الأولى لدى هذه الدول الاستعمارية هى القضاء على القوى الاقليمية وتشتيتها واحكام السيطرة عليها .

كان هذا هو الحال مع البرتغاليين الذين دمروا مراكز التجارة والملاحة في مسقط وسيراف وهرمز والبحرين ، وكذلك مع البريطانيين الذين ورثوا الدول الاستعمارية الأوربية التقليدية ، ودمروا القوة العمانية التابعة للسلطنة او الساحل العمانى فى الشمال ، الاولى بذريعة مكافحة تجارة الرقيق والثانية بحجة مكافحة «القرصنة» . وربطوا مشائخ المنطقة بسلسلة من الاتفاقيات الجامعة المانعة ، التي كان أبرزها اتفاقية عام ١٨٥٣ .

ولم يشذ الاميركان عن هذه القاعدة منذ أن قرروا الخروج من عزلتهم بعد الحرب العالمية الأولى . حيث بدؤوا تسللهم بالتأكيد على حرية التجارة والعقود النفطية ، ثم بالحضور العسكري إبان الحرب العالمية الثانية ، وسلسلة الاتفاقيات اللاحقة مع دول الخليج منذ الخمسينات .

اعتمد الخليج وأهله على الملاحة والتجارة ، لذا برزت على امتداد تاريخه وخاصة في ساحله العربي، العديد من الدول القوية البحرية والتجارية، ولعب العمانيون أبرز الأدوار في ذلك ، نظرا لموقعهم قبالة ساحل المحيط الهندي والخلجان (خليج عمان والخليج العربي) ، كما برزت العديد من المدن التجارية ذات الأهمية ، كمسقط والكويت والبصرة وهرمز وسيراف وسواها من مراكز التجارة الاقليمية الوسيطة . وكانت الغزوات الغربية تستهدف تدمير هذه المراكز والدول الاقليمية والقيام بدورها البحري أو التجاري كما هو الحال مع بريطانيا في الفترة مابين ١٨٢٠ حتى ١٩٧١[١٢].

نجحت بريطانيا في الهيمنة على المناطق التجارية التقليدية في المحيط الهندي ،وسيطرت على المضائق الاستراتيجية فيه ، «فأخضعت تجارة المضاربة لسلطة الوكالات التجارية بالكامل.، وأخضعت الأسر الحاكمة لمعاهدات الحماية ، وابطلت مفعول الوقع الموسمي لتجارة الحالة الطبيعية ، وقضت في النهاية على الأساطيل المحلية للتجارة البعيدة المدى»[١٣].

وبات واضحا أن من يريد السيطرة على التجارة الدولية في المحيط الهندي ،لابد له من السيطرة على المضائق الثلاث التي تتحكم فيه وهي :

١ – مضيق ملقا المؤدي إلى الشرق نحو الصين وجزر الهند الشرقية .

٢ – مضيق هرمز المؤدي إلى الخليج العربي وفارس من جهة ، ووادي الرافدين من جهة أخرى .

٣ – مضيق باب المندب المؤدي إلى البحر الأحمر ومنه إلى مصر[١٤].

ولقد ازدادت أهمية الخليج بعد اكتشافات النفط، والتنافس الحاد بين الدول الكبرى عليه ، كما أن النهوض القومي ، الايراني والعربي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدول الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية ، تشدد من قبضتها ، وتضع الخطط لاقامة الاحلاف العدوانية ، السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي ، خاصة بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ وانتصارالثورة العراقية ١٩٥٨ ثم اليمنية ١٩٦٢ والايرانية عام ١٩٧٩ .

أخذت منطقة الخليج مكانها إبان الحرب الباردة التي نشبت بعد الحرب العالميةالثانية ، بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية ، حيث سعت واشنطن إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوربا إلى باكستان لمواجهة الاتحادالسوفيتي ، ومنعه من الوصول إلى المياه الدافئة ، وهي امتداد للسياسة البريطانية التقليدية في منع الدولة القيصرية ثم الدولة السوفيتية من التوسع جنوبا ، أوإقامة أي شكل من أشكال النفوذ في هذه المناطق .

ومنذ الغزو السوفيتي لأفغانستان ، كشرت الولايات المتحدة الاميركية عن أنيابها ، وأعلنت بوضوح «أن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقةالخليج الفارسي ، ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وستواجهه بكافةالوسائل بما ذلك القوة العسكرية»(١٠). واصبح الاتحاد السوفيتي يشكل خطراً على منطقة الخليج ، حسب الرؤية الاميركية ، مما دفع الادارة الاميركية إلى تشكيل قوة للتدخل السريع .

وبات واضحا أن من مصلحة الولايات المتحدة والغرب الامبريالي عموما ألا تبرز قوة اقليمية تخل بالتوازن القائم ، وتجمع بين يديها أوراق نفطية واستراتيجية عديدة من دول المنطقة . وهكذا تم التصدي للثورة الايرانية طيلة عقد من الزمان بالحرب العدوانية التي شنها النظام العراقي وبالحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري . كما تم تشكيل حلف دولي واسع لتدمير العراق واخراجه من الكويت بعد أن قام النظام العراقي باجتياح الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ . ودشنت الولايات المتحدة الاميركية مرحلة جديدة بعد حرب الخليج الثانية بطرح مشاريع الأمن لإبعاد التهديدات المحلية والاقليمية والدولية عن هذه المنطقة التي تتزايد أهميتها مع المتغيرات الدولية .

الحدود الشرقية للوطن العربي:

يشكل الخليج بامتداده العراقي ، الحد الفاصل بين منطقتين قوميتين ، عربية

وفارسية . ومن الطبيعي أن يبرزالنزاع على مناطق الحدود في حالة وجود أهميـة لها ، كما أن من الطبيعي أن تكون المنطقة رمادية ، حيث يتداخل الوجودالقومي لهاتين الأمتين . فقد تواجد على ضفتي الحدود أقليات عربية وفارسية ، وتمثل ذلك في الأقلية العربية في عربستان (خوزستان) في ايران ، كما تمثل في الأقليات الايرانية المنتشرة في كل البلدان العربية الخليجية من العراق حتى عمان .

ولم يقتصر الأمر على التداخل البشري ، بل تعداه إلى الأراضي والحدود القومية لهاتين الأمتيـن ، خاصة وأن الامبرطوريات الفارسية والعربية ـ الاسلامية قد امتدت في مراحل سابقة لتشمل هذه المنطقة . كما أن نمو القوة العسكرية والسياسية لايران أو احدى الدول العربية الخليجية ، يطرح باستمرار مسألة الحدود والسيادة على المناطق المتنازع عليها .

وقد شهد القرن العشرون نزاعات واضحة المعالم على الحدود بين الأمتين بدءاً من الحدود العراقية الايرانية ، وانتهاءاً بمضيق هرمز .

ومما لاشـك فيه أن العلاقات العربية الفارسية هي حجر الزاوية في الحفاظ على مصالح الأمتين المتجاورتين من أطماع الدول الأجنبية ، فحيث ازدهرت وتعمقت هذه العـلاقات ابان الدول العربية الاسلامية (منذ الفتوحات في عصر الخلفاءالراشدين ، فالدولة الأموية والعباسية) فقد تمكن المسلمون (عربا وفرسا وأكرادا) مـن حفظ أمن المنطقة لصالح ابنائها . كما تمكنوا من نشر راية الاسلام إلى مناطق عديدة من العالم ، وخاصة في أسيا الوسطى والقارة الهندية ووصل المسلمـون إلى الصين ، حيث أقاموا أوثق العلاقات التجارية المتكافئة مع شعوب آسيا .

ولاشك أن الدول الاجنبية الطامعة في منطقة الخليج ، كانت تستثمر الخلافات العربية الفارسية وتغذيها ، للوصول إلى أهدافها في السيطرة على المنطقة والهيمنة على الطرفين . ولم تتردد هذه الدول الاجنبية الغازية عن الحديث المستمر عن مصالحها أي مصالح الدول الغازية الحيوية ، منكرة الحق الطبيعي لشعوب المنطقة في أرضها وبحارها وثرواتها ، وما يمثله كل ذلك من مصالح حيوية لهذه الشعوب .

ولان المنطقة تشكل الحدود الشرقية للوطن العربى ، فان تجزئتها واثارة النزاعات الحدودية بين اطرافها ، سيمكن القوى الاجنبية من خلق الكثير من المتاعب للامة . وليس بمحض الصدفة ان تصر كافة الاطراف الاقليمية والامبريالية على ان معالجة الامن الخليجى يجب ان تتم من الزاوية الاقليمية البحتة وترفض اعتبار الامن الخليجى جزءاً من الامن العربى الشامل ، للاستفراد بالدول العربية الخليجية وعزل قضايا الامة عن بعضها البعض ، وبالتالى اضعاف جميع الاطراف العربية فى الخليج .

المسألة الديمغرافية :

نظرا لكونها منطقة حدودية ، فإنها منطقة تأثير وتأثر ، ليس فقط بين العرب والفرس وإنما أيضا مع دول الجوار الأخرى الهندية والافريقية . فقد شكلت هذه المنطقة حلقة الوصل بين العرب والأقوام الأخرى ، وبفضل التجار العمانيين واليمانيين انتشر الاسلام في السواحل الافريقية والهندية وفي جزر أندونيسيا ، كما تدفق الأفارقة والهنود وغيرهم على الجزيرة العربية للحج وعلى الخليج للبحث عن اللؤلؤ والاتجار . كما تم استيطان متبادل ، وأغتنت سائر القوميات بتفاعلها مع بعضها وأسهمت في النضالات الطبقية التي شهدتها المنطقة في العصر الاسلامي الوسيط. ولم تشكل ظاهرة الهجرة إلى الخليج خطراً يذكر على هويته القومية إلا في المرحلة الاستعمارية التقليدية والنفطية حتى الوقت الحاضر ، مما يؤكد أن القوى الاجنبية المهيمنة تستخدم كافة الوسائل بما فيها اذكاء الصراعات بين الشعوب المتجاورة للنفاذ من خلال ذلك إلى تلك المنطقة بحجة الدفاع عن مصالحها أو مصالح تلك الأقليات التي تربطها معها .

إن الحلقة الأضعف في منطقة الخليج من الناحية الديمغرافية هي الساحل الغربي منه ، لاسباب عديدة . فحيث يخضع الساحل الشرقي لسلطة مركزية واحدة فإن الساحل الغربي مفتت ومجزأ بين عدد من الدول والدويلات الصغيرة والضعيفة . وحيث ينتمي الساحل الشرقي إلى دولة تعداد سكانها قرابة ٥٠ مليون نسمة في الوقت الحاضر ، وتمتد من جبال زاخوس إلى المحيط الهندي ، وغير مسموح لهاان تتجزأ (منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل لتشكل سدا منيعا فى وجه الاتحاد السوفيتى سابقا) فإن الساحل الغربي ممزق ، وليس مسموحاً له أن يتوحد ، ولايزيد تعداد أكبر دولة من دوله عن ١٧ مليون نسمة في الوقت الحاضر . (راجع الجدول رقم ١ حول عدد السكان فى دول مجلس التعاون فى العقدين الاخيرين) كما ان السياسة البريطانية ومنذ مطلع هذا القرن ، قد بنت استراتيجيتهاعلى «اقامة محور ثابت الولاء للغرب فى الجزيرة العربية معادياً لمحور اخر شكل استثنائى هو محور العراق »[١٦]. وادخلت ترسيم الحدود «على الأرض بشكل اعتباطى بين العراق والمحور الاخر ، وداخل المحور الاخر . وجاءت اتفاقية العقيرعام ١٩٢٢ لتكمل اتفاقية سايكس بيكو التى مزقت المشرق العربى»[١٧].

ويمكن القول بأن الدوائر البريطانية قد استفادت كثيرا من تجربة الدول الاستعمارية التي سبقتها من البرتغال إلى هولندا وسواها ، بل أن المشاريع الاستعمارية التي عجزت تلك الدول عن تحقيقها للسيطرة على المنطقة ، قد تم تنفيذها من قبل البريطانيين ، بدءا من إحكام السيطرة على المضايق الاستراتيجية في أنحاء العالم ، إلى طرد القوى الأخرى وابعادها عن

الجزيرة والخليج[18] إلى تمزيق المنطقة إلى كيانات صغيرة يسمح لها أن تتجزأ أكثر ، ولكن ليس مسموحا لها أن تتوحد وتشكل كيانا متماسكا مستقل الارادة[19].

وخلال تلك المرحلة البريطانية المذكورة ، فقد تم اغلاق المنطقة في وجه الخبرات والكفاءات العربية ، وتم إلحاقها إدارياً بالمستعمرة البريطانية (الهند) حيث كانت شؤون الخليج تدار من قبل حكام بمباي . وعندما اقتضت الحاجة تطوير وايجاد ادارات في الامارات والسلطنة ، فقد جلبت بريطانيا موظفين من الهند بدلا من مستعمراتها العربية وركزت مخططها على ربط المنطقة من الكويت إلى عدن بالهند وعزلها عن محيطها العربي واغراق المدن الرئيسية بالجاليات الاسيوية والافريقية . وسارت الشركات النفطية على هدى السياسة البريطانية ، فقد اعتمدت على الخبرات والكفاءات الهندية والاسيوية الأخرى ، ووضعت الكثير من القيود والحواجز امام الكفاءات العربية .

الصراع على الهوية القومية للمنطقة متعدد الجوانب . والهدف هو خلق مجتمعات موزاييك في تركيبتها السكانية يبهت من خلالها الطابع القومي العربي وتتعدد الجنسيات بحيث تكون ممزقة النسيج الاجتماعي من جهة ويزداد تدخل الدول المختلفة في الشؤون الداخلية للمنطقة بحجة الدفاع عن مواطنيها[20] (الباكستان ، الهند ، الفلبين ، الخ) بالاضافة إلى استخدام الدول الغربية لورقة العمالة الاجنبية على الدول المصدرة والمستوردة لها على حد سواء . وفي الوقت الحاضر وبعد حرب الخليج الثانية تسعى واشنطن إلى استخدام ورقة حقوق العمال الاجانب بعد أن استنفذت ورقة حقوق الانسان في بلدان أخرى للوصول إلى غايات معينة .

وهناك طرفان اساسيان يديران هذا المخطط ولهما مصلحة في تعويم الهوية القومية حتى لايكون هناك تجانس اجتماعي قادر على الفعل السياسي وهذان الطرفان هما الدولة الاستعمارية صاحبة الحضور السياسى والعسكرى فى المنطقة ، والاسر الحاكمة الخليجية .

فالدوائر الاستعمارية ذات التخطيط البعيد المدى ترمي من خلال اغراق المنطقة بالعمالة الاجنبية الى تحقيق الاهداف التاليه :

١ ـ اعدام الهوية القومية العربية للخليج ، مستفيدة من تجربة جنوب شرق اسيا (ماليزيا وسنغافورة مثلا) فـ «هناك تم خلط الجنسيات والثقافات والأصول العرقية ، وبطريقة وصلت اى درجة توازن بين عدة قوميات فى كل قطر ، وبالتالى صارت الدول ليست «وطنا» بل شركة مساهمة .

وفى الخليج هناك مخطط شبيه بتشجيع الهجرة الاسيوية واغراق الخليج بها صار فى مستوى الخطة المرسومة لطمس هوية الخليج»[21].

٢ – تفتيت قوة العمل على أساس الانتهاء القومي خاصة وان الغالبية الساحقة من قوةالعمل الاجنبية مؤقتة[٢٢] وشهدت المنطقة تدفقاً كبيراً للعمالة الأجنبية بعد «الفورة النفطية» عام ١٩٧٣ ، وانعكست بوضوح على التركيبة السكانية التي باتت غير متجانسة، وعاجزة ـ بالتالي ـ عن الفعل للرد على خطط التدمير السياسي والاجتماعي التي مارستها الدوائر الأجنبية والمحلية على حد سواء.

٣ – خلق مراكز قوي داخل المجتمع تبعده تدريجيا عن عمقه القومي وتخلق له سماته الخاصة التي تتولد عبر تفاعل بطيء يعبر عن نفسه في المنعطفات الحادة ، كما جرى في أزمة الخليج الأخيرة ، بحيث يبدو وكأن لهذه المجتمعات سماتها القومية الخاصة المصطدمة ومصالح الامة وبالتالي ترى في الابتعاد عن الأمة مصلحة لها .

٤ – إن الولايات المتحدة الاميركية مهتمة للغاية بالسكان في العالم الثالث سواء تكاثرهم أو توزع العمالة وأوضاعها في هذه البلدان ، وذلك منذ بداية السبعينات وبالتحديد بعد حرب أكتوبر والحظر النفطي الذي فرضته الدول الخليجية المنتجة للنفط . ففي دراسة مطولة حول تكاثر السكان في العالم الثالث ترى الإدارة الأمريكية بأن ذلك يشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة. وتضع في تلك الدراسة التي أشرف عليها هنري كيسنجر مقترحات لمساعدة قادة تلك البلدان لمواجهة هذه المشكلة، من بينها تصدير العمالة لبلدان النفط، واغراق هذه البلدان بالعمالة الأجنبية[٢٣].

٥ ـ زرع عناصر في مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات ومواقع القرار مرتبطة بالدوائر الاجنبية سواء الدول الكبرى أوعبر الدول العميلة، ويتمثل ذلك في الاعداد الكبيرة للاجانب في أجهزة الجيش والأمن مثلا . كما أن الكثير من التقارير قد أشارت إلى أن المخابرات الاسرائيلية قد نجحت في تجنيد الألاف من مواطني الدول الاسيوية وخاصة سيرلنكا والفيلبين للعمل وسط بيوت كبار المسؤولين والشيوخ في هذه الدول . كما تجدر الاشارة إلى وجود عشرات الألاف من الاميركان والاوربيين العاملين في الاجهزة العسكرية والمفاصل الحساسة في الدولة والاقتصاد، وأيضا مئات الألاف من المجندين الكوريين الذين تحدثت وكالات الأنباء بأنهم عناصر عسكرية تؤدي فترة الخدمة العسكرية بالعمل في مناطق الخليج .

٦ – المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية للعديد من الدول المرتبطة بالولايات المتحدة ، وقد برز ذلك بعد حرب فيتنام ، والفورة النفطية حيث تدفقت العمالة التايلندية والفيليبينية والكورية الجنوبية ضمن مخطط استهدف التخفيف من الضغوطات المالية التي تعاني منها هذه الدول ، فقد كانت فاتورة التحويلات لعمال عدد من هذه البلدان مساوية لفاتورة النفط المستورد إليها .

أما بالنسبة للأسر الحاكمة ، فانها ترى لها مصلحة فى ذلك من الزوايا التالية :

١ — تسوير اقطاعياتها عن العمق القومي العربي ، خاصة بعد الاكتشافات النفطية الكبيرة ، وبالتالي الحفاظ على الامتيازات الاسطورية التي نجمت عن العائدات النفطية ، والتصرف بالثروة كملكية خاصة لهذه الاسر بعيداً عن مصلحة الشعب والأمة ، بل على الضد من هذه المصلحة ، ومواجهة الدعوات التى ترى بان الخليج وثروته واهله وامنه هو جزء من الوطن العربى وثروته وامته وامنها .

٢ — تعميق النزعة القطرية من خلال تصنيف فريد من نوعه في اعطاء الجنسية ، ويتم تصنيف المواطنين الى درجات : اولى وثانية وثالثة وبدون جنسية[٢٤] وتوزيع فتات المائدة النفطية على المواطنين الذين وجدوا أن المواطنية امتياز[٢٥] يمكنهم أن يمارسوا من خلالها كافة الأعمال الطفيلية (عقارين ، وكلاء شركات ، مستوردى عمالة أجنبية ، حملة أسهم ، . . . . إلخ) بينما يمارس العمال غير المحليين القسم الأكبر من الفعاليات الانتاجية والخدمات .

٣ — تدمير النسيج الاجتماعي المحلي ، وتشتيت القوى الاجتماعية ،وتعويم القوى المحلية في بحر من الموازييك البشري ، بحيث يصعب على القوى التقدمية الاعتماد على قوى اجتماعية متجانسة للنضال من أجل التغيير، حتى الاصلاحي منه ففى دولة الامارات مثلا «يبلغ نسبة الاجانب فى ابوظبى ٨٥٪ عام ١٩٨٠ ، وفى دبى ٧٧٪ ووجود هذه الاعداد من العمالة الاجنبية يشكل ذريعة للسلطة السياسية لعدم قيام مشاركة سياسية وعدم وجود برلمان»[٢٦].

إن وجود أعداد هائلة من الاجانب وفي مواقع القرار الاقتصادي والعسكري والسياسي مريح للاسر الحاكمة التي تسعى إلى مواصلة السير في الطريق القديم : الاحتكار الكامل للسلطة ، وعدم السماح للمواطنين بالمشاركة السياسية ولاتتردد هذه الأنظمة عن طرد بعض المواطنين (كما يحدث في البحرين والكويت) وطرد بعض العرب (كما حصل في المملكة والكويت خلال وبعد أزمة الكويت الاخيرة) وجلب أعداد متزايدة من الاجانب ، وبشكل مؤقت لتستمر السلطة محتكرة بيد الأسر الحاكمة ، وتستمر الشركات الغربية في نهب الثروة ، ويستمر الملايين من العاملين مهددين بالطرد والابعاد إن أبدوا أي تذمر من أوضاعهم المزرية اللاانسانية . وبالتالي فإن السلطة لاتريد مجتمعاً متماسكاً، ولاطبقات شعبية متجانسة ،وهى تحرم كافة أشكال العمل النقابي والمهني بحجة أنه لاوجود لعمالة محلية ، وتفرض سياسات مهينة للكرامة الانسانية على المستخدمين الاجانب ، وتتوهم بأن مثل هذا الواقع يمكن أن يستمر عقودا طويلة !

٤ — الوقوف في وجه أي تفاعل عربي يسهم فيه المواطنون العرب والوافدون وخاصة عرب فلسطين وقد ثبت أنه كلما تصاعدت لهجة التأييد اللفظي للقضية الفلسطينية من قبل هذه الأنظمة ، كلما زادت الاجراءات القمعية بحق الفلسطينين في تلك البلدان وازدادت مخاوف

الانظمة من اسهام العرب الوافدين في الصراع المحلي ، وبالتالي اضافة رصيد بشري نضالي للمعارضة الوطنية . وقد تكشف ذلك عندما شنت حكومة الكويت هجمتها على الحركة الوطنية عام ١٩٧٦ ، فبعد أن حلت مجلس الأمة أغلقت الأندية الاجتماعية الثقافية التي يتردد عليها المثقفون الكويتيون والفلسطينيون كنادي الاستقلال وقد كان «اغلاق النادي أبلغ تعبير عن تخوف السلطات من تنامي الروابط بين الاقلية الفلسطينية (التي تصل إلى ٢٥ ٪ من سكان الكويت) وبين القيادة البرجوازية الصاعدة . وكانت الأسرة الحاكمة تنظر بقلق شديد إلى التفاعل بين هاتين المجموعتين النشطتين»[٢٧] ولعل هذا أحد أبرز الأسباب التي دعت أسرة ال صباح إلى طرد العدد الاكبر من الفلسطينين بعد عودتها إلى السلطة في فبراير ١٩٩١ متذرعة بموقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من الأزمة الكويتية ـ العراقية الأخيرة وتأييد بعض الفلسطينيين للاجتياح العراقي للامارة .

إن موقف الأسر الحاكمة من المسألة السكانية في دول الخليج خاطىء وضار للغاية ليس فقط للهوية القومية وإنما أيضا لمستقبلهم السياسي حيث لايمكن لهذه الملايين من العمالة الاجنبية التي تبتكر عشرات الطرق للأقامة الدائمة أن تسكت على الضيم والانتهاك الصارخ لأبسط الحقوق الانسانية وستكون قادرة على فرض وقائع جديدة خاصة اذا استخدمت الدول الامبريالية وضعيتهم ورقة ضغط بيدها فى المستقبل .

ان الارقام وحدها تكشف حجم هذه المخاطر وتفاقمها سنة بعد اخرى . فالجدول رقم (١) الذى يشير الى التعداد السكانى يشيرالى تناقص نسبة السكان المحليين منذ السبعينات حيث تدنت هذه النسبة من ٦١ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥٥٪ عام ١٩٨٧من مجموع سكان دول مجلس التعاون ، مما يعني أن نصف السكان تقريبا من الاجانب ، وتصل هذه النسبة إلى أخطر حلقاتها في دولة الامارات حيث تبلغ نسبة المواطنين ٢٥ ٪ من مجموع السكان وتتفاوت هذه النسبة بين الامارات حيث تقل أيضا في الامارات الغنية النفطية عنها فى الامارات الفقيرة .

أما على صعيد العمالة فإن الوضع أخطر من ذلك بكثير فقد تدهورت مساهمة المواطنين في قوة العمل من ٥٤ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٨ ٪ عام ١٩٨٦ على صعيد مجلس التعاون ووصلت أيضا إلى أخطر حلقاتها في دولة الامارات حيث تدهورت النسبة من ١٥ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٠ ٪ عام ١٩٨٠ ثم إلى ٨ ٪ عام ١٩٨٦ ! (راجع جدول رقم ٢) .

ولا شك ان الحقيقة على ارض الواقع اكبر من ذلك بكثير ، فهذه الارقام لاتقدم الصورة الدقيقة ، سواء من حيث الدقة في الارقام أو من حيث توزع هذه العمالة الاجنبية في المراكز الانتاجية والخدماتية ومواقع القرار ، فمن المعروف ان الأسر الحاكمة تعتمد على الاجانب في مواقع القرار السياسي والمفاصل الاقتصادية ، بينما يتركز المواطنون فى الجهازالحكومي الطفيلي

والأعمال الطفيلية غير المنتجة .

ان الصراع على منطقة الخليج يتم عبر البشر ومن أجلهم . ولذا فإن مسألة الهجرة والتجنيس والقوانين المتعلقة بها تشكل عنواناً كبيراً في الصراع الدائر للسيطرة على الخليج وثرواته .

وإذا كانت الدوائر الغربية قادرة على فرض ارادتها بالقوة العسكرية وعبر شركاتها وعشرات الألاف من الخبراء المنتشرين في مفاصل دول المنطقة ، وليست بحاجة إلى الاستيطان الأوربي أو الاميركي المكثف كما جرى في بلدان أخرى فإن هذه الدوائر ـ في عملية تشتيت قوى الخصم وتدمير نسيجه الاجتماعي واضعاف تركيبته الطبقية القومية ـ ترسم خطط التهجير والعمالة الاجنبية لهذه المنطقة وتستخدم مختلف الوسائل لتحقيق غاياتها من منطلقات استراتيجية واقتصادية وبرؤيا كونية (وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣) بحيث لايشكل مجتمع الخليج كتلة بشرية متجانسة قوية وقادرة على فرض ارادتها،وتنطلق بالتالي في التعامل مع الأخرين من قدرات ذاتية وقومية تؤهلها للدفاع عن مصالحها وتحدد مصالح الآخرين على ضوء ذلك .

ان الاشكالية السكانية منظورا إليها من زاوية الصراع على المنطقة ومن زاوية الأمن المحلي والقومي قد تفاقمت كثيرا بعد أزمة الخليج الثانية ، فقد عمدت الحكومات الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية إلى طرد مئات الالاف من العرب بحجة موقف حكوماتهم، ولم يقتصر الأمر على طرد أكثرية عرب الهلال الخصيب والسودان فقط وإنما امتد ليشمل عرب اليمن في سابقة تاريخية خطيرة تؤكد توجه هذه الأنظمة إلى الاعتماد على الأجنبي سواء في العمالة أو العسكر . كما تؤكد خفة واستخفاف هذه الحكومات بكل القوانين والاعراف والقيم الانسانية . وتتصرف بالبشر وكأنهم أشياء يمكن رميهم أو جلبهم حسب مشيئة الحاكم . ولقد شمل الطرد أعداداً كبيرة ممن حصلوا على الجنسية السعودية مثلا . وبالتالي ألغيت وسحبت منهم حقوق مكتسبة . وتصرفت حكومة الكويت بشكل أبشع بعد عودتها إلى السلطة ، حيث طردت غالبية العرب الفلسطينين والاردنين واليمنين ورفضت السماح لمواطنيها الـ «بدون» من العودة بحجة أنهم لايملكون وثائق سفر ! .

ومن المفيد الاشارة إلى أن غالبية دول العالم المتحضرة لديها قوانين للهجرة مرنة تفتح المجال للكوادر وأصحاب الكفاءات بالهجرة إليها والتجنس بعد سنوات قليلة من الاقامة في تلك البلاد ، وهذه البلدان ليست بحاجة إلى المزيد من السكان كما هو حال دول الخليج القليلة السكان المحليين . وبالتالي فان الحاجة إلى جلب أعداد كبيرة من العرب وتجنيسهم وتعميق ولاءهم وارتباطهم بالمنطقة للدفاع عنها والحفاظ على النسيج الاجتماعي القومي ماسة للغاية

وأكثر من أي بلد في العالم .

ولن نشير إلى الكيان الصهيوني وخطط الهجرة اليهودية من أثيوبيا واوربا الشرقية وروسيا والاستيطان والتجنيس الفوري لليهود القادمين من مختلف اصقاع العالم حيث تنظر الحركة الصهيونية إلى الاستيطان والتجنيس كقضية حياة أو موت بالنسبة لمشروعها العدواني وأمنها في حين ترفض الأسر الحاكمة الخليجية توطين العرب القادمين إليها خوفا من المشاركة في فتات المائدة ، بل وتغذي النزعات الضيقة لدى المواطن ليزداد اقليمية وابتعادا عن عمقه القومي .

ان خطر إضعاف الهوية القومية العربية يتصاعد مع استمرار الهجرة الاجنبية بهذه الكثافة . ويعرف المحللون الغربيون هذه الحقيقة حيث تشير احدى الدراسات إلى أن زيادة الهجرة الاجنبية لدول الخليج تسبب أرقاً دائماً للسكان ليس بسبب الخوف على ضياع الهوية الثقافية للسكان الاصليين فقط ، لكن أيضا بسبب دواعي الأمن والاستقرار حيث تمثل تلك الكثافة الاجنبية وضعاً مخيفاً وخطراً داهماً يمكن أن يتحرك في أي وقت[٢٨].

ولايقتصر الأمر على الدارسين والباحثين في الشأن الاجتماعي والتركيبة السكانية من أساتذة الجامعات والمثقفين بل أن الكثير من المسؤولين يستشعرون هذا الخطر ويعبرون عنه في أحاديثهم الصحفية فالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الحالي ، عبد الله بشارة، يقول : «بصراحة ... قبل أن أواجه الاسرائيليين في الجولان — كخليجي — يجب أن أواجه مشكلة تهددني وسأكون فريسة لها وهي مشكلة الهجرة الاجنبية للمنطقة»[٢٩].

وتزداد هذه الخطورة إذا استمرت السياسة التعسفية والقيود المفروضة على توطين العرب أو تسهيل انتقال العمالة العربية الى الدول الخليجية[٣٠] رغم القرارات والتوصيات العديدة التي يخرج بها كل مؤتمر اقليمي يتصدى لمشكلة العمالة الاجنبية أو المربيات الاجنبيات أو السكان أو ما شابه ، وقد أشارت الدراسة التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس التعاون بأن أحد مخارج تنمية القوى البشرية هو تشجيع وتنظيم انتقال قوة العمل العربية وضرورة الحد من الهجرة الاجنبية لما تمثله من أخطار في مختلف المجالات على الأقطار العربية الخليجية ، ولابد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي لحماية المنطقة[٣١].

ولاشك أنه عندما يغلب الطابع الاجنبي على السكان وسوق العمل ، فسيكون ذلك أداة في يد القوى الاجنبية سواء الاميركية أو الاوربية أو ذات الصلة . وستخلق هذه الوضعية تشوّهاً في النسيج القومي برمته ، حيث ستكون منطقة النفط العربية مسّورة بالكثير من القيود التي تحرم الغالبية الساحقة من أبناء الأمة العربية من الاستفادة من هذه الثروة . وسيزداد التوتر الاقليمي بين أقلية تزداد غنى وثراء وتستخدم قوى أجنبية لحماية امتيازاتها بالتشارك مع تلك القوى الأجنبية وبين أغلبية تزداد عدداً في كافة البلدان العربية، وتزداد فقراً ومديونية وبطالة مما يهدد

الوطن العربي برمته إلى انقسام خطير كشفت حرب الخليج الثانية عن بعض ملامحه، واستخدمها الرئيس العراقي كذريعة للاستيلاء على الكويت عندما قال: «إن تدخلنا في الكويت قد سمح لنا بوضع نهاية لاقتسام استعماري كان قد أعطى الثروة لأقلية، وترك الأكثرية دون ثروات»[32] .

ويمكن قراءة هذا التفاوت وسوء توزيع الثروة في الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) حول دخل الفرد في منطقة الخليج مقارنة مع دخل الفرد في البلدان العربية الأخرى.

ولقد تزايد وعي الوطنيين العرب، ـ داخل وخارج الاقليم النفطي ـ خلال العقود الثلاثة المنصرمة، لهذا المأزق، وبذلوا جهوداً كبيرة لتسهيل مجيء العمالة العربية إلى هذه الدول، واعترضوا على خطط اغراقها بالعمالة الأجنبية، وطالبوا بإجراء تعديلات جذرية على قوانين الجنسية في دول المنطقة بحيث تتمكن من دمج العمالة العربية والصديقة في نسيجها الاجتماعي.

وحفلت كافة مؤتمرات منظمة العمل العربية ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وغرف التجارة العربية ومؤتمرات القمة العربية ، بالدعوة المستمرة إلى تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة وتنقل العمالة العربية وسواها .

كما كان للمواطنين الكويتيين الذين تيسرت لهم سبل التعبير أكثر من سواهم أن يطرحوا هذه المشكلة في مجلس الأمة وفي الصحافة ويمارسوا كافة الضغوطات للجم التوجهات الانعزالية للنظام وقد طرحت حركة القوميين العرب في الكويت بأن نفط العرب للعرب وأن الحدود يجب أن تلغى بين الدول العربية لأنها من صنع الاستعمار وان العرب الوافدين يجب أن يعاملوا على قدم المساواة مع الكويتيين[33].

كما ان المسئوليين العرب وعلى أعلى المستويات ، قد ابدوا اهتمامهم لهذه المسألة ، فقد ركز مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان في نوفمبر ١٩٨٠ اهتمامه على تنقل العمالة والمال العربي . وكانت قراراته ناقوس الخطر الذي أعلنه القادة العرب أمام الأسر الحاكمة الخليجية . فقد أقر المؤتمر ميثاق العمل الاقتصادي العربي دعا فيه إلى اعادة النظر في الأوضاع القانونية والادارية التي تحكم التبادل البشري بين الأقطار العربية .وفي ديباجة الميثاق عبر القادة العرب عن ايمانهم بأن الانسان العربي هو صانع التنمية ، وينبغي أن يكون هدفها»[34] وأكدوا حرصهم على تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها إلى الخارج ، واستعادة الموجود منها في الخارج إلى الوطن العربي أو تعظيم الاستفادة منه في موقعه .

واكدالميثاق على ضرورة :

١ — التعامل التفضيلي المتبادل : تتكفل الدول العربية بمبدأ التعامل التفضيلي لعناصر الانتاج

العربية بما في ذلك عنصر العمل طبعا .

٢ – الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية شاملا :

- معاملة العامل العربي بما لايقل عن معاملة مثيله من أصل وطني في كل قطر عربي وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له .

- تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الانتاج العربي المساهمة في التنمية العربية (بما يعني اعطاء العمل نفس الامتيازات التي تعطى لرأس المال) .

- تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها»[٣٥] .

بالاضافة إلى العديد من النصوص الأخرى التي أكدت على حرية تنقل العمال والرساميل العربية داخل الوطن العربي .

أمام هذه الوضعية الشديدة الاختلال فى التركيبة الديمغرافية فى المنطقة اصبح واضحا للجميع ان الحل يكمن فى تشجيع المواطنيين العرب من الاقطار العربية الشقيقة على الهجرة الى هذه المنطقة وتجنيسهم وتقديم كافة التسهيلات لهم ودمجهم فى حياة المجتمع الخليجى . كما ان من الضرورى وضع صمامات امان فى وجه مخططات الاذابة للهوية للقومية ببرنامج شامل يستهدف تمتين العلاقات مع اجزاء الامة بدلا من السير قدما فى الاتجاه المعاكس .



هوامش الجزء الأول

(١) تاروت : مدينة قديمة يعود تاريخها إلى أربعة الاف سنة في المنطقة الشرقية من المملكة السعودية ووجدت فيها اثار تعود إلى عصر دلمون والسومرين .
- دلمون : الاسم القديم لجزر البحرين الحاليه .

(٢) د. محمد رشيد الفيل - الاهمية الاستراتيجية للخليج العربى - رابطة الاجتماعيين - الكويت - ١٩٦٧- ص ١١ .

(٣) نقلا عن د. الفيل - مصدر سابق - ص ١٩ .

(٤) المصدر السابق - ص ٢٢ .

(٥) راجع :
- عبد الغني مروة — مقال «الخليج العربي بعيدا عن السياسة» مجلة المستقبل ١٩٨٠/٥/٣ .
- د. خلدون النقيب — مصدر سابق — ص ٦٨ .

(٦) نقلا عن : ديل آر. تاهتين - تحديات الامن القومي في العربية السعودية - ترجمة مؤسسة الابحاث العربية - بيروت - ١٩٨٠ - ص ٣ .

(٧) نقلا عن : الخليج العربي دراسة موجزة — مكتب الدعاية والنشر - حزب البعث العربي الاشتراكي — دمشق — ١٩٧٢ — ص ٣٠

(٨) ديفيد نيوسوم : الولايات المتحدة والخليج (محاضرة) نقلا عن القبس الكويتية ١٩٨٠/٤/١٣ .

(٩) المصدر السابق .

(١٠) الايكونومست — يناير١٩٨١ .

(١١) الجنرال بروس بالمر (الابن) - الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ١٩٨٢ - ص ١٢٠ .

(١٢) سعت بريطانيا تدريجيا إلى تدمير القوة البحرية العمانية (وهي القوة الأكبر والأهم في المحيط الهندى والخليج) فبعد أن شلت قوة القواسم بالحملة العسكرية الكبيرة عام ١٨٢٠ ،استخدمت ذات الذارئع لتدمير الاسطول العماني (مسقط وصور) تحت حجة مكافحة تجارة الرقيق والسلاح . وبإدخالها للسفن البخارية الكبيرة بين الهند والخليج ومضايقة البحارة العمانيين وتقسيم الامبراطوريةالعمانية عام ١٨٦١ (زنجبار ومسقط) فقد سددت ضربة قوية للاسطول التجاري العماني،الذي تلقى ضربة كبيرة اخرى من قبل البرتغاليين في مدغشقر عام ١٩٠٢ عندما قامت السلطات هناك باحراق مئات السفن العمانية الراسية هناك .

راجع : د. صلاح العقاد — التيارات السياسية فى الخليج العربى — مكتبة الانجلو مصرية — القاهره — ١٩٧٤ — ص ص ١٥٥ — ١٥٧ .

وفي العقود الاخيرة من القرن المنصرم فرضت بريطانيا احتكارا للخطوط البحرية للشركات البريطانية

(شركة الهند البريطانية) التي كانت تشغل عدداً من الشركات الملاحية البريطانية ابرزها شركة كرى مكنزى .

راجع :

- روبرت جيران لاندن - عمان مسيراً ومصيراً - ترجمة محمد أمين عبد الله - بيروت - ١٩٧٠ - ص ص ٨٨ — ١٠٤ — ١٠٩ .

- د. النقيب — مصدر سابق — ص ص ٦٣ — ٧١ .

(١٣) د. النقيب - مصدر سابق — ص ٥٨ .

(١٤) د. خلدون النقيب — المصدر السابق - ص ٦٤ .

(١٥) US Interests in and policies towards The Persian Gulf- 1980 -Hearing before Subcom. on Europe and the M.E. of the Com. of Foreign Affairs- US Printing House- Wash P.4

- قبل تصريحات الرئيس كارتر ، ردد كافة السياسين البريطانين ذات المقولة عندماكانت بريطانيا الامبراطورية التي لاتغرب عنها الشمس ، ففي ١٩٠٣/٥/١٥ وقف اللورد لندسدوان في مجلس اللوردات البريطاني ليعلن : «اننا نعتبر قيام اية دولة بانشاءقاعدة بحرية او حامية في الخليج تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية وبالتالي من حقنا ان نقاوم مثل هذا الاجراء بكل الوسائل المتاحة لنا» .

- نقلا عن ارنولد ويلسون — تاريخ الخليج — ترجمة محمد امين عبد الله — وزارة الثقافة — سلطنةعمان — ١٩٨١ — ص ٨ .

(١٦) د٠ النقيب — مصدر سابق — ص ١١١ .

(١٧) المصدر السابق — ص ١١٢ — ١١٣ .

(١٨) عندما تمكنت مصر من توحيد أقطار عربية تحت لوائها في مطلع القرن التاسع عشر فرضت الدول الكبرى بقيادة بريطانيا عام ١٨٤٠عليها الانسحاب والانكفاء إلى حدود مصر،والتراجع وانسحاب جيوشهاعن الشام والجزيرة العربية ٠ واستمرت هذه السياسة البريطانية التقليدية المعادية لوحدة الامة العربية الى الأيام الأخيرة للوجود البريطاني في الخليج ٠ فقد استنفرت بريطانيا امكانياتها عام ١٩٦٥ ، عندماصادق مجلس الجامعة العربية على تقرير وفد الجامعة الذي زار الامارات برئاسةالأمين العام المساعد ، سيد نوفل ، الذي أشار الى خطورة الوضع في امارات الساحل ووضع الخطط الكفيلة بتعميق صلات المنطقة مع عمقها العربي ٠ ولم تتردد بريطانيا عن عزل الشيخ شخبوط ال نهيان عن امارة أبو ظبي وكذلك الشيخ صقر القاسمي عن امارة الشارقة لأنهما تجاوبا مع الدعوات العربية ، واستقبلا مندوب الجامعة المذكور ٠

- راجع : سيد نوفل — الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٩ - نص التقرير ص ٤٢٨ — ٤٤١ . وللوقت الحاضر ، فإن مرتكز السياسات الغربية وكذلك الايرانية يقوم على إبعاد مصر وسوريا والدول العربية الأساسية من المساهمة الأمنية والعسكرية للدفاع عن منطقة الخليج ، وأبرز دليل على ذلك الصعوبات البالغة التي تعترض على تطبيق «اعلان دمشق» .

(١٩) لم تتردد بريطانيا عن فصل قطر عن البحرين عام ١٨٦٧ (وكانت المنطقة تحت حكم آل خليفة منذ ١٧٦٦) ، والسماح لامارة الفجيرة أن تنفصل عن الشارقة عام ١٩٥٢ ٠ وفرضت اتفاقية السيب التي قسمت عمان الى سلطنة وامامة عام ١٩٢٠ ، وقبل ذلك قسمت السلطنة الى مسقط وزنجبار عام ١٨٦١ ٠ كما فرضت على عبد العزيز بن مسعود اتفاقية دارين عام ١٩١٥ التي منعته من التوسع وضم امارات الخليج

(من الكويت الى مسقط) باعتبارها تحت الحماية البريطانية .

(٢٠) في الاستبيان الذي قام به المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ورد في اجابات أحد المواطنين : «ان العمالة الاجنبية ستكون قريبا أسفين تدقه قوى التصارع الاجنبي في ظهر الامة العربية ، عندما تسنح لهم الفرصة ، تحت مظلة حقوق الانسان وحقوق الأكثرية ، واظهار تلك الفئات كجماعات مسحوقة على المجتمع الدولي أن ينتصر لها ويمنحها حقوق المواطنة الكاملة».

ـ المصدر : العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ـ ندوة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٣ ـ ص ٦٦ .

ـ (ملحوظة : لسنا هنا في معرض الحديث عن شدة الاستغلال والاضطهاد الطبقي والقومي الذي يمارس على العمالة الاسيوية بالدرجة الاساسية ، والذي نرفضه جملة وتفصيلا ، ونطالب بمعاملة البشر ـ أيا كانت الجنسية والدين واللون والجنس ـ على قدم المساواة كبشر مع بعضهم البعض . ولكننا فقط نشير إلى المخاوف التي تكشف الأيام أبعادها) .

(٢١) احمد بهاء الدين ـ مقال «العمالة الاجنبية ـ مؤشران لدول الخليج قبل فوات الاوان ـ مجلة المستقبل ١٩٨١/٣/٢١ .

(٢٢) «من الناحية التاريخية فرضت شركات النفط العالمية التي كانت تعمل في المنطقة منذ الخمسينات نمطا للاستخدام في مؤسساتها وانشطتها يعتمد على العمالة الاجنبية الوافدة (اوربية ، أميركية ، أسيوية) ملحقا به نمطا للاستخدام لدى المقاولين العاملين لحسابهم يعتمد على العمالة الايرانية اساسا . وعلى هامش من العمالة العربية (عمانيين فضلا عن قلة من الفلسطينيين بعد النكبة) وقد ساد هذا النمط للاستخدام طوال الخمسينات في الكويت والبحرين والسعودية ، وامتدت تطبيقاته في الستينات إلى دولةالامارات وقطر .
كما ساهمت شركات الاعمال والتجارة والمقاولات البريطانية ـ طوال الخمسينات ـ في توسيع نطاق هذا النمط من الاستخدام للقوى العاملة الوافدة ، وخاصة الاجنبية ، في جميع أقطار الخليج العربي قبل الاستقلال .
ويعتبر هذا النمط السلف الأصيل لظاهرة استخدام العمالة الاسيوية (هنود ، باكستانين) والذي امتدت فروع خلفه الحالي ليستوعب الكورين والفيليبيين والماليزيين وغيرهم» .
نقلا عن : أمين عز الدين ـ تنظيم استخدام العمالة الاجنبية (بحث) ـ ندوة العمالة ـ مصدر سابق ـ ص ٥١ .

(٢٣) هذا الاهتمام الاميركي يعود إلى عهد نيكسون الذي طلب اعداد وثيقة حول السكان في العالم بأمر تنفيذي بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٧٠ . وفي ٧٤/١٢/١٠ أصدر مجلس الأمن القومي دراسة من ٢٥٠ صفحة بعنوان :
National Security Study Memorandum 200 :Implications Of Worldwind Population Growth For U.S Security and Overseas Interests
وقد أصدرت مجلة Feature عددا خاصا حول هذه الوثيقة بتاريخ ١٩٩١/٥/٣ وتنص الوثيقة : «على أن زيادة السكان في العالم الثالث يشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة ، ونؤكد بأن المسألة السكانية في البلدان المنتجة للمواد الخام الاساسية يجب أن تحظى بكل الاهتمام من قبل المسؤولين الاميركان» !

(٢٥) تكشفت هذه الوضعية امام العالم بعد« تحرير الكويت» ، فقد رفضت الحكومة الكويتيةعودة عشرات الالاف من المواطنين «البدون» ولم تتردد عن طرد الكثير منهم . وكذلك الحال فى البحرين وغيرها من دول الخليج .
راجع : مقال «البدون» ـ نشرة الامل ـ تصدرها جبهة التحرير الوطنى البحرانية والجبهة الشعبية فى البحرين ـ العدد الرابع ـ يناير ١٩٩٢ .

(٢٥) في ندوة العمالة الاجنبية المشار إليها ، عبر السيد - ليهان المطوع (وهو مواطن كويتي) بدقة عن هذه المشاعر المقيته التي تروج لها أجهزة الحكم في دول الخليج حيث قال : «ان أهل الخليج لايريدون أن يروا أمامهم من يشاركهم على قدم المساواة هذه الثروة التي وهبها الله لهم وحدهم ، وخصوصا أنهم يتذكرون ويذكرون بأنهم أيام فقرهم اتجهوا إلى الهند والسند ، ولم ينزحوا إلى بلاد عربية تساعدهم . . . وأثار العرب الوافدون بسلوكهم . . . مخاوف الخليجيين بتصرفاتهم وكأنهم في بلدهم ناقلين إلى شواطىء الخليج الهادئة ثوراتهم وفوراتهم ، وأحياناً نزعاتهم الخاصة». ص ١٣٥ .

أما الاستاذ جاسم القطامي (من أبرز النواب الوطنيين في الكويت) فقد فضح السلوك السلطوي من هذه المسألة ، حيث قال : «إن القيادة السياسية في هذه المنطقة تخاف من العمالة العربية التي كانت دائما تتفاعل مع الاماني الوطنية والحركات القومية ، لذلك فهي ترغب في العمالة الاجنبية التي لاتهتم إلا في كسب رزقها . . . الحكومات في هذه المنطقة رفضت التوقيع على كل الاتفاقيات العربية ذات الصلة ، وأهمها اتفاقية انتقال العمالة العربية ، بل وأجهضت السوق العربية المشتركة ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية وغيرها من المحاولات العربية لربط هذه المنطقة بالوطن العربي الكبير» - ص ١٣٩ .

(٢٦) د. عبد الخالق عبد الله - ندوة جامعة العين حول العمالة الاجنبية

المصدر : جريدة الخليج ١١/١١/٨٥ .

(٢٧) Shahram Chubin – Security in The Persian Gulf Domestic Political Factors – I.I.S.S –1981 –p.10

(٢٨) مقال «رؤية غربية في المصالح الأوربية ونفط الخليج» - دراسة من اعداد مركز الدراسات السياسية والمعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن - نقلا عن جريدة الخليج - ٢٧/٤/٨٦

يتحدث الغربيون عن الاجانب بما فيهم العرب الوافدين من خارج المنطقة .

(٢٩) مقابلة مع عبد الله بشارة - جريدة الخليج - الاماراتية ١٦/١/٨٢ .

(٣٠) ان بعض حكومات دول الخليج تمنع الزواج من خارج المنطقة ، ولاتتردد في عدم السماح للزوجة العربية أو الزوج بالقدوم إلى المنطقة . فقد أصدرت المملكة قرارا يمنع السعوديات من الزواج من غير السعوديين أو مواطني دول مجلس التعاون . كما اصدرت عمان قرارا مشابها أما قطر فإنها منعت مواطنيها الرجال من الزواج من غير الخليجيات ، مما اضطر الرجال المتزوجين من عربيات غير خليجيات إلى مغادرة البلاد إلى مناطق الخليج الاخرى للتهرب من هذا القانون التعسفي الذي لم يتم الغائه إلا عام ١٩٨٩ .

ولا تشذ حكومة البحرين إلا قليلا عن هذه القاعدة ، فقد رفضت السماح لعدد من الأزواج العرب بالدخول إلى البلاد ، مما اضطر الزوجات البحرينيات إلى الهجرة إلى بلاد الزوج (اليمن ، الأردن)!

(٣١) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي - التقرير النهائي لدراسة تطور القوى العاملة - بالتعاون مع مركز البحوث التربوية في كلية التربية بجامعة الملك سعود - الرياض - أكتوبر ١٩٨٧ - ص ٢٤ .

(٣٢) حديث للرئيس العراقي — ٧/٨/١٩٩٠

(٣٣) Shahram Chubin – Ibid – p 8

(٣٤) نادر فرجاني الهجرة إلى النفط — مركز دراسات الوحدةالعربية - بيروت - ١٩٨٣ - ص ٢٠٨ - ٢ .

(٣٥) المصدر السابق — ص ٢٠٩ .

❀❀❀

الجـــزء الثـــاني

الثـــروة النفطيـــة

يتزايد اعتماد العالم على النفط[1] كمصدر للطاقة أو للعديد من الصناعات البتروكيماوية . فعلى المستوى العالمي ، وخاصة في الدول الصناعية ، تزايد استهلاك الطاقة من مصادرها المختلفة (النفط ، الغاز ، الفحم ، الشمس ، المساقط المائية ،الرياح ، الذرّة . . الخ) بوتيرة عالية بعد الحرب العالمية الثانية . فقد ارتفع الاستهلاك العالمي من ٣٥,٧ مليون برميل / اليوم للنفط المكافىء (م ب ي م) عام ١٩٥٠ الى ١٤٨,٣ م ب ي م عام ١٩٨٥ أي بزيادة سنوية قدرها ٣,٢ م ب ي م . وكان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الطاقة ١٦,٢ م ب ي م عام ١٩٥٠ وارتفع إلى ٣٨,١ م ب ي م عام ١٩٧٩ . أما البلدان الصناعية الأوربية فقد تزايد استهلاكها من ٧,٢ م ب ي م عام ١٩٥٠ ليصل إلى ٢٦,٦ م ب ي م عام ١٩٧٩ كما ارتفع استهلاك اليابان من ٠,٧ م ب ي م عام ١٩٥٠ ليصل إلى ٧,٧ م ب ي م عام ١٩٧٩[2] ورغم الجهود التي بذلتها الدول الصناعية لترشيد استخدام الطاقة وتخفيض الزيادة السنوية ، إلا أنها استمرت تستهلك الجزء الأكبر من الناتج العالمي ، حيث وصل استهلاكها عام ١٩٨٥ إلى ٧٥,٩ م ب ي م مما شكل ٥١ ٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة[3] .

ونظرا للمزايا الكثيرة التي يتمتع بها النفط من الاستخراج والنقل وتنوع الاستخدام في مختلف مجالات الطاقة ، فقد تزايد الاعتماد عليه على حساب المصادر الاخرى ، خاصة وان الدول الصناعية لاتريد التفريط باحتياطاتها الضخمة من الفحم ، وتسعى جاهدة لاستنزاف نفط العالم الثالث[4] .

تضاعف استهلاك النفط عالميا منذ الحرب العالمية الثانية حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ مرة كل عشر سنوات . فبينما كان الاستهلاك العالمي يقدر بـ ١٤,٥ مليون برميل / اليوم (م ب ي)

عام ١٩٥٠ ، فقد وصل الى ٩٠,٥ م ب ي عام ١٩٧٩ (للنفط والغاز) • وكانت الولايات المتحدة طيلة هذه الفترة اكبر مستهلك في العالم (٦٥٪ عام١٩٥٠ و ٣٣٪ عام ١٩٧٩) .

كما تزايد استهلاك البلدان الاوربية من ٨ ٪ الى ٢١ ٪ للسنوات المذكورة . وكذلك الحال بالنسبة لليابان التى تزايد استهلاكها من النفط والغاز من ١٪ الى ٦,٥٪ للسنوات المذكورة .

وعلى صعيد الدول الصناعية الرأسمالية ، فقد كان نصيبها ٥٥ ٪ من الاستهلاك العالمى للنفط والغاز عام ١٩٨٥ . (راجع الجدول رقم ٤).

ان هذا الاعتماد المتزايد على النفط يكشف قيمته الاستراتيجية في الصراع الدولي على الموارد ، فمنذ ان اتخذ قائد البحرية البريطانية ونستون تشرشل قراره عام ١٩١٠ باعتماد النفط بديلا عن الفحم كوقود للاسطول البريطاني ، ومنذ ان ظهرت محركات الديزل والطائرات عام ١٩٣٠ ، وابتكرت اساليب جديدة للتشحيم والتزييت ، باتت السمة الطاغية لمرحلة مابين الحربين هي الصراع على النفط . وكانت الحرب العالمية الثانية بحق هي «حرب زيت ، فالجانب الذي يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية عن العدو ، ويتمكن في الوقت ذاته من امداد دبابته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود من النوع السليم ، وفي الوقت المناسب ، وفي الاماكن المناسبة ، لهو الجانب الذي سيحرز في النهاية النصر في هذا الصراع العالمي»[٥].

وتمكنت الولايات المتحدة الامريكية ـ عبر شركاتها النفطية العملاقة ذات الخبرة العالمية في عالم النفط ـ من السيطرة على بترول الشرق الاوسط في المملكة السعودية وبلدان المنطقة الاخرى . وان تكون ، بالتالى ، صاحبة الكلمة الاولى في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية ، حيث يرى وزير النفط السعودى السابق بان «السيطرة الامريكية البترولية التي تمثلت في شركة ارامكو والكونسورتيم النفطي في ايران هما مظهر من مظاهر زعامة اميركا للعالم الحر ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ولعلها اسهمت في ترسيخ تلك الزعامة . . . . ويجزم الباحثون الاقتصاديون بان مشروع مارشال لتعمير اوربا ماكان لينجح لولا السعر المنخفض للبترول وبقائه طيلة عقدين من الزمن»[٦]. وأكد الرئيس الفرنسي الأسبق كليمنصر بأن «البلدان الرأسمالية المتطورة قد ركبت موجة نفط الشرق الأوسط لتعبر إلى المعجزة الاقتصادية في فترة الخمسينات والستينات»[٧] وبات واضحا للجميع «انه بدون النفط لم يكن ممكنا وجود الاقتصاد الحديث»[٨] واعترف وزير الدفاع الامريكي الاسبق ، كاسبر واينبرغر ، أمام الكونغرس : «بان هذه المنطقة تقف وراء الازدهار الاقتصادي لكل من الغرب واليابان»[٩]. أما السفير الامريكي الاسبق في المملكة السعودية فانه يقول : «لقد سيطرت الولايات المتحدة على مناطق النفط في

الشرق الأوسط بعد أزمة مصدق . وحصلت على ٤٠ ٪ من شركة النفط الايرانية الجديدة . وبفضل النفط العربي الذى تميز بسهولة الانتاج وانخفاض تكلفته ، استمتع العالم بمصدر طاقه ، سعره زهيد في الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ ، وبالتالي فان النفط العربي كان حاسماً لتقدم الاقتصاد الغربي الى حد كبير»[١٠]. أما روبرت تاكر فانه يرى بأن «الخليج يشكل المفتاح الذي لا غنى عنه للدفاع عن موقع أمريكا الدولي تماماً كما يشكل المفتاح الذي لا غنى عنه والذي بدونه لا يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يطمح جدياً إلى الهيمنة الكونية . وبالمقارنة مع المخاطر الناجمة من السيطرة على الخليج ، ليس للصراع في مناطق اخرى من العالم الثالث إلا أهمية سطحية»[١١].

ان مصادر الطاقة موزعة في القارات الخمس ، ويتم يومياً اكتشاف المزيد من المخزون النفطي في اليابسة والبحر . وبالرغم من ذلك ، فان منطقة الخليج تفصح عن المزيد من مخزونها النفطي . وحيث تزايد الاحتياطي النفطي العالمي من ٩٢ مليار برميل عام ١٩٥٠ إلى ٩٥٩ مليار برميل عام ١٩٩٠ ، فإن نصيب منطقة الخليج قد ارتفع من ٤٨ مليار برميل عام ١٩٥٠ إلى ٥٩٢,٦ مليار برميل عام ١٩٩٠ ؛ مما زاد من نسبة مساهمتها في الاحتياطي العالمي من ٥٢ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٦٧٪ عام ١٩٩٠ (راجع الجدول رقم(٥) حول احتياطات النفط) .

ولاتقل احتياطات الغاز اهمية عن احتياطات النفط ، فقد تزايد اكتشاف حقوله ، وارتفعت نسبة الاحتياطي الخليجي عام ١٩٨٩ لتصل الى ٣٠ ٪ من الاحتياطي العالمى بعد ان كانت ١٨ ٪ فقط عام ١٩٧٠(راجع الجدول رقم(٦) حول احتياطات الغاز) ومن بين كافة دول العالم فإن المملكة السعودية لديها الاحتياطي النفطي الأكبر الذي بلغ ٢٧ ٪ من الاحتياطي العالمي لعام ١٩٩٠ ، كما انه من بين كافة الحقول النفطية في العالم ، فان حقل الغوار في المنطقة الشرقية من السعودية هو الأكبر ، وقد تمكنت شركة «أرامكو» بعد ١٠ سنوات من التنقيب من تحديد حجمه ومساحته. فقد بلغ طوله ٢٤١ كم وعرضه ٣٥ كم يحتوي على ٦٨ مليار برميل[١٢] أما الكويت والعراق فان كلًا منهما تختزن ١٠٪ من الاحتياطي العالمي بينما يصل الاحتياطي لكل من إيران والامارات إلى ٧٪ (ويقدره بعض الخبراء بـ١٠٪) بينما هبطت نسبة احتياطات الولايات المتحدة إلى ٣٪ عام ١٩٩٠ ، بعد أن كانت تشكل ٢٧,٧٪ عام ١٩٥٠ (راجع الجدول رقم ٥) .

وامام واقع الاحتياطي والاستهلاك العالمي ، يشير الخبير الكويتي جاسم السعدون الى حقائق اساسية هي :

«لدى العالم الاول حوالي ٦ ٪ من احتياطي النفط الثابت وينتج حوالي ٢٨ ٪ من الانتاج العالمي ، ويستهلك حوالي ٥٧ ٪ من استهلاك العالم .

بينما لدى العالم الاشتراكي حوالي ٩ ٪ من احتياطي النفط الثابت وينتج حوالي ٢٦ ٪ من الانتاج العالمي ، ويستهلك ٢٢ ٪ من استهلاك العالم .
بينما لدى العالم الثالث ٨٥ ٪ من احتياطي النفط الثابت ، وينتج حوالي ٤٦ ٪ من الانتاج العالمي ، ويستهلك ٢١ ٪ من الاستهلاك العالمي فقط .
وذلك في نهاية عام ١٩٨٧»[١٣].

ولان العالم الراسمالي نهم ويستهلك كميات متزايدة من هذه الثروة الناضبة وبنسبة أعلى من الكميات المستكشفة أو القابلة للاستخراج بالطرق العلمية المعروفة للوقت الحاضر ، فإن الخبراء يشيرون بأن «الأرقام تقترح خروج العالم الأول من سوق الانتاج مع نهاية العقد القادم . وتقترح أيضاً خروج العالم الثاني من سوق الانتاج مع بداية القرن القادم . وتباعاً تخرج بقية دول الاوبك عام ٢٠١٠ ، وبقية دول العالم الثالث عام ٢٠٢٠ . وحتى ذلك التاريخ لن يكون هناك منتجين للنفط سوى دول الخليج ، أي دول مجلس التعاون والعراق وايران»[١٤].

ان وجود النفط في هذه المنطقة قد جرى بمعزل عن ارادة البشر ، وكذلك المواد الخام المنتشرة في بلدان العالم الثالث ، وبالرغم من وجود كميات ضخمة من الاحتياطات للمواد الخام كالفحم مثلا في البلدان الصناعية ، فان هذه البلدان ترى بان كل المواد الخام ومصادر الطاقة يجب ان تكون تحت تصرفها ، ولذلك تكرر مقولة «المصالح الحيوية للغرب في منطقة الخليج» دون أن تشير الى ان هذه المصادر في كل مكان ملك لاهلها اولا وللبشرية ثانية ويجب استثمارها بشكل عقلاني ، ويجب الوصول إلى صيغ سليمة في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين شعوب ودول العالم ، صغيرها وكبيرها ، قويّها وضعيفها.

ولان الدول الصناعية حريصة على المواد الخام ومصادر الطاقة ، فقد شهدت منطقة الخليج تسابقاً مسعوراً للسيطرة على مكامن النفط ، وترجمت بشكل عدواني مقولة ان «القوة التي تهيمن على النفط تستطيع ان تفرض على مستهلكيه ما تشاء»[١٥].

ان الصراع على نفط المنطقة قد مر بمراحل متعددة . فمنذ مطلع هذا القرن كانت المنطقة بأسرها خاضعة للسيطرة والاحتلال أو الهيمنة البريطانية بدءاً من مشيخات الخليج إلى العراق وايران . وكانت الشركات البريطانية تستثمر هذه الوضعية للحصول على الامتيازات النفطية ، وهذا ما حصل في ايران عندما تمكنت شركة النفط البريطانية من الحصول على امتياز للنفط يشمل كافة المقاطعات الايرانية عدا الشمالية الخمس (أذربيجان وجيلان ومازندران واستراباد وخراسان) عام ١٩٠١[١٦].

جاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لصالح الحلفاء الذين لم يقبلوا بالسيطرة البريطانية المطلقة على الثروة النفطية الواعدة في منطقة الخليج ، الا ان الحكومة البريطانية اتخذت قراراً

بعدم السماح للفرق البترولية الاميركية من دخول العراق[17] مما جعل الحكومات الغربية (فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا) تشتبك فيما بينها على مناطق الامتيازات عبر شركات النفط . وبعد عشر سنوات من الحرب العالمية الأولى ، ومهاترات دبلوماسية حادة ، أمكن التوصل إلى اتفاقية الخط الأحمر في يوليو ١٩٢٨ لتحدد مناطق العمل المشترك بين الشركات الأوربية والاميركية المتنافسة على هذه الثروة[18].

وحصلت تلك الشركات على امتيازات التنقيب عن النفط في العراق وقطر وأبو ظبي ودبي، كما تمكنت الشركات الأميركية من الحصول على امتيازات منفردة للتنقيب عن النفط في البحرين والسعودية ونصف النفط الكويتي. وسيطرت الشركات البريطانية على النفط الايراني والعماني.

تمكنت الشقيقات السبع[19] من تقسيم المنطقة نفطيا رغم السيطرة البريطانية ، السياسية والعسكرية عليها حتى الخمسينات ؛ وحصلت على عقود الامتياز التي غطت كل المنطقة تقريباً . وكانت تلك العقود مجحفة إلى أبعد الحدود من حيث العائدات أو حق تحديد الانتاج والأسعار أو مناطق الامتياز ! لقد كانت تلك الشركات تهيمن على الجزء الأكبر- عالمياً - من عمليات النفط .

الصراع ضد احتكارات النفط :

الشركات النفطية دول عالمية تفوق قدراتها وامكانياتها الكثير من الدول المنتجة ، وعندما تجد نفسها في أوضاع حرجة تستعين بحكوماتها .

ولقد دخلت الدول المنتجة للنفط في صراع حاد مع هذه الاحتكارات لتعديل شروط الامتيازات المجحفة ، على ضوء نجاحات دول أخرى أو لحاجتها إلى المزيد من الأموال أو لتنامي الشعور الوطني المعادي للدول الاستعمارية والشركات النفطية ، او نتيجة العروض الأكثر سخاءاً التي بدأت تقدمها شركات نفطية مستقلة (يابانية ، ايطالية . . . إلخ) للدول الخليجية في الستينات .

ولاشك أن أبرز المعارك وأطولها ضد احتكارات النفط قد جرت في ايران والعراق وإلى حد ما في المملكة السعودية .

ففي ايران كانت شركة البترول الفارسية - الانكليزية تقدم شلناً واحداً عن كل طن بترول ! وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٣٢ قرر رضا شاه ، الذي أحكم سيطرته على منطقة عربستان (خوزستان) منذ ١٩٢٥ ، إلغاء امتياز الشركة بعد أن طالب - دون فائدة - بزيادة الحقوق الايرانية ، بعد مفاوضات استمرت أربع سنوات ! وقد تدخلت الحكومة البريطانية مهددة

باتخاذ كافة الاجراءات «المشروعة» لحماية مصالح الشركة ، وأرسلت قواتها البحرية إلى المياه الاقليمية الايرانية وقامت بعرض الشكوى على مجلس عصبة الأمم حيث أمكن التوصل إلى حلول وسط في ٣٠ مارس ١٩٣٣ تم بموجبها تخفيض المساحة التي يشملها الامتياز إلى النصف . وحصلت الحكومة على أربع شلنات عن الطن الواحد وعلى ٢٠ ٪ من أرباح الشركة[٢٠].

وبعد الحرب العالمية الثانية استفحل الصراع بين الحكومة الايرانية وشركة النفط البريطانية الفارسية ، حول جملة من المسائل المتعلقة بالعائدات والتسويق والانتاج والتسعير والتوظيف ، وامام تنامي الوعي الوطني المعادي للاحتكار النفطي ، وما مثلته تجربة فنزويلا والمكسيك[٢١] أمام الدول النفطية الاخرى ، أقدم رئيس الوزراء الايراني د . محمد مصدق على تأميم النفط وإلغاء امتياز الشركة البريطانية وتأسيس شركة النفط الوطنية الايرانية التي عهد إليها بالقيام بكافة أعمال الشركة الأجنبية .

حاول الاميركان الاستفادة من هذا الصراع بين ايران وبريطانيا لصالح شركاتهم ، في الوقت الذي وقفت كافة الشركات الأمريكية وغيرها إلى جانب الشركة البريطانية ، وأحكمت الشقيقات السبع الحصار على النفط الايراني لمدة عامين ، وعوضت عنه بزيادة الانتاج النفطي العراقي والكويتي . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فعندما فشلت كل الجهود الايرانية لكسب الولايات المتحدة ، وتوجه مصدق صوب الاتحاد السوفيتي ، بعثت واشنطن عميل المخابرات المركزية ، الجنرال شوانزكوف [٢٢] لترتيب مؤامرة للاطاحة بمصدق واعادة الامور إلى سابق عهدها ،وهذا ما حصل في ٢٢ أغسطس ١٩٥٣ وبعدها تم تشكيل كونسورتيم نفطي بديلاً عن الشركة البريطانية القديمة وحصلت الشركات الاميركية على ٤٠ ٪ من أسهمه . واستتبت الأمور للشاه حتى الستينات عندما بدأت مرحلة جماعية من الصراع ضد الاحتكارات .

وخاض العراق صراعات حادة ضد احتكارات النفط بهدف الحصول على عوائد أفضل وتحسين شروط الامتياز الذي وقعته الدولة العثمانية ، وذلك منذ السنة الأولى للادارة الوطنية عقب الحرب العالمية الأولى . ويمكن القول أن التاريخ السياسي للعراق الحديث هو تاريخ الصراع الوطني ضد احتكار شركات نفط العراق . وتم تتويج هذا الصراع بانتصار الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ التي فتحت ملف الاحتكار ، ودعت إلى حصول العراق على حقوقه . وخلال المفاوضات استخدمت شركات النفط امكانياتها العالمية بدءاً من اعلان التضامن الكامل مع شركات نفط العراق وانتهاءاً بإغراق السوق بالنفط لتخفيض أسعار النفط العراقي ، وعدم الاستجابة لأي مطلب عراقي خوفاً من أن تحذو دول المنطقة حذوها !

ومن حسن حظ العراق أنذاك أن كافة الدول النفطية كانت تشكو من تمادي شركات النفط وتلاعبها بالاسعار والانتاج ، وتمكنت بعض العناصر الوطنية في المملكة العربية السعودية

من المشاركة في حكومة الملك سعود عام ١٩٦٠ وكان في مقدمتهم الشيخ عبدالله الطريقي وزير النفط الذي اتخذ مواقف وطنية صلبة من الاحتكارات الاميركية العاملة في أراضي المملكة .

وكان واضحا للعيان أن النضال المنفرد ضد شركات موحدة عالمياً لا يجدي ، وأن من الضروري أن تتشكل صيغة من صيغ التعاون بين الدول المنتجة للنفط لتتمكن من دعم بعضها البعض . ولهذا الغرض تمت مشاورات بين وزراء النفط في فنزويلا والمملكة السعودية والعراق وايران والكويت في بغداد ، تم الاعلان ، على اثرها ، عن تشكيل منظمة للدول المنتجة للنفط (اوبك) في ١٥ سبتمبر ١٩٦٠ . وكان ذلك أول اعلان حرب جماعي ضد الاحتكارات النفطية التي رفضت الاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها !

وجاء الرد الآخر من الحكومة العراقية في ١٩٦٠/١٢/١١ عندما اصدر الرئيس عبد الكريم قاسم القانون رقم ٨٠ القاضي بسحب امتياز شركة نفط العراق عن ٩٩,٥٪ من الأراضي الممنوحة لها ! والسماح لها بالعمل في ١٩٣٧ كم٢ فقط حيث تتواجد منشآت الشركة وحقولها المنتجة !

إن تشكيل منظمة الأوبك والقرار رقم ٨٠ العراقي السالف الذكر كانا مؤشرين خطيرين للاحتكارات النفطية ، ولذلك سعت إلى تعطيل كل تقدم في صناعة النفط العراقية من جهة ، وتدبير المؤامرات ضد القادة الوطنيين في الدول النفطية ، حيث أطاح انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣ (الذي «جاء بقطار أميركي» حسب اعترافات علي صالح السعدي أحد أبرز قادة البعث العراقي أنذاك) بالنظام الوطني ، وجرت محاولة انقلاب عسكري في فنزويلا عام ١٩٦٢ مولتها المخابرات المركزية الاميركية ، وتم طرد الشيخ عبد الله الطريقي من الحكومة السعودية[٢٣] وحل محله الشيخ أحمد زكي اليماني المقرب من شركات النفط. وشنت أجهزة الاعلام الغربية حملة واسعة النطاق ضد الأوبك، مصوّرة هذا التضامن على أنه «وحش هائج تستخدمه الشعوب المتخلفة ضد المدنية الغربية»[٢٤].

تضافرت عوامل عديدة لتجميد نشاط منظمة الأوبك . فقد استلم الملك فيصل مقاليد السلطة في المملكة العربية السعودية ، ودعمت الولايات المتحدة جهود الشاه ضد الحركة الدينية والديمقراطية ، وساد الاضطراب السياسي العراق طيلة الستينات . وكان من الضروري الانتظار لبعض الوقت وبعض المتغيرات السياسية والاقتصادية حتى تتمكن الدول المنتجة من استنهاض عملها الجماعي والحصول على حقوقها .

ومن ناحية أخرى ، توقفت أسعار النفط عن الهبوط منذ ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ ، وكانت أسعار النفط هي الوحيدة من السلع العالمية التي لم ترتفع خلال نصف قرن ، بل عانت من الانخفاض الحقيقي ، فقد كان سعر البرميل المنتج في بلدان العالم الثالث عام ١٩٠٠ قرابة

١,٢٠ دولار ؛ وفي عام ١٩٦٩ أجرت الشركات انخفاضا على أسعار النفط مرتين بحجة زيادة العرض على الطلب حتى انخفض إلى ١,٥٨ دولار ، واستقر سعره عام ١٩٦٠ على ١,٨٠ دولار[٢٥].

وبالرغم من التطورات التي حصلت خلال الستينات ، بدخول الشركات المستقلة إلى منطقة الخليج ، وانتزاع بعض المطالب في العراق ، إلا أن الأحداث التي جرت في نهاية الستينات ومطلع السبعينات هي التي دفعت الأمور خطوات إلى الأمام في الصراع ضد احتكارات النفط .

فعندما أعلنت بريطانيا عن نيتها للانسحاب من منطقة الخليج في فبراير ١٩٦٨ ، دفعت كافة الأطراف المحلية إلى العمل لترتيب أوضاعها وإيجاد هياكل إدارية تحتاج إلى موازنات أكبر من السابق ، كما دفعت إيران والمملكة السعودية إلى تطوير أوضاعهما العسكرية ، وشراء كميات ضخمة من السلاح .

وفي العراق جرى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي أعاد إلى السلطة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي سعى إلى حل جملة من المعضلات الداخلية ، اضافة إلى تطوير القدرة العسكرية العراقية ليكون قادرا على التأثير فى الأوضاع الخليجية المتسارعة .

وفي يونيو ١٩٦٧ واثر الحرب العربية الاسرائيلية ، تم قطع النفط لبعض الوقت عن بريطانيا والولايات المتحدة ، وأممت الحكومة الجزائرية نفطها كما قامت الحكومة العراقية بعد عام من ذلك بالاستيلاء على المصالح البريطانية والاميركية في شركة نفط العراق ، وأممت حكومة الثورة الليبية التي جاءت بعد الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ شركات التوزيع الداخلي للنفط .

ووضعت حرب يونيو مسؤوليات على الدول الخليجية النفطية ، وبات من الضروري استخدام العائدات النفطية لدعم صمود الدول العربية المتضررة من العدوان الصهيوني .

وإذا كانت العوامل الداخلية في البلدان المنتجة للنفط والمحيطة بها قد أثرت على القرارات النفطية ومكنت منظمة الأوبك من التحرك والامساك بزمام الأمور بدءا من عام ١٩٧٠ ، فإنه لايمكن التقليل من أهمية المتحولات داخل البلدان الصناعية نفسها . ففي الولايات المتحدة ، تزايد الاعتماد على الاستيراد النفطى الخارجي ، ولم يعد ممكنا العمل بقرار ١٩٥٧ الذي حدد سقف الاستيراد بـ ١٠ ٪ من الاستهلاك المحلي ، خاصة وأن تكلفة الانتاج العالية داخل الولايات المتحدة قد اضطرت العديد من الشركات النفطية إلى اغلاق بعض الحقول مما خلق مصاعب جمة على الكثير من الشركات المتوسطة والصغيرة ، وكان من مصلحة هذا القطاع النفطي رفع أسعار نفط الاويك ليتمكن من العودة إلى الانتاج . اضافة الى الارباح

الكبيرة التي تجنيها الاحتكارات الاميركية النفطية العاملة في الخارج .

ونظرا لحاجة الكثير من الدول الصناعية إلى النفط ، فقد تشكلت الشركات المستقلة أو المدعومة من قبل تلك البلدان سواء في اليابان أو ايطاليا أو غيرها ، وحصلت هذه الشركات المستقلة على عقود مرضية للطرفين (المنتج والشركة) وتفتتت ، إلى حد ما ، جبهة الكارتل الدولي وأصبحت جبهة الدول المنتجة أفضل بكثير عام ١٩٧٠ عما كانت عليه عام ١٩٦٠ ، خاصة بعد أن أعلنت الدول المنتجة تضامنها مع الحكومة الليبية في صراعها ضد شركات النفط في اجتماع كاراكاس ١٩٧٠ ودعت الشركات إلى التفاوض مع المنظمة لتعديل أسعار النفط .

إن مجموع هذه العوامل قد ساعدت الدول المنتجة على تنشيط عملها الجماعي خاصة بعد أن انضم إلى عضوية الأوبك عدد متزايد من الدول المنتجة ، وكان الاجتماع الحادي والعشرون للمنظمة في العاصمة الفنزويلية حاسماً عندما قررت الدول المصدرة للنفط أن تحدد اسعارالنفط وتضع حدا أدنى للضرائب على الأرباح بلغ ٥٥ ٪ ، ووجدت شركات النفط لأول مرة نفسها مجبرة ، أمام وحدة الدول المنتجة ، على الرضوخ والدخول في مفاوضات جماعية بين طرفين : الاحتكارات النفطية ومنظمة الأوبك في طهران ، وتمكنت منظمة الأوبك من اجبار الشركات على القبول بالاسعار التي حددتها .

وكان ذلك نهاية لدور الشركات في تحديد الأسعار وبداية انتزاع الدول المنتجة حقها في تحديد سعر نفوطها ، وشكل ذلك خسارة للحكومات الغربية كما هو للشركات فوزارةالخارجية الاميركية رأت بأن «احتكار الشركات للنفط الخام تحت الامتيازات الممنوحة ، شكّل في الماضي حاجزاً مفيداً بين الحكومات المستوردة والحكومات المصدرة للنفط . . . وكان هذا الوضع في مصلحة الولايات المتحدة . . . حيث كان السوق للمشترين . ومع بداية السبعينات بدأ هذا الوضع يأخذ اتجاهاً عسكياً ، وأصبح السوق سوقاً للبائعين»[٢٦].

وإذا كانت الدول المنتجة قد انتزعت حقها في تحديد أسعار موادها الخام . فقد انتقلت الدول العربية وفي مقدمتها الدول الخليجية إلى استخدام نفطها سلاحاً سياسياً في مواجهة الدول الرأسمالية التي وقفت إلى جانب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٧٣ ، وزاوجت بين مختلف أنواع السلاح لانتزاع حقها في تحرير الأراضي المحتلة .

أن اكتوبر ١٩٧٣ والأشهر اللاحقة حتى مارس ١٩٧٤ قد شهد فصولاً حادة من الصراع على نفط الخليج ومن يملك الحق في استخدامه لمصلحته ، فحيث كان وزير الخزانة الاميركي يرى بأن «العرب لا يملكون النفط انهم فقط يجلسون عليه»[٢٧]! كانت الجماهير العربية تضغط باتجاه السيطرة الكاملة على هذه الثروة وتسخيرها لمصلحة قضايا الأمة ومعاركها في التحرير والتنمية والتقدم ومساعدة الدول الصديقة ، ومن أجل تغيير النظام الاقتصادي العالمي لصالح

دول العالم الثالث .

إن عام ١٩٧٣ سيبقى محطة فاصلة وكبيرة في الصراع على النفط ، وخاصة نفط الخليج ، وكان هنري كيسنجر محقاً عندما قال : «إن قرار رفع الاوبك لسعر النفط في ديسمبر ١٩٧٣ هو أحد الأحداث المحورية في تاريخ القرن»[٢٨] ولأهمية ما جرى في ذلك العام والأعوام اللاحقة يجدر التوقف عنده لرؤية المتغيرات التي حصلت في الصراع ضد الاحتكارات ، وكيف دخلت البلدان المستهلكة الغربية مباشرة على الخط .

١ ـ اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط قراراً بحظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت ووقفت إلى جانب العدو الصهيوني خلال حرب أكتوبر ، وهي هولندا والولايات المتحدة ، وذلك في ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، مما ولد فزعاً شديداً في أسواق النفط ودفع الاسعار إلى الصعود من ٥,١١٩ دولار للبرميل (حسب قرار الأوبك) إلى ٢٢,١٨ دولار حسب تهافت المشترين .

٢ ـ استكمالا لقرار حظرالنفط ، اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط قراراً بتخفيض انتاجها النفطي بنسبة ٥ ٪ شهرياً حتى تضغط الولايات المتحدة على الكيان الصهيوني لاجباره على الانسحاب من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ .

٣ ـ استثمرت منظمة الأوبك هذه الوضعية لاجراء تصحيح جديد في الأسعار بناء على زيادة الطلب ، حيث قفز سعر النفط من ٢,٩ دولار في شهر يونيو إلى ٥,١٨ دولار عشية حرب أكتوبر إلى ١١,٦٥ دولار في يناير ١٩٧٤ .

إن هذه المتحولات قد خلقت توتراً شديداً لدى الغرب الاستعماري الذي يسعى باستمرار للسيطرة الكاملة على الثروة النفطية ، ويحرم المنتجين من حقهم في التصرف كبائعين ، ويرى بأن تحديد الأسعار وكمية الانتاج ووجهة سير كميات النفط يجب أن تكون حقاً للدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة .

وعلى ضوء هذه المتحولات تحركت الدول الصناعية الكبرى لاتخاذ سلسلة من الاجراءات ، وكانت الولايات المتحدة هي التي تصدرت العالم الصناعي في مواجهة الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول العربية الخليجية . وانتقل الصراع منذ حرب اكتوبر من صراع بين الشركات النفطية والدول المنتجة إلى صراع بين الحكومات الرأسمالية الغربية والحكومات المنتجة للنفط . وكان من أبرز الاجراءات التي أقدم عليها الغرب لمواجهة الحظر النفطي وتصحيح الأسعار الخطوات التالية :

١ ـ اطلاق سلسلة من التصريحات المتشنجة ضد الدول النفطية ، والتهديد باستخدام القوة ضد تلك الدول لاحتلال منابع النفط وخاصة في المملكة العربية السعودية والكويت وبهذا

الصدد يقول البروفسور روبرت تكر (أحد أبرز الصقورالاميركيين الذين طالبوا مراراً باحتلال منابع النفط منذ عهد نيكسون حتى ريغان) : «إن المنطقة الوحيدة التي تتوفر فيها هذه الشروط على مايبدو هي تلك التي تمتد من الكويت على طول الساحل حتى قطر وهي في الغالب شريط ساحلي ضيق لايتعدى ٤٠٠ ميل طولا ويوفر ٤٠ ٪ من مجموع انتاج الأوبك الحالي وفيه أكبر كميات احتياطي في العالم على الاطلاق (أي نحو ٥٠ ٪ من مجموع احتياطي اوبك و٤٠ ٪ من مجموع الاحتياط في العالم بأسره) وبما أن هذه المنطقة لاتشمل مراكز سكنية مهمة وهي خالية من الاشجار فإن السيطرة عليها لاتشبه تجربة فتينام لامن قريب ولابعيد»[٢٩].

أما كيسنجر فقد أكد لمجلة «بزنس ويك» الاميركية أن الولايات المتحدة ستقوم بعمل عسكري ضد الدول المنتجة للنفط إذا استخدم النفط لإحداث حالة اختناق للعالم الصناعي أي إذا استخدم لأهداف سياسية[٣٠] !

وأكد الرئيس الاميركي فورد موافقته على هذه التصريحات قائلا : «قد لا يكون الأمر خلقيا لكنني أرى انه لو رجعت إلى التاريخ البشري لوجدت أن الحروب من أجل الموارد الطبيعية مستمرة منذ أقدم الأزمنة . . . وتاريخ السنوات الماضية يشير بوضوح إلى هذا الأمر كأحد الأسباب التي من أجلها تحاربت الأمم»[٣١].

ومنذ ذلك الحظر حدد الاميركيون بوضوح مصالحهم الحيوية في منطقة الخليج «باستمرار القدرة على تحصيل الواردات النفطية باسعار معقولة وبكميات كافية للوفاء باحتياجاتنا المتنامية واحتياجات أصدقائنا وحلفائنا الأوربين والأسيويين»[٣٢]. وبالتالي فإن الدول المنتجة مطالبة أن تراعي مصالح الامبرياليين قبل مصالحها ! ووصل الأمر إلى درجة تعبئة الرأي العام الغربي بأن النفط وديعة لدى الدول المنتجة ، لا يحق لها استخدامه كسلاح في معاركها الاقتصادية أو السياسية حيث يرى بعضهم : «أن على العرب أن يتعلموا الحقيقة المرّة التي تتمثل في أن مئات الملايين من سكان العالم الذين يحتاجون نفط البلدان العربية قد يصلون إلى قناعة بأن أفضل طريق للحصول على هذا النفط هو أخذه بالقوة . ولن تكون هناك معارضة ذات أهمية لمثل هذا الحل من قبل الرأي العام للدول التي تحبذ هذه الطريقة أو لمشاركة الولايات المتحدة في هذه الدعوة»[٣٣].

وتضيف «نيويورك تايمز» قائلة : «إن عملية عسكرية لتأمين النفط للدول المستهلكة لاتشبه أبداً التدخل العسكري الاميركي المحدود في فيتنام . ولذلك سيكون هناك اجماع في الرأي العالمي على مثل هذه الخطوة دونما معارضة . وعند ذلك لن يكون العرب في موقف قوي يحسدون عليه»[٣٤].

وفي كل موقع تصاعدت التصريحات باحتلال منابع النفط في الخليج . فقد أعلن مندوب

الولايات المتحدة في الحلف الأطلسي الجنرال جون دنيل ان الحكومات الغربية قد تعتبر القوة العسكرية ضمانة ضد قطع نفط الشرق الأوسط بصورة مضرة . وانه «يتفق مع وزير الخارجية الاميركي بأن الخنق الاقتصادي يتساوى مع الخنق العسكري»[٣٥].

٢ ـ تمزيق الصف العربي وتقديم وعود لبعضها للضغط على الدول العربية المنتجة . وهذا ما حصل عام ١٩٧٣ عندما تمسكت المملكة والامارات بموقفهما من حظر النفط ، فاستخدمت الادارة الاميركية الرئيس المصري لاقناع الدول العربية المذكور برفع الحظر بعد أن تم التوصل إلى فصل القوات في ربيع ١٩٧٤[٣٦].

٣ ـ تمزيق وحدة منظمة الاوبك والاوابيك بالاعتماد على حلفاء من داخل المنظمة وخاصة المملكة العربية السعودية .

فبعد أن اتخذ الملك فيصل مواقف متصلبة أثناء حرب اكتوبر والاشهر اللاحقة ، وربط النفط بقضية الصراع العربي الصهيوني ، تراجع عام ١٩٧٤ وألغى الحظر دون تحقيق اى تقدم فى مسألة الانسحابات الاسرائيلية ، وتم التوصل ، من خلال الامير فهد ووزير الخارجية الاميركى ، كيسنجر ، الى اتفاقية شاملة بين المملكة والولايات المتحدة للتعاون الاقتصادي بحيث يتم التشاور والتنسيق في كافة الجوانب بين البلدين في القضايا النفطية والمالية والاقتصادية الأخرى ، وذلك في ١٩٧٤/٦/٨ .

وأكدت التقارير الأميركية بأن واشنطن باتت تعتمد على بعض الدول الخليجية كالسعودية ودولة الامارات للتخفيف من حدة زيادة الاسعار النفطية في المنطقة . كما منعت حدوث مثل هذه الزيادة في احدى المرات . ويرى المسئولون الاميركيون بان «دعم السعودية ودولة الامارات المستمر هو أمر هام للولايات المتحدة خصوصاً لأن هذه الدول تؤثر على بقية الدول العربية المنتجة للنفط .والسعودية وحدها بامكانها أن تتحدى منظمة الاوبك بل وأن تمزقها وتقضي عليها»[٣٧].

إن الدور الذي لعبته الدولتان كان واضحاً للعيان في الفترة التي أعقبت اغتيال الملك فيصل ؛ فقد سعت المملكة إلى الحد من ارتفاع الاسعار بخلاف كافة دول الاوبك . وكان أبرز المواقف التي كادت تشق منظمة الاوبك هو اصرار السعودية والامارات على زيادة للاسعار بمقدار ٥ ٪ بدلا من ١٠ ٪ الذي التزمت به كافة دول الاوبك في اجتماعها الوزاري الذي انعقد في ديسمبر ١٩٧٦ . وذهبت السعودية إلى أبعد من ذلك بزيادة انتاجها من ٨,٥ مليون برميل يومياً إلى ٩,٥ مليون برميل يومياً وباعت الزيادة بأسعار منخفضة واستمر هذا الوضع حتى يوليو ١٩٧٧ عندما قبل الشيخ اليماني زيادة أسعار النفط السعودي بنسبة ٥ ٪ أخرى ، وإعادة التجانس والتماسك لمنظمة الاوبك .

ان وحدة دول منظمة الاوبك وخاصة الدول الخليجية هو الشرط الأول لتحرير النفط الخليجي من السيطرة الكاملة للولايات المتحدة والدول الغربية عليه . ومن المؤسف أن الغرب قد تمكن من دق اسفين بين دول الخليج ، خاصة بعد أن تمكنت ايران والعراق من التوصل إلى اتفاق فيما بينها في مارس ١٩٧٥ مما خلق أرضية أفضل لتنسيق الجهود ومواجهة مخططات الغرب في التحكم بالثروة النفطية .

وخلال تلك الفترة كان لكل من شاه ايران والملك السعودي مواقف متباينة من الثروة النفطية وكيفية الاستفادة منها .

فحيث يرى الشاه بأن النفط مادة خام للعديد من الصناعات ولايجب تبذيرها واستخدامها كوقود ، بل وطالب بربط اسعار النفط بمعدل التضخم العالمي واسعار عشرين إلى ثلاثين سلعة تؤخذ كمقياس[٣٨]، اتبعت المملكة سياسة مضادة ، فقراراتها بزيادة الانتاج لم تكن لحاجة محلية بل على ضوء احتياجات الغرب . وبدلا من أن تفرض تصوراتها ، فقد مكنت الولايات المتحدة من استخدام كل أدوات الضغط لتعزيز وجودها ووضعت كل مشاريعها وانفاقها المالي وسياستها البترولية والانمائية بيد الولايات المتحدة[٣٩].

كما أن المملكة ، على ضوء احتياطاتها الكبيرة وليس على ضوء عدد سكانها أو خططها التنموية ، قد أجبرت الدول النفطية الأخرى أن يكون للمملكة وحدها حق التحرر من الكوتا النفطية ، والانتاج حسب متطلبات السوق بعد أن يتحدد لكل دولة السقف الانتاجي اليومي مما وضع في يدها سلاحا فعالا للضغط على كافة دول المنظمة .

٤ ـ وعلى صعيد حماية المصالح الغربية فقد اتخذت الولايات المتحدة والدول الغربية خطوة كبيرة عام ١٩٧٤ ، لتكتيل جهودها لمواجهة منظمة الاوبك وذلك بتشكيل الوكالة الدولية للطاقة[٤٠]، وحددت استراتيجيتها على النحو التالي :

١ ـ ترشيد انفاق الطاقة ووضع برنامج لتقنين الاستيراد .

٢ ـ تشجيع الاكتشافات النفطية في مناطق أخرى من العالم (بحر الشمال ، الاسكا ، المكسيك . . . النرويج . . . إلخ) .

٣ ـ تطوير الاشكال الأخرى من الطاقة (الطاقة النووية والشمسية والفحم . . .) .

٤ ـ اقامة مخزون نفطي استراتيجي يكفي لـ ١٠٠ يوم .

٥ ـ التضامن بين الدول المستهلكة بحيث لاتخضع دولة ما للابتزاز من جانب الدول المنتجة للنفط ، لأغراض سياسية أو اقتصادية ؛ وبالتالي تجريد النفط من تأثيره السياسي وتحويله من سلاح بين المنتجين إلى سلاح بيد المشترين .

وخلال السنوات التي أعقبت حظر النفط الأول عام ١٩٧٣ ، كان واضحا أن الصراع على النفط سيزداد ، وبالتالي سيزداد الصراع على الخليج ، ولابد من التوصل إلى صيغة للعلاقات الخليجية تكفل تضامن دوله وشعوبه في وجه الأطماع الأجنبية ، ولكن الدول الخليجية كانت لها مصالح وارتباطات أبعدتها عن التعاون الاقليمي وعن زيادة دور النفط الخليجي في المعركة القومية العربية .

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تزرع بذور الشقاق بين الدول الخليجية للوصول إلى أسعار مناسبة لها للنفط ، كانت الأحداث تتفاعل في المنطقة وخاصة ايران حيث قام عمال النفط في ايران بالاضراب العام والامتناع عن تصدير النفط في أحد أخطر مراحل الانتفاضة الشعبية العارمة التي أدت إلى اسقاط الشاه واضطراب الوضع السياسي برمته في الخليج وبروز قوة وطنية معادية للامبريالية في طهران مما دفع الأسعار مرة اخرى إلى الارتفاع عدة مرات حيث قفز سعر البرميل من ١٨ دولار في يوليو ١٩٧٧ إلى ٢٦ دولار في فبراير ١٩٨٠ ثم ٣٤ دولار في اكتوبر ١٩٨١ وهو أعلى رقم وصل إليه قبل أن تعود الأسعار إلى الهبوط كنتيجة للهجوم المعاكس الذي خاضته الدول الصناعية لمواجهة الاوبك .

ولقد شهد عقد السبعينات صراعا آخر ضد احتكارات النفط يتعلق بملكية الشركات العاملة في المنطقة ، حيث ارتفعت الأصوات منذ الخمسينات مطالبة بتأميم هذه الشركات ثم توجهت دول الاوبك مجتمعة للسيطرة التدريجية على هذه الشركات ، وقد تمكنت الدول المنتجة - بفضل الضغط الشعبي الذي عبر عن نفسه بوضوح في الكويت مثلا ، عندما قاد النواب الوطنيون أوسع حملة ضد اتفاقية المشاركة (٢٥ ٪) التي اقترحتها المنظمة وطالبوا بالسيطرة على أكثر من ٥٠ ٪ من الأسهم والسيطرة التامة في أقرب وقت ممكن ، وبفضل تزايد قوة الدول المنتجة أمام الكارتل النفطي - من الانتقال خطوات للسيطرة على الانتاج ، ولم يأت عام ١٩٨٠ حتى كان الوضع القانوني قد تغير كلياً بالنسبة للملكية[٤].

وتمكنت الدول المنتجة من تحقيق مكاسب مالية كبيرة لها عام ١٩٨١ ، حيث قفزت الاسعار إلى أعلى رقم لها ، خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية . وبدلا من الامساك بالأمور والتحكم بالانتاج والاسعار فقد حصل العكس حيث تدهورت الأوضاع داخل الاوبك وبدأت الدول المنتجة تتسابق لتصدير المزيد من نفطها وتمكنت الدول المستوردة التي تكتلت في الوكالة الدولية للطاقة من القاء القبض على المنظمة وضبط ايقاع حركتها حسب مصالح المستوردين .

ويمكن القول بأن ذلك يعود إلى عاملين أساسيين هما :

الأول : أن العمود الفقري لمنظمة الاوبك هو بلدان الخليج النفطية ، فإذا اتفقت هذه

الدول ، سارت الدول الأخرى معها محققة الانتصارات . وعندما تختلف وتتصارع فيما بينها أو تسمح لنفسها أن تكون مطية للدول الغربية ، فإن الأوضاع تزداد سوءا في المنظمة .

ولقد تحقق هذا العطل في الوضع الخليجي ، بفعل العاملين المذكورين ، فقد ازداد الصراع بين الدول الخليجية المنتجة (ايران والسعودية والعراق) ووصلت الأمور إلى ذروتها عندما شن العراق حربا ضد ايران عام ١٩٨٠ مما ألحق أبلغ الأضرار بجبهة النفط الخليجية كان من نتائجها اندفاع البلدين إلى بيع المزيد من نفطهما لتمويل الحرب ، واندفاع المملكة السعودية والدول الخليجية الأخرى للتعويض عن النقص في الامدادات على ضوء توقف النفط العراقي والايراني (حيث استهدف الطرفان تدمير امكانيات بعضهما النفطية لكسب الحرب !).

إن الدور الذي لعبته المملكة في الفترة الثانية لارتفاع الاسعار كان أخطر بكثير من الدور السابق فحيث طالبت كل الدول برفع الأسعار حسب الطلب المتزايد على النفط ، فإن المملكة قد أصرت على السعر الأدنى الذي شهدته المنطقة عام ١٩٨١ وهو ٣٢ دولار للبرميل ، بينما كان سعر النفط العراقي أو الكويتي ٣٧ دولار ووصل سعر النفط الليبي ٤١ دولار ! كما ضاعفت المملكة من انتاجها إلى أكثر من ١٠ مليون برميل يومياً ، مما مكن للشركات والدول الغربية من تخزين كميات ضخمة من النفط وزيادة الاحتياطي الاستراتيجي لديها .

وعندما حققت المملكة هدفها المتمثل في تخفيض الاسعار إلى ٣٢ دولار ، فرضت على بقية المنتجين توزيعا غير عادل للحصص يرتكز على حقها في الانتاج الأكبر والمرن ، دون الاعتبار لاحتياجات الدول النفطية ذات الكثافة السكانية العالية كأندونيسيا أو نيجيريا مثلاً .

ومنذ عام ١٩٨٢ والمملكة تضغط لتخفيض الاسعار باغراق السوق بكميات كبيرة من النفط بينما كانت الدول الغربية تخفض من استيرادها من دول الاوبك معتمدة على البلدان المنتجة خارج الاوبك أو مستخدمة النفط الاحتياطي الذي تم تخزينه .

وهكذا هبط انتاج دول الاوبك من ٣١,٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨١ إلى ١١,٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٤[٤٢]

واحتفظت المملكة في الحالتين بما لا يقل عن ٣٠٪ من انتاج المنظمة !

إن هذه الوضعية قد أوصلت المنظمة إلى أخطر ازمة في تاريخها ، فقد تدهورت الاسعار في ١٩٨٦/٧/٢٨ لتصل إلى ٧ دولار للبرميل[٤٣]، وباتت المنظمة على كف عفريت . وكان من نتائج هذه السياسة أيضاً أن هبطت عائدات دول الخليج الست (عدا ايران والعراق الغارقتان في حرب تدميرية بينهما) من ١٥٥٦١٥ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٣٣٦٤٩ مليون دولار عام ١٩٨٦ ، أي بنسبة ٨٠٪ راجع الجدول رقم (٧).

ثانيا : الدور التخريبي الكبير الذي لعبته حكومة المحافظين البريطانية ، وذلك بعد الاكتشافات النفطية الكبيرة في بحر الشمال ، فقد رفضت حكومة تاتشر التنسيق مع منظمة الاوبك بل وأصرت على تدمير المنظمة بالتنسيق مع الولايات المتحدة ، لأن الحكومتين وجدتا «أن الاوبك أصبحت أغنى من اللازم وأقوى من اللازم في وقت أسرع من اللازم»(٤٤).

إن السياسة البريطانية هي جزء من سياسة الوكالة الدولية للطاقة التي أرادت اعادة الدول المنتجة إلى الحظيرة وتحويل السوق النفطي إلى المشترين مرة أخرى لتحديد سعره. وقد عبر عن هذا التحول أحد رجال الأعمال البترولين الأميركيين هـ. نيوستين للشيخ أحمد زكي اليماني قائلاً: «عاد الباعة الصغار إلى مكانهم. نحن من جديد وزراء البترول»(٤٥).

ولكن قدرة الدول الخليجية على انتاج النفط كبيرة بينما تتضاءل امكانيات البلدان الأخرى ، وتمكنت المنظمة من اعادة اللحمة إلى صفوفها وتحديد سقف الانتاج والاسعار والحصص بحيث استقرت الاسعار حول ١٨ دولار للبرميل بعد أن هدأت حرب الخليج الاولى ، إلا أن الأزمة الخليجية الثانية قد عصفت مرة أخرى بوحدة دول الخليج وجعلت الولايات المتحدة سيدة الموقف عسكرياً وسياسياً بدرجة لم يسبق لها مثيل !

إن الأزمة التي قادت إلى احتلال العراق للكويت هي أزمة نفطية بالدرجة الأساسية ، وهي تفتح ملف النفط الخليجي في علاقات دوله مع بعضها البعض مما يتوجب أن نتوقف عندها قليلاً خاصة وأن الصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج ، وبدون التصرف الواعي في هذه الأمور الشائكة ، فإن القوى الأجنبية تستغل الأخطاء لتتدفق جيوشها بسرعة فائقة إلى المنطقة تحت شعار «الحفاظ على المصالح الحيوية» للغرب.

ومنذ أن بدأت الشركات النفطية تنقب عن النفط في اليابسة والبحر ، نشب الصراع بين الدول الخليجية على الحدود البرية والبحرية وتمكنت بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محايدة يتم استثمارها من قبل البلدين المتجاورين ، أو يتم التنازل من طرف لطرف خر كما حصل بين أبو ظبي والمملكة السعودية عام ١٩٧٤ ، وكان من المفروض أن تحل مشاكل الصراع على النفط بين الدول الخليجية بروحية التعاون والاخوة القومية بين البلدان العربية ، وبروح حسن الجوار بين العرب والايرانيين . ومن هذا المنطلق يمكن محاكمة النظام العراقي الذي شن حربين ، لم يكن الصراع على النفط بعيداً عن أي منهما .

ففي الحالة الأولى كانت آبار النفط في عربستان (خوزستان) مغرية للنظام العراقي وبهدف اجبار طهران على التسليم بشروط العراق . واستمرت الحرب ثمان سنوات تم خلالها تدمير الكثير من الامكانيات النفطية في البر والبحر لدى الطرفين .

وفي الحالة الثانية ، كان الاعلان عن الأزمة من قبل العراق يتركز على زيادة الانتاج من قبل الامارات والكويت لاغراق السوق النفطية وبالتالي تخفيض الانتاج ، وكون الكويت تسرق من النفط العراقي في حقل الرميلة المشترك . وبدلاً من اتباع طريق الحكمة والتعقل والحوار والتنازلات المتبادلة ، فقد لجأ النظام العراقي إلى القوة العسكرية لحسم الصراع ، وضم الكويت مما دفع المنطقة بسرعة كبيرة إلى منزلق خطير تمثل في طلب الدول الخليجية الحماية من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين .

وفي الحالتين كان السعوديون تواقين لتلبية احتياجات الغرب من النفط وزيادة الانتاج للتعويض عن كميات النفط العراقي وتمكنت الرياض من التعويض عن «٧٥ ٪ من النقص في الامدادات وخفضت من الضغوط الرامية إلى رفع الأسعار ، وبرهنت أنها مركز الثقل في المنطقة وتعززت مكانتها تلك في أعقاب الأزمة»[٤٦].

وخلالها كان المسؤولون الاميركيون يرددون بأنهم لن يسمحوا لصدام حسين أن يستولي على ١٠ ٪ أخرى من احتياطي النفط العالمي . وأن سيطرته على ٢٠ ٪ ستجعله في موضع تساومي كبير مع الدول الغربية ، وكان التخوف في بداية الأمر من أن يعمد الرئيس العراقي إلى الاستيلاء على المنطقة الشرقية من المملكة مما سيضع ٤٥ ٪ من احتياطي النفط العالمي تحت تصرفه !

العائدات المالية :

لا تقتصر أهمية الخليج على وجود الثروة النفطية الكبيرة فيه بل استتبع ذلك انبثاق اسواق كبيرة للبضائع والمواد المصنعة والاستهلاكية ، كما أن العائدات النفطية التي تزايدت منذ ١٩٧٣ قد أثرت على الأسواق المالية ، وبات من الضروري اعادة تدوير هذه العائدات إلى الغرب واليابان ضمن مخطط متكامل لاحكام السيطرة على الثروة النفطية وعائداتها .

وأصبحت الدوائر الغربية وخاصة الاميركية تراقب بدقة زيادة عائدات النفط أو تناقصها وبالتالي كيفية استعادة هذه العائدات ، ونرى ذلك واضحا فى المبادلات التجارية بين دول المنطقة والدول الصناعية .

تكشف الارقام الواردة فى الجدول رقم (٨) حول المبادلات التجارية والجدول رقم رقم (٧) حول العائدات النفطية ما يلي :

١ ـ من الجدول رقم (٨) حول التبادل التجاري بين الدول الخليجية وأبرز الدول الصناعية تبرز الحقائق التالية :

أ ـ العجز الدائم في الميزان التجاري الياباني مع الدول الخليجية نتيجة اعتمادالبابان الكبير على

النفط الخليجي .

ب ـ تراجع الميزان التجاري لصالح الدول الغربية منذ ١٩٨٢ حيث سجل فائضاً للمرة الأولى بمقدار ٢٧٧٢ مليون دولار بعد أن سجل عجزاً قدره ١١٩٥٢ مليون دولار عام ١٩٨١ ! وتزايد الفائض لصالح الدول الثلاث في السنوات اللاحقة حتى بلغ عام ١٩٩٠ ما قيمته ٨١٠٣ مليون دولار نظراً لانخفاض أسعار النفط وكميات النفط المصدرة من جهة ، وتزايد صفقات التسليح والخدمات إلى الدول الخليجية من جهة ثانية .

ج ـ سجلت الولايات المتحدة عجزاً مستمراً في الميزان التجاري مع دول الخليج ، عدا الفترة مابين ١٩٨٢ و ١٩٨٧ حيث مال الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة ، ومنذ ١٩٨٨ قفزت الفاتورة النفطية لتصل إلى ذروتها عام ١٩٩٠ عندما استوردت الولايات المتحدة ما قيمته ١٥ مليار دولار في القسم الأعظم منه نفط خام ، وتزايد استيرادها من المنطقة ليصل ٢٧,٩ ٪ من حجم الاستيراد النفطي الاميركي البالغ ٨ مليون برميل (جدول رقم (٩) لتسجل أكبر عجز في ميزانها التجاري مع دول الخليج بلغ ٧,٥ مليار دولار .
إن اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد يتزايد وعلى ضوء احتياجاتها ، فإن فاتورة نفطها المستورد لعام ١٩٩٠ قد تجاوزت الـ ٥٨ مليار دولار إذا احتسبنا ٢٠ دولار للبرميل .

إن هذه الوضعية مقلقة للولايات المتحدة ، وقد عبر عن ذلك نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في حديث له في ختام مؤتمر منظمة معهد الشرق الأوسط حيث قال : «ان الناحية الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي تدعو للقلق ، لأن حصة اميركا في صادراتها إلى سوق الخليج تهبط باستمرار»[٤٧].

٢ ـ ان الدول الخليجية ، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ، التي تنتج أكثر من احتياجاتها من النفط ، وبالتالي يتراكم لديها فائض من الأموال ، تعيده مرة أخرى إلى الدول الغربية ، وخاصة منذ ارتفاع الأسعار عا ١٩٧٣ .

لقد أبدت الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً للمداخيل السعودية ، وتم توقيع اتفاقية «عام ١٩٧٥ بين المملكة السعودية والولايات المتحدة تعهد بموجبها الجانب الاميركي بتقديم الأسلحة الحديثة للسعوديين وتوفير المساعدة العسكرية لهم ضد أي تهديد . وتعهد السعوديون من جهتهم بمنع الاوبك من رفع أسعار النفط بما يزيد عن ٥ ٪ سنوياً ، وتوظيف نصف مداخيلهم من النفط في الاقتصاد الأميركي بما في ذلك سندات الخزينة الاميركية»[٤٨].

ان قرابة ٢٥ ٪ من المداخيل النقدية الخليجية تعود مرة أخرى على هيئة ودائع واستثمارات متعددة الاشكال ، وقد أشارت احصائية صادرة عن المؤسسة العربية المصرفية لعام ١٩٨٨ «وأن

صافي الموجودات الأجنبية (الحساب الجاري) لدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام ١٩٨٧ قد بلغ ٣٠١ مليار دولار . وأن دولة الكويت تملك أكبر رصيد من الحساب الجاري وقدره ١١٤,٢ مليار دولار في حين يبلغ رصيد السعودية ١٠١,٤ مليار دولار ، ثم دولة الامارات التي لديها ٧٤,٨ مليار دولار»[٩٩].

وخلال أزمة الخليج الأخيرة تكشفت حقائق مذهلة حول الأرصدة المالية في الخارج ، ففي «دراسة لاتحاد الأبناك العربية والفرنسية (UBAF) بباريس ذكر الاتحاد أن الأرصدة المالية العربية تتجاوز ٦٧٠ مليار دولار وتتمركز هذه الأرصدة في دول مجلس التعاون الخليجي . في الوقت الذي بلغت ديون العالم العربي ٢٠٨ مليار دولار»[١٠٠].

٣ ـ سعت الدول الغربية للحصول على الأغلبية الساحقة من عقود المقاولات في كافة دول المنطقة وبرهنت حرب الخليج الأخيرة عن تهافت الشركات على اعادة اعمار الكويت عندما حصلت شركة بكتيل الاميركية وفريق المهندسين التابع للجيش الاميركي على حصة الأسد ، وتدفق أكثر من ٣٠٠ شركة اميركية للحصول على عقود لاعادة الاعمار .

٤ ـ هناك سباق محموم بين البلدان الرأسمالية على أسواق الخليج ويجري صراع خفي بين الاحتكارات ومن ورائها الدول للحصول على حصة الأسد من العائدات النفطية.

وإذا كانت الولايات المتحدة عاجزة عن مجاراة اليابان وعدد من البلدان الأوروبية الأساسية في تصدير كثرة من البضائع ، فإنها تبذل جهوداً كبيرة للحصول على صفقات السلاح ، والانشاءات الكبيرة سواء من خلال سلاح المهندسين أو شركة بكتيل وغيرها ، إلا أن المنافسة للحصول على صفقات أسلحة ضخمة مستمرة ، ويتصاعد ، خاصة بعد الحرب الأخيرة ، ولعل «صفقات القرن» التي وقعتها المملكة السعودية مع كل من فرنسا وبريطانيا ، تقدم دليلاً على ذلك.

ذلك يقودنا إلى أن الغرب قد تمكن من احكام السيطرة على هذه المنطقة ، وعمّق من تبعيتها الاقتصادية والمالية والعسكرية ، وأشاع فيها أنماطاً من العادات الاستهلاكية المدمرة التي تدفع باتجاه المزيد من الالتصاق بالغرب ، بدلاً من التحرر وبناء مجتمعات مستقلة متماسكة ، قادرة على الاستفادة من ثرواتها الطبيعية بشكل صحيح .

ان النفط سلعة استراتيجية ، لايمكن للغرب والعالم الصناعي وكافة البلدان أن تستغني عنها ، كما أن الدول المنتجة بحاجة إلى بيعه لأنه يشكل العمود الفقري لايراداتها ، وبالتالي فان هناك حاجة إلى اقامة علاقة سليمة بين المنتجين والمستهلكين ، ويرى وزير النفط الليبي الأسبق أنه لابد من اقامة جسر للعلاقات المتكافئة بين الدول المنتجة للمواد الخام وفي مقدمتها النفط والدول المستوردة بحيث يتم التوصل إلى صيغة مقبولة وعادلة للأسعار ومستوى استخراج

النفط ، وكيفية استخدام النفط بدلاً من هدره . ويمكن لهذا الجسر أن يوصل الأمور إلى سعر معقول وثابت وانتاج مقبول وتنمية انتاجية في البلدان المصدرة له ، وإلا فإن هذا الجسر سيتحطم تحت ضغط الخراب وعدم الكفاءة وسوء الادارة لدى الطرفين : البلدان المنتجة والمستهلكة[١٠].

وإذا كان التعاون ضروريا ، فان الدول الغربية لم تبن استراتيجيتها على حق الدول النفطية في الاستفادة من هذه الثروة ، والتعامل معها على قدم المساواة ، بل تصرفت بمنطق استعماري ، يرتكز على أن النفط للغرب ، وأن من يسيطر عليه يكون قادراً على الامساك بمصير العالم بأسره . ومن هذا المنطلق تعاملت الولايات المتحدة مع منطقة الخليج ، واعتبرتها منطقة مصالح حيوية لها . ووضعت الخطط العدوانية للاستيلاء على المنطقة عسكرياً عندما يتطلب الأمر ذلك وكان الموعد في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ عندما زحف الجيش العراقي واحتل الكويت ، فاخرجت واشنطن خطط الغزو المعلنة منذ سنوات !!



هوامش الجزء الثاني

(١) بالرغم من الأبحاث الدولية حول مصادر اخرى للطاقة (كالطاقة الشمسية ، والاندماج النووي البارد ، والطاقة النووية التقليدية والماء والرياح وغيرها) وانخفاض نسبة مساهمة النفط والغاز في تركيب الاستهلاك العالمي (مابين عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥) إلا أن مساهمته لا تزال عالية ولا يتوقع حدوث انخفاض جدي في هذه النسبة قبل اندلاع أزمة مصادر للنفط قد نشهدها في القرن القادم .

(٢) Abbas Alnasrawi – Arab Oil & US Energy Requirement – Association of Arab American Univ. Graduates – Massachusetts – 1982 – pp 6,21

(٣) Ali Ottaika – Interdependence on The Oil Bridge – Petroleum Information Committee of The Arab States – 1988 – G.Britian – p33

راجع أيضا – د. علي الكواري ـ «قراءة في الأوضاع النفطية» ـ جريدة الخليج الاماراتية ـ ١٩٨٧/١/١٠

(٤) يقدر عمر احتياطات الفحم الاميركي حسب معدل استهلاكه لعام ١٩٧٩ بـ ٣٠٠ سنة بينما عمر الفحم السوفيتي بـ ٤٠٠ سنة وعمر بقية فحم دول العالم بـ ٢٠٠ سنة ، أي أن احتياطات الفحم ستبقى أكثر من قرنين بعد استنفاذ المخزون النفطي ولا يوجد في المنطقة العربية احتياطات من الفحم .
راجع : النصراوي ـ مصدر سابق ـ ص ٢٣ (بالأجنبية) .

(٥) تصريح للمستر هارولد ل . اكس رئيس مجلس صناعة البترول للدفاع الاميركي ابان الحرب العالمية الثانية ـ نقلاً عن د . راشد البراوي ـ حرب البترول في الشرق الأوسط ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٥٣ ـ ص ٢٢٥ .

(٦) الشيخ أحمد زكي اليماني – ندوة الرباط – جريدة عكاظ ـ السعودية ـ ١٩٨٥/٢/٢٦ .

(٧) بريماكوف – مقال «المثلث : دول الاوبك ، الكارتل النفطي ، الدول الامبريالية» ـ مجلة إلى الأمام ـ دمشق ـ ١٩٨٤/١١/١٧ .

(٨) وجهة نظر اللجنة الاميركية للطاقة والمصادر الطبيعية ـ نقلا عن عباس النصراوي ـ مصدر سابق ـ ص ٢٣ .

(٩) تقرير للكونغرس قدمه وزيرالدفاع الاميركي كاسبر واينبرغر نشرته مجلة الكفاح العربي ـ ١٩٨٧/٧/٢٧ .

(١٠) جيمس ايكنز – السياسة الداخلية والخارجية الاميركية والصراع العربي الاسرائيلي ـ النفط والأمن في الخليج العربي (ملخص لاعمال ندوة دولية) ـ أوراق عربية رقم ٥ ـ مركز الدراسات العربية ـ لندن ـ ١٩٨٠ ـ ص ٤١ .

(١١) روبرت تاكر ـ أغراض القوة الاميركية ـ دراسات استراتيجية رقم ٢٧ ـ مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١ ـ ص ١٩ .

(١٢) بيير تيرزيان – خلف أبواب الأوبك المغلقة ـ ترجمة معصومة حبيب ـ الوطن الكويتية ـ ١٩٨٦/٩/٢٠ .

(١٣) جاسم خالد السعدون ـ النفط والمالية العامة ـ ندوة منتدى التنمية ـ يناير ١٩٨٩ ـ ص ٧ .
وتشير بعض الدراسات إلى أن الدول العربية قد أنتجت ٣٣ ٪ من النفط العالمي عام ١٩٧٩ ، بينما استهلكت ٢ ٪ فقط ، بينما استهلكت اوربا في ذلك العام ٢٣ ٪ ولم تنتج سوى ٤ ٪ من الانتاج العالمي .

راجع عباس النصراوي — مصدر سابق — ص ٢٣ .

(١٤) جاسم السعدون — مصدر سابق — ص ٩ .

(١٥) الشيخ أحمد زكي اليماني (وزير النفط السعودي السابق) ـ البترول مصدر الطاقةالأول ـ ندوة الرباط ـ جريدة عكاظ السعودية ٢٦ /١٩٨٥/٢/ .

(١٦) حصل وليم دارسي على امتياز التنقيب عن النفط من الشاه مظفر الدين عام ١٩٠١ لقاء مبلغ قدره عشرون ألف جنيه . ووصف الامتياز بأنه أغرب امتياز من نوعه في الأزمنة الحديثة ، حيث أقر الاتفاق أن تكون جنوب ايران منطقة نفوذ لبريطانيا ، إضافة إلى شروطه المجحفة .

(١٧) دانيال دوران — الاحتكارات البترولية وسياستها الدولية ـ ترجمة وليم خوري ـ دار المعرفة ـ دمشق ـ دون تاريخ ـ ص ٧٢ .

(١٨) كان السيد جالبنكيان بطل هذه المفاوضات المضنية بين شركات النفط المتصارعة حيث رسم بالخط الأحمر خريطة للامبراطورية النفطية التي ضمت المملكة وإمارات الخليج وقطر والبحرين ولم يبق سوى امارة الكويت (دون معرفة العرب ـ أصحاب الأرض ـ بتلك الاتفاقية ـ الخارطة) ! وتم تشكيل كونسورتيم نفطي من الشركات التالية :

شركة النفط البريطانية	ولها ٢٣,٧٥ ٪ من الأسهم
شركة النفط الهولندية ـ البريطانية	ولها ٢٣,٧٥ ٪ من الأسهم
شركة النفط الفرنسية	ولها ٢٣,٧٥ ٪ من الأسهم
شركة نيوجرسي الاميركية	ولها ١٢,٨٧٥ ٪ من الأسهم
شركة موبيل اويل الاميركية	ولها ١٢,٨٧٥ من الأسهم
مستر جلبنكيان	وله ٥ ٪ من الأسهم

راجع :

— جاك دولونيه — التاريخ السرى للنفط — ترجمة ممدوح بدر الدين — الصحافة العربية الاوروبية — ص ٥٧ ـ ص ٥٨ .

انتوني سامبسون ـ الشقيقات السبع ـ ترجمة سامي هاشم ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٧٦ ـ ص ١٠٤ .

(١٩) الشقيقات السبع هي الشركات النفطية الكبرى التي سيطرت على التنقيب والتسويق والتكرير لعقود حتى الستينات وهي :

- نيو جرسي (اكسون)الاميركية
- موبيل اويل الاميركية
- تكساكو الاميركية
- جلف اويل الاميركية
- سوكال الاميركية
- بريتش بتروليم البريطانية

وشركة شل الهولندية — البريطانية .

ويمكن القول بأن الشقيقات السبع قد أغلقت الباب أمام منافسيها طيلة فترة ما بين الحربين .

(٢٠) د. راشد البراوي — مصدر سابق — ص ١٧١ و ١٧٥ .

(٢١) اعتمدت الولايات المتحدة على النفط الفنزويلي منذ بدأت تستورد النفط العام ١٩٤٨ خاصة وأن شركات النفط الأميركية سيطرت بالكامل على ثروة تلك البلاد، مما خلق شعوراً عدائياً متزايداً. وعندما وصل حزب العمل الديمقراطي الفنزويلي إلى السلطة عام ١٩٤٥ ، قررت الحكومة تقاسم الأرباح مناصفة مع الشركات عام ١٩٤٥ وبعد مفاوضات مضنية تمكنت من فرض نسبة ٦٥ ٪ من الأرباح لصالح الحكومة عام ١٩٥٨ .

أما المكسيك فقد خاضت تجربة قاسية مع شركات النفط قبل ذلك حيث قرر الرئيس الجنرال كارديناس ، رئيس الحزب الوطني الثوري الذي انتخب رئيس عام ١٩٣٤ ، تأميم الشركات الـ ١٧ الموجودة في بلاده ، بعد أن رفضت الاستجابة لأي مطلب عمالي في تحسين شروط عملهم أو أجورهم سنوات عديدة. وبالرغم من المقاطعة الشاملة التي فرضتها بريطانيا والولايات المتحدة على النفط المكسيكي إلا أن الحرب العالمية الثانية أجبرت الحلفاء على الرضوخ والتعامل مع الشركة الوطنية المكسيكية.

راجع :

د . محمد الرميحي — النفط والعلاقات الدولية ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ـ ١٩٨٢ ـ ص ص ١٥١ ـ ١٥٥ .

ـ جاك دولونيه ـ مصدر سابق ـ ص ٧٣ ـ ٧٤ .

(٢٢) من سخرية التاريخ أن الجنرال الذي خطط الانقلاب على مصدق وأعاد الشاه هو والد الجنرال الذي قاد «عاصفة الصحراء» وأعاد أسرة الصباح إلى سدة الحكم في الكويت عام ١٩٩١ .

(٢٣) جرى صراع حاد بين الملك سعود وأخيه الأمير فيصل منذ ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤ ، وقد اتخذ الملك في السنوات الثلاث الأولى موقفاً مؤيداً للعناصر الوطنية والأمراء الأحرار وشكّل وزارة عام ١٩٦٠ ضمت عدداً من الوطنيين من بينهم الشيخ عبد الله الطريقي .

وكان الطريقي قد تم تعيينه رئيسا للمكتب الاشرافي لشؤون النفط التابع لوزارة المالية منذ ١٩٤٨ ، ومثل المملكة في عدد من المؤتمرات النفطية قبل أن يصبح وزيرا في ديسمبر عام ١٩٦٠ . وقد كان من أبرز مؤسسي الاوبك . وكانت شركة ارامكو تعتبره ألد أعدائها وتطالب باقصاء ، وكان يشاركها الرأي الأمير فيصل الذي اعتبر الطريقي ناصريا خطرا ! وتم ابعاده على يد الأمير فيصل في مارس ١٩٦٢ عندما تمكن من اجبار الملك سعود على تسليمه رئاسة الوزارة .

راجع :

— فاسيلف — تاريخ العربية السعودية ـ دار التقدم ـ ١٩٨٦ ـ ص ٤٤٦ .

— بيتر تيرزيان — مصدر سابق ـ الوطن الكويتية ١٩٨٦/٩/٢٠ .

(٢٤) نقلا عن : د. محمد الرميحي — مصدر سابق — ص ٢٩ .

(٢٥) المصالح الامبريالية الاقتصادية في الوطن العربي ـ دراسة ـ معهد الانماء العربي بيروت ـ ١٩٧٩ ص ٥٨ .

(٢٦) اللجنة الفرعية لاوربا والشرق الأوسط في مجلس النواب ـ الكونغرس الأميركي ـ النفط والسلاح والسياسات الاميركية في المنطقة ـ دراسات استراتيجية (١) ـ مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١ ـ ص ٥٠٤ .

(٢٧) السيد وليم سايمون وزير الخزانة في عهد الرئيس نيكسون ،حيث كان يردد :

« These People do not own oil , They only sit on it »

نقلا عن د. محمد عبد الفضيل — النفط والوحدة العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٠ ص ١٨٨ .

(٢٨) نقلا عن : «الأسبوع العربي تحاور نقولا سركيس خبير النفط العربي» ١٩٨٦/٢/٣ .
(٢٩) نقلا عن :مروان بحيري — النفط العربي والتهديدات الاميركية بالتدخل ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية سلسلة أوراق رقم (٤) بيروت ١٩٨٠ ص ٣٣ .
(٣٠) المصدر سابق — ص ٢٨ ، ٢٩ .
(٣١) المصدر السابق ص ٣٠ .
(٣٢) أقوال جوزيف سيسكو من مقال الاستراتيجية الغربية حيال أمن الخليج ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم (١٠) ـ مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن ـ ص ١٣ .
(٣٣) نيويورك تايمز ١٩٧٣/٥/٢٥ نقلا عن د. نصير عاروري ـ «أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي» ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ١ يناير ١٩٧٥ ـ ص ٧٨ .
(٣٤) المصدر السابق ـ ص ٧٩ .
(٣٥) نقلا عن جريدة «الحياة» ١٩٧٥/١/١٠ .
(٣٦) جورج قرم ـ النفط العربي والقضية الفلسطينية ـ أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ٥ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٨٦ ـ ص ٨ .
(٣٧) ويل ار . تاهتين ـ مؤسسة اميركان انتربرايز ـ تحديات الأمن القومي في العربيةالسعودية ـ ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية ـ دراسات استراتيجية رقم ٤ ـ بيروت ـ ١٩٨٠ ـ ص ٣ ـ ٤ .
(٣٨) الحياة ١٩٧٥/٢/٢٢ .
(٣٩) الوطن الكويتية ١٩٧٩/٧/١١ .
ـ الموقف العربي — مقابلة مع د. كمال حمدان ١٩٨٢/٣/٢٠ .
(٤٠) أعلنت الولايات المتحدة الاميركية في ١٩٧٤/١١/١٦ عن تشكيل الوكالة الدولية للطاقة وضمت في مطلع الأمر الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وايطاليا واسبانيا وهولندا وبلجيكا والنمسا وسويسرا والسويد ولوكسمبرغ والدانمارك واليابان وايرلندا وكندا وتركيا .
راجع :
Edward N.Krapels – Oil & Security – Adelphi Doibhi Papers No 136 – IISS – London – 1977 – p.34
(٤١) «مع انشاء الاوبك تغير الوضع قليلا لصالح الدول المنتجة للنفط ، اقتسمت الأرباح مناصفة بين الاحتكارات البترولية وبلدان الاوبك .
في بداية السبعينات على أثر توقيع اتفاقية طهران ، انقلب الوضع : ٧٠ ٪ من أرباح البترول صارت تعود إلى بلدان الاوبك ، ٣٠ ٪ فقط للشركات النفطية . وبعد زيادات عديدة للأسعار في النصف الأول من السبعينات وصلت حصة الأرباح المتحققة للدول المنتجة من بيع البترول الخام إلى ٩٥ ٪ وهبطت حصة الاحتكارات البترولية إلى ٥ ٪ .
نقلا عن : ١ . ارماتشنكوف — مقال «حرب تدمير اوبيك تتصاعد» ـ الحرية اللبنانية ـ ١٩٨٤/١١/١٨ .
اما حول اتفاقيات المشاركة التي كانت محور الصراع الاخر منذ ١٩٧١ ، فقد توصل الشيخ أحمد زكي اليماني في اكتوبر ١٩٧٢ ، كممثل لدول الخليج إلى اتفاقية مع شركات النفط حول المشاركة في أسهم الشركات تبدأ بـ ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ وتصل إلى ٥٠ ٪ في مطلع ١٩٨١ .
وعندما عرضت الاتفاقية على مجلس الأمة الكويتي رفضها المجلس بعد نقاشات حامية أوضح خلالها النواب

الوطنيون حجم الغبن الواقع على البلدان المنتجة للنفط . وأقر المجلس اتفاقية بديلة تبدأ بـ ٦٠ ٪ في مطلع ١٩٧٤ . وقد ارتفعت أصوات كثيرة في الكويت تطالب بالتأميم . وفي ٥ مارس ١٩٧٥ أعلنت حكومة الكويت قرارها بتأميم شركات النفط العاملة في أراضيها .

المصدر : د. محمد الرميحي — مصدر سابق — ص ١٨٩ — ١٩٠ .

(٤٢) د. علي خليفة الكواري — مقال «قراءة الأوضاع النفطية الراهنة» ـ رسالة إلى عاقل ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ ـ ص ٨٦ .

(٤٣) كمال حمدان — مقال «اوبك والمفترق الحاسم» ـ الخليج ـ ١٩٨٦/٩/٢٧ .

(٤٤) نقلا عن بيتر هيلير سكرتير مجلس الشرق الأوسط في حزب الأحرار البريطاني ـ مقالة بعنوان «بريطانيا والاوبك» ـ الخليج ـ ١٩٨٥/٣/٤ .

(٤٥) نقلا عن ا. ارماتشنكوف — مصدر سابق .

(٤٦) هنري عزام ـ مقال «تطورات اسواق النفط بعد أزمة الخليج» ـ الحياة ٣/١٠/ ١٩٩١ .

(٤٧) مراسل جريدة السفير في واشنطن ـ «أهمية الخليج العربي في التسعينات ستزداد» ـ السفير ـ ١٩٩١/٤/٢٣ .

(٤٨) بريماكوف — مجلة «الى الامام» ـ مصدر سابق .

(٤٩) مراسل جريدة السفير — مصدر سابق .

(٥٠) المختار قطيع ـ «قانون الأقوى وشريعة الغاب في منطقة الخليج» ـ مجلة الوحدة ـ مارس ١٩٩١ ـ المجلس القومي للثقافة العربية ـ الرباط ـ ص ٢١٢ .

(٥١) علي العتيقة — مصدر سابق ـ المقدمة.

⚜⚜⚜

الفصل الثاني

الصراع الأميركي على الخليج

أبدت الولايات المتحدة اهتمامها بمنطقة الخليج قبل الحرب العالمية الاولى وتمثل ذلك في البعثات التبشيرية الأميركية[1]، اما بعد الحرب فمن خلال الشركات النفطية . وشهدت فترة مابين الحربين العالميتين صراعاً حاداً بين الدول الغربية على الثروة النفطية ، مع تسليم الاميركان بأن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ أوربي بشكل عام ومنطقة نفوذ بريطاني بشكل خاص . غير أن الحرب العالمية الثانية قد أفرزت معادلات جديدة ، خاصة وان الولايات المتحدة قد ساهمت فيها بقسط وافر ، ونشرت قواتها على جميع الجبهات . وكان من ضمنها منطقة الخليج حيث تطلب ضمان توصيل الامدادات العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي وصيانة المرافق والخدمات ، تشكيل «قيادة الخليج الفارسي» التي تكونت من ١٣ ألف جندي أميركي[2].

وفي الوقت ذاته أبدت الولايات المتحدة اهتمامها للدفاع عن شركاتها النفطية واستثمار وجودها العسكرى للحلول مكان البريطانيين في المملكة السعودية . فبعد التشاور مع شركات النفط (مجموعة ارامكو) تم تقديم المساعدة المالية والعسكرية للمملكة عن طريق برنامج الاعارة والتأجير . وقد وصلت هذه المساعدة إلى مائة مليون دولار في مطلع ١٩٤٧ ، اضافة الى حضور عسكري اميركي لتدريب الجيش السعودي تمثل فى ارسال أول بعثة عسكرية اميركية في ديسمبر ١٩٤٣[3] بعد الزيارة التى قام بها الجنرال رويس القائد العام للقوات المسلحة الاميركية في الشرق الأوسط الى المملكة السعودية واتفق خلالها مع الملك عبدالعزيز على اقامة مطار عسكري كبير بالظهران بالقرب من آبار النفط . وبدأ العمل بانشاء قاعدة الظهران الاميركية عام ١٩٤٤ وأنجزت عام ١٩٤٦[4] لتصبح من أكبر القواعد العسكرية في المنطقة العربية وجنوب غرب آسيا[5] مترجما بذلك التصريح الشهير للرئيس الاميركى روزفلت فى فبراير ١٩٤٣ بأن «المملكة أصبحت من الآن فصاعدا ذات ضرورة حيوية للأمن القومى للولايات المتحدةالاميركية»[6].

لقد عبّر هذا التصريح والنزاعات اللاحقة التي نشبت بين شركة «ارامكو» والشركات

البريطانية على الحدود مع السلطنة والامارات والتي استمرت حتى الستينات عن توجه الاحتكارات الاميركية ومن وراءها الحكومة الامريكية للاستيلاء على موارد النفط فى منطقة الخليج ، وترجمة تفوقها السياسي ـ العسكرى عالمياً على الصعيد الاقتصادى خليجياً .

شهد العالم منذ ١٩٤٧ بداية الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ؛ وكانت ساحات الصراع الأساسية في اوربا والشرق الأقصى . لذا وضعت الادارة الاميركية «استراتيجية الحربين» لمواجهة السوفيت وحلفائهم في هاتين المنطقتين ، واعتبرت منطقة الخليج منطقة مغلقة للمصالح الغربية ، وسوّرتها بالأحلاف التي شملت ايران والعراق وباكستان وتركيا في فترات مختلفة .

أجرت الولايات المتحدة تغييرات عديدة في خططها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية منذ الحرب العالمية الثانية ، وارتبطت هذه التغييرات بالادارات المتعاقبة على البيت الأبيض ، وبقى جوهر السياسة ثابتا وهو الهيمنة الكونية .

ارتكزت الاستراتيجية الاميركية على الثوابت التاليه :

١ ـ اعتبار المعركة الأساسية ضد الاتحاد السوفيتي بما يمثله من مركز الثقل في المعسكر الاشتراكي على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية والعمل على محاصرته والدخول في سباق تسلح للتفوق عليه وانهاكه في هذا السباق في الوقت ذاته .

٢ ـ وراثة الاستعمار القديم في القارات الثلاث واعتبار العالم الثالث مسرحاً آخر للصراع ضد المعسكر الاشتراكي ؛ وخوض أشكال من حروب التدخل ضد حركات التحرر الوطني ، خاصة إذا كانت بقيادة أحزاب شيوعية أو قيادات راديكالية أخذت لاحقاً مسار الارتباط مع الاتحاد السوفيتي .

٣ ـ الوصاية على الدول الامبريالية او الرأسمالية الأخرى سواء في أوربا أو اليابان اوغيرهما من الدول الصناعية (ككوريا الجنوبية ، البرازيل ، جنوب افريقيا . . . إلخ) بحيث تسير هذه الدول ضمن المخطط الاميركي العام الذي يخدم بالدرجة الأساسية الاقتصاد الأميركي والسياسة الاميركية الكونية .

إن هذه الاستراتيجية قد جعلت من الولايات المتحدة شرطيا عالميا ، ويبرز هذا الدور بوضوح في الحلقة الاضعف وهى بلدان العالم الثالث ، التي اعتبرتها واشنطن مسرح الصراع ليس فقط ضد الاتحاد السوفيتي وإنما أيضاً ضد حلفائها الغربيين ، انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي لبلدان العالم الثالث (الجنوب) وما تحتويه بلدانه من الكثير من المعادن النادرة والمواد الخام التى تحتاج اليها الصناعة الغربية ، اضافة إلى الأسواق «فالتهديد الاجمالى الذى تواجهه الولايات المتحدة متعدد الابعاد ويشمل الاصدقاء والحلفاء كما يشمل الاعداء

المحتملين»[٧].

ان هذه الثوابت فى الاستراتيجية هى التى تفسر مسار السياسة الاميريكية ؛ فبدءاً من الحرب الكورية والاعلان الثلاثي للدفاع عن الكيان الصهيوني عام ١٩٥١ بين واشنطن وباريس ولندن والتدخل اللاحق فى ايران عام ١٩٥٣ إلى مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط عام ١٩٥٧ والتدخل العسكرى اللاحق فى لبنان وفى عدد من البلدان الاخرى ، كل هذه السياسات تشير إلى نهج محدد يعتمد التدخل باشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث ، وتطلب ذلك تشكيل قوات خاصة «القبعات الخضر» وارسال المستشارين والخبراء العسكريين . فخلال عهد الرئيس كنيدى ، فى مطلع الستينات ، وضعت الادارة الامريكية استراتيجية متكاملة لمواجهة نضالات حركات التحرر الوطني في العالم الثالث تعتمد على سياسة «العصا والجزرة» حيث العمل على «كسب العقول والقلوب» و «سحب الماء من حول السمك الثوري» يسير جنبا إلى جنب مع «فرقة الاطفائية» لالحاق الهزيمة العسكرية بالقوات الثورية المسلحة . وكانت سياسة التدخل العسكري تسير جنبا إلى جنب مع الدعوات لاحترام حقوق الانسان و «الوقوف ضد الأنظمة القمعية» ودعم الأنظمة الليبرالية في العالم الثالث . و كانت القوة العسكرية هي الكفيلة ـ حسب اقوال وزير الدفاع الأميركى انذاك روبرت ماكنمارا ـ «بحماية أنفسنا من التهديد المتنامي لحركات التحرر الوطني» . وارتكزت نظريته على اقامة «فرقة اطفائية» احتياطية محمولة ذات موقع مركزي ومستعدة للتحرك السريع إلى أي منطقة مهددة»[٨] وفى نهاية الامر توفير الحماية العسكرية للانظمة العميلة بارسال الجيوش الاميركية التي بلغت ذروتها في حرب فيتنام ، والتى وصل تعدادهاإلى نصف مليون جندى اميركى اضافة إلى مليون جندي من قوات الحلفاء (الكوريين والتايلنديين وسواهم) . الا ان النتيجة كانت كارثية بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد ألحقت شعوب الهند الصينية المتحالفة[٩] هزائم عسكرية منكرة بالقوات الاميركية اجبرتها على الرحيل المذل وولدت موجة من السخط الشديد في أوساط الرأي العام الاميركي ضد سياسات التدخل العسكري وما نتج عنها من خسائر بشرية واقتصادية كبيرة . وتبلورت هذه الردود فيما سمى لاحقا بـ «عقدة فتينام» لدى المؤسسة العسكرية والادارة والمجتمع الاميركي .

ولكن هذه العقدة لم تدفع الولايات المتحدة إلى الانكفاء إلى حدودها أو «تصبح جارا عالمياً مسالماً بدلاً من متدخل عالمي مقاتل»[١٠] على حد تعبير السناتور آلان كرانستون ، بل دفعتها إلى التفتيش عن تكتيكات وخطط جديدة عدوانية في الجوهر للاستيلاء على ثروات وبلدان الغير .

وفي خضم هذا الصراع ضد الخصم الاساسي كانت الولايات المتحدة تحقق مكاسب على

حلفائها الغربيين بالتقدم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا في منطقة الخليج وسحب البساط تدريجياً من تحت أقدام البريطانيين .

فبالقرب من آبار النفط في البحرين حصلت الولايات المتحدة على حق استخدام جزء من القاعدة البريطانية البحرية في الجفير وذلك في مطلع يناير ١٩٤٩ لتكون مركزا لقيادة القوة الاميركية العاملة في الشرق الأوسط[١١].

وإبان أزمة تأميم النفط الايراني في مطلع الخمسينات ضاعفت واشنطن حضورها العسكري في ايران ، ووصلت تدخلاتها في الشأن الداخلي الايراني ذروتها عندما تمكن عميل المخابرات المركزية الجنرال شوارتزكوف من ترتيب الانقلاب الذي أطاح بالزعيم الوطني الايراني الدكتور محمد مصدق واعاد الشاه إلى السلطة عام ١٩٥٣ مما جعل الولايات المتحدة الاميركية صاحبة القرار الأول ، سياسياً وعسكرياً في المملكة السعودية وايران منذ ذلك الوقت .

وخلال الفترة الممتدة حتى مطلع السبعينات لم تعط السياسة الاميركية أهمية عسكرية مميزة لمنطقة الخليج خارج التصورات الأطلسية التي تمثلت في الاحلاف وفي الدور التقليدي البريطاني للدفاع عن هذه المنطقة ، وعندما نشبت أزمة الكويت الأولى عام ١٩٦١ بعد اعلان الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عن نيته ضّم الكويت ، تحركت القوات البريطانية لتأخذ مواقعها في الامارة قبل أن تجد الجامعة العربية حلاً عربياً للأزمة .

وهذه الرؤية لم تتغير كثيرا بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ واندلاع الحرب اليمنية وحرب التحرير في الجنوب اليمني والتدخل العسكري المصري لصالح الجمهورية فقد كانت الولايات المتحدة تعتبر هذه المنطقة ضمن مسئولية بريطانيا العسكرية .

الانسحاب البريطانى واعلان «مبدأ نيكسون» :

اعلنت بريطانيا فى يناير ١٩٦٨ عن نيتها على الانسحاب من شرق السويس فى فترة اقصاها نهاية عام ١٩٧١ والغت بذلك ما كان يسمى «السلام البريطانى» مما دفع الولايات المتحدة الى وضع الخطط الكفيلة بحماية المصالح الغربية عموماً والاميركية على وجه الخصوص فى هذه المنطقة .

وكان اول تصريح رسمى بصدد الخطط الاميركية لمرحلة مابعد فيتنام ما اعلنه الرئيس ريتشارد نيكسون في جزيرة غوام في المحيط الهادي في يوليو (تموز) ١٩٦٩ عن عزم الولايات المتحدة على اتباع سياسة جديدة ترتكز على «دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتأخذ على

عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشنطن ، أي المشاركة الاقليمية والحد من الدور الاميركي المباشر وهذا يتطلب تزويد الدول الحليفة للولايات المتحدة بدرع واق وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة»[١٢].

وكانت ترجمة هذه السياسة التي سميت بـ «مبدأ نيكسون» في الخليج هو اعطاء ايران الدور العسكري الاساسي للحفاظ على الأمن ، أي القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا . وعلى ضوء ذلك تم تسليم الجزر العمانية الواقعة على مدخل الخليج والتابعة لإمارتي رأس الخيمة والشارقة (طمب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى) إلى ايران لحماية مضيق هرمز وتلبية طموحات الشاه التوسعية .

في تلك الفترة التقت مصالح الشاه مع مصالح الولايات المتحدة ، فبالاضافة إلى الدور الذي تلعبه ايران في منظومة المواجهة الاميركية ضد الاتحاد السوفيتي فقد كانت أقدر من يُوكل إليه دور الشريك الاقليمي لحماية مصالح الغرب في منطقة الخليج بالدفاع عن مضيق هرمز وضمان تدفق النفط ومواجهة حركة التحرر الوطني وخاصة في عمان .

كما اعتمدت واشنطن نظرية الركيزتين في الخليج : ايران والمملكة السعودية ، لضمان أمن واستقرار المنطقة ، وسعت جاهدة لتخفيف حدة التوترات بين البلدين وحل مشاكل الجرف القاري والجزر المتنازع عليها . وعبر مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط أنذاك جوزيف سيسكو في تقريره أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الاميركي صيف عام ١٩٧٣ عن حجم الاهتمام الاميركي بالخليج قائلا : «أنها منطقة نمتلك فيها مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية خطيرة جدا»[١٣].

واكدت واشنطن بان خططها ترمى إلى :

- «دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الجماعي والاقليمي لتوفير الاستقرار وتعزيز النمو المنتظم دون تدخل خارجي .
- العمل على توفير الحلول السلمية للمنازعات الاقليمية وغير الاقليمية بين دول المنطقة وخلق قنوات أفضل للاتصال فيما بينها .
- ضمان الحصول المستمر على امدادات النفط بأسعار معقولة وكميات كافية لمواجهة احتياجاتنا المتزايدة واحتياجات أصدقائنا وحلفائنا في أوربا وآسيا .
- دعم مصالحنا المالية والتجارية»[١٤].

حظر النفط والتهديدات العسكرية الامريكية :

واجهت السياسة الاميركية التحدى الكبير عندما اندلعت حرب اكتوبر ١٩٧٣ واتخذت

منظمة «الاوابيك» قرار حظر النفط عن الدول الغربية التى ساندت العدوان الصهيونى بتخفيض الانتاج للضغط على الدول الغربية عموما لاجبار الكيان الصهيونى على الانسحاب عن الاراضى العربية التى احتلها عام ١٩٦٧ .

وكان رد فعل الادارة الاميركية - عندما وجدت أن القاعدة الصهيونية بدأت تهتز بفعل الضربات الناجحة للجيش المصري والسوري - اقامة جسر جوي واعلان النفير النووي في اوربا . أما بعد الحظر النفطي ورفع الأسعار ، فقد أطلقت الدوائر الاميركية سلسلة من التصريحات الغاضبة مهددة باحتلال منابع النفط ، ثم بعثت حاملة الطائرات «كونستليشن» تواكبها مدمرتان مزودتان بالصواريخ الموجهة إلى منطقة الخليج في عملية استعراض للقوة الاميركية في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤[١٥] . وبدأت وكالات الانباء تشير إلى أن وحدات من مختلف الجيوش الاميركية بدأت بالتدرب في صحراء موجاف (غرب الولايات المتحدة) في بيئة مناخية وجيولوجية قريبة جداً من بيئة الخليج إستعداداً للتدخل في نزاع محتمل في احدى دول المنطقة[١٦] .

منذ تلك الفترة تداخلت الاجتهادات الاميركية حول أفضل الوسائل للدفاع عن «المصالح الحيوية للغرب» ، استندت اساسا على القوةالعسكرية سواء بشكل غير مباشر ، أي الدعم العسكري والأمني للدول الحليفة للولايات المتحدة او من خلال حضورها العسكرى المباشر .

اعتمدت الولايات المتحدة على نظام الشاه فى طهران كقوة عسكرية اقليمية ، مما أثار مخاوف جيرانها العرب . واعتمدت على الكيان الصهيوني «كحاملة طائرات لاتغرق» حسب التعبير الاميركي ، لمواجهة كافة الدول العربية الأساسية (مصر ، سوريا ، العراق) والدول الأخرى إذا لزم الأمر . واعتمدت على المملكة السعودية كقوة مالية وسياسية لابد من تسليحها وتسليح بقية الدول الخليجية التابعة ، بنسبة أقل . وعجزت عن تطويع العراق ليكون تحت المظلة الاميركية منذ ثورة تموز ١٩٥٨ . واء تعارضات الاطراف الحليفة للولايات المتحدة ، كانت واشنطن تسعى لتكون بين الجميع بحيث يكون اشرافها على الأوضاع العسكرية في الدول الحليفة لها ضمانة للآخرين لئلا تتفاقم صراعاتهم إلى درجة الصدام العسكري . وحيث اعتمدت على ايران كركيزة اساسية للنظام الاقليمى فقد تدفق الخبراء والمستشارون العسكريون والسياسيون الاميركيون حتى وصل عددهم في مطلع ١٩٧٩ الى ٤٥ ألف أميركي اضطروا إلى مغادرة البلاد بعد انتصار الثورة فى فبراير من ذلك العام[١٧] .

ويمكن القول أن هذه الأشكال قد تداخلت مع بعضها البعض منذ الاعلان عن «مبدأ نيكسون» إلى الوقت الحاضر ؛فمن جهة تنامت القدرات العسكرية للدول الحليفة[١٨] لتشكل

رصيدا للامكانيات الاميركية العسكرية التي برزت لاحقاً للسيطرة على نفط الخليج ؛ ومن جهة اخرى كانت أنظار الاستراتيجيين الامريكان تتطلع إلى القوة الاميركية القادرة على كبح تطلعات الدول النفطية بمختلف ميولها وعلاقاتها الخارجية لضمان الامدادات النفطية بالكميات والاسعار التي تريدها واشنطن .

وبرز ذلك بوضوح عام ١٩٧٣ عندما قرر المنتجون أن يكون لهم الحق في تسعير نفطهم ، ففي تلك الفترة اهتمت الادارة الاميركية بمسألة الوصول الاميركي العسكري إلى مناطق في دول الأوبك و «الاستيلاء على عدد كاف من الحقول والمنشآت النفطية وتأمينها في حالة سليمة لفترة طويلة واصلاح الموجودات والممتلكات التي تتعرض للدمار في حالة الاشتباكات مع القوات المسلحة للدولة المعنية وتشغيل المنشآت النفطية دون مساعدة الأوبيك وضمان المرور الآمن للامدادات والمنتجات النفطية لما وراء البحار»[١٩].

أشارت احدى الدراسات التي ناقشها الكونغرس الاميركي وصدرت في ١٩٧٥/٨/٢١ الى «ان القوات المسلحة النظامية لدول الاوبك ، منفردة او مجتمعة ، تعتبر قليلة الشأن من حيث الكم أو الكيف إذا ماقورنت بالقوات المسلحة التي تمتلكها القوى العظمى ويمكن سحقها بسرعة ، حتى ايران ـ التي تبدو استثناءاً من ذلك في المستقبل ـ لاتزال مخيفة على الورق أكثر مما هي في واقع الأمر رغم مايتمتع به جيشها من اسلحة ومعدات وتدريب أمريكي ، ويمكن للجيش والبحرية والقوات الجوية الايرانية أن ترغمنا على دفع ثمن في معركة ، لكنها لا تستطيع أن تمنع القوات الاميركية من الهبوط على أراضيها»[٢٠].

وفي معرض اشارته لخطط التدخل الاميركي كتب الصحفي جاك اندرسون المعروف بصلاته الوثيقة بالاستخبارات في صحيفة «واشنطن بوست» بتاريخ ٧٤/١١/٨ بأن «الاستيلاء العسكري على منابع النفط الليبية لايلزمه سوى فرقتين من مشاة البحرية»[٢١].

أما المتعاطفون مع الكيان الصهيوني فقد أشاروا إلى الدور الذي يمكن لـ «اسرائيل» أن تقوم به في هذا المضمار حيث يرى ج. اندرسون بأن «دور اسرائيل هو الاستيلاء على آبار النفط الكويتية»[٢٢] وتصاعد التهديد بالدور العسكري الاسرائيلي في عهد مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق الذي أكد في العديد من أحاديثه مع المسؤولين الامريكان بأن القوات الاسرائيلية قادرة على القيام بالدور العسكري في المنطقة ، ولا حاجة لقوات التدخل السريع أو غيرها . وعزز اريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق موقف رئيسه بتقديم مخطط متكامل لاحتلال منابع النفط في الجزيرة العربية حيث كتب في جريدة يديعوت أحرونوت ما يلي : «لكي ننهي القضية الفلسطينية تماماً ونسقط ورقة النفط التي بيد العرب فإن على الجيش الاسرائيلي أن يتقدم ويحتل الكويت مروراً بالاردن . . . إن الرحلة من عمان إلى الكويت تستغرق يومين ، وما

من قوة على هذا الطريق يمكنها أن توقف زحف رتل الدبابات الاسرائيلية وبعد أن تحتل اسرائيل الكويت لن يعود النفط سلاحاً عربياً وسيصبح نفطاً يهودياً»[٣٣].

إلا أن واشنطن لاتعتمد على حلفائها وركائزها وأصدقائها للدفاع عن مصالحها الحيوية في اللحظات الصعبة . وتدل الدراسات والكتابات والتصريحات التي أدلى بها القادة والباحثون الأميركيون على أن الولايات المتحدة قد رسمت مخططات الاستيلاء على نفط المنطقة منذ أن شهر العرب سلاح النفط. وكان من أبرز المنظرين لاستخدام القوة العسكرية الجنرال ماكسويل تايلور رئيس هيئات الأركان العامة للجيش الاميركي في عهد الرئيس كنيدي ، ففي مقالة له بعنوان «شرعية الادعاءات حول الأمن القومي» في مجلة «فون افيرز» الصادرة في ابريل ١٩٧٤ جاء فيها : «بصفتنا القوة القائدة التي تملك الوفرة يمكننا أن نتوقع أن يكون علينا أن نحارب من أجل قيمنا الوطنية ضد أولئك الحاسدين المعدمين» ـ أي العالم الثالث ـ «وسنحتاج إلى قوات محمولة مستعدة لردع ،أو في بعض الحالات ، لقمع تلك النزاعات قبل أن تمتد لتصبح شيئا آخر»[٣٤].

ويعتبر البروفسور روبرت تاكر من أبرز الداعين للتدخل العسكري ، فقد كتب في مجلة «كومنترى» في عددها الصادر في يناير ١٩٧٥ مقالا اقترح فيه : «أن تحتل الولايات المتحدة المنطقة الممتدة من الكويت نزولا على طول الأقليم الساحلي للعربية السعودية حتى قطر لمنع النزيف المالي الضخم الناتج من اسعار النفط الحالية»[٣٥].

إن الرؤيا الاستعمارية التقليدية في الاستيلاء على ثروات العالم القديم وخاصة آسيا وافريقيا تتطلب السيطرة على طرق الملاحة والتجارة الدولية ، ولم تتغير هذه الرؤيا لدى الادارة الاميركية التي أرادت أن تكون صاحبة القرار الأول في العالم ولديها مطلق الحرية في الاستيلاء على النفط والمواد الخام الأخرى . والجنرال ماكسويل تايلور يرى «بان أعباء الولايات المتحدة في السبعينات على نطاق عالمي ، كما أن اعتمادها على سيل لا ينتهي من واردات المواد الخام الآتية في معظمها من العالم الثالث سيجعلها عرضة للمخاطر إذا لم تبن قوة عسكرية قادرة على السيطرة على الطرق البحرية الأساسية من وإلى تلك المناطق»[٣٦] وقوة ردع في مواجهة الاتحاد السوفيتي «كفيلة بالحاق خسائر تؤدي إلى شل الحكومة والاقتصاد وامكانيات شن الحرب في الاتحاد السوفيتي إلى أجل غير محدود»[٣٧] لأن «التاريخ يزخر بأمثلة لدول تعرضت لمصائب أثناء سعيها لتحقيق أهداف سياسية طموحة تعدت الوسائل العسكرية المتوفرة لاسنادها»[٣٨].

لتوفير الوسائل العسكرية والسياسية المطلوبة ، قدمت الولايات المتحدة المتحدة كل الدعم لشاه ايران وزودته باحدث الاسلحة ليشكل سداً في وجه اية تحركات عسكرية سوفيتية ؛ ومن ناحية اخرى كان الاهتمام منصباً على فهم أدق للتحديات والمخاطر التي تواجه المنطقة

العربية من الخليج (أي المملكة السعودية والكويت والامارات) . وصدرت العديد من الدراسات الاميركية التي أكدت على «أننا في الخليج مهتمون بالضرورة بالنظام الداخلي لأن هذه المسألة لايمكن فصلها عن المصلحة الحيوية في الوصول إلى مخزونات النفط»[٢٩] وترى كافة الدراسات والتقارير الأميركية إلى أن المملكة السعودية تحتل اهمية كبيرة لثروتها النفطية ، لذا فان «صداقة السعودية وتعاونها أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة وإلى بقية العالم الغربي . . . . ولو وصل نظام راديكالي إلى الحكم في السعودية ، فإن المشيخات الصغيرة الموالية للغرب قد تتساقط هي الأخرى تحت موجة الراديكالية في منطقة الخليج . ولو حدث مثل هذا الأمر لأصبح الوضع الاقتصادي الغربي مهدداً تهديداً خطيراً .»[٣٠]

أما البرت وولستر فإنه يرى بأن «اتساع السيطرة الراديكالية المعادية لنا وتسلطها على قسم أكبر من نفط الخليج يشكل خطراً على مصالح التحالف الغربي»[٣١].

ولذلك تدفقت الوفود الاميركية الرسمية والمؤسساتية إلى المملكة لدراسة أوضاعها والأخطار الداخلية والخارجية التي تهددها . وحددت الدراسة التي أصدرتها مؤسسة «اميركان انتربرايز» عام ١٩٧٨ مكامن الخطر على النحوالتالي :

١ ـ العدد الكبير من العرب الموجودين في المملكة :

«إن من واجبنا أن ننظر إلى مشكلة عدد الأجانب في البلاد . هناك ما بين ١,٥ ـ ٢ مليون عامل أجنبي في السعودية . . . والفئة الكبرى هي فئة العمال اليمنيين البالغ عددهم مليون . . . والفئة التي تليها في الأهمية هي تلك الآلاف من الفلسطينيين الذين يملأون الوظائف التي تتطلب المهارة أو التخصص في كافة أرجاء الحياة الاقتصادية المدنية . . وهناك أعداد أقل من المصريين والأردنيين واللبنانيين وبعض العرب الآخرين في عداد القوة الأجنبية العاملة»[٣٢].

٢ ـ الخطر العراقي

ان العراق مصدر قلق محتمل بسبب مقدرتها العسكرية الفعالة ، وفي أي هجوم شامل محتمل على السعودية فان باستطاعة القاذفات والمقاتلات العراقية أن تخترق نظام الدفاع الجوي وسوف تحتفظ بهذه الميزة حتى تستوعب القوات السعودية طائرات F-15 ، وفي المدى القصير فإن باستطاعة العراقيين أن يصلوا إلى الظهران براً في غضون ٢٤ ساعة . ومن المتوقع أن يقدم العراقيون على اتخاذ اجراءات جوية لمعاقبة المملكة على دعمها للأنظمة التقليدية أو لأنها تنتج النفط أكثر مما ينبغي أو لأنها تعرقل الحصول على أسعار أعلى للنفط . ومثل هذا الهجوم قد يحصل من جراء دعم السعودية المحدود للكويتين في نزاعهم الاقليمي مع العراق»[٣٣]. كما «أن الرياض قلقة بشأن المطالبة العراقية القديمة بالكويت وبشأن حوادث اطلاق النار المتفرقة على

طول الحدود المبهمة بين هاتين الدولتين . . . . . وقد تقرر العراق أن تحل مشاكل الحدود عسكريا فتلجأ إلى الاستيلاء على البلاد بأسرها وهو أمر يمكن انجازه بسرعة إلا أن تدخلت دول أخرى لتساند الكويت . والسعودية لا تستطيع أن تفعل الكثير من وجهة النظر العسكرية لايقاف أي غزو عراقي للكويت . ويتم الآن انشاء مركز عسكري سعودي قرب الحدود العراقية الكويتية ولكن السعوديين قد لا يستطيعون أن يتحدّوا قوة بغداد العسكرية»(٣٤).

٣ ـ القوة الايرانية

بالنظر إلى تزايد القوة الايرانية فان السعودية سوف تجد أن مهمة الدفاع عن المناطق الرئيسية ضد هجوم ايران هي أكثر صعوبة من الدفاع ضد هجوم عراقي .

وفي حال حدوث أي هجوم على المشيخات الصغيرة في المستقبل المنظور لن يستطيع السعوديون أن يفعلوا الكثير أو ليس بمقدورهم أن يواجهوا قوات تكفي لمنع العراق او ايران من الاستيلاء على أية دولة صغيرة .

٤ ـ الخطر اليمني

تواجه السعودية في المستقبل تحدياً أمنياً مصدره اليمن الجنوبي .وفي العام ١٩٦٩ كانت الرياض مشتبكة مع اليمن الجنوبية في حرب على الحدود وقد جرت عمليات عسكرية بين الطرفين في العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٦ والسعوديون على حق حينما يشعرون بالقلق حيال تدفق أعداد كبيرة من المستشارين الشيوعين إلى اليمن الجنوبي !

أما اليمن الشمالية المجاورة فقد تشكل تحدياً عسكرياً للسعودية . وقبل الشروع في دبلوماسية الريال كانت السعودية تدعم حاكم اليمن التقليدي المخلوع ضد حكومة جمهورية راديكالية .

ولو حدث تغيير في النظام القائم في اليمن الشمالي لسبّب ذلك قلقاً في السعودية حيال أمنها القومي»(٣٥).

ثم تتحدث الدراسة عن الخطر الأثيوبي والصومالي !.. وأخيرا الخطر الاسرائيلي !!

ان تحديد الأخطار التي تواجه كل دولة من دول المنطقة ، بات دورياً منذ ذلك الوقت وسنجد مثل هذه الدراسات تتكرر بعد انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وبعد توقف الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ وبعد تدمير العراق عام ١٩٩١ والهدف المستمر هو التفتيش عن ذرائع للحضور الاميركي العسكري المتزايد والتدخل الفظ في شؤون المنطقة .

وبالرغم من ان ادارة نيكسون ثم فورد قد اعتمدتا مبدأ الركيزتين فإن الثقة الاساسية بقيت في القوة الاميركية ، وهكذا نرى بأن الولايات المتحدة لم تخفض وجودها العسكري في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج ، بل وقعت اتفاقية عسكرية مع حكومة البحرين

في ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ لاستمرار استخدام قاعدة الجفير البحرية والحصول على تسهيلات في مطار البحرين الدولي . ولم تتخل عن هذه القاعدة رغم الطلب الشكلي الذي تقدمت به حكومة البحرين تحت الضغط الشعبي واصرار اعضاء المجلس الوطني على انهاء الاتفاقية عام ١٩٧٣ . واستمرت هذه القاعدة مقرا لقيادة القوة الاميركية العاملة في الشرق الأوسط حتى عام ١٩٨٣ عندما أصبحت تابعة للقيادة المركزية الاميركية .

وطورت ادارة فورد الحضور العسكري الاميركي في المحيط الهندي عندما أكد الرئيس على ضرورة تطوير القاعدة الاميركية في دييغوغارسيا ، وأبدت نفس الادارة اهتماما أكبر لسلطنة عمان وتوصلت معها إلى اتفاقية عسكرية عام ١٩٧٥ لوضع قاعدة مصيرة تحت تصرف البحرية الاميركية .

ان مجموع المشاريع العسكرية الاميركية المباشرة وغير المباشرة قد تطورت بمعزل عن تصريحات المسؤولين الاميركيين «السلمية» و «عقدة فيتنام» أو حقوق الانسان ؛ فعندما جاءت ادارة كارتر إلى البيت الأبيض عام ١٩٧٧ أطلقت سلسلة من التصريحات حول حقوق الانسان في بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية ولم يكن للدول العربية الخليجية نصيب من هذه التصريحات ، رغم أن حكومة البحرين قد حلت المجلس الوطني في أغسطس (آب) ١٩٧٥ وتبعتها حكومة الكويت بحل مجلس الأمة في أغسطس (آب) ١٩٧٦ واستمرت المملكة السعودية في سياستها المعادية للديمقراطية وحقوق الانسان وانعدام المؤسسات التمثيلية فيها . بينما ركزت واشنطن ـ إلى حد ما ـ على النظام الايراني وايدت الدعوات الليبرالية التي انطلقت من قبل بعض المثقفين . ان السبب واضح للعيان فبالرغم من الاعتماد الاميركي على شاه ايران ليلعب دور الشرطي في المنطقة إلا أن سياسته في ميدان النفط لم تتوافق والمخطط الاميركي ، بينما سارت المملكة السعودية والدول الخليجية الأخرى حسب الرغبات الاميركية ولم تتردد عن الاصطدام مع كافة دول الاوبك ؛ والتهديد بشق هذه المنظمة ؛ كما اتضح منذ مؤتمر الدوحة عام ١٩٧٦ .

خلال عهد الرئيس كارتر برز اتجاهان وسط الدوائر المعنية بالسياسة الخارجية . يرى الاتجاه الأول بأن «أكبر التهديدات لهيمنة الولايات المتحدة يكمن في الانقسامات داخل العالم الرأسمالي ونمو الوطنية الاقتصادية عند العالم الثالث»[٣٦] وللتغلب على هذه المصاعب ، يرى أصحاب هذا الاتجاه والذي يضم مدراء الشركات الكبرى والمصرفيين العالميين حاجة ماسة إلى «تعاون اقتصادي أكبر بين القوى الرأسمالية الكبرى (وبالذات أمريكا واليابان وأوربا الغربية) إلى جانب التعاون مع نخب العالم الثالث من خلال تنازلات شكلية حول قضايا التجارة بين الشمال والجنوب»[٣٧] أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن هذا الاتجاه يرى في التدخلات السوفيتية «تهديدا ثانويا بسبب تخلفه الاقتصادي وانشغاله بالجائعين من عملائه»[٣٨] أما الاتجاه الأخر المعبر

عن المرتبطين بالمجمع الصناعي العسكري فإنه يرى بأن «التهديد الرئيسي لهيمنة الولايات المتحدة هو الاضطراب السياسي غير المسيطر عليه في العالم الثالث ، والذي يضاعفه الحضور العسكري المتنامي للاتحاد السوفيتي»[39] ويلتقي مع هذا الاتجاه مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريزنسكي الذي اقترح في «منتصف عام ١٩٧٧ تشكيل قوة للتدخل السريع للاستخدام كمظلة أمنية فوق الخليج الفارسي»[40].

أما مؤسسة «راندا» فقد ركزت على خطر العالم الثالث حيث نشرت عام ١٩٧٧ تقريراً للخبير الاميركي في الأعمال المضادة للثورات «غي بوكر» بعنوان «المترتبات العسكرية عن أزمة نظام عالمي محتمل في الثمانينات» جاء فيه : «أن البشرية تدخل مرحلة من عدم الاستقرار الاجتماعي المتزايد وتواجه احتمال انهيار النظام العالمي نتيجة للمواجهة الحادة بين العالم الثالث وبين الديمقراطية الصناعية . . . ومن المتوقع أن تنشأ نزاعات حادة كحرائق السهول ، ولأن الولايات المتحدة وحدها هي التي لديها القدرة العسكرية للاحاطة بهذه الحرائق الهائلة والسيطرة عليها . فيتوقع منها استعمال قوتها العسكرية لمنع الانهيار الكامل للنظام العالمي أو على الأقل لحماية المصالح الخاصة للمواطنين الاميركيين»[41].

وكان التطور الأكثر دراماتيكية في تلك الفترة هو الأمر الذي أصدره وزير الدفاع الاميركي في مطلع يناير (كانون الثاني) ١٩٧٨ إلى رؤساء أركان القوات المسلحة الاميركية بأن «نكون على استعداد لخوض حرب في أوربا ونصف حرب في الخليج»[42] مما عزز الاعتقاد بأن التهديدات الاميركية لاحتلال منابع النفط أو تهديد الدول الوطنية المعادية لسياستها العدوانية قد توضع موضع التنفيذ .

يتضح بجلاء أن الولايات المتحدة التي تزداد غرورا وغطرسة مع تنامي قوتها العسكرية تعتبر ثروات العالم الثالث ملكاً لاحتكارات الغرب وبشكل خاص لاحتكارات الولايات المتحدة ، وعلى شعوب وبلدان العالم الثالث أن تقبل بهذه «المسلمة» ولاتتصرف بثروتها وموادها الخام حسب ماتمليه عليها مصالحها الوطنية ، بل حسب ماتراه الولايات المتحدة ، وإذا تمردت هذه الشعوب على هذا النهب ، فإنها تهدد بعملها هذا «المصالح الحيوية» للغرب وعليها أن تتحمل نتائج هذا العمل !!

هذا المنطق ـ إن جاز استخدام ذلك ـ يعطي حق استخدام الثروات الطبيعية لطرف عالمي وحيد ، ويمنع الأطراف الأخرى صاحبة الثروة من استخدامها لتطوير أوضاعها ، أو اصلاح أوضاعها الاقتصادية إذا كانت أحادية الانتاج كما هو حال الدول الخليجية التي تعاني من انكشاف خطير ومستمر في وضعها الاقتصادي ، يجعلها عاجزة عن الرد على أي حصار من أي شكل تمارسه الدول الغربية عليها (راجع الجدول رقم ١١) لرؤية نسبة اعتماد الدول العربية الخليجية على النفط كمصدر وحيد للدخل) . وإذا استخدمنا معياراً واحداً للحكم على الأمور

فإن من حق الدول النفطية أن ترى في رفع اسعار المواد المصنعة أو تخفيض قيمة الدولار ، خطراً حقيقياً عليها . وإذا ابتعدنا عن لغة الحوار والمصالح المتبادلة واقامة الجسور بين بلدان العالم على أسس سليمة تكفل تطور المجتمع البشري ، فإننا نصل إلى السياسة العدوانية الاميركية المتمثلة في «البوارج المسلحة» و «فرقة الاطفائية» و «مبدأ كارتر» و «مبدأ هيغ» والغزوات العسكرية التأديبية التي تمارسها واشنطن ضد بلدان العالم الثالث .

مبدأ كارتر

خلال ادارة الرئيس كارتر جرت سلسلة من التحولات والمتغيرات السياسية الحادة في بلدان العالم الثالث وبشكل خاص في المنطقة التي أطلق عليها الاميركيون لاحقا «قوس الأزمات» الممتدة من الباكستان حتى أثيوبيا ، تمثلت في النجاحات التي حققتها الحركة التحررية لشعوب هذه المنطقة أو استلام القوى السياسية ذات العلاقة بالاتحاد السوفيتي زمام السلطة ؛ مما شجع موسكو على اتباع سياسات هجومية لدعم الأنظمة الجديدة في مواجهة الدول أو القوى المعادية لها .

فخلال النصف الأول من ولاية كارتر شهدت هذه المنطقةالأحداث التالية :

١ ـ التحولات العاصفة في أثيوبيا بعد نجاح الثورة الشعبية عام ١٩٧٤ واستيلاء جناح عسكري بقيادة مونغستو هيلا ماريام على السلطة عام ١٩٧٧ وتصفية خصومه السياسين والعسكريين واقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي وكوبا اللتين قدمتا له الدعم العسكري والسياسي الكبير في صراعه ضد الثورة الأرتيرية وضد الصومال التي حاولت استعادة مقاطعة أوغادين بشن حرب لهذا الغرض عام ١٩٧٧ . وحيث قطعت الصومال علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وراهنت على الدعم الاميركي والسعودي ، فقد بدت الأمور وكأن مواجهة سوفيتية أميركية قد تنشب في هذه المنطقة .

٢ ـ انهيار نظام بول بوت في كمبوديا ودخول قوات فيتنام بأعداد كبيرة في ذلك البلد مما أوجد معادلة جديدة لصالح الاتحاد السوفيتي في نزاعه ضد الصين وحلفائها في تلك المنطقة . وكانت انعكاسات ذلك تشجيع المزيد من القوى التقدمية على الاعتماد على الدعم الخارجي كما حصل في أنغولا ، عندما استعانت الحكومة بقوات كوبية لتعزيز سيطرتها في مواجهة قوات «يونيتا» المدعومة من حكومة جنوب افريقيا .

٣ ـ بروز العراق كقوة اقليمية عربية ونجاحه في عقد مؤتمر لعزل النظام المصري إثر توقيعه اتفاقية كامب ديفيد . كما أن التقارب السوري العراقي واعلان ميثاق العمل المشترك لتوحيد البلدين وبروز جبهة الصمود والتصدي العربية (سوريا ، ليبيا ، اليمن

الديمقراطية ، الجزائر ، منظمة التحرير الفلسطينية) ومؤتمر الشعب العربي (الذي ضم غالبية الأحزاب والتنظيمات الوطنية والقومية والشيوعية العربية لمواجهة حلف كامب ديفيد) ، إن هذه التطورات المعادية لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية كانت مؤشراً لامكانيات الأمة العربية وقدراتها في مواجهة خطط الأعداء .

٤ ـ اندلاع حركة المعارضة الليبرالية والمسلحة الايرانية مطالبة بالديمقراطية وحقوق الانسان ثم تطورها بدخول الحركة الاسلامية بقيادة الامام الخميني واتساع موجة المعارضة إلى كافة أنحاء ايران ودخول الطبقة العاملة في المعركة عام ١٩٧٨ عندما شنت أوسع اضراب عمالي في حقول النفط في عبادان ، مما عجل بانهيار النظام وسقوطه في فبراير ١٩٧٩ واستلام المعارضة الاسلامية مقاليد السلطة ببرنامج معاد للامبريالية الاميركية وبموقف استقلالي يستند على الاسلام كايديولوجية لمواجهة الرأسمالية والشيوعية على حد سواء .

٥ ـ التطورات العاصفة في جنوب غربي الجزيرة العربية ، فبعد الاطاحة بالرئيس سالم ربيع علي في يوليو ١٩٧٨ ، اتجهت عدن بحدة صوب الاتحاد السوفيتي وعززت علاقاتها مع «أثيوبياالاشتراكية» ، ودعمت الجبهة الوطنية فى ج . ع . ي التي اشتبكت مع القوات النظامية فى اليمن الشمالى وحققت مكاسب عسكرية . وتطورت المواجهة بين الشطرين إلى الاشتباكات المسلحة ، وتمكنت قوات الجبهة واليمن الديمقراطية من التقدم والسيطرة على أجزاء من اليمن الشمالي مما أرعب السعودية والولايات المتحدة الاميركية .

٦ ـ انتصار الثورة الأفغانية فى ابريل (نيسان) ١٩٧٨ وتطور الاحداث في أفغانستان إلى الدرجة التي دفعت الاتحاد السوفيتي الى ارسال قوات عسكرية كبيرة للسيطرة على البلاد وتمكين الجناح الموالى للسوفيت من احكام قبضته على مقاليد الأمور .

إن انتصار القوى الثورية في عدد من البلدان الأفريقية والاسيوية قد رافقه تمدد عسكري وسياسي للاتحاد السوفيتي في «قوس الأزمات» ، وكان أبرز مظاهر هذا التمدد ظهور القطع العسكرية السوفيتية في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر مما اثار الرعب لدى الدوائر الغربية من احتمال اثارة السوفيت متاعب لهم في خطوط الامدادات من الخليج إلى الدول الصناعية .

وحيث أمكن تطويق الأزمة اليمنية ، فإن انهيار نظام الشاه ، والغزو السوفيتي لأفغانستان قد دفعا الولايات المتحدة إلى التخلي عن «مبدأ نيكسون» ، واعتماد سياسة جديدة تقوم على القوات المسلحة الاميركية بالدرجة الأساسية ، أي العودة الى سياسة «البوارج المسلحة» .

فلإعادة الاطمئنان الى الأنظمة العربية الخليجية ، أرسلت واشنطن سرباً مؤلفاً من ١٢

طائرة مقاتلة من طراز ف ـ ١٥ قام باستعراضات جوية في سماء الرياض للتأكيد على الدعم الأميركي للمملكة السعودية ، بالإضافة إلى ٣٠٠ عنصر من القوات الجوية ، كما أرسلت طائرتا انذار مبكر من طراز «أواكس» إلى السعودية ابان الاشتباكات بين اليمنين من قواعدها في اوكيناوا في اليابان(٤٣) كما تحركت حاملة الطائرات «كونستيلشن» باتجاه الخليج للغرض نفسه .

وفي الفترة ذاتها — مارس ١٩٧٩ — أقر الرئيس الأميركي مساعدة عسكرية فورية لليمن الشمالي مقدارها ٣٩٠ مليون دولار على هيئة أسلحة ومعدات عسكرية متطورة ومعها ١٠٠ خبير عسكري ، وقد بلغت قيمة المعدات العسكرية في نهاية العام ٥٤٠ مليون(٤٤).

خلال تلك الأزمة أعلن وزير الدفاع الأميركي بأن «الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عن مصالحها الحيوية بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية إذا تطلب الأمر ذلك سواء في الشرق الأوسط أو غيره»(٤٥).

وفي مقابلة مع شبكة سي . بي . اس . الأميركية في مارس ١٩٧٩ قال وزير الطاقة الأميركي جيمس شليسنجر : «أن ادارة الرئيس كارتر تدرس خططاً لاقامة حضور عسكري أميركي في منطقة الخليج الفارسي»(٤٦) واضاف قائلاً : «ان لدى الولايات المتحدة مصالح حيوية في تلك المنطقة وعليها أن تتحرك للدفاع عن تلك المصالح حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية»(٤٧).

وفي يونيو (حزيران) ١٩٧٩ أعلن البيت الأبيض أن «زعماء الادارة قد توصلوا إلى اجماع حول الحاجة إلى وجود عسكري أمريكي قوي ، بما في ذلك توسع كبير في القوات البحرية في المنطقة»(٤٨).

وتوالت الاجتماعات السرية والعلنية في البيت الأبيض لبلورة الخيارات السياسية والعسكرية الاميركية للرد على المتغيرات العاصفة في الشرق الأوسط وجنوب غربي اسيا ، ففي ١٩٧٩/٦/٢٠ عقدت لجنة مراجعة السياسة الأميركية التي تضم وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي اجتماعاً لمناقشة تقرير الخيارات الاستراتيجية على ضوء سقوط الشاه من شقين ، الأول يتعلق بكيفية التعامل مع دول المنطقة ، والثاني الخيارات العسكرية في الاستراتيجية الشاملة لتلك المنطقة والمحيط الهندي .

في الشق الأول كانت الخيارات التي أشارت إليها مؤسسة «أميركان انتربرايز» على النحو التالي :

١ ـ متابعة السياسة الاميركية الحالية (١٩٧٩) ، مع علاقات اقتصادية وعسكرية حميمة مع النظام الجمهوري الجديد في ايران ، دون تعديل للعلاقة القائمة مع السعودية .

٢ ـ علاقة أقوى مع السعودية تقوم على نقل مركز الثقل في الخليج من طهران إلى الرياض . ويعني ذلك عسكرياً نقل العلاقة من مستوى المساعدة غير المباشرة إلى مستوى الوجود العسكري الاميركي المباشر في المملكة .

٣ ـ تقوية الوجود العسكري الاميركي في المملكة دون تمتين العلاقات معها ، مما يعني تقوية الوجود البحري الاميركي واستعمال الموانىء السعودية أو العراقية .

٤ ـ محاولة اعادة الشاه إلى السلطة مع تقييد لسلطاته . وفي هذا الخيار متابعة السياسة الاميركية السابقة وفرض قيود دستورية على الشاه بعد اعادته للسلطة .

٥ ـ الخيارين الثالث والرابع مع بعضهما .

٦ ـ اعادة سلطة ملكية قادرة إلى ايران مع تدخل وعمليات عسكرية سرية وتعاون وثيق مع الأجهزة العسكرية المناوئة للخميني .

٧ ـ انسحاب اميركي من الخليج وترك الأمور تأخذ مجراها الطبيعي .

٨ ـ تحول السياسة الاميركية من التعاون مع القوى الخليجية إلى التحالف مع قوة خارجية قادرة على تأمين المصالح الاميركية في المنطقة والمقصود بذلك اعطاء الدور لاسرائيل .

ويرى واضعو التقرير بأن أفضل حل هو مزيج من الخيارين الثاني والثالث ، وبالتالي فعلى الولايات المتحدة التقرب أكثر من المملكة السعودية على المستوى الأمني ،ويجب النظر إلى الرياض لا كطرف في الصراع العربي — الاسرائيلي ، بل كقوة كبرى في الخليج»[٤٩].

أما الشق العسكري فقد نص تقرير اللجنة على :

«١ ـ دراسة كيفية توزيع القوات الاميركية في منطقة الخليج وأقطار العالم الثالث .
٢ ـ انشاء قيادة خاصة بالشرق الأوسط .
٣ ـ الابقاء على وجود أميركي بحري في المحيط الهندي»[٥٠].

وفي اليوم الثاني (٢١/٦/١٩٧٩) أعلن رئيس هيئة الأركان العامة برنارد روجرز في مؤتمر صحفي بأن «قوة ضاربة سريعة من ١٠٠ ألف رجل سيتدربون ويجهزون للقتال في الخليج والشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا أو أي مكان خارج الحلف الأطلسي»[٥١].

وفي مطلع ديسمبر (كانون ١) ١٩٧٩ ، بلور الجنرال كيلي ـ أحد قادة البحرية ـ تصوره للقوة المطلوبة قائلا : «إن القيادة الجديدة لن يكون لديها قوات ثابتة خاصة بها ،ولكن سيكون لها سلطة «استدعاء» على بعض الوحدات المنتقاة من الجيش والبحرية ومشاة البحرية والقوات الجوية التي ستقع تحت سلطة قوات التدخل السريع في حالة نشوب حرب . هذه الوحدات

التي ستضم الفرقة ٨٢ والفرقة ١٠١ من الجيش المحمولة جواً ، بالاضافة إلى ثلاث كتائب برمائية من مشاة البحرية ستشكل «خزاناً» لقوات متمركزة في الولايات المتحدة يمكن تجميعها في أشكال من «مجموعات القوات» حسب حالة الطوارىء.

وعند اندلاع أزمة ستنقل هذه الوحدات المختارة جواً إلى قواعد في بلدان صديقة بالقرب من منطقة النزاع حيث تلتقط معداتها الثقيلة من سفن امداد تكون قد وضعت من قبل في المياه المجاورة . وما ان يتزاوج فيلق قوة الانتشار السريع مع سفن الامداد حتى ينطلق إلى منطقة المعارك ويبدأ عمليات قتالية . وما أن ينتهي النزاع حتى يعيد كل الخطوات بالعكس ويعود إلى قواعده الأصلية في الولايات المتحدة ويظل هناك في انتظار طلب خدماته ثانية»[٥٢].

وفي ضوء المتغيرات الجديدة كانت مراكز البحث ودوائر الاستخبارات ووزارة الدفاع اضافة إلى المجلات ذات العلاقة بمراكز القرار الاميركي تعيد قراءة مصادر الخطر على النفط الخليجي ، وأشارت مجلة «فورشن» الاميركية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧ إلى أن الولايات المتحدة ستتدخل عسكرياً إذا وقع أحد الاحتمالات التالية :

«١ ـ غزو سوفيتي لمنطقة الخليج للاستيلاء على منابع النفط .

٢ ـ حظر نفطي يقوم به السعوديون لتحقيق أهداف سياسية .

٣ ـ غزو عراقي للكويت أو السعودية حيث تستطيع القوات المدرعة العراقية التي تستخدم بصورة رئيسية معدات سوفيتية أن تكتسح أياً من الدولتين بسرعة . وستشمل المساعدة في المرحلة الأولى ـ إذا ما طلبت ـ القيام بغارات جوية تكتيكية اميركية ضد المدرعات العراقية والقوات البرية المساندة لها وربما التهديد بتدمير منشآت النفط العراقية . ويتطلب إبعاد القوات البرية العراقية انزال قوات من مشاة البحرية من الاسطول السادس أو السابع وقوات مشاة من الفرقتين ٨٢ و ١٠١ .

٤ ـ في حالة انقلاب في الرياض وتتقدم العائلة الحاكمة بطلب مساعدة .

٥ ـ إذا أغلق المتمردون مضيق هرمز»[٥٣].

وبلورت الادارة الاميركية تلك الدراسات وتقارير اللجان والتوجه العدواني الجديد في الخطاب الذي ألقاه الرئيس بمناسبة يوم الاتحاد في ٢٤ يناير (كانون ٢) ١٩٨٠ عندما تطرق إلى الوضع في الخليج قائلاً : «ليكن موقفنا واضحاً ؛ إن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ، ستعتبر تهديدا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية ، وسنستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها ، بما في ذلك القوة العسكرية»[٥٤].

ترجم وزير الدفاع الاميركي ، هارولد براون في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦ توجهات الإدارة الاميركية التي رسمها «مبدأ كارتر» وحدد أولا المصالح

الحيوية على أنها :

«١ - تأمين الوصول إلى النفط .

٢ - مقاومة التوسع السوفيتي .

٣ - تدعيم الاستقرار في المنطقة .

٤ - دفع مسار السلام في الشرق الأوسط وضمان أمن اسرائيل»[٥٥].

وبعد تحديده لعناصر الردع غير العسكرية التي تستطيع الولايات المتحدة استخدامها ، تطرق إلى عناصر الردع العسكرية التالية :

١ - قوات التدخل السريع وابراز القوة .

٢ - تطوير القدرة على استخدام القوة العسكرية بشكل أكثر فعالية .

٣ - تطوير أدوات القتال التقليدية .

٤ - الرد الجماعي من قبل القوى المحلية والقوات الاميركية وقوات أخرى من خارج المنطقة .

«وعلى سبيل المثال فإننا نعمل مع عدد من دول المنطقة لزيادة تسهيل وصول الولايات المتحدة إلى المرافق الحيوية . وكذلك نجري محادثات مع الأطراف القادرة على تقديم المساعدات إلى تلك الدول التي تحتاج إليها في اطار برامج دعم اقتصادي ومساعدة عسكرية . كما نجري مشاورات مع دول في المنطقة وخارجها ، حول التعاون العسكري»[٥٦].

وحيث تغلي شعوب المنطقة ضد السياسات العدوانية للولايات المتحدة ولاترى واشنطن في غضب الشعوب والدول إلا عدوانا على مصالحها الحيوية فلا بد - بالنسبة لوزير الدفاع الاميركي - من وضع الخطط لمواجهة «العدوان» . هذه الخطط التي تتطلب العناصر التالية :

«١ - تواجد عسكري معزز ومستمر في زمن السلم خصوصا للقوات البحرية .

٢ - توضيع الأعتدة المسبق على مقربة من المنطقة في قواعد عائمة تجنباً للقواعد الثابتة .

٣ - وسائط النقل السريع .

٤ - حق العبور واستعمال المرافق الحيوية من موانىء ومطارات . . . الخ .

وأكد وزير الدفاع توجه حكومته إلى القيام بتدريبات تقوم بها الأسلحة المختلفة في الجيش الاميركي ومناورات مشتركة مع الدول الصديقة والحليفة في المنطقة»[٥٧] .

إن مجمل هذه الخطط تكشف بوضوح أن الادارة الاميركية لاتريد لأي دولة من الدول الحليفة لها أن تلعب دور الشرطي لحراسة آبار النفط وأنها قررت ، لوحدها ، ان تقوم بهذا الدور بعد انهيار نظام الشاه .

قوات التدخل السريع :

لم تنبثق فكرة قوات التدخل السريع فجأة في أوساط المؤسسة العسكرية الاميركية كرد فعل على انتصارات الاتحاد السوفيتي وحضوره في المحيط الهندي والقرن الافريقي ، بل هي التعبير الدقيق عن نزعة الهيمنة الكونية الاميركية على بلدان العالم الثالث . لان من الصعوبة بمكان أن يصدق أحد أن مخططات مواجهة الاتحاد السوفيتي قد تركزت في منطقة الخليج في نهاية السبعينات وبالقوة المقترحة .

لقد ارتبطت الفكرة بمقولة «الاضطراب في العالم الثالث» وحظر النفط والعنصرية الغربية التي تطالب الشعوب الفقيرة أن يكونوا «حطامين متنافسين في أسواق الدول الصناعية المتقدمة»[٥٨] أو «مساحي أحذية» لدى السيد الاميركي[٥٩].

تبلور مفهوم قوة التدخل السريع لأول مرة عام ١٩٧٧ عندما طلب الرئيس الاميركي جيمي كارتر من مجلس الأمن القومي مراجعة القدرات العسكرية للولايات المتحدة . وحملت الوثيقة التي نتجت عن تلك المراجعة اسم مذكرة مراجعة رقم ١٠ ، وتضمنت تحذيراً مفاده أن «الولايات المتحدة ليست معدة تماما للتعامل مع الأزمات الناشبة في العالم الثالث وبالذات في منطقة الخليج الفارسي الغنية بالنفط»[٦٠] وعلى ضوء ذلك أمر الرئيس كارتر وزارة الدفاع بتنظيم قوة محمولة لاستعمالها في الطوارىء خارج حلف الأطلسي .

ولم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التطبيق إلا بعد انتصار الثورة الايرانية في فبراير (شباط) ١٩٧٩ عندما انهارت أقوى الركيزتين الامريكيتين في الخليج وبدأت الادارة الاميركية تتصرف بردود فعل سريعة على حرب اليمن والتحركات الشعبية في المملكة السعودية ودول الخليج الاخرى ، واحتلال السفارة الاميركية في طهران واحتجاز الدبلوماسيين الاميركيين .

وجاء أول اعلان رسمي لبدء العمل بتشكيل قوة الانتشار السريع على لسان وزير الدفاع الاميركي - هارولد براون - في ٢٧ديسمبر (كانون ١) ١٩٧٩ ، عندما حدد مقر القيادة في قاعدة ماكديل في ولاية فلوريدا ، وعين الجنرال البحري جون كيلي قائدا للقوة وتطرق إلى التصورات الأولية لحجم القوة المطلوبة[٦١].

يحدد جيفري ريكورد — في تقرير خاص لمعهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن — الكيفية التي تمخضت عنها قوات التدخل السريع ، ويرى بأنها نتجت عن ثلاث مجموعات متميزة من المبادرات التي قامت بها ادارة كارتر خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٩ والنصف الأول من عام ١٩٨٠ .

«تتكون المجموعة الأولى من المبادرات الخاصة بالتحركية الاستراتيجية التي استهدفت زيادة السرعة التي تنتشر بها القوات الاميركية الى الخليج الفارسي أو في أي منطقة نائية لوجستيكياً من العالم . وتشمل هذه المبادرات توسعاً مخططاً في قدرات النقل الجوي والبحري وبرنامجاً لتخزين معدات لفرقة مشاة بحرية كاملة في سفن بالمحيط الهندي .

وتضم المجموعة الثانية مبادرات تنظمية أبرزها : انشاء قيادة جديدة ـ القوة المشتركة لمهام الانتشار السريع ـ أوكلت إليها مهام التحديد والتدريب والتخطيط لاستخدام قوة سريعة الانتشار فيما وراء البحار من وحدات عسكرية امريكية متمركزة في الولايات المتحدة .

وتتألف مجموعة المبادرات الثالثة من اجراءات دبلوماسية تستهدف الحصول على حق استخدام تسهيلات منتقاة في منطقة الخليج الأكبر»[٦٢].

كان المطلوب في مجموعة المبادرات الأولى هو المزيد من قدرات النقل أو ماسماه الجنرال كيلي ـ القائد الأول لقوات الانتشار السريع ـ تطبيق «الاستراتيجية الاستباقية» أي «ما أن تضع قوة في داخل منطقة ليست محتلة من الطرف الآخر فإنك تكون قد غيّرت كل حسابات الأزمة وسيتوجب على الخصم أن يعمل كرد فعل عليك ، لا أن تعمل كرد فعل عليه»[٦٣].

وكبداية لهذا العمل ، فقد أعلن كيلي : «أن البنتاغون سيخصص ٦ بلايين دولار لتجهيز ٥٠ طائرة نقل جديدة طويلة المدى تعرف باسم سي. أكس . وسينفق ٣ بلايين دولار أخرى لبناء اسطول من ١٥ سفينة شحن للتوضيع المسبق المحملة بالاسلحة والذخائر لثلاث ألوية مشاة بحرية كل منها يضم ١٦ ألف رجل . . . وما أن يتم اعداد سفن الشحن للتوضيع المسبق حتى تتمركز بشكل دائم في المحيط الهندي حيث تقوم بعمل الترسانة العائمة لأي قوة انتشار سريع ترسل إلى المنطقة»[٦٤] وبالاضافة إلى هذه القوة البحرية والجوية المضافة فإن بامكان قوات الانتشار السريع أن تستخدم الترسانة الحربية الموجودة من طائرات النقل (٧٠ نفاثة جامبو من طراز سي ٥ أ ، و ٢٣٤ طائرة نقل متوسطة من طراز سي ١٤١ و ٤٩٠ حاملة تكتيكية من طراز سي ١٣٠) وسبع سفن تجارية حولت للاستعمال عسكري ووضعت في قاعدة دييغو غارسيا[٦٥].

ركزت الادارة الاميركية على القواعد العائمة كاستراتيجية لعمل القوات في منطقة لم تتعود عليها قتالياً ، ويرغب حكامها أن يروا القوات الاميركية في الأفق . وبالرغم من الضجيج الذي أثارته الادارة والصحافة الاميركية حول حاجة قوات التدخل إلى قواعد في منطقة الخليج ، الا إن روبرت كومر وكيل وزارة الدفاع عام ١٩٨٠ قال في تقرير له : «إننا نقترح التمركز المسبق على ظهر السفن بدلاً من التمركز المسبق على الأرض كما نفعل في أوربا . . . فحيث المسافات الشاسعة في المحيط الهندي حيث يمكن أن تواجهك طوارىء في البحر الأحمر أو الخليج الفارسي أو في المحيط الهندي ، فإن التمركز البحري المسبق يصبح أفضل عسكرياً وسيتوفر لنا قدر أكبر

من المرونة إذا كانت المعدات محملة على سفن ثم عندما تدعو الحاجة ، تحرك هذه السفن في اتجاه المنطقة التي تعتقد أنها مرشحة لتفجرالازمة»[٦٦].

كانت المبادرات التنظيمية معقدة نظراً للتنافس التقليدي بين فروع القوات المسلحة الاميركية وخاصة الجيش والبحرية حيث يرى كل فريق اولوية قيادته لتلك القوات ، ويورد سلسلة من الأسباب الموجبة لذلك . ولم تتمكن ادارة كارتر من حسم هذه المسألة رغم المبادرات التي تقدمت بها .

وأمام الصراع الذي نشب بين قيادتي الجيش والقوات البحرية تم اجراء تغييرات هامة في ربيع ١٩٨٠ في الطبيعة التنظيمية لقوة الانتشار السريع . ومن أبرز تلك التغييرات انشاء قيادة مستقلة لقوة الانتشار السريع تحت اسم قيادة مهام الانتشار السريع المشتركة ، يرأسها ـ على قاعدة دورية ـ جنرال من البحرية وآخر من الجيش . . . ولكن وأمام ضغط الجيش اتبعت وزارة الدفاع ، فيما بعد ، قوة مهام الانتشار السريع لقيادة الجاهزية الاميركية (التابعة للجيش)[٦٧].

وعلى صعيد القيادة العسكرية في الخارج فقد كان هناك تضارب في المسؤولية «لأن مسؤولية الدفاع عن الخليج الفارسي وما يليه من مساحات اليابسة ، معهود بها إلى القيادة الاميركية في أوربا بينما مسؤولية المحيط الهندي مازالت ملقاة على عاتق القيادة الاميركية في المحيط الهادي والخط الفاصل بين اختصاصات القيادتين يمر تماما وسط مضيق هرمز الذي يمثل نقطة من أخطر النقاط في المنطقة»[٦٨].

وعندما تولت ادارة ريغان مقاليد السلطة ، حسمت هذه الاشكالية بتشكيل قيادة مركزية جديدة (مثل قيادة أوربا وقيادة المحيط الهادي) وكان ذلك في ١ يناير (كانون ٢) ١٩٨٣ وحددت منطقة عملها لتشمل ١٩ بلدا من باكستان إلى المغرب . أما الدول الواقعة في محيط عملها فتبلغ ٤٤ دولة ووضع تحت تصرفها مائتي ألف جندي[٦٩] وتأتي في المرتبة الثانية بعد القوة الاميركية المكلفة بالدفاع عن اوربا . واشارت مجلة اللوموند دبلوماتيك الى ان الادارة الاميركية تخطط ليصل عدد القوات ٦٠٠ ألف جندي مع مطلع ١٩٨٩[٧٠].

الحصول على القواعد والتسهيلات العسكرية :

سعت ادارة كارتر عام ١٩٨٠ للحصول على قواعد في منطقة الخليج والمحيط الهندي لقوات الانتشار السريع للتمركز فيها أو استخدامها لمواجهة الأزمات الطارئة في الخليج ، وقد أولى الاميركيون البحرين وسلطنة عمان أهمية كبيرة في مخطط اعادة توزيع القوات الاستراتيجية الاميركية بعد خسارة ايران . وتقدمت واشنطن بطلبات إلى عدد من دول منطقة الخليج

والمحيط الهندي للحصول على قواعد وتسهيلات لقوات الانتشار السريع .

وقد رحبت عمان بالطلب الاميركي ووقعت اتفاقية بهذا الخصوص في يونيو (حزيران)١٩٨٠ سمحت بموجبها للولايات المتحدة باجراء مسح شامل للسلطنة من مضيق هرمز حتى حدودها مع اليمن .

وكانت سلطنة عمان قد تقدمت في مطلع ١٩٧٩ ـ اثر سقوط نظام الشاه مباشرة ـ بمقترح لاقامة قاعدة عسكرية جوية مع الرادارات والمدفعية الثقيلة والصواريخ في المرتفعات الجبلية في مدخل مضيق هرمز وعلى جزيرة الغنم ، وقاعدة بحرية في ميناء خصب . على أن تقوم الدول الخليجية والدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان) بتمويل المشروع . وقد رفضت الدول الخليجية هذا المقترح[٧١]، وأصبح هذا المشروع ، لاحقاً ، في صلب الاتفاق مع الولايات المتحدة .

وبناء على اتفاقية يونيو ١٩٨٠ تعهدت الولايات المتحدة ببناء المطارات والموانىء والتحسينات اللازمة في تلك المنطقة الاستراتيجية . وشكلت السلطنة «لجنة تطوير مسندم» التي يشرف عليها خبراء امريكيون . وقد أكد ارنولد بورشتغريف أحد كبار محررى صحيفة «نيوزويك» في ١٢/٧/١٩٨٠ بأن «القوات الاميركية تقوم ببناء قواعد استراتيجية فوق بعض الجبال المطلة على مضيق هرمز تحت شعار اقامة مشاريع انشائية تشرف عليها لجنة وهمية أطلق عليها لجنة تطوير رأس مسندم»[٧٢].

وأشارت مصادر خليجية بأن القوات الاميركية قد أقامت سلسلة من القواعد في مسندم من أبرزها قاعدة كبيرة في الحبيلين للاتصالات والتجسس المتطور تكشف عموم المنطقة حتى العراق اضافة إلى محطات رادارية فى ليما وجزر سلامة لمراقبة حركة السفن[٧٣].

كما طورت فرقة المهندسين الاميركية ـ المكلفة بالانشاءات العسكرية لقوات التدخل السريع ـ ميناء خصب ليستقبل السفن الحربية الاميركية ؛ وأقامت مطاراً متقدماً في جزيرة الغنم[٧٤].

كما حصلت الولايات المتحدة على حق استخدام مطارالسيب الدولي قرب العاصمة وميناء مطرح .وأقامت منشآت في المطار والميناء لتكون تحت تصرف قوات التدخل السريع .

كما طورت قاعدة ثمريت ،الواقعة على حدود اليمن ، وخصص البنتاغون مبلغ ٣٥ مليون دولار لانشاء مراكز انطلاق لواء كامل من تلك القاعدة ، اضافة إلى مبلغ ١٤٥ مليون دولار لاقامة تسهيلات طبيةوتخزينية في قواعد السلطنة في الخطة الخمسية ١٩٨٥ — ١٩٨٩ .

وحظيت قاعدة مصيرة باهتمام خاص من قبل البنتاغون لموقعها الاستراتيجي على مدخل

الخليج وتم توسيع المدرج الاساسي وأقيمت مخازن للذخيرة والمعدات وبلغت تكاليف الانشاءات فيها ١٧٠ مليون دولار .

واعتمد البنتاغون أكثر من نصف المبالغ المخصصة لبناء قواعد وتسهيلات في عدد من بلدان المنطقة لسلطنة عمان حيث بلغت التكاليف الاجمالية ٢٧٠,٣ مليون دولار من أصل ٤٥٠ دولار .

حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات في قاعدتي بربرة ومقديشو مقابل مساعدة مالية فورية قدرها ٤٥ مليون دولار ، ومساعدات مالية لاحقة قدرها ١١١ مليون دولار . وقد استكملت كافة الانشاءات العسكرية الاميركية في هذا البلد عام ١٩٨٣ وبلغت تكاليفها ٢٤،٤ مليون دولار .

وقدمت كينيا تسهيلات للقوات الاميركية بحجة مواجهة التحديات الصومالية وتعبيراً عن الصداقة مع الولايات المتحدة ! وخصص البنتاغون مبلغ ٩٦,٦ مليون دولار لادخال تحسينات في مطار نانيوكي وتعميق الميناء الحربي في ممباسا ليستقبل حاملات الطائرات الاميركية . كما أقيمت في نيروبي منشآت صيانة ونقاط توقف للطائرات البعيدة المدى[٧٥].

وفي البلدان الثلاث (عمان والصومال وكينيا) وقع البنتاغون اتفاقيات التسهيلات (وهو التعبير المستحدث للقواعد) تضمنت مايلي :

«- تتمتع الولايات المتحدة بحق الدخول القياسي وبمشروعية الترتيبات الخاصة بالقوات .

- لا التزامات أمنية على الولايات المتحدة حيال الدولة المضيفة أو تعهد رسمي ببيع الأسلحة ، إلا أن المساعدة واردة .

- السماح للولايات المتحدة بحرية استخدام الحقوق الممنوحة لها فيما يتصل بالتسهيلات موضع الاتفاق إلا أن على الولايات المتحدة أن تستشير الحكومة المضيفة بشأن التدريبات والانتشارات الهامة .

- تحتفظ الحكومة المضيفة بحقوق السيادة على جميع التسهيلات وبملكية كل ماهو ممتلكات حقيقية .

- تدفع الولايات المتحدة مقابلاً للخدمات التي تقدمها الحكومة المضيفة بالإضافة إلى حصة كبيرة من صيانة التسهيلات .

- يستمر العمل بالاتفاقيات لمدة عشر سنوات»[٧٦].

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الرئيس المصرى السابق ، انور السادات ، كان متلهفاً لتعزيز وتطوير الروابط العسكرية والاقتصادية والسياسية مع واشنطن مقدماً نفسه بديلاً عن نظام الشاه المقبور ، لحماية منطقة الخليج ومستخفاً بالأنظمة الممتنعة عن تقديم قواعد مكشوفة لقوات

التدخل السريع . ففي مقابلة له مع صحفية «هيراليد تربيون» في ١٩٨٠/٥/٣١ قال : «بعض شيوخ الخليج يقولون نحن لانريد مساعدة أحد . حسناً إنهم يحتاجون إلى المساعدة وأقولها صراحة بأنهم على الرغم من جهلهم فإنني سأدافع عنهم وسأعطي أمريكا كل التسهيلات للوصول إليهم إذا كانوا في خطر» . وبعد سقوط الشاه طلب من الولايات المتحدة استخدام كافة القواعد المصرية وجلب قواتها العسكرية للتمركز في مصر[٧٧] كما سعى إلى تقديم مصر منافسة للكيان الصهيوني في الدور الأمني ـ العسكري الذي يقوم به في المنطقة مؤكداً أن مصر يمكنها أن تقوم بدور أفضل لخدمة المصالح الأميركية[٧٨].

ومنذ توقيع اتفاقية الصلح المنفرد مع الكيان الصهيوني في مارس (آذار) ١٩٧٩ ، قدمت واشنطن مساعدات عسكرية بقيمة ١,٥ مليار دولار وبدأت الأسلحة الأميركية والمستشارون والفنيون العسكريون الاميركيون يتدفقون على مصر لاقامة منشآت لقوات التدخل السريع في غرب القاهرة ومطار قنا .

وأبدت الولايات المتحدة اهتمامها «بقاعدة قنا الجوية الواقعة قرب الأقصر شمال وادي النيل لأن موقعها يتيح لسلاح الجو الاميركي القيام بدوريات استطلاع في سماء الشرق الأوسط والوصول إلى أجواء بلدان المنطقة كايران وأفغانستان وباكستان ودول الخليج واليمن الديمقراطي والقرن الافريقي ثم العودة إلى القاعدة دون التزود بالوقود»[٧٩].

كما حصلت الولايات المتحدة على حق المشاركة في قاعدة حربية في غرب القاهرة حيث تمركز قرابة ١٠٠ جندي أميركي فيها ، وتستخدم كمحطة وصل لطائرات اف ـ ١٥ وإي — ٣ وعمليات الأواكس[٨٠].

وبموجب اتفاق مع واشنطن ، قدمت مصر قاعدة رأس بناس لتكون رأس جسر لقوات التدخل السريع ، وأقام البنتاغون منشآت عسكرية ـ فيها مدرج للطائرات العملاقة والقاذفات ـ قدرت تكاليفها بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار[٨١].

وسعت ادارة كارتر إلى تعميم اتفاقيات كامب ديفيد وإقامة صلح بين بلدان المنطقة ، لكنها فشلت في تلك الجهود . ودشن الرئيس ريغان عهده بالحديث عن الاجماع الاستراتيجي لمواجهة الاتحاد السوفيتي . وفي جولاته المتعددة في منطقة المشرق العربي بذل وزيرخارجيته الجنرال الكسندر هيغ جهوداً كبيرة لحث دول الخليج على المشاركة في حلف أمني يشمل الكيان الصهيوني ، لكنها رفضت هذا التوجه الأميركي ، وأصرت على تطوير علاقاتها المباشرة مع واشنطن ، واكدت على ضرورة تواجد القوات الأميركية في الأفق ، وبأشكال مستترة في بلدانها لكي لاتثير غضب الجماهير الشعبية .

وخلال السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات (٨١ — ٨٥) خصصت الولايات المتحدة قرابة ٢٥٠ مليون دولار سنويا لاقامة القواعد والمنشآت وتطوير المواقع العسكرية في البلدان الواقعة في محيط عمل القيادة المركزية ؛ وقد استكملت هذه الانشاءات بنهاية عام ١٩٨٥ . وتقول دراسة للخبير الأمريكي انتوني كورد سمان عام ١٩٩٠ «إن هذه الامكانيات ضرورية جداً ، وأن كافة التسهيلات جاهزة لتلبية احتياجات الولايات المتحدة ، وان مجموع ما انفق على الانشاءات فى المنطقة المذكورة قد وصل ال ١،١ مليار دولار فى الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨»[٨٢].

الحضور العسكري المباشر :

كان لسقوط الشاه تأثيراً مدوياً في العواصم الخليجية ، فانتصار الثورة الايرانية لم يكن متوقعاً لدى حكام الخليج الذين راهنوا ـ حتى اللحظة الأخيرة ـ على دعم الولايات المتحدة للشاه وعرقلة وصول معارضيه . ونتيجة لذلك ، اهتزت قناعتهم بالقدرة الاميركية على حماية أصدقائها واتباعها في منطقة الخليج .

أثر هذا الحدث الكبير في مجمل الاستراتيجية الاميركية للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها الرأسماليين ، ومع تزايد الحضور البحري العسكري السوفيتي في المحيط الهندي ، طرحت الادارة الاميركية امكانية اقامة اسطول خامس في المحيط الهندي ، والتحول من سياسة «حرب ونصف حرب» إلى سياسة «حربين» وما تتطلبه «التزامات المحيطات الثلاث»[٨٣] من حضور بحري كثيف في كافة بحار العالم ، وبشكل خاص المحيط الهندي وتفرعاته .

أصبح الاضطراب في العالم الثالث هو هاجس الادارة الاميركية ، لذلك تحركت بهستيرية واضحة بعد انتصار الثورة الايرانية واندلاع حرب اليمن لترسل سرباً من طائرات F-15 وحاملة طائرات إلى بحر العرب ، اضافة إلى الدعم العسكري لحكومة صنعاء ، في شهر مارس ١٩٧٩ .

وفي ١٩٧٩/٧/٩ أعطت القيادة العسكرية الاميركية أوامرها لخمس سفن تابعة للأسطول الأميركي السابع بالتحرك من قاعدة سابيك الفليبينية إلى المحيط الهندي لتأكيد الحضور العسكري الأميركي في هذه المنطقة .

وتم تعزيز قوة الشرق الأوسط المرابطة في البحرين بإضافة سفينتين إلى السفن الثلاث الموجودة سابقا وذلك في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٩ .

وصدرت الأوامر إلى حاملة الطائرات الأميركية كيتى هوك في نوفمبر١٩٧٩ بالتوجه إلى

المحيط الهندي عندما احتل الطلاب الايرانيون السفارة الأميركية واحتجزوا الدبلوماسين الأمريكيين كرهائن .

وبنهاية عام ۱۹۷۹ وصلت القوة العسكريةالأميركية إلى ١٩ قطعة حربية ، ضمت قوة الشرق الأوسط (٥ سفن) ومجموعة ميدواي (٨ سفن من بينها حاملة الطائرات الضخمة ميدواي) ومجموعة كيتي هوك (٦ سفن من بينها حاملة الطائرات كيتى هوك)[٨٤] في عرض سافر للقوة الأميركية لمواجهة الجمهورية الايرانية والتحركات الشعبية التي اندلعت في المملكة إثر الاعتصام المسلح بالحرم الملكي والانتفاضة الشعبية التي شملت المنطقة الشرقية من المملكة العربية في نوفمبر ١٩٧٩ .

وأصيبت الادارة الاميركية بهيستريا شديدة إثر الغزو السوفيتي لأفغانستان في ٢٤ ديسمبر (كانون ١) ١٩٧٩ ، فأمر الرئيس كارتر في فبراير (شباط) ١٩٨٠ بارسال قوة برمائية من مشاة البحرية وعددها ١٨٠٠ جندي برفقة ١٩ طائرة هليوكبتر ومجموعة من الدبابات لتعزيز القوة البحرية المذكورة وهذه أول مرة ترسل الولايات المتحدة قوة مقاتلة من مشاة البحرية إلى منطقة الخليج[٨٥] مما عزز الاعتقاد بأن واشنطن على وشك القيام بعملية عسكرية لتحرير الرهائن الاميركيين في طهران .

وكان الحدث الأكثر أهمية في المنطقة هو اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ التى اثارت الرعب فى المنطقة وقدمت ذرائع للدول الامبريالية لارسال القطع البحرية الحربية الى الخليج بحجة الدفاع عن حرية الملاحة وضمان سلامة مضيق هرمز وتأمين الامدادات النفطية المطلوبة للدول الصناعية .

إن تدفق القوات والأساطيل الأميركية إلى منطقة الخليج ، بعد سقوط شاه ايران ، كان تعبيراً عن المتغير في السياسة الأميركية ، فقد انتهى عهد «الركيزتين» وبدأ مرحلة الحضور العسكري المباشر للدفاع عن «المصالح الحيوية» للولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الخليج ، ولم يكن «مبدأ كارتر» سوى الاعلان عن التوجه الجديد بالاعتماد على القوات الأمريكية نفسها بدلاً عن الركائز الموجودة .

ادارة ريغان وتصعيد النزعة العدوانية :

استثمر الجمهوريون الاميركيون النجاحات التي حققتها حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ليشنوا أكبر حملة دعاوية ضد الديمقراطيين وإدارة الرئيس كارتر . ومع كل انتكاسة للسياسة الاميركية في ايران أو اميركا الوسطى ، كانت اتهامات ريغان ـ مرشح الجمهوريين ـ

تنهال على الادارة الاميركية بأنها تمارس «سياسة متذبذبة استرضائية . . . تقدم لنا الضعف عندما نحتاج إلى القوة . والتذبذب في الأزمات التي تتطلب الحزم»[٨٦].

ومن ناحية اخرى ، شن الرئيس ريغان أعنف هجوم على الاتحاد السوفيتي واعتبره مركز الشر في العالم ولم يتردد عن استخدام أقسى التعابير ضد السياسة السوفيتية ، ناقلا بذلك الحرب الباردة إلى مستويات خطرة . ففي مقابلة له مع مجلة «نيوزويك مجزين» بتاريخ ١٩٨١/٣/٩ قال : «دعونا لانخدع أنفسنا فالاتحاد السوفيتي هو سبب كل اضطراب قائم ، ولو لم يكن الروس متورطين في لعبة الدومينو هذه ، لما كانت هناك نقاط ساخنة في العالم»[٨٧].

وفي الوقت الذي يتحدث ريغان عن الخطر السوفيتي ، كان وزير خارجيته الكسندر هيغ يصرح للصحفيين في ١٩٨١/١/٢٨ بأن «الأرهاب الدولي» ـ وهو التعبير الاميركي للنضالات التي تخوضها حركات التحرر ضد الامبريالية وأنظمة الحكم المرتبطة معها ـ «سيحل محل حقوق الانسان في اهتماماتنا»[٨٨] ثم يعيد إلى الأذهان مقولة وزير الدفاع السابق بان «الاضطراب الدولي في العالم الثالث هو تهديد خطير لأمن الولايات المتحدة ولايقل خطرا عن التهديدات السوفيتية التوسعية»[٨٩] مؤكداً في تصريح له بتاريخ ١٦ مارس (آذار) ١٩٨١ لمجلة تايم : «ان حالات الخروج على القانون المتزايدة في العالم الثالث تهدد منافذ الولايات المتحدة إلى المواد الأساسية ولابد أن تلعب دوراً في المبدأ العسكري الاميركي في السنوات المقبلة»[٩٠] وتصب تصريحات رئيس الأركان في ذات الاتجاه حيث قال الجنرال ديفيد جونز أمام الكونغرس ـ في تقديمه للميزانية العسكرية في مطلع ١٩٨١ ـ بأن كل مناطق العالم مناطق حيوية للأمن القومي الاميركي «ونحن نعيش في عصر حيث يمكن لأي انقلاب عسكري أو اضراب كبير أو هجوم ارهابي أو حرب بعيدة أن يؤدي إلى نتائج عالمية تؤثر على ازدهارنا وأمننا»[٩١] أما وزير الدفاع الاسبق ، ك. وايبرغر ، فقد أكد لمجلة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٥/٦ «بأنه يجب علينا أن نكون مستعدين للاشتراك في حروب من أي حجم وشكل في أي منطقة حيث لنا مصالح حيوية»[٩٢].

تبنت ادارة ريغان «مبدأ كارتر» وقوات التدخل السريع واعتبرتها أساس عملها في منطقة الخليج ، وأبدت الادارة اهتماماً كبيراً لتطوير كافة أفرع القوات العسكرية الأميركية ، وأضافت ادارة ريغان ١٨٥ مليار دولار إلى ميزانية الدفاع للسنوات الخمس (٨١ — ٨٦) التي حددتها ادارة كارتر بـ ١٣٨٥ مليار دولار[٩٣] وبموجبها حصل سلاح البحرية على مخصصات قياسية وصلت إلى ١٢٠ مليار دولار لتنفيذ برنامج بناء شامل استهدف زيادة القطع البحرية الحربية من ٣٥٠ عام ١٩٨١ إلى ٦٠٠ سفينة وغواصة رئيسية عام ١٩٨٦ ، وشمل ذلك بناء حاملتي طائرات هجومتين و ١٤ غواصة هجومية تسير بالطاقة النووية و ١٤٣ سفينة سطح من مختلف

الفئات وحوالي ١٩٠٠ طائرة بما في ذلك ٢٠٨ مقاتلة عمودية من طراز «سوبر هاريير» واعادة تعمير ٤ بوارج (يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية) وتعديلها لتحمل صواريخ جوالة . إلى جانب حاملتي طائرات موضوعة قيد التخزين منذ سنوات ، كما تم التوجه لبناء ٢٠ ناقلة نفط اضافية لتموين الأسطول الجديد . كما تضمن البرنامج بناء ٨ طرادات من طراز ايجبس مسلحة بصواريخ من طراز « هاربون»[٩٤].

وعلى ضوء ذلك فان الادارة الاميركية قد وضعت تصوراً متكاملاً لقوة الانتشار السريع لتكون قادرة على الرد السريع لأي تحد تواجهه الولايات المتحدة في منطقة الخليج مع حلول عام ١٩٨٦ عندما تكون قد انجزت كافة الانشاءات المطلوبة في المنطقة وطورت قدرات النقل البحري والجوي واستكملت بناء السفن وطائرات النقل والقتال المطلوبة لتكون قادرة على نشرقوات من ٨٠ الف رجل في منطقة العمليات خلال ٢١ يوما[٩٥].

ومن اجل بناء القواعد العائمة ، فقد أعلنت الادارة الاميركية في مطلع عام ١٩٨٢ عن خططها لارسال مابين ١٢ ـ ١٣ سفينة محملة بالأسلحة والامدادات إلى المحيط الهندي لتستخدمها القوات المسلحة .

كما استأجرت وزارة الدفاع مابين ١٢ — ١٥ سفينة مدنية وحولتها لأغراض عسكرية بهدف تخزين امدادات عسكرية على متنها وارسلتها للمرابطة في المحيط الهندي . وقال ناطق بلسان البيت الأبيض «أن هذه السفن سترابط في موانىء جرى تطويرها بشكل شامل في جزيرة دييغوغارسيا في المحيط الهندي وستكون بمثابة مستودعات قادرة على تخزين ونقل المعدات والمؤن الكافية لمدة شهر»[٩٦].

كما أبدت وزارة الدفاع اهتماماً كبيراً لقدرات النقل الجوي فقد وضعت خططاً لامتلاك ٥٠طائرة نقل مدنية طويلة المدى من نوع سي — ٥ و ٤٤ طائرة كي سي — ١٠أ لنقل الوقود بهدف مضاعفة النقل الجوي العسكري الاميركي مع نهاية عقد التسعينات ، كما تضمنت الخطط تجديد أجنحة ٧٧ طائرة شحن من نوع C-5A لتحسين فعاليتها إلى ما بعد عام ٢٠٠٠[٩٧].

وفي مضمار استكمال الهيكلية التنظمية ، أعلنت ادارة ريغان عن تشكيل القيادة المركزية في مطلع يناير ١٩٨٣ ووضعت تحت قيادتها القوات التالية :

١ ـ قوة المارينز في لبنان .
٢ ـ قوة حفظ السلام في سيناء التي يبلغ عددها ١٠٠٠ جندي .
٣ ـ أطقم طائرات الأواكس المعارة للعربية السعودية وعددهم ٦٠٠ رجل حيث

سيرفعون تقاريرهم مباشرة إلى القيادة المركزية ، اضافة إلى ١٠ ألف أميركي عسكري ومدني يعملون في آلة الحرب السعودية

وعلى ضوء الخطة الدفاعية الخمسية ، وتشكيل قيادة لمنطقة المحيط الهندي ، فقد أعلن البنتاغون أن وزارة الدفاع ستضيف أسطولاً بحرياً جديداً قوامه حاملة طائرات نووية وسفن مرافقة لها[٩٨].

وتضاعفت قدرات قوات التدخل الأميركيةفي مطلع ١٩٨٣ في كافة المستويات فتزايدت مساهمة الجيش من ٣ إلى ٥ فرق وكذلك مساهمة القوات الجوية (من خمس إلى ١٠) وأصبح مركز القيادة يضم ٩٦٠ ضابطا بدلا عن ٢٦٠ ضابطا في مارس ١٩٨٢ ووصل عدد افرادها الى ١١٠٠ فردا عام ١٩٩٠[٩٩].

الحرب العراقية الايرانية وتصاعد الحضور العسكرى الاميركى :

طرحت الحرب العراقية الايرانية مجموعة من التساؤلات والتحديات امام القوى المحلية والدولية ، وفى المقدمة منها الولايات المتحدة الاميركية التى باتت تتصرف ـ حسب اقوال وزير البحرية الاميركى فى عهد ريغان لمجلة «وول ستريت جرنال» ـ على انها تنتمي الى الخليج الفارسي»[١٠٠] ومن بين هذه التحديات :

١ ـ المخاطر الجديدة التى تهدد الانتاج النفطى الخليجى وطرق امداداته ، وحرية الملاحة فى الخليج عموما ومضيق هرمز على وجه الخصوص .

٢ ـ حجم الوجود العسكرى الاميركى والاطلسى المطلوب لحماية المصالح الغربية ، واستثمار هذه المخاطر لصالح الولايات المتحدة .

٣ ـ التنسيق الاميركى الاطلسى المطلوب مع دول المنطقة عسكريا وسياسيا .

من زاوية الصراع الكونى ، فان الولايات المتحدة الاميركية ترى فى الاتحاد السوفياتى المنافس الاساسى ، ولا ترى فى القوى الاجتماعية ـ السياسية المتمردة على الهيمنة الغربية فى العالم الثالث سوى ادوات يمكن للسوفيت استثمارها لانتزاع مكاسب على حساب الغرب .

ولاشك ان وضعية ايران حساسة للغاية ، فقد عللت واشنطن النفس بان الثورة الايرانية يمكن التعايش معها والاستفادة منها طالما انها عقبة فى وجه السوفيت ، تمنعهم من التسلل الى منطقة الخليج . واستمرت ايران منطقة استراتيجية بالنسبة لواشنطن، حرصت على التفتيش المستمر على عملاء لها وسط الشريحة الحاكمة او قوى المعارضة لتعود من خلالهم مرة اخرى الى

ايران، وكان ابرز تجسيد للسياسة الاميركية ذات الوجهين ما كشفت عنه فضيحة ايران غيت المشهورة .

واعلنت الادارة الاميركية بان خطر السوفيت على منطقة الخليج يكمن فى امكانية سيطرته على نفط الخليج او التحكم فى الممرات المائية الاستراتيجية وبالتالى «خنق» الغرب بمنع تدفق النفط اليه ، سواء عبر مضيق هرمز او السيطرة على المحيط الهندى او المضائق التى تمر فيها ناقلات النفط ، كمضيق باب المندب او قناة السويس او رأس الرجاء الصالح او سواها ، مدعية ان الاتحاد السوفيتى بحاجة الى نفط الخليج عندما تنقص احتياطاته . ونشرت المخابرات المركزية العديد من الدراسات المضللة حول هذا الموضوع خلال العقدين المنصرمين، ورددت المقوله المكرورة حول رغبة الروس فى الوصول الى المياه الدافئة منذ العهد القيصرى وللوقت الحاضر[١٠١]

وبالاضافة الى «الخطر السوفيتى» فقد رفعت ادارة كارتر شعار مكافحة الراديكالية العربية ، وبشكل محدد اليمن الديمقراطية والعراق (فى فترة ما قبل الثورة الايرانية) فبعض الاوساط الاميركية ترى بان «بعض الدول الراديكالية ـ داخل الاقليم النفطى ـ تهدد جيرانها اما علنا ، أو بشكل غير مباشر عن طريق تأييدها ومساندتها للقوى المعارضة الانقلابية او القوى الثورية»[١٠٢] وعلى الولايات المتحدة ان تدعم الأنظمة الخليجية للسيطرة على الاوضاع المحلية، ومنع القوى الراديكالية من تحقيق اية نجاحات فى دول مجلس التعاون الخليجى .

لكن التركيز على الراديكالية العربية قد تراجع أمام الخوف من الأصولية الاسلامية، خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية وقيام عدد من التنظيمات الثورية الاسلامية المعادية للانظمة الخليجية ذات العلاقة الجيدة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية . كما ان الراديكالية العربية التى مثلّها العراق قد تراجعت وبدأت تفتش عن قواسم مشتركة مع الانظمة الخليجية ومع الولايات المتحدة لكسب الحرب ضد ايران .

ويمكن القول بان واشنطن قد ابدت ارتياحها من اصطدام «الراديكالية العربية» مع «الاصولية الاسلامية» بل تشير كافة التقارير بان الولايات المتحدة قد «سربت معلومات للنظام العراقي بامكانية انهيار سريع لنظام الخميني عام ١٩٨٠» وشجعته ضمنياً على شن الحرب ضد ايران[١٠٣].

ابتهجت واشنطن باندلاع الحرب ، لكنها اعلنت حيادها فى هذا النزاع ، فى الوقت الذى وقفت داعمة الانظمة الخليجية التى باركت الحرب ، وذلك عندما ارسلت ٤ طائرات للانذار المبكر للمملكة السعودية لحماية اجوائها ، وارسلت اسطولها الحربى لحصر القتال فى المنطقة الشمالية من الخليج .

وفى الاسبوع الاول للحرب ، وجهت ادارة كارتر دعوة الى ست دول صناعية (بريطانيا وفرنسا وكندا واليابان والمانياوايرلندا) لبحث ضمان السيطرة على مضيق هرمز والتقليل من الاثار الاقتصادية للنزاع على الملاحة الدولية واسواق البترول العالمية»[١٠٤].

وترأس كارتر اجتماعا لمجلس الامن القومى أعلن على إثره «بان طرق الامدادات النفطية يجب ان تبقى مفتوحة ، وان توقف امدادات النفط عبر مضيق هرمز سيشكل تهديداً جدياً على الوضع الاقتصادي الدولي»[١٠٥].

وعلى ضوء ذلك ، أصدرت الادارة الاميركية اوامرها الى القطع البحرية العسكريةالمتواجدة فى المحيط الهندى بالتجمع قبالة مدخل الخليج ، ومن بين هذه القطع حاملة الطائرات «ميدواى» ترافقها ٥ سفن حراسة وحاملة الطائرات ايزنهاور التي تسير بالطاقة الذرية يرافقها طرادان ومدمرة مزودة بالصواريخ وسفينة دعم . وفي تعليقها على هذا التحرك العسكري الكبير ، قالت واشنطن بوست «أن الولايات المتحدة قد أحرزت نقلة هادئة ، لكنها هائلة في سياستها الخارجية ، وذلك يعني استعدادها للدخول في معارك من أجل الحفاظ على مصادر النفط»[١٠٦].

كانت تلك هي النقلة الكبيرة الأولى في الحضور العسكري الأميركي ، والتي جاءت وسط نيران الحرب العراقية وتحت ذريعة الدفاع عن حرية الملاحة ومضيق هرمز والمصالح الحيوية للغرب في السعودية ودول الخليج الأخرى ،وكان التركيز المستمرعلى مضيق هرمز . وكرر الرئيس الأميركي كارتر تهديداته بأن «القوات الأميركية جاهزة للتدخل للابقاء على مضيق هرمز مفتوحا وأن مايشغلني هو أن يتصاعد النزاع ويتجاوز ايران والعراق وتتورط فيه دول أخرى من منطقة الخليج»[١٠٧].

وأشارت كافة التقارير الصادرة عن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة «لاتريد خروج ايران منتصرة من الحرب ، كما أنها في الوقت نفسه لاتريد بروز العراق كقوة مهمة . وتعارض قيام دولة قوية في منطقة الخليج يمكنها أن تهدد الدول الأخرى المنتجة للنفط وتفرض ارادتها على المنطقة»[١٠٨].

وفي الوقت الذي عبرت عن «حيادها» في الحرب ، أعربت عن حمايتها للأنظمة الخليجية الأخرى التي أبدت العدوان العراقي وعززت قدرة العراق لتحقيق انتصارات كبيرة في مطلع الأمر، وكانت التقارير الأميركية ترى بأن «الأمر الذي يسبب افزاعاً أكثر من التعطل المؤقت لانتاج النفط في الطرف الشمالي للخليج كان امكانية خروج العراق من هذه الحرب كقوة مهيمنة عسكريا واقتصاديا في منطقة الخليج قابضة بقوة على ممر شط العرب المائي الحيوي

الأهمية ، مع امكانية سيطرتها على جانب كبير من أراضي ايران الغنية بالنفط»[109]

واضاف التقرير : «أن امكانية بروز العراق كقوة عسكرية مهيمنة على شبه الجزيرة العربية يشكل تهديداً محتملاً وتحدياً عسكرياً واضحاً لمصالح الولايات المتحدة في الخليج ، واحتمال وقوع هجوم عراقي على الكويت أو العربية السعودية احتمال يستحق اهتماماً خاصاً للأسباب التالية :

١ ـ كان هذا الاحتمال واردا حتى قبل الحرب العراقية الايرانية ومؤثراً على التخطيط للقوات الأميركية اللازمة لمواجهة احتمالات خارج دائرة اختصاص حلف شمال الأطلسي .

٢ ـ القوات المسلحة العراقية ذات التسليح السوفيتي هي الأكبر بين القوات المسلحة لدول الخليج وتتفوق على قوات العربية السعودية والكويت وعمان واليمنيين الشمالي والجنوبي وقطر والامارات . . . وأهم من هذا ، فإن القوات البرية العراقية تملك من قوة النيران والتحركية التكتيكية ما يفوق كثيراً ما لدى القوات الاميركية البرية التي يمكن نشرها في شبه الجزيرة العربية .

٣ ـ حقول النفط الرئيسية في الكويت والسعودية قريبة نسبياً من الحدود الجنوبية العراقية»[110].

استمرت واشنطن هذه الحرب إلى أبعد الحدود، وأكدت الأوساط القريبة من البيت الأبيض «أن المسؤولين يعتقدون أن الظروف الحالية هي أفضل فرصة لتوسيع أبعاد الوجود الأميركي في منطقة الخليج والشرق الأوسط» .

وكلفت الادارة الأميركية الميجر جنرال بتروفسكي مع ٢٠ ضابطاً للاشراف على أنظمة الدفاع عن السعودية ، وهو أهم خبير أمريكي في شؤون الدفاع الجوي وكانت مهمته تنسيق المعدات الأميركية المعقدة مع أنظمة الدفاع السعودية .

وقد ارتفع عدد الخبراء الأميركيين في السعودية إلى ٨٠٠ خبير»[111].

وواصلت الحكومة الأميركية حشد العتاد الحربي المتطور في المملكة بعد أقل من أسبوع واحد من وصول طائرات الأواكس .

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية «أن طائرات نقل أميركية ضخمة ستنقل محطات رادار متحركة ومعدات اتصال متطورة للغاية إلى السعودية»[112]

وسعت الولايات المتحدة إلى تعزيز روابطها مع الدول الخليجية ، وتشجيع وجود نظام أمني خليجي ذي علاقة وثيقة بخططها الأمنية والدفاعية ، وسعت إلى ايجاد المزيد من المرتكزات لها في عمان والبحرين والمملكة والامارات ، وكانت السلطنة الأكثر وضوحا في هذا التوجه ،

فقد صرح يوسف العلوي وزير خارجية عمان بأن «ثمة اتفاق ضمني غير مكتوب يعطي الولايات المتحدة حق التدخل إذا تعرضت السلطنة لعدوان سوفيتي أو أثيوبي أو يمني جنوبي»[١١٣].

وأشار الادميرال جون أدامز قائد القوة الأميركية في الشرق الأوسط إلى أن القوات الأميركية «قد استئجرت بعض العنابر التجارية لأغراض تخزين المعدات في جبل علي في امارة دبي»[١١٤]كجزء من عملية الحصول على التسهيلات التي تسعى الولايات المتحدة عليها في عموم المنطقة . أما الكويت وقطر وأبو ظبي فقد أقرت الحاجة إلى الوجود العسكري الأميركي المكثف ، إلا أنها رغبت في «أن يكون هذا التواجد خارج نطاق حدودها ، وفي الأماكن التي للولايات المتحدة تواجد عسكري الآن فإنهم يصرون على أن تتواجد هناك دون اعلان وبشكل محدود ومؤقت وغير ظاهر»[١١٥] ويتفق معهم السعوديون ، رغم وجود طائرات الحماية الأميركية على أراضيهم !

وبالرغم من الدعم الخليجي للعراق ، فقد تمكنت ايران من شن هجوم واسع في صيف ١٩٨٢ واجبرت العراق على سحب أغلب قواته من الأراضي الايرانية ، والانتقال من الدفاع إلى الهجوم لاحتلال جنوب العراق واسقاط النظام واقامة جمهورية اسلامية في بغداد .

أرعب هذا التحول في مجرى الحرب الأنظمة الخليجية والولايات المتحدة ، فإندفعت واشنطن لنسج المزيد من الشباك حول هذه الأنظمة ، وتقدمت الادارة الاميركية برسالة إلى قادة مجلس التعاون تتضمن تصورها للعمل المشترك مع دول الخليج جاء فيها : «يجب على دول الخليج ألا تخطىء في تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها الحيوية في منطقة الخليج . أن الرئيس رونالد ريغان مازال على موقف ثابت في استعداد الولايات المتحدة لاستخدام القوة إن دعت الحاجة لبقاء الممرات المائية سالكة أمام الملاحة الدولية . . . ولذا فإنه يجب أن يكون هناك تخطيط مشترك ومسبق بين دول الخليج والولايات المتحدة لكي نكون قادرين على الاستجابة بفعالية وبقدرة كاملة للموقف . . . ان الفريق العسكري الاميركي الذي ترأسه الكومودور غلين قد بحث معكم في شهر يناير ماهو مطلوب من خطوات تتخذ من جانبكم لاستخدام المزيد من القوات الاميركية لحماية حرية الملاحة ومنع الاعتداءات عليها . والفريق المذكور شرح لكم أيضا الدعم الذي يحتاج إليه من دول الخليج لتسهيل فعالية وسرعة التدخل العسكري للقوات الاميركية . ومع ترحيبنا للتأكيدات التي صدرت عن قلة من الحكومات بأنه في حال وقوع أزمة ، ستعطي لنا تسهيلات جوية وبحرية على وجه السرعة ، وهي تأكيدات بالغة الأهمية لنا . لذلك يجب أن تأخذوا في الاعتبار أنه بدون منحنا مدخلاً للتسهيلات في شمال الخليج فلن يكون بمقدورنا القيام بعملياتنا العسكرية بفعالية في منطقة

الخليج . . . ولابد من التفاهم حول التفاصيل الكبرى المتعلقة بالتخطيط المسبق لهذا الموضوع»[116].

وعلى ضوء الانتصارات العسكرية الايرانية ، أكدت الادارة الاميركية على أن استراتيجيتها ترتكز على :

١ ـ ضمان تدفق نفط الخليج لبلدان العالم الحر .

٢ ـ الحد من النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج .

٣ ـ احتواء تأثير الاسلام الأصولي الراديكالي وتشجيع قيام حكومة ايرانية معتدلة[117].

وكان من الضروري ألا تنتصر ايران على العراق ، ولذلك فقد عملت الولايات المتحدة على تزويد العراق بالمعلومات الاستخباراتية منذ عام ١٩٨٤ ، واستمر ذلك طيلة فترة الحرب ، وأسهمت هذه العملية بتحقيق النصر أثناء الهجوم العراقي لاستعادة الفاو عام ١٩٨٦ .

ففي تقرير لاحدى اللجان ، جاء فيه : «أن الولايات الأميركية قد اتخذت سلسلة من الخطوات لاسناد العراق ، واحباط أي نصر عسكري ايراني»[118].

واشار التقرير إلى ان الولايات المتحدة «لديها ١١٥٠٠ بحار وجندي في منطقة الخليج الفارسي وبحر العرب و ٤٠٠٠ مدني عاملين بعقود مع وزارة الدفاع في المملكة السعودية ، حيث ينتشرون في مواقع أجهزة الرادار وطائرات «الأواكس»[119] والموقف الأميركي في الخليج قد أثمر في رغبة عراقية لتقوية علاقاته مع الولايات المتحدة ، ويسعى المسؤولون العراقيون إلى طمأنة الولايات المتحدة حول دوره في مساندة الارهاب واستخدامه الأسلحة الكيماوية»[120]

وأكد التقرير إلى أن « نصراً ايرانياً سيشكل تهديداً عسكرياً مباشراً على الكويت والدول الخليجية الأخرى التي تساند العراق»[121].

وأشار التقرير إلى أن «الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة الأميركية لاسناد العراق هي :

١ ـ تأمين مليار دولار كضمان للعراق لتسهيل شراء منتجات أميركية زراعية وغيرها .

٢ ـ قرار بنك الاستيراد والتصدير لضمان ٨٥ ٪ من ٥٧٠ مليون دولار لاقامة خط أنابيب نفط إلى العقبة .

٣ ـ دعم الولايات المتحدة لقرارات مجلس الأمن الدولي الذي أدان ايران بالاسم لهجماتها على ناقلات النفط في الخليج .

٤ ـ دعم أميركي مكثف لفرض حصار على تصدير الأسلحة لايران[122].

وتطور الموقف الأميركي حيال العراق ، فمن أجل «ألا تنتصر ايران على العراق ، عملت

وكالة المخابرات المركزية على تزويد العراق بالمعلومات الاستخبارية منذ عام ١٩٨٤ ، واستمر ذلك طيلة الحرب ، واسهمت هذه العملية بتحقيق النصر أثناء الهجوم العراقي لاستعادة الفاو عام ١٩٨٦»[١٢٣].

ولتبرير المزيد من الحضور العسكري الأميركي ، فإن فريقا آخر من الكونغرس أكد «أن الخطر لايكمن في اغلاق مضيق هرمز ، وإنما الخطر الأساسي على المصالح الغربية يكمن في المضامين الجيو سياسية لانتصار ايراني في الحرب . أن هزيمة عراقية ، والتي يجب النظر إليها كامكانية حقيقية الآن ، ستهدد بشكل فوري الملكيات العربية الخليجية القليلة السكان»[١٢٤].

واتخذت ادارة ريغان خطوات عملية متزايدة عام ١٩٨٣ ، فقد ورد في التقرير السنوي الدفاعي الذي قدمه ك. واينبرغر بان «وزارة الدفاع توصي بأن تتدخل الولايات المتحدة عسكريا في المنطقة إذا ظهران أمن الخليج الفارسي معرض للخطر ، حتى لو كان ذلك بدون تهديد سوفيتي سافر . وأن على هذه القوات الأميركية أن تتدخل حتى بدون دعوة من دول المنطقة»[١٢٥]. وأضاف التقرير بأنه : «مهما كانت الظروف ، فإننا يجب أن نكون مستعدين لادخال القوات الأميركية إلى المنطقة إذا تبين أن أمن الوصول إلى بترول الخليج الفارسي مهدد»[١٢٦].

وسّع العراق نطاق الحرب بعد استيلاء ايران على جزر مجنون في ١٩٨٤/٢/٢٥ بالانتقال الى حرب الناقلات في ١٩٨٤/٣/١ ، وبنى استراتيجيته على اضعاف القدرة الاقتصادية الايرانية وحرمان ايران من تصدير نفطها من الخليج - بعد أن دمرت ميناء البكر والمرافق النفطية في جنوب العراق وحرمته من تصدير النفط من الخليج - وسعى العراق إلى زج بقية الدول العربية الخليجية في حرب الناقلات ، و«استدراج» القوات الأميركية والأطلسية والسوفيتية إلى المنطقة بحجة حماية ناقلات النفط التي ترفع اعلام تلك الدول .

وعندما وجد الكويتيون أن دعمهم المتزايد للعراق قد جلب عليهم الكثير من الويلات ، خطوا خطوة كبيرة إلى الأمام بتقديم طلب إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لحماية ناقلات نفطهم في مطلع عام ١٩٨٧ . واستجاب السوفيت فورا بتقديم ٣ ناقلات سوفياتية بدلاً عن المقترح الكويتي برفع العلم السوفيتي على الناقلات الكويتية ، ومرافقة هذه الناقلات بارسال ثلاث كاسحات الغام سوفيتية مما دفع الأميركيين إلى قبول الطلب الكويتي وتسجيل ١١ ناقلة نفط كويتية في الموانىء الأميركية ، وتدشين ما سمى «بالارادة الصلبة» التي وضعت القوات الأميركية في حالة استعداد للحرب مع ايران .

وخلال تلك الفترة ، أقدم العراق على قصف الفرقاطة الأميركية «ستارك» «خطأ» ! في ١٩٨٧/٥/١٧ ، وكان من نتيجة ذلك الهجوم مقتل ٣٨ جندياً وضابطاً أميركياً كانوا على

الفرقاطة وإلحاق أضرار بالغة بها مما جذب انتباه العالم واهتمام الأميركيين والرأي العام الأميركي إلى منطقة الخليج وضرورة الحضور بيقظة في هذه المنطقة الخطرة .

كان الأميركيون ينظرون بقلق متزايد إلى النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج ، فبالاضافة إلى عشرات السفن الحربية السوفيتية المتواجدة في المحيط الهندي ، فقد عزز السوفيت حضورهم في الخليج لمرافقة سفنهم التجارية ، كما كانوا ـ والفرنسيين ـ الممدان الأساسيان للعراق بالأسلحة طيلة فترة الحرب ، في الوقت الذي أوعزت موسكو لحلفائها في أوربا الشرقية بامداد ايران بالأسلحة والسعي المستمر لتحسين العلاقات مع طهران ، وأمام هذه الوضعية فقد أكدت واشنطن أنها «انطلاقا من تمسكها بمبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية ، فإنها لاتريد حرمان الاتحاد السوفيتي من التواجد العسكري والحصول على تسهيلات للإصلاح والصيانة في موانىء الخليج»(١٢٧)! إلا أنها في الوقت ذاته ترى أن «تزايد النفوذ السوفيتي في الخليج ذو نتائج خطيرة وأن سيطرة السوفييت على جزء مهم من امدادات النفط الخليجي ستوفر لديهم وسيلة ضغط قوية على الغرب قد تتجاوز أهميتها نشر الجيش الأحمر على الحدود بين الألمانيتين»(١٢٨).

ولابد من الاشارة إلى أن الدول الخليجية قد بدأت تتحدث علنا عن ضرورة الدعم الأميركي لحمايتها من «الخطر الايراني» حيث أكد ك. واينبرغر وزير الدفاع الأميركي في حكومة ريغان بأن «دول مجلس التعاون الخليجي تدعم العرض الذي تقدمنا به إلى الكويت»(١٢٩) أما وزير الخارجية العراقية طارق عزيز ، فقد اعترض على الاقتراح السوفيتي بسحب كل الأساطيل الأجنبية من الخليج ، وقال «أن رفع العلم الأميركي ذو فائدة متبادلة»(١٣٠).

وباتت الولايات المتحدة في حالة حرب مع ايران ومنحازة للعراق فاستجابة للطلب الكويتي أرسل البنتاغون فرقاطتين اضافتين ومدمرة حاملة للصواريخ لتضاف إلى قوة الشرق الأوسط العاملة من البحرين ليصل عددها إلى ٩ قطع حربية . واستخدمت لحماية الناقلات الامكانيات المتوفرة في دول المنطقة بما فيها طائرات الأواكس التي تقدم كافة المعلومات للسفن عن أي طائرات مقتربة لمساعدتها على احباط أي هجوم ايراني ، وأكدت في تصريحات المسؤولين بأن «الحد الأدنى من الاستراتيجية الأميركية يتطلب عدم انهيار العراق حتى لاينتشر الاسلام الأصولي»(١٣١).

وبالاضافة إلى طلب رفع العلم الأميركي على الناقلات ، فقد طلبت الكويت سراً من الولايات المتحدة أن تؤمن حماية للمؤتمر الاسلامي الذي انعقد في الكويت في يناير ١٩٨٧ إبّان الهجوم الايراني على البصرة «فأمر الرئيس ريغان القوة البحرية التابعة لقوة الشرق الأوسط بالتوجه إلى الشواطيء القريبة من الكويت كاشارة للدعم الاميركي للمؤتمر»(١٣٢).

وعلى ضوء هذه التطورات فقد عزز الأميركيون وجودهم العسكري في الخليج ووصل

الحشد العسكري «إلى ٤٠ سفينة وعشرين ألف رجل . كما أرسلوا أربع كاسحات ألغام اضافية وبات نصف الأسطول الأميركي لكاسحات الألغام موجوداً بين بحر عمان والخليج»[١٣٣] وقال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية «أن بلاده تستعد للبقاء في الخليج مدة غير قصيرة وأنها عملت على تكوين قيادة جديدة لتنسيق عمل القوات الأميركية العاملة في الخليج والمناطق القريبة منه»[١٣٤] وفي معرض حديثه عن الحشد الأميركي قال جورج شولتز «أن الحشد الأميركي يندرج ضمن نطاق «سياسة صلبة وطويلة الأبد»[١٣٥].

وأشارت التقارير السوفيتية إلى أن الولايات المتحدة قد رصدت خلال عام ١٩٨٧ حوالي ٣٠٠ مليون دولار لبناء المزيد من المنشآت الحربية وخطوط نقل القوات المسلحة إلى منطقة الخليج وبات لديها أكثر من ٣٣ قاعدة عسكرية في منطقة عمليات القيادة المركزية[١٣٦].

وبحجة حماية ناقلات النفط الكويتية التي ترفع الأعلام الأميركية ، فقد بعثت وزارة الدفاع وحدات من حرس السواحل الأميركية لمساندة قوات البحرية الموجودة في الخليج ولحراسة القواعد العائمة الأميركية في وسط الخليج ، حتى تتفرغ السفن الحربية الأخرى لمهمات مراقبة قطع البحرية الايرانية ومرافقة ناقلات النفط ، وأشارت التقارير أن وحدات حرس السواحل ستكون مدعومة بزوارق دورية وطائرات حربية صغيرة واخرى عمودية ، وقالت المصادر الأميركية «إن إرسال هذه الوحدات إلى الخليج يشكل أبعد مهمة لحرس السواحل منذ حرب فيتنام»[١٣٧].

وتمكنت الولايات المتحدة من الحصول على قواعد جديدة ـ عائمة وعلى اليابسة ـ فقد «وافقت الكويت على السماح لقوات عسكرية اميركية بالعمل من قاعدة عائمة في المياه الكويتية في شمال الخليج»[١٣٨] وتحولت حاملة الطائرات العمودية «جواد لكنال» إلى قاعدة عائمة في المياه الاقليمية للبحرين[١٣٩] وتم الاتفاق مع السعودية على أن تحصل الولايات المتحدة على «المزيد من التسهيلات في مجال الامداد والتموين والتغطية الجوية واستخدام المطارات السعودية لحماية القوات الأميركية في الخليج»[١٤٠] وذلك منذ حادث اطلاق الصاروخ على الفرقاطة الاميركية «ستارك» .

وأعلن وزير الدفاع الأميركي ك. واينبرغر «إن لدينا الكثير من الدعم في مجال الامداد والتموين خصوصا من البحرين والسعودية»[١٤١] .

أعطت الحرب العراقية ـ الايرانية مبررات عديدة للدول الكبرى والطامعة في الثروة النفطية بأن ترسل سفنها الحربية إلى منطقة الخليج ، وفي منتصف ١٩٨٧ عندما وضعت الولايات المتحدة قواتها في حالة تأهب قتالية للرد على الهجمات الايرانية ، كان بالخليج قرابة ٨٠

سفينة حربية أجنبية من بينها ٤٠ سفينة حربية أميركية .

أما القوة البحرية البريطانية فقد بلغت ١٠ قطع عسكرية ضمت مدمرة وفرقاطتين وكاسحات الغام وسفينة القيادة ، عهد إليها منذ البداية بحماية السفن التجارية التي تحمل العلم البريطاني .

كما وصلت القوة البحرية الفرنسية إلى ٢٩ سفينة من بينها حاملة الطائرات كليمنصو ، واتخذت من قاعدة جيبوتي نقطة انطلاق لعملياتها في المحيط الهندي والخليج . وفى اوج الحرب كان نصف الاسطول الفرنسى عاملا فى منطقة الخليج وبحر العرب[١٤٢] .

ولدى كل من بلجيكا وهولندا كاسحتي ألغام وسفينة دعم عليها عدد من طائرات الهيلوكبتر السريعة .

ووصل عدد القطع العسكرية الايطالية إلى ٨ قطع من بينها ٣ كاسحات ألغام .
كما أرسلت استراليا عددا من القطع العسكرية منذ مطلع الحرب .

وبالرغم من وجود الأساطيل السوفيتية والفرنسية والبريطانية لحماية السفن التجارية التي ترفع أعلام تلك الدول ، فإن الولايات المتحدة كانت الحريصة على الحصول على التسهيلات والقواعد ، واحتلال الموقع المتقدم للدفاع عن المصالح الغربية ، والتدخل المستمر في شؤون المنطقة واعتبار مضيق هرمز «مستعمرة أميركية» فقد كان «الطراد الاميركي فينستر» يرابط في المضيق طيلة ٢٤ ساعة للدفاع ضد خطر الصواريخ سيلكورم، عن جميع القادمين إلى المضيق»[١٤٣] حسب الادعاء الاميركي .

وباشرت الولايات المتحدة خططها العدوانية بضرب المنشآت النفطية في جزيرة خرج ودمرت نصف البحرية الايرانية ، وأسقطت طائرة مدنية ايرانية كانت تحمل أكثر من مائتين من الركاب العاديين . ووصلت الوقاحة الاميركية إلى الدرجة التي جعلت الرئيس الاميركي يقول : «أن السلام في منطقة الخليج في خطر . وأن هذا الخطر يهدد أمن الولايات المتحدة وحريتها أيضا»[١٤٤] ووصف منطقة الخليج بأنها :منطقة المصالح الحيوية للشعب الأميركي ، وأن هذه المصالح هي الآن موضع رهان ، وأنه غير مستعد لأن يعرض ازدهار الاقتصاد الاميركي لأية نكسة من النوع الذي أصابه في مرحلة حظر النفط العربي عن الغرب[١٤٥]!!

لم يكن ذلك الخطر وارداً بالصيغة التى عبر عنها الرئيس الاميركى ، فليس من مصلحة ايران اغلاق مضيق هرمز او تعطيل الملاحة فى الخليج ، لأنها تعتمد عليه في تصدير نفطها ، في حين اعتمد العراق على شبكة الأنابيب إلى تركيا والمملكة السعودية ، وامام هذه الوضعية وانخفاض الطلب على نفط الخليج ، فقد انخفض اعتماد العالم على نفط الخليج عام ١٩٨٦

ووصل الى ١٥ ٪ من نفط العالم غير الشيوعي . كما أن الكميات التي عبرت المضيق عام ١٩٨٦ قد وصلت الى ٦،٥ م. ب. ى. بينما عبر المضيق عام ١٩٨٠ قرابة ١٦،٢ م. ب. ى.[١٤٦] ولكن الولايات المتحدة ارادت ان تستثمر الوضعية التي وصلت اليها المنطقة والحاجة المستمرة الى النفط لتصل الى الموضوع الأساسي الا وهو «قيادة العالم الحر لمقاومة قوى الفوضى والطغيان . . . وأن معظم قادة الخليج الذين التقيناهم يردد وجهة نظر كاسبر واينبرغر بأن قيادة الولايات المتحدة يجري اختبارها في الخليج» كما ورد في تقرير بعثة الكونغرس لعام ١٩٨٧ . أما بعض المحللين الغربيين ـ كفرد هاليدي ـ فإنه يرى في هذه السياسة تعبيراً عن الخلل في «الميزان الاقتصادي في المعسكر الامبريالي (الولايات المتحدة ، أوربا ، اليابان) ولذا فان الولايات المتحدة ارادت الرد على هذا الاختلال فى العلاقات من خلال المفاوضات مع الحلفاء من جهة (داخل حلف الاطلسى وفى المفاوضات التجارية مع اليابان) ومن خلال الخليج»[١٤٧].

ويشرح ذلك بقوله : «فمن خلال تأكيد الوجود العسكري الاميركي في الخليج ، أرادت واشنطن أن تذكر الاوروبين واليابانين بمن هو الذي يحمي مصالحهم في هذه المنطقة الهامة . . . وارسال قوة عسكرية أميركية إلى الخليج يصبح وسيلة هامة من وسائل اعادة فرض الانضباط العام داخل التحالف الغربي»[١٤٨].

التدريبات والمناورات العسكرية الاميركية :

منذ عام ١٩٨٠ سعت الولايات المتحدة إلى اجراء تدريبات سنوية لقوة الانتشار السريع منذ الاعلان عن تأسيسها . وعملت على إشراك قوات من بلدان المنطقة للتغطية على حقيقة هدف المناورات من ناحية ومعرفة مستويات التدريب لدى جيوش المنطقة ، وخلق مرتكزات وسط صفوف هذه الجيوش وكسر الحاجز النفسى المعادى للولايات المتحدة لدى جماهير الامة والشعوب الاسلامية .

وقد لعب الرئيس المصري السابق أنور السادات دوراً خطيراً في هذا الاتجاه حيث ضرب عرض الحائط بكل قيم السيادة والاستقلال الوطني وأبدى استعداده لاستقبال القوات الامريكية في أي قاعدة عسكرية مصرية ، اضافة إلى ذلك تقديم تسهيلات التمركز والعبور البرية والجوية والبحرية لقوات الانتشار السريع في قاعدة قنا ورأس بناس .

ومنذ ذلك العام أجرت القوات الاميركية سلسلة من المناورات والتدريبات المشتركة السنوية مع مصر والسودان والصومال وعمان تم الاعلان عن بعضها وأحاطت بعضها بالكتمان الشديد .

فبعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية اتفقت مصر والولايات المتحدة على اجراء مناورات عسكرية مشتركة هي الأولى من نوعها للقوات الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية على أرض عربية . وقد أطلق عليها مناورات «النجم الساطع» وشارك فيها ١٤٠٠ جندي أميركي و ٦٠٠ عنصر مساندة بالاضافة إلى سرب أميركي مكون من ١٢ طائرة من طراز «أ — ٧ كورسير» وقد استمرت المناورات التي بدأت في مطلع نوفمبر ١٩٨٠ عدة اسابيع[١٤٩] . أظهرت نقاط ضعف في جاهزية قوات التدخل السريع والصعوبات الناشئة عن حرب الصحراء[١٥٠] وقد جاءت هذه المناورات بعد التدريبات الجوية التي قام بها سرب أميركي مؤلف من ١٢ مقاتلة من طراز ف ـ ٤ في مصر خلال صيف ١٩٨٠[١٥١] .

وكان أبرز الأهداف التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها هو كسر جدار الكراهية الشعبية العربية للولايات المتحدة وتعويد المواطنين على القوات الأسلحة الأميركية ، ثم اختبار ردود الفعل للمزيد من التقدم في المنطقة العربية ، بعد أن تم اختراق أكبر بلد عربي . وقد عبر الفريق أول «لو آلن» رئيس أركان سلاح الجو الأميركي بأن أحد أبرز الأهداف من وراء المناورات هو «تأمين تقبل متزايد من دول المنطقة لوجود قوة جوية أميركية فيها وسيكون ذلك مهمة دبلوماسية حساسة نظرا لعدم حماس العديد من دول المنطقة للارتباط بالولايات المتحدة ارتباطا وثيقا[١٥٢]».

وفي مطلع العام ١٩٨١ أجرت القوات الاميركية في عمان المرحلة الأخيرة من مناورات «النجم الساطع» التي بدأتها في مصر وشارك فيها ٧٥٠ جنديا من قوات التدخل السريع وانحصرت في التدريب على عمليات الاتصال السلكي واللاسلكي والهاتف بين مختلف الموانىء والمطارات العمانية وقطع الأسطول الأميركي والغربي في بحر عمان والخليج العربي والمحيط الهندي وامتدت المناورات وشملت الصومال والسودان[١٥٣] وكانت تلك المناورات أول اختبار لردود الفعل الخليجية حيث أعربت غالبية دول المنطقة عن استنكارها لهذه المناورات وضرورة الابتعاد عن المحاور الدولية ، كما ورد ذلك على لسان الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في مؤتمره الصحفي الذي عقده بعد انتهاء أعمال مؤتمر القمة الخليجية الأولى في أبو ظبي[١٥٤].

وفي شهر نوفمبر ١٩٨٢ أجرت القوات الاميركية مناورات النجم الساطع في مصر حيث شارك فيه ٣٠٠٠ جندي من قوات التدخل السريع و ١٢ طائرة نقل عملاقة من طراز سي ـ ١٤١ ومجموعة أخرى من ٦ طائرات كانت تصل مباشرة من قاعدة فورت براغ ـ مركز قيادة قوات الانتشار السريع ـ وعلى متنها ٦٠٠ مظلي ، وشارك معهم ٤٠٠٠ جندي مصري[١٥٥] .

واستكمالا لهذه المناورات كانت قوات أميركية أخرى تقوم بمناورات «النمر المتعب» في

ديسمبر ١٩٨٢ في عمان شارك فيها ٢٥٠٠ جندي وقاذفات ب — ٥٢ ومقاتلات أف — ١٦ وقد بدأت المناورات بعملية انزال على الشواطىء العمانية قرب صلاله قام بها ١٠٠٠ جندى من البحرية الأميركية تحت غطاء من حاملة الطائرات النووية «انترابرايز» ، كما شاركت طائرات الأواكس انطلاقا من قواعدها في المملكة السعودية اضافة الى قوات عمانية[١٥٦].

وتطور الحضور العسكري بمناورات النجم الساطع ١٩٨٣ التي جرت خلال أغسطس سبتمبر ١٩٨٣ عندما انتشر مايزيد عن ٢٦٠٠٠ جندي من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً والفرقة ١٠١ وهما الفرقتان الاساسيتان المكونتان لقوات التدخل . وكان مسرح المناورات يمتد من مصر والسودان والأردن إلى الصومال وكينيا وبحر العرب وعمان . وقد شاركت طائرتا أواكس ومقاتلات ف — ١١١ وقاذفات ب ٥٢ ومقاتلات ف — ١٦ . وكانت طائرات ب — ٥٢ تنطلق من قواعدها في الولايات المتحدة لتقوم بغاراتها الوهمية في الصحراء وتتزود بالوقود جواً وتعود إلى قواعدها ، بينما قفزت الوحدات المنقولة جواً مع قوات المظليين المصريين ونزلت قوات المارينز على السواحل الصومالية وقامت قوات جوية بتدريبات أخرى في الصحراء الأردنية . كما قامت قوات المارينز بالانزال البرمائي في كينيا وعمان واجرت فرق الاتصالات تدريبات في منطقة الخليج وشاركت الوحدات الخاصة في المناورات العسكرية في السودان[١٥٧]. وقالت وكالة «اليونايتد برس» : «إن القوات الأميركية ستتدرب على الحرب في ظروف صحراوية حتى تكون جاهزة في حال اضطرار الولايات المتحدة للدفاع عن حقول النفط في الخليج[١٥٨]».

وفي عام ١٩٨٤ جرت مناورات كبرى تحت تسمية «غلانت ايجل» شارك فيها أكثر من ٥٠٠٠٠ رجل من القطاعات الأربعة، وأعرب قائد القوات الجنرال كنجستون عن المكاسب التي حصلت عليها القيادة المركزية من هذه المناورات بقوله : «قبل أربع سنوات كانت الخرائط الجيدة والمعلومات عن الطقس في المنطقة نادرة جداً إلى درجة أن الطيارين الأميركيين الذين تحركوا لانقاذ الرهائن في السفارة الاميركية في طهران وقعوا في عاصفة رملية لم يكونوا مستعدين لها وبالرغم من الخسائر السابقة التي منيت بها أميركا ، فإن امكانات جمع المعلومات باتت أفضل بكثير هذه الأيام[١٥٩]».

وفي مطلع أغسطس ١٩٨٥ بدأت المناورات الأميركية المصرية باسم النجم الساطع ٨٥ حيث شارك فيها ٩ ألف جندي أميركي تم انتقاؤهم من قوات التدخل السريع واشرف عليها قائد القيادة المركزية الجنرال كنجستون وتكونت من ٣ مراحل ، بدأت المرحلة الاولى بعملية ابرار جوي وانزال على الشواطىء الغربية لمصر ؛ أما المرحلة الثانية فقد استهدفت السيطرة على هدف حيوي إلى الشمال الغربي من القاهرة ، وانتهت المرحلة الثالثة بالتدريب على الذخيرة الحية .

وامتدت مناورات قوات التدخل في ذلك العام لتشمل الأردن حيث قامت وحدة عسكرية أميركية مكونة من ٥٢٠ جنديا باجراء تدريبات مشتركة مع القوات الخاصة من الجيش الاردني ؛ وشاركت وحدات عمانية في مناورات مشتركة في سلطنة عمان كما أجرت القوات الاميركية مناورات شبيهة في الصومال[١٦٠] وتكررت المناورات العسكرية والتدريبات مع القوات المصرية صيف ١٩٨٦ وأطلق عليها «رياح البحر» ![١٦١].

كما قامت قوات التدخل بتدريبات ومناورلت أخرى في أغسطس ١٩٨٧ واستمرت ثلاثة اشهر ، اشتركت فيها ٧٠ طائرة اميركية و٣٠ طائرة مصرية . وقامت قاذفات القنابل الضخمة ب ٥٢ بالرماية بالذخيرة الحية بعد ان تصل من قواعدها مباشرة من الـولايات المتحدة لتعود مرة اخرى دون توقف . كما شاركت طائرات الاواكس «لتحديد واكتشاف العدو»[١٦٢] وشاركت طائرات ف ـ ١٦ التي انطلقت من حاملة طائرات كانت مرابطة قبالة الساحل المصري ، اضافة الى التدريبات على القتال الصحراوي شاركت فيها دبابات ام ـ ١ . وقد أشرف الجنرال كريست قائد القوات المركزية على هذه المناورات .

وفي السياق نفسه ، انتقلت القوات الاميركية الى الاردن واجرت مناورات مشتركة تحت اسم «شادو هوك» ، وكانت تهدف ـ حسب تصريحات العسكريين الاميركيين ـ الى التدرب على التدخل المباشر لحماية ابار النفط الخليجية في حالة أي تهديد مباشر من ايران[١٦٣].

ويمكن القول بأن القوات الأميركية قد حصلت على الكثير من التمرينات العملية خلال الحرب العراقية ـ الايرانية، خاصة وإن تلك القوات قد وضعت في حالة حرب منذ أن طلبت الكويت حماية لناقلات نفطها. ولم يكن شوارتزكوف مخطئا عندما قال : «أن فترة عمليات القيادة المركزية خلال السنة والنصف الأخيرة في منطقة الخليج قد انضجت قيادة موحدة مشتركة حقا مستعدة للرد في حالات الأزمة ، وقادرة أن توفر لهيئة القيادة الاميركية سلسلة من الخيارات العسكرية لانجاز أهدافها السياسية»[١٦٤].

الحضور العسكري الأميركي في السعودية :

رغم سقوط نظام الشاه واعتماد واشنطن سياسة الدفاع عن مصالحها الحيوية بتشكيل قوات الانتشار السريع إلا أنه أولت المملكة السعودية أهمية كبيرة خاصة في ميدان التسليح والأمن ضمن المعادلات التالية :

١ ـ الحاجة الى قوة عسكرية وامنية للمملكة قادرة على حفظ الامن الداخلي ، وتأمين

القدرة على ردع اية تدخلات عسكرية من جيرانها .

٢ ـ إن بناء قوة عسكرية متماسكة كبيرة وحديثة قد تشكل أحد القوى الضاغطة والفاعلة والقادرة على الاطاحة بالنظام السعودي، الذي يمثل أفضل ضمانة للولايات المتحدة، خاصة وأن تجارب بلدان العالم الثالث ومن بينها المملكة السعودية (جرت محاولة انقلاب عام ١٩٦٩ اتهم فيها عدد كبير من ضباط القوة الجوية ، وجرت تصفيات وتسريحات في الجيش ، كما تم توجيه اتهام إلى الحرس الوطني عام ١٩٧٩ بتواطئه مع انتفاضة جهيمان في الحرم المكي) تضع الجيوش المنظمة في مقدمة القوى الاجتماعية المرشحة لتغيير الأنظمة التقليدية الموالية للغرب .

٣ ـ ليس من مصلحة الولايات المتحدة بناء قوة عسكرية قادرة على تهديد جيرانها (اصدقاء الولايات المتحدة) والغائهم من الخارطة السياسية . ان الولايات المتحدة مع الكيانية وضد التوحيد في منطقة الخليج وتقدم الضمانات لكل شيخ بأن تقف إلى جانبه في وجه التهديدات التي قد تصدر عن جيرانه . وفي الوقت ذاته فإنها بحاجة إلى نظام أمني اقليمي تشكل المملكة السعودية عموده الفقري يدافع عن «الامر الواقع» ولا يسعى لتغييره كما اتضح في مجلس التعاون الخليجى على الصعيدين العسكرى والامنى .

٤ ـ ان الكيان الصهيونى يرى احد جوانب قوته فى الضعف العربى ، ويشعر بالقلق من تنامى اية قوة عربية حيث يراها تصب فى القوة العربية الاجمالية ، ولذا فان الصهاينه يمارسون كافة الضغوطات فى الولايات المتحدة والدول الغربية لحرمان الدول العربية ـ الوطنية والرجعية ـ من امتلاك اسلحة متطورة . وشهد الكونغرس الاميركى نماذج متكررة من هذه الضغوطات .

٥ ـ ان الارتفاع الكبير لاسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد وضع بين ايدى الاسر الحاكمة الخليجية مئات المليارات من الدولارات ، وفتح شهيتها لاقتناء اخر البضائع التى ينتجها الغرب ومن بينها الاسلحة . ووجدت الدول الصناعية (الشرقية والغربية) أن تجارة الأسلحة يمكن أن تشكل أحد أبرز القنوات لتدوير العائدات النفطية ، وتخفيف ضغوط الركود الاقتصادى ، ولذا شجعت هذه الدول الانظمة الخليجية على شراء المزيد من الاسلحة المتطورة .ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٢) حول مشتريات السلاح ومصادره فى العقدين الاخيرين .

٦ ـ ان تصدير السلاح للمنطقة ، يخضع فى اغلب الاحيان ، الى التوازن العسكرى بين دول المنطقة ، وهو المعادلة الصحيحة التى تراها الولايات المتحدة مناسبة لتحقيق «الاستقرار» . وتسعى جاهدة لدراسة اية تطورات فى هذا الميدان للامساك بالحلقة العسكرية بحيث لاتفلت

من بين يديها .

٧ ـ ان القوة الاساسية التي «يجب» أن تحمي مصالح الولايات المتحدة في الخليج هي القوة العسكرية الاميركية حتى لو تصاعدت التصريحات الاميركية حول المشاركة الاوروبية او مد صلاحيات حلف الاطلسي الى الشرق الاوسط او المشاركة الاقليمية . وحيث تقتضي الضرورة تطوير البنى العسكرية في دول الخليج الست فان ذلك يجب وبالضرورة أن يصب في خدمة قوات التدخل السريع . وقد أعرب عن ذلك بوضوح وزير الدفاع الاميركي في مقابلة له مع مجلة «ميدل ايست» ، حيث قال : «من المعروف أن مبيعات الأسلحة الاميركية تستند إلى مبدأ أساسي وهو تلبيتها لأمننا الوطني وسياستنا الخارجية . . . وعندما يشتري بلد ما معدات اميركية يشتري في ذات الوقت متطلبات الاستشارة والتدريب وكلاهما يتطلب احتكاكاً بين عسكريي البلدين ، وتبنى الطرف المشتري للعقيدة العسكرية الاميركية . . . وعندما تضطرنا الظروف لارسال قواتنا للقتال إلى جانب القوات المحلية في المنطقة ، فان بامكان قواتنا أن تستخدم مخزونات قطع الغيار والامدادات الأخرى خصوصا في الأيام الأولى للقتال»[٦٥].

٨ ـ ان استيراد السلاح معناه استيراد الخبرة العسكرية أي فتح ثغرات أكبر للولايات المتحدة وحلفائها للتغلغل داخل المؤسسة العسكرية السعودية والخليجية الأخرى، فالخبراء والمستشارون العسكريون الأميركيون والأوروبيون العاملون في المملكة يستطيعون القيام بدورهم كفئة ضاغطة لتحديد السياسات الدفاعية التي تسير عليها تلك البلاد.

هذه العوامل بتفاعلها قد حكمت الدور الاميركى فى بناء القوة العسكرية السعودية .

فمنذ ١٩٦٥ حتى ١٩٨١ تقدمت المملكة السعودية بطلبات إلى الولايات المتحدة تشمل عتادا وخدمات بقيمة ٣٤ مليار دولار لبى الأميركيون طلبات منها بقيمة ١١,٣ مليار دولار توزعت على الحقول التالية : ٦٠ ٪ للانشاءات، ٢٠ ٪ للتدريب، ٢٠ ٪ للعتاد[٦٦].

وتولت واشنطن تحديث البنية العسكرية للمملكة ضمن عدة برامج أهمها :

١ ـ مشاريع بناء ضخمة كان قد تم الاتفاق عليها مع سلاح الهندسة الأميركي التابع للجيش الاميركي منذ عام ١٩٦٥ وتضمنت انشاء مدن عسكرية ضخمة، ومجمعات سكنية لأفراد الجيش في أنحاء عدة من المملكة.

وكان الخبراء الاميركيون الذين كلفوا بدراسة احتياجات المملكة العسكرية ونقاط ضعفها والتجاهات الخطر عليها ، وذلك عام ١٩٧٤ ، قد اشاروا بضرورة بناء مثلث المدن العسكرية (خميس مشيط فى الجنوب الغربى لمواجهة اليمن ، وتبوك فى الشمال الغربى لمواجهة اية اخطار شمالية ، وحفر الباطن لمواجهة العراق) بالاضافة الى سلسلة من القواعد العسكرية قرب ابار

النفط والمدن الرئيسية فى المملكة . وللتعويض عن القلة البشرية واتساع رقعة البلاد ، فقد اشاروا بضرورة تزويد المملكة بالطائرات المتطورة الهجومية والدفاعية .

٢ ـ مشروع الحركية العسكرية ويشمل تدريب السعوديين على تخزين المعدات العسكرية وصيانتها ونقلها .

٣ ـ تحديث البحرية . . . وبناء قواعد بحرية في جدة وينبع على ساحل البحر الأحمر وجبيل على ساحل الخليج .

٤ ـ تحديث القوات الجوية ضمن برامج «صقر السلام ـ ٨» «وشمس السلام ـ ٢» وبناء قواعد جوية ومنشآت الدعم لـ ٦٠ طائرة مقاتلة من طراز ف – ١٥ إيغل في الظهران وخميس مشيط والطائف .

٥ ـ تحديث الحرس الوطني .

٦ ـ تحديث الدفاع الجوي ونشر منظومة الدفاع الجوي حول المدن السكنية الأساسية ومناطق النفط(١٦٧).

ووجدت الولايات المتحدة ان الاخطار قد تزايدت على مصالحها وعلى الاسرة الحاكمة بعد انتصار الثورة الايرانية واندلاع الحرب العراقية الايرانية ، وعبرت عن مخاوفها بالتصريحات التي اطلقها الرئيس الاميركى رونالد ريغان فى مقابلة له مع مجلة نيويورك تايمز فى اكتوبر (تشرين١) ١٩٨١ بانه لن «يسمح ان تكون السعودية ايران ثانية» واكد قائلا : «بالنسبة للمملكة السعودية ، اود ان الفت انتباهكم بان العالم الحر كله ، وليس فقط الولايات المتحدة ، لن يسمح بأي تغيير فيها . فطالما ان السعودية ودول الخليج تزود آلة الغرب الصناعى بحاجتها الى النفط ، فليس امامنا طريق اخر»(١٦٨) .

ولوضع هذه التصريحات موضع التنفيذ ، فقد ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» نقلاً عن مسئولين فى البنتاغون بان «وزارة الدفاع الاميركية تدرس خطة سرية لتشكيل ٥ فرق مشاه خفيفة تخصص للدفاع عن حقول النفط فى الخليج اذا تعرضت لتهديد سوفياتى . وتضم كل فرقة مابين ١٠ ـ ١٢ الف جندى . ويأمل المسؤولون توفير ١٠ مليار دولار لتمويل تشكيل هذه الفرق من ميزانية الدفاع للفترة مابين ٨٥ ـ ٨٩»(١٦٩).

واولت واشنطن اهتماما كبيرا لبرامج التعاون العسكرى الخليجى ، فعلى ضوء تصاعدالحرب العراقية الايرانية ، ركزت اجتماعات وزراء الدفاع لمجلس التعاون الخليجى على تقوية دفاعات بلدانهم الجوية والارضية « ففى اجتماعاتهم بالرياض بتاريخ ٢٥ ـ٢٦ /١٩٨٢/٧ ، اعتمدوا نظام انذار مبكر موحد يستند على نظام «الاواكس» العامل فى المملكة

السعودية والذى يديره ضباط اميركيون»[١٧٠] وذلك على ضوء اتفاق سعودى اميركى بان تكون صفقة طائرات الاواكس الخمس ـ التى دارالجدل طويلا حولها خلال ادارة كارتر ، واتخذت ادارة ريغان قراراً ببيعها ـ العنصر الاساسي فى شبكة الدفاع الجوى عن الخليج بما تتضمن من وجود عسكرى اميركى دائم[١٧١].

واقر قادة المجلس فى الدورة الثالثة انفاق ٣٤ مليار دولار على برامج الدفاع المشتركة ما بين ٣٨ ـ ٨٦ خصص منها ١،٨ مليار دولار لتطوير دفاعات البحرين وعمان .

وبالاضافة الى طائرات الاواكس ، فقد اتفقوا على اضافة ٦٠ طائرة ف ١٥ مقاتلة طويلة المدى و٧ سفن من KC707 لتوفير غطاء جوى لعموم المنطقة .

وسيرتبط نظام الدفاع الجوى بنظام قيادة متقدمة وتحكم واتصالات واستخبارات (C3) وسيقام مركز للقيادة تحت الارض بالقرب من الرياض . ويرتبط بمراكز فرعية خمس للقيادة فى مطارات السعودية الاساسية . وسترتبط هذه بـ ١٧ محطة رادارية بعيدة المدى ورادارات أرضية متحركة شبيه بنظام (C3)

وسيتم تطوير بطاريات هوك الدفاعية ارض جو ، وسيقام مركز قيادة جديد فى مدينة خالد العسكرية»[١٧٢].

ترفض المملكة علناً الوجود العسكري الأميركي أو تقديم تسهيلات للقوات الأميركية ـ كما عملت سلطنة عمان ـ ولكنها في حقيقة الأمر تتبع سياسة مخادعة ، تعتمد تقديم كافة التسهيلات للقوات الاميركية ، دون الافصاح عن ذلك ، ولا تتردد عن طلب المساعدة العسكرية اذا وجدت نظامها فى خطر . وبنت كافة منشآتها العسكرية لتكون قادرة على استيعاب القوات الأميركية المعدة للتدخل السريع فى المنطقة .

تبين ذلك بوضوح عندما اندلعت الحرب العراقية ـ الايرانية وخشيت المملكة السعودية من امتداد الحرب إلى أراضيها ، عندها تقدمت المملكة بطلب رسمى الى الولايات المتحدة لحماية الأجواء السعودية من التهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها[١٧٣] وأرسل البنتاغون أربع طائرات رصد وإنذار مبكر من طراز أواكس في أكتوبر (تشرين ١) ١٩٨٠ ، وصرح على إثر ذلك مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون المساعدات الأمنية والعلوم والتكنولوجيا بأنه «سيكون بوسع الولايات المتحدة اعداد مدرجات الاقلاع والهبوط التي تتفق مع حاجات الأميركيين واقامة احتياطي الذخيرة والأسلحة . وسيكون بوسع الفنيين الذين يخدمون الأواكس الآن أن يدعموا ويكل نجاح طائرات قوات الانتشار السريع[١٧٤] كما وصلت بعثة عسكرية أميركية أنذاك برئاسة رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة بحث مع المسؤولين السعوديين والاماراتين المقترحات

التالية :

١ - قبولهم لأقامة قواعد عسكرية في اراضيهم .

٢ - توسيع القواعد العسكرية الموجودة في السعودية حتى تستطيع استيعاب قوات أميركية .

٣ - الحصول على اذن مسبق للسماح بايداع المعدات والامدادات في السعودية للاستخدامات الطارئة(١٧٥).

وجاءت ادارة ريغان لتنقل العلاقات السعودية الأميركية خطوات إلى الأمام حيث وافقت على صفقة الأواكس التي ظلت معطلة لعدة سنوات لدى ادارة كارتر وبعثت بمندوبين لها إلى دول المنطقة للوصول إلى المزيد من التفاهم والتنسيق .

وكشف قائد قوات التدخل السريع عن حجم استعداد السعودية للتعاون بقوله أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي عام ١٩٨١ «أن ما نعرفه هو أن المملكة العربية السعودية سوف تطلب دخول القوات الأميركية إلى المملكة إذا واجهت تهديداً جدياً لها . والسعوديون سوف يوفرون لنا أية قطع غيار ، أية قواعد ، أية ذخائر ، أية تسهيلات ، وسائل دعم»(١٧٦).

وتطورت العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والمملكة، إثر طلب الكويت حماية أميركية لناقلات نفطها. وصرح وزير الدفاع كاسبر وانبرغر بأن «المملكة السعودية وافقت على استخدام طائرة اواكس اضافية للتحليق في المنطقة لامداد الأسطول الأميركي المتواجد في الخليج بالمعلومات والانذارات اللازمة إزاء ما يحدث».(١٧٧)

وبعد سبع سنوات من سياسة المخادعة ، اعرب مسئولون فى الادارة الاميركية لصحيفة «واشنطن بوست» بان السعودية قد «وافقت على منح الطائرات الاميريكية حق الهبوط فى قواعدها العسكرية متى دعت الحاجة»(١٧٨) وأضافت الصحيفة: «رغم ان السعودية انكرت علنا ، فانها توسعت فى منح القوات الاميريكية حق الهبوط فى قواعدها . وتعهدت بتقديم الوقود للطائرات والسفن الحربية الامريكية . وبسرية تامة سمحت للمقاتلات التابعة للبحرية الامريكية بالهبوط فى القواعد الجوية السعودية للتزود بالوقود وللدعم اللوجستيكى بموجب حقوق الهبوط الاضطرارى . وسمحت للجيش الاميركى ولقوات « سيل» الخاصة باستخدام التسهيلات السعودية لاغراض الدعم»

أما الخبير الأميركي أنتوني كوردسمان الذي حصل على وثائق من قيادة القوات المركزية فقد أكد بأن «جميع القواعد الجوية السعودية مزودة بعنابر وتسهيلات لاستقبال قوات دعم أميركية

كثيفة ونشر قوات أميركية منقولة جواً»[١٨٠] واضاف : «ان لدى السعودية حاليا مجموعة من قيادة سلاح الجو الأميركي تعمل في مركز قيادة مشتركة في الظهران»[١٨١].

ويكشف الخبير نفسه فى ندوة نظمتها جامعة اكستر عام ١٩٩٠ فيقول «لاتوجد اتفاقيات رسمية لكن الولايات المتحدة لها حق الهبوط الاضطراري لطائراتها أف — ١٥ وإي ـ A3 وطائرات الصهريج KC-10 و KC-135 في أي قاعدة عسكرية سعودية ويمكن لطائرات اي ـ A3 الانطلاق من قواعد في الرياض والظهران . ولدى كافة القواعد العسكرية المنشآت والحماية القادرة على تقديمها لأي تعزيز للقوات الجوية الاميركية وطائرات الانتشار السريع الضخمة . كما تقدم السعودية والبحرين كل الدعم للقاعدة العائمة «هرقل» التي أقامتها الولايات المتحدة منذ ١٩٨٧»[١٨٢].

أخطار ما بعد الحرب العراقية ـ الايرانية :

عندما توقفت الحرب ، استخدمت الولايات المتحدة نتائجها لتبرير حضورها العسكري المتزايد ، وقام وزير الدفاع الاميركي في شهر ديسمبر ١٩٨٨ بزيارة إلى عمان والسعودية والبحرين والكويت للبحث في تطوير العلاقات العسكرية مع هذه الدول .

وحدد قائد القوات المركزية الجنرال شوارتزكوف في التقرير الذي قدمه إلى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ يوم ١٩٨٩/٤/٢٠ بأن «الأحداث التي جرت خلال السنوات العشر ، جرت في سياق اضطراب اقليمي تميز بالتطرف الديني والنزاعات الحدودية ونزعة المغامرة لدى ليبيا وغيرها من الدول الراديكالية» داعيا «إلى استمرار برنامج المناورات العسكرية المشتركة في المنطقة ، وضرورة تمويل المساعدات الأمنية لاصدقاء الولايات المتحدة ، ليس للاحتفاظ بثقتهم فينا فقط ، انما أيضا للاحتفاظ بقدرتنا على استخدام التسهيلات التي يمكن أن تثبت أنها ذات أهمية دقيقة في أوقات الأزمات»[١٨٣].

ومما لاشك فيه فيه أن النتائج التي أفرزتها الحرب لم تكن مريحة للولايات المتحدة ، فقد خرج العراق منتصرا ، يملك قوة عسكرية ضخمة ، ولديه اسلحة كيماوية وبيولوجية وبرامج نووية . كما أن ايران التي تجرعت الهزيمة لم تستسلم بل سعت إلى اعادة ترتيب أوضاعها ، وبالتالي فإن سباق التسلح بين الدولتين وبينهما والمملكة السعودية ، وعلى نطاق المنطقة بأكملها يهدد باندلاع الحرب مرة أخرى .

هكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها وصية على هذه المنطقة ، «من مصلحتها» ـ كما قال

شوارتزكوف «أن تراقب ايران وغيرها عن كثب وتطور التسلح فيها» مؤكدا «أن الولايات المتحدة ستعمل على ابقاء قواتها في منطقة الخليج ضمن الحدود التي تراها ضرورية لابعاد أية مخاطر تحيق بدولها وتهدد طرق الملاحة في المجرى الدولي المائي»(١٨٤).

أما وزير الدفاع كارلوشي ، فقد أكد في مؤتمر صحفي عقده في الكويت بتاريخ ١٩٨٨/١١٢/٧ بأن «واشنطن ستبقي ٢٥ قطعة بحرية بالمنطقة ، وأنها لا تنوي أن تقلص وجودها أكثر من ذلك مالم تتضح الرؤية بالنسبة لفرص السلام» مكررا مرة أخرى بأن «مهمة القوات الأميركية بالمنطقة كانت لحماية الملاحة الدولية والحيلولة دون اتساع نطاق الهيمنة الايرانية على مياه الخليج»(١٨٥).

المتغيرات العالمية والأخطار في الخليج :

شهد عام ١٩٨٩ عواصف شديدة في المعسكر الاشتراكي أدت إلى انهيار دول شرق أوربا وتخليها عن الاشتراكية ، والبحث عن موقع لها في المعسكر الرأسمالي ، ولم يكن هذا الانهيار بعيدا عن التوجه السوفيتي في التخلص من سياسة الهيمنة التي سار عليها طيلة عقود ، كما أن المقترحات التي تقدم بها الاتحاد السوفيتي لتخفيض ترسانة الأسلحة النووية ، والتقليدية في أوربا وآسيا، كان لها أثرها الواضح في تخفيف حدة التوتر الدولي، وسارت موسكو خطوات سلمية كبيرة عندما سحبت قواتها من أفغانستان ، وكشفت الغطاء عن النظام العسكري في أديس أبابا ، واتبعت سياسة تراجعية في الصراع العربي الاسرائيلي ، وتسليح الدول العربية كسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية . ولم يعد الاتحاد السوفيتي أمام النزاعات القومية ، والصعوبات الاقتصادية «القوة الأعظم» بعد الولايات المتحدة . لقد بدأ ينكفيء أكثر فأكثر نحو الداخل وسعت الدوائر الامبريالية الى تحقيق «نصر بلا حرب» على الاشتراكية لالغائها من الوجود .

انعكست المتغيرات في المعسكر الاشتراكي سلبا على الوضع العربي ، وكان من الطبيعي أن تبتكر الولايات المتحدة اعداءاً جدد لتبرراستمرار هذا الحشد العسكري الضخم في منطقة الخليج .

في التقرير الأمني السنوي لمجلس الأمن القومي الأميركي ، حددت واشنطن أعدائها الجدد ، ففي «الفترة الجديدة يمكن ألا تستند صراعات العالم الثالث إلى خلفيات التنافس السوفيتي الاميركي . لذا فإن «ازدياد حجم جيوش العالم الثالث وقدراتها ، من شأنه أن يؤدي

إلى حروب اقليمية مدمرة»[186].

وأكد الرئيس جورج بوش أن الولايات المتحدة ستقوم بدور الشرطي على نطاق العالم بأسره ، فحيث أن «تهديدات جديدة أخذت تبرز خارج اطار العداء الذي ساد السنوات الـ ٤٥ الماضية ، فإنه ينبغي لنا أن نكون قادرين على افشال العدوان وصد صاروخ وحماية خط ملاحة بحري ، ووقف بارون مخدرات . . . باختصار لابد لنا أن نواصل في آن واحد ردع حرب عالمية ونزاعات محدودة في ظروف جديدة . . . ولهذا السبب لدينا حاجة لمواصلة تحديث قواتنا»[187] وأكد على هذا القول وزير دفاعه بقوله بأنه «يتعين علينا ان نستعد لانتشار أسلحة تقليدية وصواريخ بعيدة المدى وأسلحة كيماوية وبيولوجية وحتى نووية في العالم الثالث»[188].

ان هذه الرؤية التي تغطي العالم الثالث بأسره ، تتكشف بعدوانية أكبر في منطقة الخليج والشرق العربي ، فخلال حملته الانتخابية ، قال جورج بوش : «أن ٧٥ ٪ من احتياطات النفط المؤكدة للعالم الحر موجودة في شبه الجزيرة العربية ، وحول دول الخليج . ولابد من أجل الحفاظ على الرخاء الاقتصادي لاوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة أن تظل أياد صديقة هي القابضة على صنبور نفط الجزيرة العربية ، وأن تظل الممرات المائية ومضيق هرمز حرة ومفتوحة»[189]!

وفي مطلع ١٩٩٠ ، طلب ديك تشيني وزير الدفاع الاميركي من هيئة الدفاع الاميركية التوقف عن التخطيط لمقاومة غزو سوفيتي لايران باتجاه حقول النفط في الخليج حيث «لم يعد ينطوي الان على مصداقية» ويجب أن يتم التركيز على «ضمان امدادات النفط التي قد تتعرض للتهديدات من قوى اقليمية في المنطقة يدعمها الاتحاد السوفيتي» ولذا يجب التركيز على «الدفاع عن شبه الجزيرة العربية ، فهناك لاعبون اقليميون آخرون لديهم قوات كبيرة ، كالعراق وايران»[190].

أشار أحد كبار المسؤلين الأميركيين إلى أن «واشنطن أظهرت اهتماماً اضافياً في منطقة الخليج ، بعد عملية نشر قواتها البحرية ما بين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ ، وهو : عدم رغبتها في أن تسمح لأية قوة اقليمية أن تفرض هيمنتها على دول الخليج الأخرى»[191] وأوضح جورج بوش في رسالته إلى مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في مايو ١٩٩٠ الاستراتيجية الاميركية في المنطقة على النحو التالي :

«١ ـ إن الولايات المتحدة لاتزال ملتزمة بالمحافظة على حرية تدفق الملاحة في المياه الدولية بما في ذلك مياه الخليج .

٢ ـ الولايات المتحدة تعمل أيضا على تأمين حرية تدفق النفط عبر مضيق هرمز ، وكذلك

تأمين استقرار وأمن الدول الصديقة في المنطقة .

٣ ـ اننا ننوي الاحتفاظ بوجودنا البحري في الخليج في المستقبل المنظور . وهذا الوجود يلقي مساندة من أصدقائنا في المنطقة .

٤ ـ أن وجودنا في الخليج لايشكل تهديداً لأحد . ويجب ألا تنظر أية دولة من دول الخليج إلى هذا الوجود على أنه مصدر تهديد . وسنشعر بالقلق إذا ماأدى أي قرار من قرارات قمة بغداد إلى تقليص وجودنا في الخليج أو تقليص المساندة التي نتلقاها لهذا الوجود»[١٩٢] !

أمام هذا التوجهات ، سارت الولايات المتحدة قدما في تعزيز قدراتها العسكرية في منطقة الخليج ، فمن ناحية «ستحافظ على وجود بحري لها في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي منطقة الخليج والمحيط الهندي . وستنظم مناورات بحرية مشتركة بين الفترة والأخرى ، وستسعى إلى الدعم أفضل من الدول المضيفة للأسطول ، وإلى خزن معدات سلفا في مختلف أنحاء المنطقة»[١٩٣] .

ومن ناحية أخرى دفعت الدول الصديقة لها إلى شراء المزيد من الأسلحة من ضمنها صفقة للعربية السعودية بقيمة ٤ مليار دولار لتحديث طائرات الأواكس و ٣١٥ دبابة وصواريخ تاو ، اضافة إلى صفقة أخرى بقيمة ٣,١ مليار دولار لشراء قطع غيار وتجهيزات المساندة والتدريب والذخيرة واقامة منشآت صيانة ، كما طلبت مصر شراء ٥٥٠ دبابة وطلبت كل من الكويت والامارات شراء ٢٠٠ من الدبابات التي تنتجها شركة جنرال داينمكس ، مما جعل هذه الصفقات مع الدول العربية منقذاً للشركة التي كانت معرضة للتوقف بسبب تراجع مبيعات السلاح لدى الجيش الاميركي[١٩٤] .

وفي مطلع التسعينات كانت قوة التدخل السريع الاميركية قد استكملت كافة استعداداتها فقد «طورت الولايات المتحدة امكانية كبيرة «وراء الأفق» . حيث استكملت كافة الانشاءات في دييغوغارسيا كمحطة رئيسية ، ونشرت المعدات والتخزينات للجيش والقوات الجوية ، وأقامت سفن التموضع المسبق بمعدات كافية ، اضافة إلى التخزينات المطلوبة للقوات البحرية . كما استكملت الولايات المتحدة محطة أصغر في جزيرة مصيرة ووضعت فيها كافة التخزينات المطلوبة وطورت قاعدة الطوارىء في هذه الجزيرة .

وتمكنت من تطوير اتفاقيات عمل غير رسمية مع القوات المسلحة في كل من البحرين والكويت وعمان والمملكة السعودية»[١٩٥] .

على صعيد المتغيرات في المنطقة أبدت معاهد البحث في الولايات المتحدة اهتمامها بتطورات الأحداث في المنطقة اثر الاعلان عن بيان الوحدة بين اليمنيين ، وتزايد القوة

العسكرية العراقية ، وتنامى المطالبة الشعبية بخروج القوات العسكرية الاجنبية من منطقة الخليج ، فقد حدد تقرير صادر عن معهد واشنطن للسياسة الشرق الأوسطية الرؤية الاميركية بقوله : «اضطرت الأخطار التي أتى بها النزاع العراقي ـ الايراني وحرب ناقلات النفط المرافقة لها ، دول الخليج لأن تميل أكثر وضوحاً وقوة نحو الاعتماد على حماية الولايات المتحدة . وبهدوء زادت تلك الدول تعاونها الدفاعي مع اميركا ، وباتت تقبل بمستوى من الوجود العسكري الاميركي كان يظن من قبل ، مستحيلا»(١٩٦).

وأضاف التقرير : «أن الخليج الفارسي مازال معرضاً لأخطار النزعات الراديكالية وعدم الاستقرار ، ومن بين العقبات التي قد تشكل تهديداً للمصالح الاميركية : عدم استقرار داخلي أو اقليمي في العربية السعودية أو في دول خليجية أخرى تغذيه ايران أو الاتحاد السوفيتي أو القوميون الراديكاليون أو الأصوليون الاسلاميون أو كل هذه العناصر مجتمعة»(١٩٧) وبالتالي فإن التقرير يرى ضرورة بقاء القوة العسكرية البحرية الاميركية ، «وتشجيع الدول العربية الخليجية على التخفيف من عدائها لاسرائيل»(١٩٨).

أما «لجنة الاستراتيجية الموحدة طويلة الأمد» والتي تضم من بين أعضائها هنري كيسنجر وبريزنسكي وكلارك ، فقد نشرت تقريرا بعنوان «الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٠» جاء فيه : «أن الخليج الفارسي يمثل أكثر مصالح الولايات المتحدة حيوية» . وبالتالي فإن الدفاع عن هذه المصالح يتطلب «أن نستمر في تشجيع أصدقاء هناك ، كالسعودية ، على المساعدة في تحسين امكانية وصول الولايات المتحدة ، وفي توفير القواعد في أية حالة طارئة للقوة الوحيدة القادرة على الدفاع عنهم»(١٩٩).

ومنذ منتصف ١٩٨٩ ، بدأت أجهزة الاعلام الغربية تركز على النظام العراقي وقدراته العسكرية المتزايدة ، من زاويتين :

الأولى : كونها مؤثرة في الصراع العربي الأسرائيلي وميزان القوى الأقليمي ، خاصة بعد أن بدأ الرئيس العراقي يهدد بتدمير نصف اسرائيل وامتلاكه لأسلحة متطورة .

الثانية : ميزان القوى في منطقة الخليج حيث اصبح العراق «قوة كبرى» في المنطقة «وبتدمير الالة الحربية الايرانية ، انبثقت دولة العراق من حربها مع ايران كأسد نهم وسط قطيع من الغزلان فقد حامية التاريخي»(٢٠٠)(المقصود بالحامى التاريخي ، شاه ايران ، كما ورد في مكان آخر من النص) . وتصاعدت الحملات الاعلامية الأميركية ضد التسلح العراقي ، اضافة إلى الأصوات في الكونغرس التي طالبت بفرض عقوبات على العراق ، فبعض النواب الجمهوريين طرحوا مشروع قانون يدعو إلى «فرض عقوبات شاملة ضد العراق مالم يقبل بتفتيش دولي لمنشآته العسكرية . وإلى تجميد كل المساعدات والقروض والضمانات وفرض رسوم بنسبة ٥٠ ٪

على الصادرات إلى بغداد ، بالاضافة إلى وقف استيراد النفط» وهذا يعني حرمان العراق من مليار دولار كتسهيلات مالية سنوية من مصرف التصدير والاستيراد الحكومي ، وبليون دولار سنويا إذا تحولت واشنطن عن استيراد النفط العراقي[٢٠١].

ومن ناحية أخرى فإن الكيان الصهيوني قد بذل جهوداً في هذا الاتجاه فعندما «زار رابين واشنطن أعرب عن مخاوف بلاده من ضخامة الترسانة العربية وتهديداتها»[٢٠٢] ولذا سعت الولايات المتحدة إلى الضغط على الأرجنتين وايطاليا وغيرها من الدول التي تتعاون مع العراق لتطوير ترسانته العسكرية على عدم السير بعيدا في هذه المشاريع .

ولأن واشنطن لا تريد قوة معارضة لها في الخليج . فقد وجدت في الدعوات العراقيه لسحب القوات الأجنبية محاولة لأن «يملأ العراق الفراغ في المنطقة، رغبة منه في لعب دور اقليمي في المشرق العربي برمته»[٢٠٣].

وقبل الاجتياح العراقي للكويت، بأيام، حدد الخبير الأميركي انتوني كورد سمن الرؤيا الأميركية للمخاطر التي تهدد منطقة الخليج على النحو التالي:

إن هناك أربع احتمالات لتطور الأحداث في هذه المنطقة وهي:

١ ـ ثورة شعبية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأميركية القدرة العسكرية الكافية لمساعدة أية دولة في المنطقة للتعامل مع أي انقلاب عسكري ، إلا في حالة سيطرته الكاملة على السلطة في غضون يوم أو يومين . والتعامل مع اي مستوى من صراعات الحدود باستثناء منطقة الحدود العراقية الكويتية .

أن الولايات المتحدة لاتسطيع أن تنقذ اي نظام من ثورة شعبية . وبالتالي فإن التطور السياسي في المنطقة باتجاه ضمان حقوق الانسان والرفاهية الاقتصادية هي من مهمات الأنظمة ، وعليهم أن يبذلوا الجهد لتحقيق ذلك ، إذا أرادوا ضمانة البقاء .

٢ ـ اندلاع الصراع العربي الاسرائيلي .

٣ ـ اجتياح سوفيتي لايران ، ان احتمال صدام مسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمكن أن يحصل إذا تمكنت دولة من دول المنطقة من استدراج الدول العظمى لصراعات اقليمية تحت ظروف خارجة عنن سيطرة الدولتين الأعظم والاحتمال الأسوأ الذي بنيت عليه استراتيجية السنتكوم في مطلع الثمانينات هو قيام الاتحاد السوفيتي باجتياح ايران ، وبالرغم من عدم احتمال ذلك فإن التكتيك الأميركي هو الدعم للقوى المحلية لمواجهة السوفيت كما جرى في الحالة الأفغانية ، التي ثبت أنها انهكت السوفيت ، بدلا من المواجهة الأميركية قرب الحدود السوفيتية .

٤ ـ هجوم عراقي على الكويت

ان هذا الاحتمال هو الأسوء وهو الأكثر احتمالاً في المنطقة . وبالرغم من أن العراق لم يهدد الكويت في السنوات الأخيرة إلا أنه طالب مراراً بجزر وربه وبوبيان لتحسين طرق وصوله إلى الخليج منذ الستينات ، وقد سعى إلى استئجار الجزر عام ١٩٨٤ دون طائل .

ويستطيع العراق احتلال الكويت خلال ايام قليلة ، إلا إذا طلب الكويتيون المساعدة العسكرية الأميركية الفورية»[٢٠٤].

ويستعرض الخبير الامريكي الامكانيات العراقية ويقارنها مع مثيلاتها من دول المجلس ، مؤكداً بأن المخططين الامريكيين يضعون هذا الاحتمال في المقام الأول ويرى بأن «إذا شن العراق هجوماً خاطفاً على الكويت ، فإن الولايات المتحدة ستواجه وضعا أكثر تعقيداً وقد تضطر في المقام الأول لحماية الشريط الغربي للخليج من المملكة السعودية على أمل أن تنجح المفاوضات لإنسحاب العراق ، وسيكون لدى الولايات المتحدة خيار التصعيد الأقصى حيث يمكن تخفيف أو توقيف الصادرات النفطية العراقية ،ان مثل هذا الخيار غير مرغوب ولكنه قد يقع»[٢٠٥].

الاجتياح العراقي الكويتي والغزو الاميركي للخليج :

خرج العراق منتصرا من الحرب العراقية الايرانية ، وسعى إلى طمأنة جيرانه الخليجين من خلال عقد اتفاقيات أمنية مع كل من المملكة السعودية والبحرين ، ولكنه رفض تسوية خلافاته مع الكويت .

وكان واضحا أن النصر العراقي لابد أن يوظف باتجاه محدد سواء في المعركة القومية ضد الكيان الصهيوني أو ضد جيرانه وخاصة الكويت لانتزاع المطالب الاقليمية .

ومن الطبيعي أن تستثمر الولايات المتـ ـة الصراعات الحدودية لتحقيق الأهداف التي تريدها ، وكان تحطيم القوة العسكرية العراقية الكبيرة هو الهدف الأول للولايات المتحدة والكيان الصهيوني على حد سواء ، لأن هذه القوة التي تمكنت من تحطيم القوة العسكرية الايرانية ، قد أخلت بالتوازن العسكري في المنطقة ، ويمكنها أن تسبب المتاعب للولايات المتحدة في مجالات مختلفة أبرزها :

١ ـ المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج بعد أن استنفذت مآربها من التواجد العسكري الأجنبي في صراعها ضد ايران ، وستجد هذه المطالبة صدى واسع وسط الرأي العام المحلي والعربي والدولي ، في زمن الانفراج الدولي ونهاية الحرب الباردة .

٢ ـ الدور الاقليمي الكبير الذي يستطيع العراق أن يلعبه كشرطي في منطقة الخليج لحماية الأنظمة الخليجية الصديقة له . والضغط على الدول المنافسة له ، خاصة بعد أن دخل في تحالف مع الأردن واليمن ومصر في مجلس التعاون العربي ، مهدداً بذلك ضمنياً كل من سوريا والسعودية .

٣ ـ النزعة المغامرة لدى النظام العراقي لضم الكويت لتحقيق المطالب العراقية القديمة من ناحية ، والحصول على منفذ الى الخليج للبحرية العراقية ، اضافة إلى الاحتياطات النفطية الكويتية الكبيرة التي تقترب من الاحتياطي النفطي العراقي .

٤ ـ الضغط على المنتجين في دول الاوبك لتلبية مطالب العراق في رفع الأسعار ، وحصوله على حصة كبيرة في الانتاج لتلبية متطلبات اعادة البناء .

٥ ـ استثمار القوة العسكرية العراقية للدخول في حرب مع العدو الصهيوني لتحقيق مكاسب قومية تضعه زعيماً للأمة العربية ، وتحقق بعضا من طموحاته القومية في توحيد المنطقة وتحرير الأراضي العربية المحتلة .

٦ ـ المزيد من الضغوطات على ايران لاجبارها على التسليم بالشروط العراقية ، وخاصة في موضوع الحدود والأسرى والتعويضات .

أمام هذه الوضعية ، تصرفت الولايات المتحدة كدولة «خليجية» لها مصلحة في تحطيم هذه القوة واستدراجها إلى الفخ ، خاصة ، وان التجربة السابقة قد برهنت بأن النظام العراقي يسهل استدراجه إذا قدمت له اغراءات بمكاسب سريعة ، وكانت نقطة البدء هي الخلاف الحدودي مع الكويت حول حقول الرميلة ، والدور الكويتي في التلاعب بأسعار النفط وانتاجه وهي مسألة شديدة الحساسية للنظام العراقي المنهك بالديون ، والذي يريد حل أزمته عبر تصدير المزيد من النفط أو عبر تصدير الأزمة إلى الخارج ، وهكذا تم استدراجه إلى الفخ الكويتي ، ووقع فيه تحت اغراء النفط والاحتياطات المالية الكبيرة للكويت وتحت شعارات الوحدة القومية والعداء للامبريالية الاميركية عندما وجد نفسه محشوراً بالقرارات الدولية والعربية .

سعت الولايات المتحدة إلى خوض الحرب مع العراق منذ اللحظة الأولى للحشد العراقي على الكويت من خلال اثارة المخاوف لدى السعوديين ، واستدراجهم لطلب المساعدة العسكرية ، وعندما هربت الأسرة الحاكمة الكويتية ورفضت الدفاع عن الكويت ، تاركة البلاد غنيمة سهلة ، اثارت مخاوف لدى السعوديين من الجيش العراقي وهكذا توفرت أفضل الأجواء الاقليمية والعربية والدولية لغزو اميركي تحت رايات الأمم المتحدة ولنصرة دولة ضعيفة

سطى عليها جار قوي» متذرعة بالحجج التالية :

١ ـ أن العراق ضرب بكل المواثيق العربية والدولية في اجتياحه للكويت ، بما في ذلك الميثاق القومي الذي طرحه عام ١٩٨٠ رافضا أن يحل خلافه النفطي الحدودي المالي بالوساطات العربية وبالتالي قدم التبريرات لحكام الكويت والسعودية لطلب الحماية الأميركية .

٢ ـ ضرب العراق كل المواثيق الدولية التى تنص على عدم استخدام القوة لحل الخلافات بين الدول واعتماد الحوار والمفاوضات لحل الخلافات

٣ ـ عدم امتثاله للقرارات الدولية التي طالبت بانسحابه من الكويت وقيامه بضم الكويت وإزالتها من الخارطة السياسية عندما اعتبرها لمحافظة التاسعة عشر .

٤ ـ الطلب الرسمي الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية إلى الادارة الأميركية لحمايتها من النظام العراقي ، واحتمالات تمدد الاجتياح ليشمل المنطقة الشرقية من المملكة .

إضافة إلى الطلب الذي تقدمت به أسرة آل صباح إلى واشنطن لمساعدتها في استعادة سيطرتها وطرد القوات العراقية .

٥ ـ الموقف العربي المتمثل في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بعد أسبوع من الاجتياح العراقي ، وقراراته التي استجابت للرغبات الأميركية حيث أيدت مواقف الدول الخليجية في الاستعانة بالقوات الأجنبية لاستعادة الكويت وطرد القوات العراقية منها .

وإذا كانت هذه الحجج الظاهرة، فإن الولايات المتحدة قد وجدت في هذا السلوك ذريعة لتصفية الحساب مع العراق، وتدمير فوائد العسكرية والسيطرة على برامجه لتطوير الأسلحة الكيماوية والنووية، وتحقيق طموح الكيان الصهيوني في اخراج العراق من دائرة التأثير في الصراع العربي الصهيوني.

أرادت الولايات المتحدة كسب الوقت الضروري لجلب القوة العسكرية للدفاع عن آبار النفط السعودية ، وهكذا خاضت معركة الادانة باطمئنان ، وأجبرت العراق على اتخاذ مواقف دفاعية عن مواقعه الجديدة ، مما وفر لها أكثر من خمسة أشهر ، تمكنت خلالها من تحقيق المقدمات الضرورية لشن حرب تدميرية واسعة على العراق على النحو التالي :

١ ـ سعت ـ ومنذ رفع العلم الأميركي على الناقلات الكويتية على النحو التالي ـ إلى تقديم نفسها القوة الوحيدة القادرة على ردع القوى الاقليمية التي تهدد بعضها البعض . وبالتالي استعادة المصداقية التي اهتزت كثيراً أمام الحكام الخليجيين .

هكذا تصرف الرئيس الاميركي على أن بلاده هي الشرطي الدولي القادر على حماية الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة في دول العالم الثالث ، سواء من خلال مجلس الأمن أو الأمم المتحدة ، متجاوزا كل شكليات السيادة والاستقلال والمنظمات الاقليمية التي يمكن لدول المنطقة أن تلجأ إليها .

٢ ـ استثمرت الولايات المتحدة هذه الخطيئة العراقية للحصول على التسهيلات العسكرية بشكل علني لا لبس فيه من كل دول المنطقة . وهكذا تقدمت المملكة وقطر والامارات بطلب رسمي للولايات المتحدة والدول الغربية لتقديم المساعدة العسكرية لحمايتها من العراق ! وهو أمر رفضت الدول المذكورة التقدم به طيلة عقد من الزمان رغم التسهيلات التي كانت تقدمها المملكة بشكل سري وغير رسمي وغير معلن إلى القوات الاميركية ابان الحرب العراقية الايرانية .

٣ ـ لقد أوجد الاجتياح العراقي للكويت مناخاً عاماً متخوفاً من العراق وأسلحته الكيماوية التي قد يستخدمها، وترحيباً بالولايات المتحدة والدول الغربية عموماً. وانعكس ذلك، على الصعيد الرسمي والشعبي ـ إلى حد ما ـ ووجدت الدوائر العربية المرتبطة بها الفرصة للتأكيد على نزعة «الخليجية» في مواجهة العروبة و«المواطنية الكويتية» في مواجهة «العراق» كما أن ردود الفعل للغزو الأميركي الأطلسي كانت أضعف من كل التقديرات السابقة ، وهي مسألة كانت واشنطن تحسب لها ألف حساب من خلال تجربتها المريرة في لبنان ، وبحكم الجوار الايراني لمنطقة الأزمة ، وما يمكن للراديكالية الاسلامية أن تقوم به ضد القوات الأجنبية التي تدفقت على أرض الرسول .

٤ ـ في الوقت الذي حشدت فيه الولايات المتحدة قوتها العسكرية لتدمير العراق ، فإنها أجبرت كل الأطراف للمساهمة في الحرب تحت قيادتها ، سواء بالقوات العسكرية ، أو بتمويل الحرب ، وبالتالي فقد كانت هذه الحرب أكبر مشروع رابح للولايات المتحدة ، على النحو التالي :

أ ـ إن انتهاء الحرب الباردة ، وحل حلف وارسو قد خلق أزمة كبيرة لدى المجمع العسكري الصناعي الحربي الأميركي ولدى البنتاغون ، فهناك الكميات الضخمة من الأسلحة التقليدية والمعدات والذخائر الحربية التي يجب التخلص منها . ووجدت الولايات المتحدة ضالتها في الحماقة العراقية لتصريف هذه الأسلحة والمعدات ، بشكل مدفوع سلفا من قبل شيوخ النفط ، ومن قبل الدول الصناعية المستفيدة من نفط الخليج ، وخاصة اليابان والمانيا .

ب ـ إن السيطرة على نفط الخليج يعني السيطرة على أهم مورد تعتمد عليه اليابان وأوربا

الموحدة . لقد عبر كل السياسين الأميركين عن مخاوفهم من سيطرة طرف آخر على النفط . فهنري كسنجر يرى بأن «المصالح الحيوية للدول الصناعية هي التي تتأثر بشكل مباشر ، لأن تمكن العراق من ضم الكويت سيجعله قادراً على تحديد أسعار النفط من خلال ابتزاز دول الجزيرة العربية التي تملك مع العراق والكويت ٤٠ ٪ من الاحتياطي النفطي العالمي»(٢٠٦).

أما الرئيس ريتشارد نيكسون الذى وقف وراء بوش قائلا : «أن الولايات المتحدة هي اليوم في الخليج لأن لصدام حسين أطماعاً في السيطرة على احدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم . ولو أن أمريكا لم تتدخل في الخليج ، لكان هذا الخارج على القانون الدولي قد سيطر على أكثر من ٤٠ ٪ من نفط العالم»(٢٠٧).

ومع انتهاء الحرب الباردة ، فإن الصراع بين الكواسر الامبرياليين سيكون السمة الطاغية للمرحلة القادمة ، ولايمكن للولايات المتحدة أن تشكل ضغوطاً فعالة على حلفائها الرأسماليين إلا من خلال نفط الخليج وكانت الأزمة مناسبة مهمة لتثبت واشنطن لحلفائها أنها القوة الأكبر في اطار المعسكر الغربي ، القادر على الحسم في أوقات الخطر ، ولذا فإن «السلوك الأميركي ليس موجها للعراق والخليج فحسب ، ولكنه يتضمن رسائل إلى أوربا الغربية واليابان أيضا»(٢٠٨)

جـ- لقد سعت الولايات المتحدة إلى تقديم درس قاس لكل شعوب العالم الثالث ودوله التي قد تتمرد على النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأميركية . لقد تم تضخيم القوة العسكرية العراقية عبر وسائل الاعلام الى درجة اعتبارها القوة الرابعة العظمى فى العالم ، وأعطيت التعليمات للقيادة المركزية بأن تدمر بقسوة بالغة كل المنشآت العسكرية والمدنية العراقية ، وأن تستخدم آخر منجزات العلم والتطور التقني العسكري في حربها ضد العراق بحيث يكون الدمار شاملاً في العراق ، والخسائر في حدها الأدنى في الجانب الأخر . ومن خلال ذلك ، تحقق الولايات المتحدة دورها كشرطي في العالم الثالث . وتفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط لفرض حلول للأزمات التي تواجه المنطقة برمتها بدءا من الأمن الأقليمي في منطقة الخليج ، والصراع العربي- الاسرائيلي ، وانتهاء بالدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الدولية على صعيد حل الصراعات والنزاعات الاقليمية حسب الرؤيا الأميركية .

لقد اتفق مع الرئيس بوش كل السياسيين الاميركيين على ضرورة «تأديب» العالم الثالث ، فالرئيس الاميركى السابق ، نيكسون ، يرى بانه «اذا نجحنا فى طرد صدام من الكويت بموجب قرار الامم المتحدة واستطعنا إلغاء قدرته على شن اى حرب مستقبلية ، فاننا نكون قد نلنا المصداقية لقمع اى عدوان فى اى مكان فى العالم من دون الحاجة الى ارسال قواتنا الى هذه الاماكن . وسيأخذ العالم بجدية تحذيراتنا من اي عدوان»(٢٠٩).

٤ ـ خاضت الولايات المتحدة الحرب وسط انهيار متزايد للاتحادالسوفيتي ، الذي كان عاجزا عن الوقوف إلى جانب العراق لضعف الموقف القانوني لسلوكه ، وحاجة موسكو إلى المساعدة الأميركية المالية والاقتصادية ، وبالتالي عدم استعدادها لتخريب مسيرة الوفاق معها لتعطيل خططها العدوانية في الخليج . ان الأجواء الدولية كانت مثالية ونموذجية لشن العدوان الأميركي ، فقد كان مجلس الأمن الاداةالقانونية بيد الولايات المتحدة لاستصدار سلسلة من القرارات لفرض عقوبات على العراق ، وتنظيم الحصار عليه ، وشن الحرب ضده تحت راية الأمم المتحدة . وسط احتجاجات من الدول الصغرى .

وتمكنت الولايات المتحدة من خوض حرب نموذجية ، مستخدمة كل ترسانتها التقليدية والحرب الاكترونية . لقدكانت حربا من جانب واحد . وكان الطرف العراقي عاجزا عن الرد بكل معنى الكلمة . وعندما رضخ للشروط الأميركية بالانسحاب ، كان التدمير شاملاً للقوات البرية . ووجدت واشنطن نفسها قادرة على تحديد ساعة توقيف الحرب لاجبار النظام العراقي على توقيع صكوك الاستسلام المذلة والرضوخ الكامل لقرارات مجلس الأمن ، مع استمرار الحصار الاقتصادي والسياسي لفرض المزيد من الشروط المذلة والمهينة له .

واشـنطن تبسط سلطتها على الخليج :

بعد تدمير العراق ودخول القوات الأميركية والمتحالفة معها إلى الكويت واعادة أسرة آل الصباح إلى الكويت ، ورضوخ النظام العراقي للقرارات الأميركية ـ الدولية ـ أعلن الرئيس الأميركي بأن «عقدة فيتنام قد دفنت في صحراء الجزيرة العربية»[٢١٠] وبمناسبة الاحتفال بذكرى الاستقلال ، قال الرئيس الاميركى بـ «ان حرب الخليج قد اثبتت للعالم بان الولايات المتحدة يمكنها التغلب على اى عدو . . . ولا يمكن لاحد ان يوقفنا»[٢١١] وكان ذلك أبلغ تعبير عن الأهداف الحقيقية للحرب ، العودة إلى ممارسة دور الشرطي العالمي وسط ظروف دولية تميزت بانهيار المعسكر الآخر ، وانهيار مركز من مراكز الاضطراب في العالم الثالث ، وفي الوقت الذي تحركت سائر الأطراف العربية والاقليمية لتحديد رؤيتها في مسألة الأمن الاقليمي في الخليج ، فإن الولايات المتحدة قد حددت خياراتها بوضوح ، هي والدول الحليفة لها في منطقة الخليج على النحو التالي :

١ ـ السيطرة الأميركية على المنطقة برمتها، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

فقد حققت الولايات المتحدة ماكانت تصبو إليه من حضور عسكري دائم في المنطقة، بشكل مرغوب من دول المنطقة، إلى الدرجة التي دفعت وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني إلى القول: «إن دول الخليج كانت في السابق ترفض أي تواجد عسكري أميركي، وان الوضع

قد تغير بوضوح بعد الثاني من اغسطس»[٢١٢].

وتهافتت دول المنطقة على توقيع اتفاقيات عسكرية أمنية مع الولايات المتحدة فقد وقعت الكويت اتفاقية دفاعية لمدة عشر سنوات في الخامس من سبتمبر ١٩٩١ بينها وقعت البحرين اتفاقية مشابهة أثناء زيارة حاكمها إلى واشنطن في سبتمبر ١٩٩١ .

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية بأن الاتفاقية الدفاعية بين الكويت والولايات المتحدة هي مقدمة لسلسلة من الاتفاقيات تحرص واشنطن على ابرامها مع دول أخرى في المنطقة.

وحيث تلتزم عمان باتفاقية عام ١٩٨٠ ، فإن المملكة السعودية ملتزمة بدعوتها التي تقدمت بها في اغسطس ١٩٩٠ للقوات الأميركية لحماية الأراضي السعودية دون أن تجد حاجة إلى اتفاقيات علنية.

وقد أعلن وزير الدفاع الأميركي خلال زيارته إلى منطقة الخليج ، والتي شملت دول المجلس إلى «إن دول الخليج التي زارها مؤخراً قد أعطت موافقة عامة على اقتراحات أمريكية بشأن الأمن في المنطقة بعد حرب الخليج تشمل تعزيز القدرات الدفاعية لدول المنطقة وزيادة التواجد العسكري الأميركي ونشر طائرات حربية أميركية بصورة دورية منتظمة وزيادة مبيعات الأسلحة الأميركية واجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين قوات أميركية وقوات دول المنطقة»[٢١٣].

ولا يقتصر الأمر على ذلك، فبموجب المبادرة التي تقدم بها الرئيس الأميركي جورج بوش للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط، فقد استثنى من ذلك الكيان الصهيوني ودول الخليج، حيث تم التوصل إلى اتفاقية مع تل أبيب لتخزين عتاد عسكري، وقال وزير الدفاع: «إن واشنطن تحاول التوصل إلى ترتيبات مماثلة مع دول صديقة في الخليج والتي تأتي من إيماننا إننا مسؤلون عن الأمن والاستقرار في المنطقة»[٢١٤]. !!

وبحجة «التصدي لاحتمال نشوب حرب في المستقبل» فقد بدأت الولايات ـ بعد زيارة وزير الدفاع الأميركي في مايو ١٩٩١ إلى دول المنطقة ـ بإنشاء مستودعات لتخزين الأسلحة في دولة الإمارات والكويت والسعودية[٢١٥].

وعلى ضوء متطلبات الوضع العسكري الجديد في المنطقة، فقد أعلن قائد القوات الأميركية في الخليج الفريق ن. شوارتزكوف «أنه سيتم الاحتفاظ بمقر قيادة متقدم في المنطقة، وليس مركز القيادة الذي سيبقى في فلوريدا»[٢١٦].

وأكد المسؤولون في واشنطن إن الولايات المتحدة الأميركية ستبقى على عدد من الطائرات الحربية المقاتلة، من بينها طائرات ستيلث (اف ـ ١١٧) في احدى القواعد السعودية لفترة غير

معروفة كجزء من الترتيبات الأمنية التي سيتم اتخاذها في منطقة الخليج[٢١٧].

ولأن «الإدارة الأميركية تنظر إلى الأوضاع في الخليج على ضوء مصالحها البعيدة المدى»، حسب تعبير وزير الدفاع الأميركي، فإن الولايات المتحدة قد صممت على البقاء بقوة وثيقة لفترة طويلة مقبلة لأن هذا بالتأكيد جزء حيوي من العالم»[٢١٨].

وكنتيجة للحرب، والتوجه الخليجي الرسمي للاعتماد الكلي على حماية الولايات المتحدة، فقد حصلت واشنطن على التسهيلات التالية:

آ ـ حق التخزين المسبق للمعدات والذخيرة وتحولت دول المنطقة إلى مستودعات للسلاح الأميركي.

ب ـ التسهيلات في كافة دول المنطقة للبحرية والطيران الأميركي.

جـ ـ اجراء المناورات والتدريبات الدورية المشتركة، وكان أبرزها المناورات العسكرية الأميركية الكويتية الشهرية منذ سبتمبر ١٩٩١ لتطوير قدرات الجيش الكويتي، والابقاء على قوة أميركية من مختلف القطاعات قريبة من العراق تكون قادرة على القيام بأي عمل عسكري يوكل إليها.

ومن ناحية أخرى، فإن مبيعات الأسلحة إلى دول المنطقة قد تزايدت بشكل ملفت للأنظار، وخاصة للكويت والمملكة السعودية.

فقد أبلغت إدارة الرئيس بوش الكونغرس بإنها تنوي بيع أسلحة متطورة تصل قيمتها إلى ١٨ مليار دولار وتشمل طائرات اف ـ ١٦ وصواريخ بازيوت ودبابات ام ١ وقاذفات صواريخ متعددة الطلقات إلى خمس دول صديقة في الخليج[٢١٩].

وعلى الصعيد الاقتصادي، كانت مشاريع اعادة الاعمار في الكويت من نصيب الولايات المتحدة. فقد حصلت الشركات الأميركية على عقود قيمتها مابين ١,٥ ـ ٢ بليون دولار بالإضافة إلى هذه الشركات ستصدر من المنتجات والخدمات إلى الكويت ما تتراوح قيمته بين ١,٥ ـ ٢ بليون دولار اخرى[٢٢٠].

وباتت واشنطن متحكمة بالقرار النفطي الخليجي أكثر من أي فترة ماضية، وأجرى المسؤولون الأميركيون في مطلع عام ١٩٩٢ محادثات مع كل من الكويت والمملكة السعودية للحصول على نفط لحساب الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة، والمقدر بـ ٦٠٠ مليون برميل لتخزينها تحت الأرض في الآبار الجافة في ولايتي تكساس ولويزيانا[٢٢١] وتأكد للجميع بأن «الهدف الأميركي من تحرير الكويت هو تحويل الدول العربية إلى مصاف أميركية لتكرير النفط العربي»[٢٢٢].

أما على الصعيد السياسي، فقد تم التعبير عنه بالموافقة على أن تلعب المملكة السعودية دوراً كبيراً في الضغط على الأطراف العربية للقبول بمشاريع السلام الأميركية وتشارك في مؤتمر مدريد والمؤتمر المتعدد الأطراف الذي حددت واشنطن دوره في تطبيع الأوضاع في الشرق الأوسط، وفرض الصلح على العرب، وتحقيق «الاجماع الاستراتيجي» الذي رسمت خيوطه منذ عام ١٩٨٠ !

٢ ـ تحرص الولايات المتحدة الأميركية على إقامة نظام اقليمي أمني جديد كجزء من النظام العالمي الجديد الذي تقوده في الوقت الحاضر.

وإذا كان النظام العالمي الجديد يتميز بالدور القيادي للولايات المتحدة على كافة الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاعلامية، إلى درجة أنها تقف في وجه كل من «يتحدى قيادتنا أو يسعى إلى قلب النظام السياسي والاقتصادي الراسخ»[٢٢٣] وإذا كانت واشنطن في هذا النظام مستعدة ان تتصرف، حسب أقوال كبير المفاوضين الكنديين ـ «كقطاع طرق لحماية مصالحهم»[٢٢٤] فإن من الطبيعي أن يكون النظام الاقليمي الجديد للشرق الأوسط الذي تريد واشنطن إقامته هو جزء من ذلك النظام العالمي الجديد، أي أن يحقق أهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبشكل محدد يلبي المسائل التالية:

أ ـ ضمان المصالح الأميركية والغربية تحت الحماية الأميركية، وهذه المصالح تتجلى في احتياطات النفط والغاز الكبيرة في هذه المنطقة.

ب ـ تصفية الصراعات المزمنة في المنطقة، وبشكل خاص الصراع العربي الصهيوني، بما يدخل الكيان الصهيوني في منظومة دول المنطقة كأقوى طرف فيها، من خلال المفاوضات وتطبيع العلاقات وتوقيع اتفاقيات الصلح معه.

جـ ـ تحقيق أمن اقليمي عبر تعاون اقتصادي اقليمي، يضع جانباً الصراعات التاريخية مع الكيان الصهيوني، ويربط دول المنطقة مع بعضها بمشاريع اقتصادية واتفاقيات مائية ونفطية ومالية، تم التعبير عنها بوضوح في المؤتمر المتعدد الأطراف الذي دعت إليه واشنطن في موسكو في مطلع هذا العام.

د ـ نزع سلاح الدول العربية، وخاصة العراق وسوريا، وتدمير القدرات التكنولوجية العسكرية لهذين البلدين، والتحكم بتسلحهما، في الوقت الذي تتدفق الأسلحة على الكيان الصهيوني والدول الخليجية المرتبطة بالولايات المتحدة. على أساس أن المقصود بنزع السلاح تلك الدول التي لا تزال علاقاتها واهية مع واشنطن.

و ـ إن النظام الاقليمي يشمل تركيا،والكيان الصهيوني، وايران والعراق. وحيث أن

مشاكل كل دولة مع جيرانها أو مع الغرب، معقدة، فإن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتكون مربط الفرس للجميع، بحيث تتحكم في مجرى الأمور وتحل كافة العقد حسب مصالحها بالدرجة الأساسية.

٣ ـ إن أخطر حلقة في العالم هي «الشرق الأوسط» وخاصة المشرق العربي. ومن زاوية المصالح القومية العربية، فإن حل مشاكل هذا المشرق العربي تتم من خلال الوحدة القومية أو التعاون العربي الجاد، وخلق نظام عربي جديد يستند على مصالح الأمة، لا على مصالح الولايات المتحدة.

إن هذه الرؤيا معاكسة بالكامل للرؤية الأميركية. فليس من مصلحة واشنطن أن تصب نتائج حرب الخليج في «اعلان دمشق» ليكون هذا الاعلان قاعدة لنظام عربي جديد، يعتمد على القوات العسكرية العربية لحماية الأرض العربية، وتتدفق العمالة العربية دون معيقات، ويكون المال العربي أداة تطوير وتنمية للواقع العربي.

لذلك، فإن واشنطن مع التجزئة، ومع توقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية وسياسية ، 1984 كل اقطاعية عربية، وضد أي اتفاق مع أي تكتل عربي سواء تمثل في مجلس التعاون أو تكتل «إعلان دمشق».

إن هذه الرؤية استراتيجية تتحكم في سياسات الغرب برمته، لان وحدة المنطقة العربية أخطر من القنبلة العربية أو الاسلامية، ولن تكون واشنطن المعبر لوحدة العرب، بل المعبر لتمزيق العرب وإبقائهم كيانات متصارعة، لأن العرب خصم بحكم الموقع والثروة.



هوامش الفصل الثاني:

(١) وصلت أول بعثة تبشيرية إلى مسقط عام ١٨٩٣ . كما وصلت أول بعثة تبشيرية ألى البحرين عام ١٨٩٢ . وأقامت هذه البعثات كنائس ومدارس للتبشير اضافة إلى مستشفى في كل من مطرح (قرب مسقط) والمنامة في البحرين .

راجع : د. عبدالمالك خلف التميمي ـ التبشير في منطقةالخليج العربي ـ شركة كاظمة للنشر ـ الكويت ـ ١٩٨٢ ـ ص ص ٥٥ ـ ٦٢ .

(٢) أسامة الغزالي حرب — مقال الاستراتيجية الاميركية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ـ السياسة الأميركية والعرب ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٢ ـ ص ١٧٨ .

(٣) اقترحت شركة ارامكو في مذكرة تقدمت بها لوزارة الداخلية الاميركية في ١٩٤٣/٢/٨ أن تقدم الحكومة الاميركية المساعدة المالية والعسكرية مباشرة للحكومة بدلا من تقديمها عبر البريطانيين . واستجابت الحكومة الأميركية لهذا المقترح .

راجع :

- Anthony Cordsmans – The Gulf & Search for Strategic Stability – Colorado – USA– – P.93

— فاسيليف — تاريخ العربية السعودية — دار التقدم — موسكو — ـ ١٩٨٦ ـ ص ٣٩٤

(٤) فاسيلف — مصدر سابق — ص ٣٩٥

(٥) تم تجديد الاتفاقية عدة مرات قبل الغائها عام ١٩٦٢

راجع — حسين موسى — الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون ـ الحقيقة برس — بيروت ١٩٨٧ — ص ص ٣٣ ـ ٦١ .

(٦) د. رؤوف عباس — مقال امبركا والشرق العربي — السياسة الأميركية والعرب — مصدر سابق — ص ٣٧

(٧) الجنرال بروس بالمر (الابن) — الاستراتيجية الاميركية العليا في الثمانينات — مؤسسة الأبحاث العربية — بيروت ١٩٨١ ـ ص ١٠٤ ، ص ١٢٩

راجع ايضا — مايكل كلير — اتجاهات التدخل الاميركي في الثمانينات ـ ترجمة د. محجوب عمر ـ مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٢ — ص ٦٧

(٨) راجع مايكل كلير — مصدر سابق — ص ٣٥

(٩) في مواجهة العدو الامبريالي وضعت كل الاحزاب الوطنية والشيوعية خلافاتها جانبا ،كما وضعت الدول المجاورة (الصين، فيتنام، كمبوديا، لاوس) خلافاتها العميقة والتاريخية جانبا، ورصت صفوفها لاخراج القوات الاميركية ودحر القوات العميلة . وحقق هذا التحالف الاقليمي الأممي ـ الذي دعمه الاتحاد السوفيتي ووقف إلى جانبه كل الشرفاء في العالم — أروع نصر لشعوب العالم الثالث وأكبر هزيمة لأقوى أمبريالية عرفها التاريخ .

أن تلك المواجهة يجب أن تعلم شعوب ودول منطقة الخليج وقياداتها الوطنية بأن لا أمن ولاتقدم ولاتحرر بدون تضامن حقيقي بين شعوب المنطقة لمواجهة الامبريالية التي تريد الاستيلاء على نفط الخليج والتحكم

بمصير العالم من خلال ذلك .

(١٠) نقلا عن : مايكل كلير — مصدر سابق — ص ١٧

(١١) كانت البحرين تحت الحماية البريطانية أنذاك وقد أقيمت قاعدة الجفير كقاعدة أساسية للقوات البحرية البريطانية في الخليج منذ ١٩٣٥ ، وحصلت الولايات المتحدة على حق استخدام التسهيلات لقوتها العاملة في الشرق الأوسط ، والمكونة من سفينة القيادة وسفينتين مرافقتين . وتتبع هذه القوة الاسطول السادس العامل في البحر الأبيض المتوسط .
راجع : النهار اللبنانية — ١٩٧٩/٦/٦

(١٢) د . زهير شكر —السياسة الاميركية في الخليج العربي — معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٨٢ ـ ص ٥٧ .

(١٣) نقلا عن : أسامة الغزالي حرب — مصدر سابق — ص ١٧٤

(١٤) المصدر السابق .

(١٥) د. مروان بحيري — النفط العربي والتهديدات الاميركية — مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت ـ ١٩٨٠ ـ ص ٢٧ .

(١٦) د. زهير شكر — مصدر سابق — ص ١٥٩

(١٧) R . K .Ramazani – The United States and Iran – Praeger Special Studies – New York – USA – 1982– P 138

(١٨) «في عام ١٩٧٦ بلغ الانفاق الدفاعي للسعودية وايران واسرائيل نسبة ٣٧ ٪ من الانفاق العسكري للعالم الثالث .ومنذ ١٩٧٣ حتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩ ذهب ثلثا السلاح الاميركى الى الدول الثلاث المذكورة» .
راجع : سعد فاعور ـ التسلح السعودى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ مجلة الفكر الاستراتيجى العربي ـ العدد ٢٨ ـ ابريل ١٩٨٩ ـ ص ٥٠ .

(١٩) دراسات الكونغرس الاميركي ـ امريكا تغزو الخليج ـ ترجمة وجيه راضي ـ دار الجيل ـ بيروت ـ١٩٩٠ ـ ص ٣٧

(٢٠) المصدر السابق ـ ص ٣٩

(٢١) د . مروان بحيري — مصدر سابق — ص ٢٤

(٢٢) المصدر السابق ـ ص ٢٤ .

(٢٣) خطة شارون لاحتلال منابع النفط ـ نقلا عن جريدة الخليج ـ الشارقة / دولة الامارات العربية ١٩٨٣/١/٦

(٢٤) نقلا عن مايكل كلير — مصدر سابق — ص ٣٨

(٢٥) المصدر السابق ص ٥٨

وقد صدرت خلال تلك الفترة سلسلة طويلة من الدراسات والمقالات والأبحاث حول خطط لاحتلال منابع النفط لدول الاويك ومن بينها دراسة جون كولنز وكلايد مارك بعنوان «حقول النفط كأهداف عسكرية ، دراسة في الامكانيات» ومقالات عديدة للبروفسور روبرت تاكر وميلز أغنوطس حول «الاستيلاء على النفط العربي» .

راجع د. مروان بحيري — المصدر السابق — ص ص ٣٢-٣٨ وص ص ٤٢-٤٤ .

(٢٦) ماكسويل تايلر واخرون — الاستراتيجية الاميركية العليا في الثمانينات - ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٨١ - ص ٢١

(٢٧) المصدر السابق - ص ٢٧ . يرى هذا الجنرال بان «نفس كمية الدمار التي لحقت بالاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية كفيلة بردعه ، شريطة أن تتم في اربع ساعات بدلاً من أربع سنوات» ص ٢٨ .

(٢٨) المصدر السابق - ص ١٩

(٢٩) روبرت تاكر - أغراض القوة الأمريكية - دراسات استراتيجية رقم (٢٧) - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٨١ - ص ٣٣ .

(٣٠) ديل ر. تهتين - تحديات الأمن القومي في العربية السعودية - دراسات استراتيجية رقم ٤ - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٨٠ - ص ٢٩

(٣١) البرت ولستر - انصاف حروب وانصاف سياسات في الخليج - دراسات استراتيجية رقم ٢٦ - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٨١ - ص ٢٩

(٣٢) ديل ر. تهتين — مصدر سابق — ص ٢١

(٣٣) المصدر السابق - ص ٢٢

(٣٤) المصدر السابق - ص ٦

(٣٥) المصدر السابق - ص ص ٢٤ - ٢٥

(٣٦) مايكل كلير — مصدر سابق — ص ١٩ .

(٣٧) المصدر السابق - ص ١٩ .

(٣٨) المصدر السابق - ص ١٩ .

(٣٩) المصدر السابق - ص ٢٠

(٤٠) نقلا عن : James F. Petras & Roberto Kerzeniewecz _ US Policy Towards The Middle East -

في كتاب: Us Strategy in The Gulf - Association of Arab American University Graduates (AAAUG) - Massachusetts - 1901 - P.80.

(٤١) مايكل كلير — مصدر سابق — ص ٣٨ — ٣٩

(٤٢) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٨ - منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت — الكويت — ١٩٨٣ - ص ١٣٣

(٤٣) قاسم جعفر واخران - الوجود العسكرى الغربي فى الشرق الاوسط - سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ٩ - مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر- لندن - ١٩٨٢ - ص ١٠٥

(٤٤) Murray Gordon – Conflict in The Persian Gulf – Facts on Files – New York – 1981 – P.124.

(٤٥) المصدر السابق - ص ١٢٣

(٤٦) المصدر السابق - ص ١٢٣

(٤٧) المصدر السابق - ص ١٢٤

(٤٨) مايكل كلير — مصدر سابق — ص ٥٠

(٤٩) نقلا عن : د . غسان سلامة ـ احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي ، وأثر ذلك على حدة الصراع في المنطقة ـ ورقة قدمها إلى ندوة «ابعاد الصراعات الاقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي» ـ مركز الخليج للدراسات العربية ـ الشارقة /الامارات العربية ـ ابريل (نيسان) ١٩٨٠ ـ ص ١٩ — ٢٠ .

(٥٠) القبس الكويتية ١٩٧٩/٧/١١

(٥١) مايكل كلير — مصدر سابق — ص ٩٢

(٥٢) المصدر السابق ـ ص ص ٩٣ — ٩٦

(٥٣) التدخل العسكري في منابع النفط — دراسات استراتيجية رقم ١ — مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٠ ـ ص ١٣ — ١٥ .

(٥٤) نقلا عن James F. Petras – Ibid – P.83.

(٥٥) اعتمدنا على تلخيص الخطاب الوارد في كراس : د . الياس شوفاني «اسرائيل ومشروع كارتر» ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، أوراق المؤسسة رقم ١٢ ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٦ ـ ص ١٢ .

(٥٦) المصدر السابق ـ ص ١٣

(٥٧) المصدر السابق ـ ص ١٣

(٥٨) روبرت تاكر ، أغراض القوة العسكرية — مصدر سابق — ص ١١

(٥٩) استخدم الكاتب الأميركي التقدمي ، ناعوم غومسكي ، لهذا التعبير في مقال بعنوان «أسياد وماسحي أحذية» ترجمته جريدة السفير اللبنانية ـ ١٩٩١/٥/٥ .

(٦٠) مايكل كلير — مصدر سابق ـ ص ص٩٠ — ٩١ (حملت هذه المذكرة التوجيه الرئاسي رقم ١٨ والذي أعلن عنه في أغسطس ١٩٧٧)

(٦١) المصدر السابق ـ ص ٩٦

(٦٢) جيفري ريكورد — قوات الانتشار السريع ، ترجمة عبدالهادي ناصف ـ دار الوحدة ـ بيروت ـ ١٩٨٣ ـ ص ٨٥ .

(٦٣) نقلا عن : مايكل كلير — مصدر سابق — ص ٤٢

(٦٤) المصدر السابق ـ ص ٩٦

(٦٥) المصدر السابق ـ ص ٩٨

(٦٦) جيفري ريكورد — مصدر سابق — ص ٩٤ — ٩٦ .

يمكن مراجعة المزيد من التفاصيل حول التموضع المسبق في قوة النقل البحري والجوي المطلوبة في الكتاب نفسه ص ٩٢ـ ١٠١ .

(٦٧) المصدر السابق ـ ص ١٠٨

(٦٨) المصدر السابق ـ ص ١٠٩

(٦٩) د. عفيف رزق — العسكرة الاميركية للخليج — السفير — بيروت ١٩٨٧/٨/١١

(٧٠) الوطن ـ الكويت ـ ١٩٨٧/٣/٢٦

(٧١) علي هاشم ـ مقال «هموم الخليج تكفيه» ـ النهار العربي والدولي ١٩٨٣/١/٣

(٧٢) د . زهير شكر ـ السياسة الاميركية في الخليج العربي «مبدأ كارتر» ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٨٢ ـ ص ١٦١

(٧٣) «٥ ـ مارس» نشرة شهرية ناطقة بلسان الجبهة الشعبية في البحرين ـ مقالة «المواطنون في رؤوس الجبال يطالبون بتصفية القواعد الاميركية» ـ العدد ١٣١ ـ نوفمبر (تشرين ٢) ١٩٨٦ .

(٧٤) علي هاشم ـ مصدر سابق

(٧٥) Anthony H. Cordsman – US Power Projection Capabilities in The Gulf and SW. Asia – Syposium on External Interests in The Arab Gulf – University of Exter – U.K – July 1990 P.56.

(٧٦) جيفري ريكورد – مصدر سابق – ص ١١٢ – ١١٣

(٧٧) Murray Gordon – Ibid – P.124.

(٧٨) المصدر السابق ـ ص ١٤٣

(٧٩) نقلا عن د . زهير شكر – مصدر سابق – ص ١٥٥

(٨٠) Cordsman – US Power Projection – Ibid – P.55.

(٨١) Murray Gordon – Ibid – P.134.

(٨٢) كوردسمن ـ ندوة اكستر ـ مصدر سابق ـ ص ٥٤

(٨٣) جيفرى ريكورد ـ مصدر سابق ـ ص ٦٧

(٨٤) جريدة السياسة – الكويت – ١٩٧٩/١١/٢٩

(٨٥) جريدة السياسة – الكويت ١٩٨٠/٢/٢٤

(٨٦) مايكل كلير – مصدر سابق – ص ٢٤

(٨٧) فريد هاليداي ـ السياسة السوفيتية في قوس الأزمة ـ مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٢ـ ص ١٩

(٨٨) مايكل كلير – مصدر سابق ص ١٠٨

(٨٩) Michaeel Klare – US Strategy in The Gulf – AAAUG – Massachusetts – 1981 – P.100.

(٩٠) مايكل كلير ـ اتجاهات السياسة الاميركية في الثمانينات ـ مصدر سابق ـ ص ٣٣ .

(٩١) د . شكر – مصدر سابق – ص ٢٢٢

(٩٢) مايكل كلير – مصدر سابق ـ ص ٢٥

(٩٣) د. شكر ـ مصدر سابق ـ ص ٢٢٠

(٩٤) حسين آغا ـ الاستراتيجية الاميركية الجديدة ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ١١ ـ مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن ـ ١٩٨٢ ـ ص ص ٨٨ ـ ٨٩ .

(٩٥) جيفرى ريكورد – مصدر سابق – ص ١٠٦ .

(٩٦) د. زهير شكر ـ مصدر سابق ـ ص ١٦٠

(٩٧) جريدة القبس ـ الكويت ـ ١٩٨٢/٢/٨

(٩٨) جريدة الوطن الكويتية ـ ١٩٨٥/٨/٥ .

(٩٩) كوردسمن ـ ندوة اكستر ١٩٩٠ ـ ص ٢٧

(١٠٠) نقلاً عن جريدة الوطن الكويتية ـ ١٩٨٨/٧/٢٢ .

(١٠١) توفيق صرداوي ـ مقال «أميركا والخليج» ـ السفير ١٩٨٠/١٠/١٣ .

(١٠٢) المصدر السابق

(١٠٣) جيم غولاند - استيلاء صدام على الكويت تحد الولايات المتحدة - ترجمة إيمان شمص - جريدة السفير ٩٠/٨/١٣ .

(١٠٤) الصرداوي - مصدر سابق .

(١٠٥) المصدر السابق

(١٠٦) نقلا عن جريدة «السفير» ١٩٨٠/١٠/٨

(١٠٧) السفير ١٩٨٠/١٠/١١

(١٠٨) مراسل راديو لندن - نقلا عن القبس ١٩٨٠/١٠/٣

(١٠٩) جيفرى ريكورد مصدر سابق - ص ٣٣

(١١٠) المصدر السابق - ص ص ٣٣ - ٣٦ .

(١١١) القبس - الكويت - ١٩٨٠/١٠/١٠

(١١٢) نقلا عن السفير اللبنانية ١٩٨٠/١٠/٧

(١١٣) علي هاشم - مقال «مصر هي البديل لحماية الخليج» النهار العربي الدولي ١٩٨٢/٤/٢٥

(١١٤) مقابلة مع جون ادامز- قائد القوة البحرية الاميركية في الشرق الأوسط - السياسة - الكويت - ١٩٨٣/١١/٦ .

(١١٥) تقرير إلى الكونغرس «اسرائيل والمصالح الأمنية الأميركية» في الخليج - ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية - الدراسة رقم ٤٠ - بيروت - ١٩٨١ - ص ١٧ .

(١١٦) نقلا عن جريدة الخليج - الشارقة /الامارات المتحدة - ١٩٨٤/٥/٢

(١١٧) Report of The Defence Policy Panel and The Investigations - Subcommittee of The Committee on Armed Servise - House of Representatives - July 1987 - US Government Printing Office - PP.4 - 15,24.

(١١٨) A Staff Report Prepared For The Committee on Fereign Relations - War in The Gulf - US Goverment Printing Office - Wash. - 1984 - P.1.

(١١٩) المصدر السابق ص ١٨

(١٢٠) المصدر السابق ص ٣

(١٢١) المصدر السابق ص ٩

(١٢٢) المصدر السابق ص ٩ - ١٠

(١٢٣) من شهادة «روبرت جينس» أمام مجلس الشيوخ قبل توليه منصب مدير وكالة المخابرات المركزية - جريدة الشرق القطرية - ١٩٩١/١٠/٦ .

(١٢٤) تقرير بعثة الكونغرس عام ١٩٨٧

(١٢٥) صحيفة « شيكاغو تريبيون » نقلا عن الوطن الكويتية مقالة بعنوان «عساكر ريغان» «يحتضنون» العالم العربي - ١٩٨٣/٢/٢٨ .

(١٢٦) المصدر السابق

(١٢٧) مصدر سابق - (هامش ١١٨).

(١٢٨) المصدر السابق - ص ٢٢

(١٢٩) المصدر السابق ـ ص ٦٢

(١٣٠) المصدر السابق ـ ص ٦٣

(١٣١) المصدر السابق ـ ص ٢٩

(١٣٢) الكفاح العربي ـ ١٩٨٧/٧/٢٧ ـ تقرير للكونغرس عن الترتيبات الأمنية .

(١٣٣) الوطن ـ الكويت ـ ١٩٨٧/٨/٢٨ نقلا عن لوفيغارو الفرنسية .

(١٣٤) المصدر السابق

(١٣٥) المصدر السابق

(١٣٦) الوطن ـ ١٩٨٧/٨/١٨

(١٣٧) الخليج ـ الشارقة ١٩٨٧/١٠/٧

(١٣٨) السفير ١٩٨٧/١٢/٢

(١٣٩) الخليج ١٩٨٧/٨//١٧

(١٤٠) السفير ١٩٨٧/٦/٧

(١٤١) السفير ١٩٨٧/٢/٢٠

(١٤٢) (عن تقرير بعثة الكونغرس عام ١٩٨٧) — مصدر سابق

(١٤٣) الوطن الكويتية ١٩٨٨/٧/٢٢

(١٤٤) نقلا عن عزت صافي ـ مقال «من ينظم سير الأساطيل في الخليج» ـ جريدة الخليج ـ الشارقة ـ ١٩٨٧/٦/٤ .

(١٤٥) المصدر السابق

ان الموقف العدواني الاميركي قد أثار الكثير من الانتقادات ليس فقط من جانب السوفييت وانما من جانب كافة الدول الصناعية ـ عدا بريطانيا ـ فهذه الدول لا ترى «الأخطار التي تهدد النفط كما تدعي الولايات المتحدة ، بل تتصرف بعقلانية وهدوء دون تهديدات كما هو الحال مع اليابان البلد الأكثر اعتماداً على النفط الخليجي» .

راجع — مايكل كلير — مصدر سابق — ص ٢١

(١٤٦) راجع تقرير فريق العمل الاميركى عام ١٩٨٧ — مصدر سابق — ص ص ١٥ — ١٦

(١٤٧) فرد هاليداي — مصدر سابق — ص ٢٧

(١٤٨) فرد هاليداي ، مصدر سابق ، ص ص ٢٧ ـ ٢٨ .

يشير الكاتب البريطاني التقدمي الى انه «في عام ١٩٥٠ ، كان اجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة يساوي ٥٠ ٪ من اجمالي الناتج القومي للعالم كله ، وفي عام ١٩٨٠ هبطت النسبة إلى ٣٠ ٪ ويتوقع أن تصل إلى ٢٠ ٪ بحلول عام ٢٠٠٠» ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(١٤٩) مركز الدراسات لجريدة الوطن ـ مأزق اميركا فى الخليج ـ ٢ ـ الكويت ـ ١٩٨١/١١/٢٤ .

(١٥٠) «خلال المناورات تحطمت طائرة من نوع ١٤٠ سي وقتل طاقمها كما لاقت ٤ طائرات هليوكبتر المصير نفسه واستغرق نقل القوات ٩٠ رحلة جوية ولعدة أيام كما عجزت القوات عن نقل المعدات الثقيلة» الوطن ـ الكويت ـ ١٩٨١/١١/٢٤ .

(١٥١) على هاشم ـ مقال «المناورات الاميركية العمانية ـ النهار العربي والدولي ١٩٨١/٢/٢٣ .

(١٥٢) الوطن الكويتية ـ ١٩٨١/١١/٢٤

(١٥٣) مجلة النهار العربي والدولي - ١٩٨١/٣/١ .

(١٥٤) السفير — بيروت — مؤتمر صحفي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان — رئيس دولة الامارات — ١٩٨١/٥/٢٨

(١٥٥) السفير — بيروت — ١٩٨٢/١١/١٤

(١٥٦) جريدة الأنباء الكويت - ١٩٨٢/١٢/٨

(١٥٧) الرأي العام — الكويت — ١٩٨٣/٨/٥

(١٥٨) القبس - الكويت - ١٩٨٤/١٢/٢٣

(١٥٩) الوطن - الكويت - ١٩٨٥/٨/٥

(١٦٠) .الوطن الكويت ١٩٨٧/١٠/١١

(١٦١) نقلا عن الوطن — الكويت ١٩٨٨/٧/٢٢

(١٦٢) المصدر السابق .

(١٦٣) جريدة الوطن الكويتية — ١٩٨١/١١/٨

(١٦٤) جرجس حسن - تركيا في الاستراتيجية الاميركية بعد سقوط الشاه - مطبعة الجاحظ - دمشق - ١٩٩٠ . ص ٢٢ .

(١٦٥) مقابلة مع واينرغر - ترجمة حسين موسى - جريدة الحقيقة اللبنانية - بعنوان «ماذا يحضر البنتاغون في الخليج» ؟ ١٩٨٧/٨/٦ .

(١٦٦) سعد فاعور — التسليح السعودي ٨٠ — ٨٧ — مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - معهد الانماء العربي - بيروت - ابريل ١٩٨٩ - ص ٥٠

(١٦٧) المصدر السابق ص ٥٠ — ٥١

(١٦٨) James, and others– U.S.Strategy in the Gulf–ölbid–Pö1276–ö1286

(١٦٩) نقلا عن جريدة البيان - دبي/ الامارات العربية - ١٩٨٣/٨/٢٢

(١٧٠) نيويورك تايمز - ٨٤/١١/٣٠ .

(١٧١) منسون لى . جريسون - العلاقات السعودية الاميركية - ترجمة سعد هجرس - دار الجيل - بيروت - ١٩٩١ - ص ١٤٨ .

(١٧٢) تقرير الكونغرس حول مجلس التعاون - مكتبة الكونغرس - ١٩٨٤/١١/٣٠ .

(١٧٣) قاسم جعفر واخران - الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط - مصدر سابق - ص ٦٠ .

(١٧٤) نقلا عن : د . زهير شكر — مصدر سابق — ص ٢٣٦

(١٧٥) توفيق صرداوى - مقال «اميركا والخليج» - السفير ١٤/١٠/ ١٩٨٠

(١٧٦) نقلا عن محمد الفوزان - مقال «السعودية : نعم للقواعد الاميركية ونحن ندفع ثمنها» - مجلة الأزمنة العربية - العدد ٢٢٠ - الشارقة / الامارات العربية - اغسطس ١٩٨٩ .

(١٧٧) جريدة الاتحاد - أبو ظبي - ١٩٨٧/٧/١ .

(١٧٨) محمد الفوزان - الأزمنة العربية - مصدر سابق

(١٧٩) المصدر السابق

(١٨٠) المصدر السابق .

(١٨١) المصدر السابق .

(١٨٢) كوردسمن ـ ندوة اكستر ـ مصدر سابق
(١٨٣) د. جرجس ـ مصدر سابق ـ ص ٢٢
(١٨٤) القبس ـ الكويت ـ ١٩٨٩/١٠/١٤
(١٨٥) مؤتمر صحفي لكارلوتشي ـ الوطن ـ الكويت ـ ١٩٨٨/١٢/٨
(١٨٦) نقلا عن «الحياة» ١٩٩٠/٣/٢٣
(١٨٧) استراتيجية التدخل الاميركية في المنطقة — جريدة الخليج — ١٩٩٠/٢/٩
(١٨٨) المصدر السابق
(١٨٩) د. أسامة الغزالي — مقال «ادارة بوش واحتمالات التطور في السياسة الاميركية في ازاء الخليج» ـ جريدة السفير اللبنانية ـ ١٩٨٩/٢/٢٤ .
(١٩٠) استراتيجية التدخل الاميركية في المنطقة — الخليج — ١٩٩٠/٢/٩
(١٩١) ريتشارد مورفي ـ مقال «هل نتدخل ثانية في الخليج بدعوة أو بدون دعوة» أخبار الخليج ـ البحرين ـ ١٩٩٠/٨/٥ .
(١٩٢) القبس — الكويت ١٩٩٠/٥/٢٧
(١٩٣) التقرير الأمني السنوي لمجلس الأمن القومي الأميركي — الحياة ٩٠/٣/٢٣
(١٩٤) الحياة ١٩٩٠/٧/١١
(١٩٥) كوردسمن — ندوة اكستر — مصدر سابق ـ ص ٤
(١٩٦) محمد الفوزان — مقال "اميركا تقرر الاحتفاظ بتواجدها العسكري المباشر ـ مجلة الأزمنة العربية ـ الشارقة ـ ١٩٩٠/٣/٣١
(١٩٧) المصدر السابق
(١٩٨) المصدر السابق
(١٩٩) نقلا عن محمد الفوزان ـ المصدر السابق
(٢٠٠) جيم غولاند «مقال استيلاء صدام على الكويت تحد للولايات المتحدة» ترجمة ايمان شمص ـ السفير ١٩٩٠/٨/٢٣ .
(٢٠١) سليم نصار مقال «خلاف واشنطن وبغداد لماذا؟» الحياة ١٩٩٠/٤/٢٧
(٢٠٢) المصدر السابق .
(٢٠٣) المصدر السابق .
(٢٠٤) كورد سمن ـ المصدر السابق ص ص ٦١ ـ ٦٨ .
(بينما يشير إلى الاخطار الثلاث الأولى في عدد من الأسطر فإنه يفرد ست صفحات للاحتمال الأخير) .
(٢٠٥) المصدر السابق ص ٦٨
(٢٠٦) هنري كيسنجر ـ بوش الذي قطع خط العودة في الرمال السعودية ـ ترجمة سميح صعب ـ جريدة السفير ١٩٩٠/٨/٢٤ .
(٢٠٧) ريتشارد نيكسون ـ مقال «مع بوش دون تردد» ترجمة ايمان شمص ـ جريدة السفير ١٩٩١/١/١٢ .
(٢٠٨) علي الدين هلال ـ مقال — الحسابات الاميركية — حدود دور الدول الاقليمية الكبرى» ـ الحياة ـ ١٩٩٠/٨/٣١ .
(٢٠٩) ريتشارد نيكسون ـ مقال «مع بوش دون تردد» ـ مصدر سابق .

(٢١٠) خطاب الرئيس الاميركى بعد انتهاء حرب الخليج – السفير – ١٩٩١/٢/٢٥

(٢١١) نقلا عن جريدة السفير ١٩٩٢/١/٢٥ .

(٢١٢) جريدة الخليج، الشارقة ١٩٩١/٥/١٧ .

(٢١٣) المصدر السابق.

(٢١٤) الحياة - ١٩٩١/٦/١ .

(٢١٥) جريدة النداء - بيروت - ١٩٩١/٦/٤ .

(٢١٦) جريدة السفير - بيروت - ١٩٩١/٣/٢٥ .

(٢١٧) جريدة الأيام - البحرين - ١٩٩١/٦/١٥ .

(٢١٨) تصريحات د. تشيني - صوت الكويت - ١٩٩٢/٢/٢٦ .

(٢١٩) «هيراليدتربيون» هل ينتقل سباق التسلح إلى العالم الثالث - ترجمة فاروق أمين - جريدة الأيام - البحرين - ١٩٩١/٤/١٠ .

(٢٢٠) جريدة الحياة - ١٩٩٠/٩/٧ .

(٢٢١) جريدة السفير ١٩٩٢/١/٦ .

(٢٢٢) عارف العبد - خلفيات وآفاق الاجتياح العراقي - حريدة السفير ١٩٩٠/٨/٨ .

(٢٢٣) تقرير حول السياسة العالمية الحديدة لواشنطن - جريدة الأيام - البحرين - ١٩٩٢/٣/١٧ .

(٢٢٤) نقلاً عن جريدة الخليج، ١٩٩٢/١/٢٢ .

***

الفصل الثالث

النزاع العربي ـ الفارسي

هناك حقوق تاريخية واقتصادية لكلا الطرفين ، العربي والفارسي ، في منطقة الخليج بحكم وجودهما المشترك . ولا يمكن لأي منهما أن يلغي الحق المتساوي للطرف الآخر في المصالح والقضايا التي تهم المنطقة بشكل عام . كما أن من الخطأ إلغاء الحقوق الخاصة بطرف منهما بالاستقواء بقوة أجنبية ، أو استخدام القوة المسلحة لاجباره على التنازل عن حقوقه ، أو فرض شروط عليه .

ورغم أن عنوان الفصل قد يوحي بأن التركيز منصب على النزاع بدلاً من التعاون ،على ضوء النزاعات الحادة التي نشبت في العقدين الأخيرين ، فإن الباحثين الموضوعيين يؤكدون باستمرار أن «العلاقات بين العرب والفرس كانت بشكل عام سلمية ، إن لم تكن دافئة . فقد تنقلت الطوائف بين الجانبين ، وكان لكل منهما أعداء آخرين»[1] وكانت هذه العلاقات الدافئة ترتكز على قواسم كثيرة أبرزها :

١ ـ المصالح المشتركة ، الاقتصادية والسياسية والأمنية ، وضرورة الحفاظ عليها في وجه الأطماع الخارجية .

٢ ـ الدين المشترك وهو الاسلام ، الذي شكل لحمة عميقة الجذور بين الأمتين ، يسهم في دفع العلاقات نحو التعاون بدلاً من التناحر . مما دفع القيادة الايرانية الحالية إلى الدعوة المستمرة إلى ضرورة الوحدة الاسلامية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تطرحها المتغيرات العالمية الراهنة ، وعبر عن ذلك بدقة الامام الخامئني في ندائه ، بمناسبة اسبوع الوحدة ، الذي جاء فيه : «مليار مسلم يسكنون اليوم في بقعة من أغنى بقاع العالم اقتصادياً . وأهم بقاع العالم استراتيجية وأعرق مناطق العالم تاريخاً . . هذه الأرض كانت على مر التاريخ مهبط الوحي الالهي ومهد الحضارات الكبرى ، واليوم يستمد العالم من هذه الأرض حياته ونوره وحرارته وحركته وتقنيته وصناعته . فالمدنية القائمة تستند في الواقع إلى هذه المساحة من الأرض . ونحن نهدف إلى أن تتعاضد هذه الملايين وتتآخى وتعود جسماً واحداً من أقصى شرق آسيا إلى

أقصى غرب افريقيا»[٢].

وفي القلب من هذا العالم الاسلامي تتمركز منطقة الخليج بمعناها الواسع المستخدم هنا ، والتي تشمل ايران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي وعمقها العربي . وما يتطلبه ذلك من التزامات قومية ، شريطة ايجاد المعادلة السليمة بين العمق العربي والبعد الاسلامي بما يخدم الأمم الاسلامية في نضالها المشترك .

٣ ـ التاريخ المشترك الطويل مع بعضها البعض ، وما أفرزه من تداخل في جميع مناحي الحياة ، قبل الاسلام وبعده وللوقت الحاضر .

وفي هذا الفصل الموجز ، سننطلق أولاً من اعتبار المنطقة مصلحة مشتركة بين الأمتين ، المتجاورتين ، والاشكاليات التي فرضها الجوار وتزايد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والثروة . كما سنأخذ بالاعتبار ثانياً كون الجانب العربي مجزءاً مما يسمح للنزاعات أن تبرز بحدة بين أطرافه من جهة ، وتترك هامشاً كبيراً من المناورة للجانب الايراني لطرح مشاريعه بقوة أكبر .

موضوعات النزاع

برزت النزاعات بحدة بين الأمتين مع الاكتشافات النفطية ، سواء في البر أو في البحر ، وما تطلبه ذلك من معرفة حدود الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الاولى (سواء العراق أو الامارات العربية أو المملكة السعودية وعمان) .

وإذا كان النفط هو مصدر الصراع على المنطقة منذ الحرب العالمية الاولى بين الدول الاستعمارية والكبرى المهيمنة عالمياً ، فإن من الطبيعي أن يكون مصدر نزاع بين دول المنطقة ذاتها ، وما يترتب على هذا النزاع من قضايا أمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية وسواها .

وسيكون جزءاً من هذا النزاع تعبيراً عن مصالح القوى الأجنبية التي ترى في خيرات المنطقة مصالح خاصة بها ، تسعى للاستيلاء عليها مباشرة أو عبر الوسيط المحلي أو الاقليمي ، وسيكون هذا الجزء معبراً في أحد جوانبه عن مصالح القوى المحلية الحاكمة : الايرانية أو العربية ، وبالتالي كيفية حصولها على هذه المصالح بقوتها الذاتية أو بالاستقواء بالعامل الأجنبي .

وموضوعات النزاع بين الطرفين ، العربي والفارسي ، متعددة ، منها ما هو عام (عربي ـ فارسي) ومنها ما هو خاص (ايراني / عراقي أو سعودي / ايراني ، عماني / ايراني . . . الخ) .

والعام هو ذلك المتعلق بشؤون المنطقة عموماً كالأمن والاستقرار والتحكم بمضيق هرمز والملاحة والتعاون الاقليمي ، والحفاظ على البيئة ، وكيفية التعامل مع الدول الأجنبية

الطامعة .. إلخ . أما الموضوع الخاص فهو المتعلق بالحدود بين ايران وكل دولة من الدول العربية الخليجية ، أو العلاقات الثنائية ومجالات التعاون وخصوصياتها .

الشأن العام في النزاع :

ستتطرق في هذا الشأن إلى أربع موضوعات :

الأول : حول الاسم

الثاني : حول الحدود

الثالث : حول الأمن

الرابع : حول التعاون الخليجي .

أولاً - حول الاسم :

هل الخليج فارسي أم عربي ؟

سؤال لم يكن مطروحاً للمناقشة قبل الخمسينات ، فقد كانت تسميته «الخليج الفارسي» متداولة لدى الجميع ، منذ أن اطلق عليه القائد اليوناني ، نيارخوس ، هذه التسمية أثناء حملة الاسكندر المقدوني إلى الهند ، دون أن يعني ذلك شيئاً في الحركة السياسية ، تماماً كما هو المحيط الهندي أو بحر العرب أو بحر الصين أو غيره من الخلجان والبحار التي أخذت أسماء متعددة حسب أهمية البلد أو المدينة أو الميناء أو ما يشبه ذلك [أطلقت على الخليج تسميات عدة منها خليج البحرين وخليج البصرة[3] كما أطلق البابليون عليه تسمية «بحر الشمس المشرقة» أو «البحر المر العربي»[4]] .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر أول من أطلق عليه تسمية (الخليج العربي) في مجرى صراعه ضد شاه ايران الذي اتخذ موقفاً عدائياً من الحركة القومية العربية ونسج علاقات حميمة مع الكيان الصهيوني ، وبريطانيا والولايات المتحدة ، وبالتالي اتخذت التسمية بعدها السياسي منذ ذلك التاريخ .

وقد أعرب المسؤولون الايرانيون عن استنكارهم المستمر للتسمية العربية ، سواء في عهد الشاه أو بعد قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية . فقد استنكر المسؤولون الايرانيون تغيير التسمية منذ الخمسينات ، واستمروا في موقفهم الاحتجاجي في كافة المناسبات ، دون أن يثني ذلك الجانب العربي . ولعل من أبرز المناسبات التي تصاعدت فيها موجة الاحتجاج الايراني هي عندما قرر وزراء اعلام الدول العربية الخليجية السبع تأسيس وكالة أنباء باسم «وكالة أنباء الخليج العربي» حيث أعرب الشاه عن احتجاجه الشديد واستدعى سفراءه في دول المنطقة

مهدداً الطرف العربي الذي اكتفى لاحقاً بتسمية «وكالة أنباء الخليج» وذلك عام ١٩٧٦[٥]. أما في عهد الجمهورية الاسلامية ، فبالرغم من عدم اهتمام الحكومة الايرانية بالدخول في معارك لفظية ، إلا أن اندلاع الحرب العراقية الايرانية والموقف الشوفيني للنظام العراقي الذي اعتبر حربه «قادسية» القرن العشرين ، قد أثارت بالمقابل نزعات متعصبة لدى الطرف الايراني ، فالرئيس علي هاشمي رفسنجاني استنكر ، مثلاً ، تصريحاً للرئيس الفرنسي ورد فيه «الخليج العربي» حيث قال لجريدة اللوموند بتاريخ ٦/١٠/٩٠ «حتى الاميركيون يستخدمون تسمية الخليج الفارسي . انها لفضيحة عالمية أن يعمد رئيس دولة ذات ثقافة عريقة ـ كفرنسا ـ إلى التصرف على هذا النحو ، متجاهلاً كل الحقائق التاريخية»[٦].

وكان الامام الخميني حكيماً عندما رفض الدخول في «البازار» مبدياً استغرابه من هذه المعركة المصطنعة ، داعياً الجميع إلى النضال ضد «أمركة الخليج» والابقاء عليه «إسلامياً» .

الخليج فارسي باسمه التاريخي ، عربي ـ فارسي ببعده السياسي ـ الأمني والجغرافي . وهو في واقع الأمر ، وبفضل الأنظمة الخليجية من الشاه إلى صدام وآل سعود ، أمريكي ـ أطلسي . فالقوة العسكرية الغربية التي وضعت على عاتقها مهمة حماية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز هي المتحكمة في هذا الممر الاستراتيجي .

وحيث تثير التسمية حساسيات في الوقت الحاضر ، ويمكن للقوى الرجعية والشوفينية ، في كلا الأمتين ، ان تستغل ذلك ، فإن من المصلحة العربية والايرانية احترام التسمية التاريخية ، واستخدام التسمية العربية من قبل العرب ، والفارسية من قبل الايرانيين ، أو اطلاق تسمية «الخليج» فقط لتحاشي النزاع السياسي على التسمية .

ثانياً ـ النزاع على الحدود :

تمتد الحدود بين الامتين من العراق إلى عمان . وهي حدود بحرية ـ نهرية بين العراق وايران . وحدود بحرية بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي .

ولم تكن هناك حدود واضحة المعالم بين ايران والعراق على امتداد التاريخ القديم والاسلامي حتى مجيء الدولة الصفوية عام ١٥٠١ م . والدولة العثمانية التي احتلت بغداد عام ١٥٣٤ م . والبصرة عام ١٥٣٨ م . وأصبح العراق هو منطقة الحدود بين الامبراطوريتين .

كان الخليج ممراً مائياً في ظل الدول الاسلامية ـ العربية ، وخضع للسيطرة الاوربية المتعاقبة من البرتغاليين حتى البريطانيين منذ ١٤٥٠ تحت دعوى تأمين الطرق البحرية إلى الهند ! ولم يجر النزاع على الحدود البحرية والجرف القاري إلا بعد اكتشاف النفط في مطلع هذا القرن .

وسنتناول النزاعات الحدودية باقتضاب :

أ ـ الحدود العراقية ـ الايرانية

بعد استيلاء العثمانيين على بغداد ، أمكن التوصل إلى «اتفاق مع الدولة الصفوية خلال عام ولم يتم ترسيم الحدود ، وإنما ترك للولاءات القبلية مما أرضى الطرفين اللذين سعيا إلى كسب ود القبائل العربية والكردية على حد سواء في الجنوب والشمال»(٧).

ومنذ عام ١٨٢٣ نشبت الخلافات حول المحمرة ، وسيطرت الدولة الفارسية على المنطقة الجنوبية ، مما دفع بريطانيا وروسيا للتوسط بين الدولتين . وبعد سنوات أمكن التوصل إلى اتفاقية ارضروم في ١٤ ابريل ١٨٤٧ ، تضمنت التنازلات المتبادلة على النحو التالي :

«المادة ٢ ـ تتعهد الحكومة الايرانية بأن تترك للدولة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة ـ أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زاب . وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الايرانية القسم الشرقي ـ أي جميع الأراضي الجبلية ـ من المنطقة المذكورة ، بما في ذلك وادي كرند وتتنازل الحكومة الايرانية عن مالها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها . . . وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة حضر والمرسي والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لايران . وفضلاً عن ذلك فللمراكب الايرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية . . .»(٨).

كما تم تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود بينهما من الطرفين .

وبرز النزاع مجدداً بعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان عام ١٩٠٨ ، مما دفع الطرفين إلى اعادة النظر في الحدود بين الدولتين ، وتم التوصل إلى بروتوكول الاستانة (اسطنبول) في نوفمبر ١٩١٣ لترسيم الحدود بينهما . وفي الثلاثينات تجدد الصراع على شط العرب ، وأمكن التوصل لاحقاً إلى معاهدة الحدود في ١٩٣٧/٧/٤ التي تضمنت ما يلي حول شط العرب .

«يبقى شط العرب مفتوحاً بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد ـ بصورة عادلة ـ كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . . .

ب ـ يبقى شط العرب مفتوحاً لمرور السفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

ج ـ ان هذه الحالة أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة الثالوك أو وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشطر كله»[٩].

وشكل انتصار الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ منعطفاً في العلاقات الايرانية ـ العراقية ، فقد غيّرت الثورة موازين القوى في المنطقة وكان من الطبيعي ان يستخدم الغرب مختلف الأسلحة لارباكها وخلق المتاعب أمامها ، وكانت مشاكل الحدود مع ايران أحد تلك الأسلحة التي أمكن شهرها في الوقت المطلوب . وعلى ضوء ذلك فقد بدأت أزمة شط العرب لأول مرة عام ١٩٥٩ مترافقة مع الأزمة الكردية اثر تصريحات تيمور بختيار بأنه «إذا رغب أكراد العراق وسوريا في الانضمام إلى ايران ، فإن هذا الطلب سيحظى بالاهتمام البالغ من جانب ايران»[١٠] واستمرت الأزمة بين شد وجذب حتى أواخر الستينات .

وعلى ضوء الاعلان عن الانسحاب البريطاني من الخليج في مطلع ١٩٦٨ ، وطموح الشاه أن يلعب دوراً اقليمياً في المنطقة ، أقدم من طرف واحد على الغاء اتفاقية ١٩٣٧ ، ليؤكد على حرية البحرية الايرانية في التحرك في ميناء خورمشهر دون موافقة عراقية مسبقة ، وكان ذلك في ١٩٦٩/٤/١٩ فارضاً السيطرة الايرانية على جزء من شط العرب بالقوة المسلحة .

وتصاعدت أجواء التوتر بين البلدين ، ونشبت اشتباكات حدودية ، وقدم الشاه الدعم للحركة الكردية ، وبدوره قدم العراق الدعم لحركة المعارضة الايرانية بمختلف اتجاهاتها القومية والديمقراطية واليسارية . وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إثر احتلال ايران للجزر العمانية الثلاث (أبو موسى وطمب الكبرى والصغرى) على مدخل الخليج في ١٩٧١/١١/٣٠ .

أمكن التوصل إلى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ أثناء مؤتمر القمة لدول الاوبك وذلك بفضل الوساطة الجزائرية ، وادراك الطرفين بأن لهما مصلحة في التوصل إلى اتفاق يضمن وحدة الاوبك ، خاصة وأن مواقفهما في المسائل النفطية كانت متقاربة في مواجهة المملكة السعودية التي سعت باستمرار إلى تخفيض الأسعار وتحديد الانتاج حسب الرغبة الاميركية ، اضافة إلى شعور النظام العراقي بالعجز عن الدخول في معركة عسكرية مع النظام الشاهنشاهي المدعوم من الولايات المتحدة .

واتفق الطرفان على المبادىء التالية :

«أولاً : اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تخطيط الحدود ١٩١٤ .

ثانياً : تحديد حدودهما النهرية في شط العرب حسب خط العمق في وسط مجرى النهر .

ثالثاً : بناء على هذا يستعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ،

ويلتزمان من ثم باجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة وذلك لوضع حد نهائي لكل التسهيلات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .

رابعاً : اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فأي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاقية الجزائر»[١١].

وشكلت هذه الاتفاقية عامل تهدئة للأوضاع ، حيث رسمت الحدود من الشمال إلى الجنوب ، وأكدت على حسن الجوار بين البلدين وتعاونهما لضمان الأمن والاستقرار في عموم المنطقة .

وعندما انتصرت الثورة الايرانية ، رفضت القيادة الايرانية الجديدة الالتزام ببقية بنود الاتفاقية التي نصت على التنازل عن بعض الأراضي الواقعة تحت السيطرة الايرانية ، وتمسكت في ذات الوقت بحقها في شط العرب حسب «مبدأ ثالوك» الذي نصت عليه اتفاقية الجزائر ، واعتبرت أن مسألة الحدود شأناً ثانوياً بين ايران والعراق ، فقد كان الهدف إقامة الدولة الاسلامية في العراق ، ولا معنى للعودة إلى اتفاقية ١٩٧٥ طالما أن العراق برمته بات مستهدفاً .

ألغى العراق من جانب واحد اتفاقية الجزائر في ١٩٧٩/٩/١٧ وأكد حقه في كامل السيادة على شط العرب والمناطق التي نصت عليها اتفاقية ١٩٧٥ وبدأ يتحدث عن تحرير عربستان والجزر العربية في الخليج . ومع تزايد الاتهامات بين الجانبين العراقي والايراني ، كان كل طرف يستعيد أوراقه القديمة ، ففي الجانب الايراني ، صرح وزير الخارجية الايرانية ، قطب زاده ، لاذاعة مونت كارلو بتاريخ ٨٠/٤/٣٠ بأن «كل الأقطار في الخليج هي تاريخياً جزء من الأرض الايرانية»[١٢] أما السفير الايراني في موسكو فقد صرح عشية الحرب أن «ايران تطالب بالبصرة كضمانة أو غرامة بعد الحرب . على أن يجري استفتاء فيها بعد في المدينة المذكورة ليقرر شعبها تبعيته للعراق أو ايران ، وكذلك كردستان العراق»[١٣].

وخلال الحرب ، كان تعيين الحدود الدولية هي الاشكالية المستمرة التي عرقلت المبادرات التي تقدمت بها سائر الأطراف العربية أو الاقليمية أو الاسلامية ودول عدم الانحياز والمنظمة الدولية . وعندما تم التوصل لوقف إطلاق النار في ١٩٨٨/٨/٨ ، كان البند المتعلق بالحدود الدولية غامضاً فقد رفض العراق العودة إلى اتفاقية ١٩٧٥ بينما أصرت ايران على حقها في شط العرب حسب ما نصت عليه الاتفاقية المذكورة .

ولم يعلن العراق التزامه بتلك الاتفاقية مرة اخرى إلا بعد اجتياحه للكويت في ١٩٩٠/٨/٢ حيث أعلن الرئيس العراقي في ١٩٩٠/٨/١٠ قبوله باتفاقية الجزائر مرة اخرى ، وتطبيق بقية بنود قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وتوقيع اتفاقية سلام مع ايران .

الحدود البحرية :

قبل الاكتشافات النفطية كان النزاع على بعض الجزر مستمراً ، خاصة تلك الواقعة على مدخل المضيق . كما أن هناك العشرات من الجزر غير المسكونة التي برزت أهميتها لاحقاً . وتمكنت ايران من السيطرة على عدد من الجزر .

فقد استولت عام ١٨٨٧ على جزيرة لنجة .

وفي عام ١٩٢٥ استولت على جزيرة صيرى التابعة لامارة الشارقة .

وفي عام ١٩٤٩ استولت على جزيرة هنجام .

واستمرت الادعاءات الايرانية بتبعية جزر البحرين منذ عام ١٨٢٠ حتى عام ١٩٧٠ عندما قبل الشاه اجراء استفتاء تحت اشراف المندوب الشخصي للأمين العام لهيئة الامم المتحدة ، كمخرج للأزمة . وقبل بنتيجة الاستفتاء التي أكدت انتماء شعب البحرين العربي ورغبته في الاستقلال[١٤].

وبرزت أهمية الكثير من الجزر الواقعة في الخليج بعد الاكتشافات النفطية في المناطق البحرية ، واتضح انه بالاضافة إلى المخزون النفطي في اليابسة ، وبشكل خاص القريب من الحدود العراقية الايرانية ، فإن الكثير من الآبار النفطية الايرانية في مياه الخليج . ولدى ايران ساحل يمتد ١٣٠٠ كيلو متر من شط العرب إلى مضيق هرمز ، وبالتالي فإن مسألة حرية الملاحة وتأمين ملاحة مضيق هرمز والحدود البحرية تكتسب أهمية قصوى مع الاكتشافات النفطية ، خاصة مع مئات الجزر الصغيرة التي تثير اشكاليات كثيرة حول ملكيتها ، نظراً لعدم وجود سكان عليها .

وخلال الفترة الممتدة من الستينات إلى السبعينات ، بذلت جهود كبيرة لترسيم الجرف القاري وتحديد ملكية الجزر ، وتمت تسوية الكثير من هذه المسائل بطرق سلمية ، عدا جزر طمب الكبرى والصغرى وأبو موسى فقد أصرت ايران على الاستيلاء على جزيرتي طمب التابعتين لامارة رأس الخيمة بالقوة المسلحة عام ١٩٧١ عندما رفضت الامارة المذكورة التنازل عن سيادتها على الجزيرتين ، فاحتلت القوات الايرانية الجزيرتين بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠ ، وطردت سكان الجزيرتين العرب ، وحولتها إلى قاعدة عسكرية لحماية مضيق هرمز . وتمكنت من التوصل إلى اتفاقية مع شيخ الشارقة حول جزيرة أبو موسى ، فقد تنازل هذا الحاكم عن نصف الجزيرة لصالح ايران ، ثم عمدت السلطات الايرانية في عهد الخميني وخلال الحرب العراقية الايرانية إلى الاستيلاء الكامل على الجزيرة ، محولة اياها إلى قاعدة عسكرية .

ونظراً لأهمية الجرف القاري والجزر المتناثرة وسط الخليج ، فقد كان من الضروري تسوية هذه المشاكل بالتوصل إلى تحديد للجرف القاري ، وقد أمكن التوصل إلى ذلك في سلسلة من الاتفاقيات على النحو التالي : مع العراق (١٤ مارس ١٩٦٧)[١٥] ومع المملكة السعودية (٢٤ اكتوبر ١٩٦٨).وقد تنازلت المملكة عن جزيرة فارسي واعترفت ايران بالسيادة السعودية على جزيرة عربي[١٦] ومع البحرين (٣٠ يونيو ١٩٧١)[١٧] وقطر (٢٠ سبتمبر ١٩٦٩)[١٨] والكويت (٥ يوليو ١٩٧٠).والامارات العربية المتحدة في ١٩٧٤/٨/٢٤)[١٩] وعمان في يوليو ١٩٧٤[٢٠].

ثالثا ـ حول الأمن :

وضعت بريطانيا على عاتقها مهمة الدفاع عن الأمن في منطقة الخليج بما في ذلك حرية الملاحة وتأمين المرور في مضيق هرمز في الفترة الممتدة من ١٨٢٠ ـ ١٩٧١ . واستمرت هذه الوضعية حتى الخمسينات من القرن الحالي .

وقد أضاف انتصار الثورة العراقية عام ١٩٥٨ بعداً جديداً في الصراع ضد بريطانيا في منطقة الخليج ، فقد انهار حلف بغداد وبرز ـ موضوعياً ـ المحور المعادي للغرب والذي تمثل في الجمهورية العربية المتحدة الذي وجد في النظام العراقي الجديد سنداً كبيراً له .

وأثارت هذه التطورات القلق في طهران . فقد حرص الشاه على ابعاد النفوذ الناصري عن منطقة الخليج ، وبدأ ـ منذ ذلك الوقت ـ يعطي أهمية أكبر للمنطقة من خلال بناء قوة بحرية قادرة على تأمين أطماعه فيها . وقد صرح في مؤتمر صحفي عقده في ١٩٥٨/٩/٢٧ بأن «التفوق الايراني في الخليج الفارسي مسألة طبيعية وستعزز بدرجة كبيرة في المستقبل»[٢١].

ووجد الشاه أن الاعلان البريطاني في ١٩٦٨/١/١٧ بالانسحاب من منطقة الخليج في فترة أقصاها نهاية عام ١٩٧١ ، قد فتح المجال لتلعب ايران دور الشرطي في المنطقة ، خاصة بوجود دول ضعيفة أو غير مستقرة في الجانب العربي . وسعى ـ ضمن مشورة أميركية بريطانية ـ إلى الوصول إلى ترتيبات أمنية مع المملكة السـ ـية ، وتشكيل حلف أمني اقليمي لحماية المنطقة كبديل عن الوجود العسكري والأمني البريطاني[٢٢]. ولكن الأطراف العربية كانت متخوفة من دعواته ، خاصة مع ادعاءاته حول البحرين ، ثم لاحقاً ، احتلاله للجزر العربية في مدخل الخليج .

حرص الشاه على حل المشاكل الحدودية بينه وبين الدول الخليجية بتوقيع اتفاقيات حول الجرف القاري ، ونسج علاقات وثيقة اقتصادية وأمنية معها وأبدى استعداده للمساهمة في قمع كل حركة وطنية في المشيخات ، وترجم دوره بارسال قوات عسكرية إلى جنوب عمان (ظفار) للمشاركة في قمع الثورة العمانية ، والسيطرة على الحدود مع اليمن الديمقراطية عام ١٩٧٤ .

وقد حقق الجيش الايراني نجاحات عسكرية في ظفار ، ونشر قواته بالقرب من اليمن الديمقراطية منذ عام ١٩٧٩ . وقام الطيران الايراني بجولات استطلاعية على الجزء الشرقي من اليمن الديمقراطية . ووصل التوتر ذروته عندما أسقطت اليمن طائرة فانتوم ايرانية على الحدود في ديسمبر ١٩٧٦ .

ووضعت ايران على عاتقها مهمة مكافحة القوى الثورية والوطنية في عموم المنطقة وأصبحت «الساواك» (المخابرات الايرانية) ذات بأس شديد وتنسيق بدرجة عالية مع «الموساد» الاسرائيلي والمخابرات المركزية الاميركية للحفاظ على «المصالح الغربية» في هذه المنطقة ، وقد عبر السناتور جاكسون المعروف بصداقته للكيان الصهيوني عن حجم الاعتماد الاميركي على ايران بقوله : «ان الاستقرار في الشرق الأوسط أصبح ممكناً بفضل الدعم الذي نقدمه لاسرائيل في المتوسط وايران في الخليج . وهذان الصديقان اللذان يعتمد عليهما ـ بالإضافة إلى العربية السعودية ـ قد استطاعوا تطويق ومنع العناصر اللا مسؤولة الراديكالية في بعض البلدان العربية كسوريا ، وليبيا ولبنان والعراق ، هؤلاء الذين لو سنحت لهم الفرصة لوجهوا ضربات مميتة لمصالحنا النفطية في الخليج . ومن ضمن الأمور التي يجب أخذها في الحسبان : امكانية خلق أمن اقليمي بين السعودية وايران والامارات»[٢٣].

ووضع الشاه على عاتقه مهمة الدفاع عن الملاحة في الخليج ومضيق هرمز بالاتفاق مع الولايات المتحدة . وتم بناء سلسلة من القواعد الجوية والبحرية الضخمة في بندر عباس وشاهبهار وأصفهان ، وتدفقت الاسلحة والمعدات الحربية والسفن الحربية لتملأ الترسانة الايرانية بحيث أصبح الشاه «أفضل زبون» لدى مصانع السلاح الاميركية . وتم الاتفاق مع وكالة المخابرات المركزية على انشاء شبكة استخبارات في ايران قادرة على رصد جميع الاتصالات العسكرية والمدنية في الخليج وذلك عام ١٩٧٥[٢٤].

وتمكنت ايران من فرض سيطرتها على مضيق هرمز عندما وقعت عمان اتفاقية بهذا الصدد عام ١٩٧٤ أعطت ايران بموجبها حق الوجود البحري العسكري في الجانب العماني من المضيق . وأشارت جريدة «واشنطن بوست» بأن الاتفاقية المذكورة تعطي ايران حق تسيير دوريات منفصلة في المضيق»[٢٥].

وعبر شاه ايران عن رفضه المطلق لأي وجود عربي عسكري في المنطقة ، وخاصة مصر ، ففي مقابلة له مع وكالة الأنباء الالمانية قال : «أنا لا أسمي هذه المنطقة منطقة نفوذ ، وانما هي منطقتنا الحيوية . ان حياتنا مرتبطة بها والمسألة هنا أننا نعيش على امتداد الساحل الشرقي كله للخليج الفارسي . في حين تفصل مصر عن هذه المنطقة مئات الأميال وهي ليست لها أية صلة بمصر»[٢٦].

كان شاه ايران يرى أن أمن الخليج يستتب بوجود دول تابعة لايران أو حليفة لها على الشاطىء الغربي من الخليج ، وبالتالي فإن «النظام القائم في الدولة المحاذية لمضيق هرمز يجب أن يكون مقبولاً ومستقراً ، فنحن لا نريد أن يحكم هذه الدولة مجموعة من السياسيين لا نثق بأنهم سيديرون الدولة بحكمة ، لأن موقع عمان بالنسبة لنا حساس ومهم»[٢٧]. وفي مقابلة اخرى للشاه قال فيها : «تصوروا لو يتمكن أولئك المتوحشون من الاستيلاء على الضفة المقابلة لمضيق هرمز . إن حياتنا مرهونة بهذا ، وهؤلاء الأشخاص الذين يناضلون ضد سلطان عمان ليسوا أكثر من وحوش»[٢٨]!

وعبر الشاه عن دوره بالقول : «اننا لا نتولى مسؤوليات وطنية واقليمية فحسب ، بل نقوم بدور عالمي بصفتنا حراساً وحماة لستين بالمئة من احتياطي النفط في العالم . . . إن الأمن الاوروبي سيصبح مجرد سخرية من دون استقرار وأمن الخليج . . ان اوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها ، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها»[٢٩].

سعت ايران إلى إقامة حلف اقليمي وتعاون أمني بين دول المنطقة يوفر لها الهيمنة الكاملة على مضيق هرمز والملاحة في الخليج وحق التدخل لقمع التحركات المعادية لها في المنطقة العربية من الخليج . وقد رفضت السعودية والعراق هذا التوجه لأنه يضعهما تحت رحمة ايران . يقول الشاه : «لقد اقترحنا عقد حلف اقليمي منذ سنوات . . . والجهة التي تجاوبت معنا هي عمان ، وقد ساعدت قواتنا في انهاء حرب العصابات الشيوعية . . . ان علاقاتنا مع جميع دول الخليج ممتازة ونتبادل المعلومات على صعيد المخابرات ، ولكن لا يبدو أنهم يفكرون على أساس سياسة تشمل المنطقة بكاملها»[٣٠].

وقد حددت ايران سياستها الامنية في المنطقة على النحو التالي : «١ ـ القضية التي تحظى بالأهمية والاتفاق الجماعي هو موضوع نظام ثابت لحرية الملاحة في منطقة الخليج ، بتشكيل هيئة مشتركة تتولى تنظيم عملية العبور والخروج ، ن مضيق هرمز ليس فقط من قبيل تحصيل الاتاوة ، وإنما أيضاً منع أية أساطيل أو سفن حربية دولية من المرور إذا لم تكن مدعوة رسمياً لدى أية دولة . . . وفي مرحلة لاحقة يمكن أن تنشأ على جانب هذه الهيئة صلاحيات أمنية تتعلق بموضوع المحافظة على أمن واستقلال كل دولة خليجية ومنع الاعتداء الخارجي والتجاوزات الاقليمية»[٣١].

وسقط الشاه في فبراير ١٩٧٩ ، وتمكنت الجماهير الشعبية من اخراج ايران من دائرة الفعل الأجنبي لتمارس دورها المستقل في المنطقة ، وسقطت كافة المشاريع الأمنية الاميركية أو بالوكالة[٣٢].

اهتزت المسألة الأمنية بالنسبة للأنظمة العربية الخليجية وكذلك الولايات المتحدة الأميركية بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، فقد تحولت البلاد من قاعدة للامبريالية إلى قاعدة معادية لها ، تحتضن الثورة الفلسطينية وقوى التحرر الاسلامي ، وترى في الأنظمة الخليجية العربية أدوات بيد الولايات المتحدة . واستقبلت طهران الكثير من ممثلي حركات التحرر الخليجية العربية . وأسهمت في تشكيل المنظمات الاسلامية في عدد من مناطق الخليج ، وسحبت جيشها من عمان ، وأعلنت تأييدها للثورة العمانية . وحولت سفارة «اسرائيل» إلى سفارة لفلسطين . وتحولت في نظر الغرب الامبريالي إلى مركز «للارهاب الدولي» !

اهتز الأمن الخليجي من زاويتين :

الأولى : دخول الولايات المتحدة الاميركية عسكرياً لحماية مضيق هرمز وتأمين «حرية الملاحة» في الخليج منذ الأشهر الاولى لانتصار الثورة وتزايد هذا الحضور بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية وحرب الناقلات . وبالرغم من كل ذلك ، فإن ايران لم تتخل عن دورها في مضيق هرمز من زاوية دفاعية ، فمع تصاعد حرب الناقلات وقيام العراق بشن غارات على جزيرتي خرج وسيرى لتدمير مصبات النفط الايراني وحرمان طهران من عائداته لاجبارها على القبول بوقف اطلاق النار ، صرح ممثل الامام الخميني في مجلس الدفاع الأعلى حجة الاسلام علي هاشمي رفسنجاني بأن «ايران ستحافظ على أمن الخليج الفارسي حتى الوقت الذي تستطيع فيه تصدير نفطها بصورة طبيعية . ولكن إذا أقدمت في يوم ما أية جهة كانت ، سواء كان صدام أو القوى الكبرى من حرمان ايران من نفطها فإنها ستحول دون الاستفادة من الخليج الفارسي كلية»[٣٣].

وفي مقال لجريدة كيهان العربي ، قالت الصحيفة في تعليقها على الهجمات البحرية العراقية ، «ان المقاتلين المسلمين الايرانيين أبرزوا هذه الحقيقة ، وهي ان سيطرة ايران على الخليج الفارسي ومضيق هرمز أمر لا يقبل الشك . وذلك ان ايران تتمتع بتفوق سلاحها البحري بالنسبة لسائر دول المنطقة . وقد أثبت ابطال القوة البحرية ذلك في معاركهم البحرية مع العدو البعثي ، كما وان أمن مضيق هرمز وحراسته يتوقفان على ارادة ايران»[٣٤].

الثانية : الاصطدام الايراني العربي على امتداد عقد كامل . فقد أكدت ايران ان مهمتها نشر الثورة الاسلامية . واعتبر الامام الخميني ان مهمته هي ارشاد كافة المسلمين وتوجيههم على التحرر من أنظمتهم ، ففي مقابلة للرئيس بني صدر مع جريدة الخليج رداً على تصريحات الامام بأنه سيذهب إلى بغداد لتحرير الشعب العراقي قال : «ان هذا لا يعتبر تدخلاً في شؤون العراق ، لاننا نعتبر الأمة الاسلامية أمة واحدة . والامام هو قائد ديني لنا ، فهو كذلك للشعب العراقي ، وكذلك لكل الشعوب الاسلامية . وكما يشعر بالمسؤولية بالنسبة لايران ، فانه يشعر

بالمسؤولية تجاه العراق»[٣٥].

وقدمت الثورة الايرانية كل وسائل الدعم والاسناد للقوى الاسلامية والوطنية في العراق والخليج ، لاسقاط أنظمتها، وإقامة جمهوريات اسلامية في العراق والبحرين وغيرها ، وعبرت عن ذلك مراراً خلال الحرب ، حيث اعتبرت اسقاط النظام العراقي شرطاً أساسياً لقبول ايران بوقف اطلاق النار ووضع نهاية للحرب[٣٦] وفي عام ١٩٨٤ هدد هاشمي رافسنجاني بان «ايران ستحتل الجزر الكويتية الاستراتيجية الثلاث (وربه وبوبيان وفيلكه) اذا تنازلت الكويت عنها للعراق ولن تعيدها ثانية للكويت»[٣٧].

وعلى الصعيد العربي ، فتحت الأنظمة العربية الخليجية النار على الجمهورية الاسلامية الوليدة ، ولعب النظام العراقي الدور الأساسي في المواجهة ، فقد أراد أن يلعب دور الشرطي في الخليج بديلاً عن ايران الشاه ، ومدافعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي في وجه «التوسعية الايرانية» و«الفرس المجوس» وسواها من التعابير التي أرادت نزع السمة الاسلامية عن التحرك الايراني ، واصباغ النزاع بالصبغة القومية الشوفينية .

وكانت الحرب التي شنها النظام العراقي ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية أخطر سلوك مارسه أي نظام عربي لفرض ارادته على جيرانه ، ووقفت الأنظمة الخليجية إلى جانب العراق في الوقت الذي أرادت أن تتقي خطر هذه الحرب بعدم المشاركة العسكرية من جهة ، والاعتماد على الحماية الاميركية من جهة ثانية ، وتشكيل مجلس التعاون الخليجي بين الدول الست (المملكة السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات والسلطنة) من جهة ثالثة . وقد مارس النظام العراقي ضغوطاً كبيراً على هذه الأنظمة لتشكيل جبهة واحدة في مواجهة ايران ، من العراق إلى عمان . وكان الرئيس العراقي ينظر بعدم ارتياح إلى مواقف الدول الخليجية ، ففي خطابه في الذكرى السادسة عشر لثورة ١٧ تموز قال : «ان أمن الخليج هو أمن واحد لا يمكن تجزئته . وأن أية محاولة لتجزئة النظرة والتصرف إلى أمن الخليج العربي ليست محاولة خاطئة من الزاوية القومية والسياسية فحسب ، وانما هي خاطئة حتى بالحسابات العسكرية»[٣٨] وحذر ، دائماً ، من تجزئة الرؤيا العربية للحرب مع ايران حيث قال : «كيف سيصبح حال ايران في البحر وعلى سواحله إذا انتقل سلاح الطيران العراقي بطلب من الأشقاء في الخليج العربي إلى أية دولة من الدول العربية المطلة عليه»[٣٩] مؤكداً «أن طاقات الدول العربية غير محدودة وتستطيع توجيه ضربات قاتلة إلى الأساطيل التجارية والعسكرية لايران في الخليج وفي بحر عمان . وأن الطائرات العراقية وطائرات دول الخليج العربية تستطيع تدمير ايران وتركيعها في حال استمرار عدوانيتها في الخليج العربي»[٤٠] وقد اقترب الموقف الكويتي كثيراً من الموقف العراقي في التهديد بتحويل الحرب إلى عربية ـ ايرانية ، فبعد أن قامت ايران بقصف الناقلات

الكويتية ، هدد سفير الكويت في واشنطن الشيخ سعود ناصر الصباح بأن أي مواجهة عسكرية مع دول الخليج العربية ستحول النزاع العراقي الايراني إلى حرب عربية ـ ايرانية شاملة وقال : «ان مسؤولية مرور السفن في الخليج تقع على عاتق دول مجلس التعاون بالتعاون مع أشقائنا العرب عبر أحياء ميثاق الدفاع العربي المشترك»(٤١) ولم يستبعد امكانية الاستعانة بالاميركيين والدول الاوروبية !

وبالرغم من الدعم والاسناد الذي قدمته دول المجلس الخليجي للعراق ، إلا أنها حرصت على ابقاء مسافة بينها وبين الموقف العراقي ، وحرصت على ابقاء الحرب عراقية ايرانية . وان لا يخرج منتصر ومهزوم من هذه الحرب . ففي مقابلة مع وزير الدفاع السعودي لصحيفة اللونوفيل اوبزرفاتور الفرنسية قال : «إذا هزم العراق فإن جميع معطيات المنطقة ستنقلب رأساً على عقب . لن نسمح بهزيمة العراق ولا بهزيمة ايران»(٤٢).

وكانت الحرب العراقية ـ الايرانية أطول حرب اقليمية في التاريخ المعاصر ، حرصت كافة الأطراف الدولية على استمرارها لبيع المزيد من الأسلحة إلى الطرفين ، وانهاك المنطقة برمتها وشق اسفين عميق في العلاقات العربية الفارسية . وسعى العراق إلى زج كافة الدول العربية معه ، من الأردن إلى مصر واليمن وغيرها من الدول العربية بأشكال متعددة .

وخلال الحرب ، حاول النظام العراقي أن يربط قضايا الخليج مع بعضها البعض ، وقدم عدداً من المبادرات لوقف الحرب والتفاوض بين الطرفين مع ضرورة خضوع ايران للمطالب التالية :

١ ـ الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي وحدوده النهرية والبحرية .

٢ ـ انهاء الاحتلال الايراني للجزر العربية في الخليج العربي عند مدخل مضيق هرمز .

٣ ـ كف ايران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق والدول الاخرى في المنطقة»(٤٣).

* * *

تشكل العلاقات الايرانية السعودية مفصلاً آخر في العلاقات الخليجية : العربية الايرانية ، هذه العلاقات التي بدأت عام ١٩٢٩ بعد توقيع معاهدة صداقة ومودة بين البلدين في ١٩٢٩/٨/٢٤ ثم قطعت عام ١٩٤٣ لاحداث وقعت للحجاج الايرانيين في مكة ثم استأنفت عام ١٩٥٤(٤٤).

وخلال مرحلة فيصل ـ الشاه تعززت وتطورت العلاقات على أرضية العداء المشترك لعبد الناصر وتم عقد اجتماع لدراسة مسائل الحدود في ١٩٦٧ وأمكن التوصل إلى حل مشاكل الجرف القاري وتطبيع العلاقات بالرغم من الخلافات التي برزت بين البلدين اثر ارسال قوات ايرانية إلى عمان عام ١٩٧٤ .

وبعد انتصار الثورة الايرانية وعلى امتداد سنوات الحرب العراقية الايرانية كانت العلاقات الايرانية السعودية بين مد وجزر ، وخاصة في مواسم الحج ، حيث أصر الايرانيون على تحويل الموسم إلى مناسبات سياسية موجهة ضد الولايات المتحدة واسرائيل ، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية في ابريل ١٩٨٨ اثر احداث مكة التي ذهب ضحيتها أكثر من ٤٠٠ حاج ايراني برصاص الشرطة السعودية .

قادت المملكة السعودية حملة واسعة سياسية وأمنية ضد الجمهورية الاسلامية ، فبعد أن استعادت سيطرتها على أمنها الداخلي بعد انتفاضة المنطقة الشرقية والاعتصام المسلح في المسجد الحرام عام ١٩٧٩ ومطلع ١٩٨٠ الذي قاده الشهيد جهيمان العتيبي ، تدخلت لدعم الأنظمة الخليجية اثر الكشف عن «المؤامرة» لقلب نظام الحكم في البحرين ، ووقع البلدان ـ المملكة والبحرين ـ اتفاقية أمنية صرح على أثرها وزير الداخلية السعودي ، الأمير نايف بن عبد العزيز بأن «هذه المؤامرة التي دبرت من قبل حكومة ايران موجهة في الوقت نفسه ضد المملكة وسائر دول الخليج . وان المملكة مستعدة لارسال قواتها إلى أية دولة خليجية لمساندتها في وجه الاعتداءات الخارجية . وأن العلاقات الأمنية بين الدول الخليجية خاصة والعربية عامة تتسع»[٤٥] .

وبعد أن توصلت المملكة إلى اتفاقيات أمنية مع الدول الخليجية الأخرى تقدمت بمشروع لاتفاقية أمنية شاملة لدول مجلس التعاون الخليجي ، لمواجهة «الاصولية الاسلامية» و«الارهاب» الذي تغذيه ايران والحركات المتطرفة .

وخلال مرحلة الحرب سعت ايران إلى فتح المعركة مع المملكة السعودية من خلال ثلاث محاور :

١ ـ الهجمات العسكرية ضد الناقلات والمنشآت النفطية في المنطقة الشرقية من المملكة لكنها ووجهت بحماية أميركية أطلسية متزايدة للناقلات والمنشآت .

٢ ـ التخريب الداخلي بالاعتماد على قوى محلية كحزب الله في الحجاز الذي قام بسلسلة من العمليات والاشتباكات مع قوات الأمن السعودي .

٣ ـ العمل على تحويل موسم الحج إلى مناسبة سياسية وتظاهرة ضد أميركا واسرائيل ، وقد أدى ذلك إلى إجراءات أمنية مشددة من السعودية ، وفي نهاية الأمر شن الهجوم المسلح على الحجاج الايرانيين الذي أدى إلى مجزرة عام ١٩٨٨ ، وعلى ضوئها قطعت العلاقات بين البلدين[٤٦] .

ان مشروع التغيير الاسلامي الذي طرحته ايران قد فشل تماماً في المنطقة ، فبعد سلسلة من الهجمات الصاروخية والجوية العراقية على المدن الايرانية ، وبعد الحصار الاميركي وتدمير

المنشآت البترولية من قبل البحرية الاميركية ، وعدم قدرة المعارضة العراقية والخليجية الاسلامية على خلق حقائق على الأرض ، وجدت ايران نفسها مجبرة على التسليم والموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ القاضي بوقف إطلاق النار .

لم يتم التوصل إلى صيغة أمنية للعلاقات الخليجية ، العربية - الايرانية ، فقد برزت الصراعات بوضوح في الساحة الايرانية حول السبل التي يجب اتباعها في العلاقة مع الخارج ، سواء مع الغرب أو مع العراق أو الخليج ، واستمر الهم العراقي طاغياً في ايران ، ودارت المفاوضات في حلقة مفرغة حول البند الأول والملاحة وتنظيف شط العرب ، والحدود الدولية . . . الخ ، وفي الوقت الذي أراد العراق أن يتوج النصر العسكري بنصر سياسي ، فإن ايران كانت حريصة أن تكسب المعركة الدبلوماسية والسياسية حتى لو استمرت المفاوضات فترة أطول .

إلا أن الاجتياح العراقي للكويت قد أوجد مخرجاً للعراق للتسليم الكامل بالشروط الايرانية ، بدءاً من قبوله باتفاقية عام ١٩٧٥[٤٧]، والحدود الدولية التي رسمتها إلى إطلاق سراح الأسرى ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ايران ، في محاولة يائسة لكسب ايران إلى جانبه في المعركة الكبرى التي حشر نفسه فيها في مواجهة تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية .

بعد تدمير العراق ، نشطت كافة الأطراف الاقليمية والدولية لوضع ترتيبات للأمن الاقليمي وكان من الطبيعي أن تستثمر ايران المتغيرات التي عصفت بالعراق ، والعودة إلى واجهة الأحداث كقوة سياسية كبيرة لا يمكن تجاهلها في أية ترتيبات أمنية أو شاملة في الشرق الأوسط .

إلا أن القيادة الايرانية لم تكن متفقة على كيفية الانخراط في هذه التحركات ، ففي الوقت الذي سعى الرئيس الايراني والتيار المعتدل إلى اقامة أوثق العلاقات مع الدول الخليجية وفتح صفحة جديدة ترتكز على العلاقات الثنائية وتطويرها إضافة إلى العلاقات الجماعية ، فقد كان التيار المتشدد بقيادة رئيس لجنة القدس في البرلمان الايراني السيد علي أكبر محتشمي ، يؤكد على ضرورة التمسك بالمبادىء التي رسمها الامام الخميني ، ويقول : «عار وذل لمنطقتنا ودولنا الاسلامية أن يسرح الجنود الاميركيون ويمرحوا بطمأنينة وحرية (. . .) لقد جاؤوا (الاميركيون) من أجل مصالحهم المادية التي يريدون أن يأخذوها من شعوب المنطقة (. . .) ان مقاومة الولايات المتحدة الأميركية تحتاج إلى اتفاق مع شعوب المنطقة وليس مع دولها المرتبطة بأميركا»[٤٨] ويقول محتشمي : «رأيي مخالف لدخول ايران في أي نظام اقليمي في المنطقة ، لأن كل نظام من هذا النوع ستكون فيه الدول الرجعية المرتبطة بأميركا ، ويقوم وفقاً للشروط والسياسات

الاميركية . وإذا دخلت ايران في أي نظام أو ترتيبات تعطي مشروعية لهذا النظام . وعندها عليها أن تقبل بسياسات أميركا والاستكبار العالمي»[٤٩].

وتمكنت القيادة «المعتدلة» من التغلب على التيار المتشدد ، سواء في العلاقات مع المملكة ، أو الانخراط في تقديم البرامج للترتيبات الأمنية ، انطلاقاً من الرؤية الايرانية للأمن الخليجي بكونه منعزلاً عن الأمن العربي ، ولذا رفضت اعلان دمشق ، وأكدت مراراً رفضها لأي وجود عسكري مصري أو سوري في منطقة الخليج ، وتوترت العلاقات المصرية ـ الايرانية على ضوء التصريحات والاتهامات المتبادلة بين الطرفين .

وبلورت ايران مشروعاً شاملاً قدمته للدول الخليجية ينص في جانبه الأمني على ما يلي :

«١ ـ انشاء مجلس خليجي لشؤون الأمن يضم جميع الدول الخليجية ، ويتولى مناقشة القضايا الأمنية والشؤون الاستراتيجية وفقاً لمصالح الدول الأعضاء .

٢ ـ تقسيم مسؤولية الأمن بين الدول المطلة على الخليج على أن يكون هناك تنسيق مباشر ومستمر بين هذه الدول .

٣ ـ انشاء مراكز للاستطلاع والمراقبة في نقاط محددة في الخليج لرصد تحركات ونشاطات القوى غير الخليجية . وإذا وجدت دولة من الدول الأعضاء خطراً على مصالحها نتيجة هذه التحركات فإن بقية الأعضاء ستساهم في إزالة هذا الخطر»[٥٠].

وتقدمت ايران بعرض لتوقيع اتفاقيات عدم اعتداء ثنائية أو جماعية مع دول المجلس[٥١] وصرح نائب الرئيس الايراني حسن حبيبي أن «قدرات ايران في المنطقة أبرزت أنه لا يمكن الغاء نفوذها ، وأن الوجود الايراني لا غنى عنه من أجل الأمن في الخليج»[٥٢] وقالت صحيفة «الخليج» أن طهران وافقت على معظم النقاط في اتفاق الأمن الكويتي الاميركي ، وأن نظام الأمن المقترح ايرانياً يسمح للعراق بالمشاركة فيه بعد سقوط الرئيس العراقي الحالي[٥٣].

وعقد وزير الخارجية الايرانية د . علي أكبر ولايتي سلسلة من الاجتماعات المنفردة والجماعية مع المسؤولين في مجلس التعاون ووزراء خارجية دوله ، وصرح في نيويورك عقب اجتماعه مع وزراء الخارجية الخليجيين بأن «أحد الأسباب التي تجعل ايران تؤكد على التعاون مع دول حوض الخليج الفارسي هو أهمية الارتباط بين دول المنطقة ، والذي سيؤدي بدوره إلى إضعاف دور الأجانب في المنطقة»[٥٤].

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها كافة الأطراف في الوقت الحاضر للوصول إلى صيغة أمنية مقبولة ، تتعلق بحماية مضيق هرمز وحرية الملاحة في الخليج وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وشؤون المنطقة ، فإن المسألة لم تسوّ للوقت الحاضر نظراً لعدم استقرار المنطقة عموماً ، والدور التخريبي الذي يلعبه العامل الأجنبي ، لتكون الترتيبات الأمنية التي

يمكن التوصل إليها لاحقاً تخدم «مصالحه» بالدرجة الاولى ، ومصالح حلفائه ، وتضعف الأطراف المعادية له . وتكون ورقة في يد هذا الأجنبي لفرض شروطه على الآخرين في نزاعات وصراعات أخرى في المنطقة .

رابعاً ـ التعاون الاقليمي :

من حسن الحظ أن سائر دول المنطقة لديها كميات كبيرة من الثروة النفطية ، ولو بنسب متفاوتة . إلا أن الجانب العربي يملك المخزون الأكبر (٥٧ ٪ من احتياطي العالم مقابل ١٠ ٪ من احتياطي العالم لدى الطرف الايراني)(**) ومن الطبيعي أن تثير هذه الامكانيات النفطية أطماع الجيران بين بعضهم البعض .

وإذا انطلقنا من الرؤيا الايرانية ، والمصلحة الايرانية الضيقة ، فإن من مصلحتها أن تكون المنطقة العربية من الخليج مجزأة ، تتعامل معها كدول على «قدم المساواة» ، ومن مصلحتها أن ترفض أي اتفاق اقليمي عربي سواء تمثل في مجلس التعاون أو صيغة أوسع تشمل العراق أيضاً ،كما أن من مصلحتها الضيقة أن ترفض أن يكون هذا الاقليم جزءاً من المنطقة العربية يربط قضاياه بقضايا أمته ، وبالتالي يكون جزءاً من مكون كبير لا مكونات متناثرة .

وإذا كان هذا الهاجس الايراني ينطلق من المصالح القومية الايرانية الضيقة ، فإنه يجد مبرراته أيضاً في السلوك العربي الخاطىء والعدواني في أحيان أخرى . كالحرب العراقية ـ الايرانية ، أو استقواء الجانب العربي بالولايات المتحدة والغرب عموماً لاضعاف الموقع الايراني ودوره في المعادلة الاقليمية ، ويتطلب رؤية المصلحة العربية ـ العليا في هذا التشابك المعقد في الأدوار الاميركية ، الأطلسية ـ العربية لنزع الكثير من الالغام ، والعودة أيضاً إلى الثوابت في مصالح الطرفين : العربي والفارسي .

ان موضوعات التعاون الخليجي كثيرة للغاية ، ولسنا بصدد التطرق تفصيلياً إليها ، ولكن التوقف عند أبرزها ضروري :

١ ـ في المجال النفطي :

ان من مصلحة الأمتين ، ومصلحة دول المنطقة والدول المنتجة للنفط أن يكون هناك اتفاق أو توافق أو تعاون مستمر بين دول حوض الخليج في المسألة النفطية ، سواء انتاجاً أو أسعاراً .

وإذا كانت شركات النفط العالمية قد واجهت تحديات هذه الدولة النفطية أو تلك بزيادة

انتاج دولة اخرى أو الاعتماد عليها لتخفيض أسعاره ، فإن وصول دول المنطقة إلى اتفاق ملزم للتعاون في ميدان الانتاج والأسعار ، سيقلب المعادلة النفطية رأساً على عقب .

ويمكن رؤية ذلك في تاريخ منظمة الاوبك ، فالنزاع الايراني العراقي على الانتاج انعكس سلباً على سوق النفط ، والنزاع الايراني - العربي (مجمل دول المجلس بما فيها العراق أحياناً) على الأسعار ، انعكس سلباً على سوق النفط . وعندما يتفق العراق وايران ، أو الدول النفطية الكبرى في المنطقة ، فإن الأوضاع تسير بشكل جيد .

إن هذا السلاح من أخطر الأسلحة التي تملكها المنطقة . ويجب استخدامه من قبل دول المنطقة ولصالحها ، بدلاً من استخدامه ضد بعضها ولصالح الغرب الاستعماري .

ومنذ السبعينات وللوقت الحاضر ، فإن النزاع على موضوعات النفط بين الأطراف الخليجية مستمر ، فليس هناك موقف عربي خليجي نفطي في مواجهة موقف ايراني ، بل هناك مواقف خليجية متصارعة أو متوافقة حسب المصالح الآنية لدول المنطقة ، وارتباط هذه الدولة أو تلك بالدول الغربية ، كما تم تفصيله في الفصل الأول .

٢ ـ الحفاظ على البيئة :

إن التلوث البيئي يتصاعد بوتيرة عالية ويشكل خطراً حقيقياً على الحياة في حوض الخليج عموماً . فالناقلات النفطية ترمي بفضلاتها في مياه الخليج لتملأ خزاناتها نفطاً ، والبوارج الحربية الاميركية والأطلسية ترمي فضلاتها بالإضافة إلى مواد سامة وكيماوية في حوض الخليج دون وازع من ضمير ، وبمعرفة قيادتها السياسية[٥٦].

وجاءت الحرب العراقية الايرانية لتضيف أخطاراً جسيمة للغاية ، بدءاً من تدمير المرافق النفطية البحرية للطرفين المتحاربين ، وانتهاءاً بحرب الناقلات التي سربت كميات ضخمة من النفط إلى البحر ، وقتلت الكثير من الأحياء البحرية .

وتضاعف هذا الخطر بعد حرب الخليج الثانية ، وتدمير المنشآت النفطية الكويتية ، هذا العمل الاجرامي الذي لا مثيل له من قبل في المنطقة ، قد خلق اشكالات حادة تمثلت في البقع النفطية العائمة على مياه الخليج . كما سممت الآبار المحترقة في الكويت أجواء المنطقة عموماً ، حيث انتشرت الأمراض بشكل لم يسبق له مثيل .

إن من سلبيات التطور الصناعي في أي بلد من بلدان العالم ما ينعكس سلباً على البيئة والضرر البالغ على الانسان الذي يهدف التقدم الصناعي لخدمته ، ولاشك أن منطقة الخليج ، قد عانت الكثير من هذا التطور الصناعي الكبير . وإذا كانت شركات النفط تتحمل مسؤولية

في هذا الصدد ، فان التدمير الجنوني لقدرات ايران والعراق والكويت في حربي الخليج ، قد ألحق أبلغ الأضرار بالبيئة .

لذا فإن عملاً جماعياً بين دول المنطقة في هذا الشأن سينعكس ايجاباً على شعوب المنطقة ، ومن نافلة القول ان من الأفضل عدم خوض حروب عبثية ، لتجنيب شعوب المنطقة ويلات تلوث البيئة وما تتطلبه من أموال كثيرة لصيانتها أو إصلاحها .

٣ ـ في المجالات المالية والاقتصادية :

حرصت الدول الرأسمالية على نهب خيرات المنطقة ، وتدوير البترودولار إلى أسواقها المالية والتجارية ، في الوقت الذي تحتاج دول المنطقة إلى هذه الأموال أو جزءاً منها .

ولاشك أن من مصلحة الدول الخليجية النفطية أن تستخدم هذه الأموال في الدول المجاورة بما يخدم تلاحمها وتطوير اعتمادها على بعضها البعض ، بدلاً من أن تصب هذه العائدات لخدمة العدو المشترك لشعوب المنطقة . وهو الامبريالية الاميركية .

ومسألة التعاون المالي والاقتصادي شائكة للغاية ، سواء بين الدول العربية الخليجية أو مع الدول العربية عموماً ، أو مع ايران . فبحكم التبعية والاستقواء بالعامل الأجنبي ، فإن كل دولة من دول الخليج على استعداد لاقامة أوثق العلاقات المالية والتجارية والاقتصادية عموماً مع الدول الغربية واليابان ، واضعاف هذه العلاقات مع جيرانها ، العرب أو الايرانيين أو سواهم .

إن هذا الخلل خطير للغاية ، يجب تصحيحه لما فيه خير المنطقة وشعوبها من جهة ، وشعوب العالم من جهة ثانية .

لقد تم تقديم العديد من مشاريع التعاون الاقتصادي والمالي لتطوير هذا التعاون وخلق مصالح أكبر بين الأطراف الخليجية ، إلا أن هذه المشاريع كانت موضع تشكك مستمر من الأطراف العربية بالدرجة الأساسية ، بحكم قوة الطرف الآخر وامكانية هيمنته على الدول العربية الصغيرة .

فمنذ أن طرح مشروع «أمن الخليج» في السبعينات ، كانت وجهة نظر الشاه ، أن الأمن يجب أن يرتكز على المصالح المشتركة وعلى قاعدة واسعة من العمل الاقتصادي . وفي مقابلة صحفية للشاه قال فيها : «سنصبح دولة صناعية متقدمة وبالطبع سنعرض بضائعنا على أسواق الخليج ، وإذا ما كانت هذه البضائع رخيصة ومتينة ، فإنها ستفرض وجودها»[٢٧]. ودعى الدول الخليجية «إلى استثمار أموالها في ايران ، فالمستقبل هنا كبير وواسع والاستثمار مربح أكثر

من الخارج»[٥٨] وكان من أبرز بنود المشروع الايراني للتعاون الخليجي اقتصادياً «إقامة السوق المشتركة ، لأن انشاء اتحاد اقتصادي بين دول الخليج يضم أكثر من ٥٠ مليون نسمة ويشتمل على دخل سنوي يقرب من حوالي ٩٠ مليار دولار يجب أن يعتبر كتلة اقتصادية هامة للغاية»[٥٩].

وكان المشروع الايراني جزءاً من الدور الايراني ـ الأميركي لتقوية ايران كدولة اقليمية عليها أعباء أمنية مكلفة بها من الغرب . ولم يكن ممكناً أمام الهجمة الغربية من جهة ، والمخاوف العربية من أطماع الشاه السير في البرنامج الايراني ، في الوقت الذي لم يتمكن العرب من تقديم مشروع تكاملي بين بعضهم البعض لأسباب عديدة .

ومرة اخرى برزت مشاريع التعاون الخليجي في ظل التوجهات الايرانية الجديدة بعد وفاة الامام الخميني وتولى الرئيس علي رفسنجاني مقاليد السلطة ، وبعد حرب الخليج الثانية وتزايد الحديث عن المشاريع الأمنية .

في هذه الظروف ، جددت ايران دعواتها القديمة للتعاون الخليجي ، وسارت في اتجاهين ، الأول يتعلق بالتعاون الثنائي بين ايران وكل دولة من الدول العربية الخليجية . وشكل الميزان التجاري مؤثراً كبيراً للعلاقات في هذا الميدان وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية .

ولاشك أن أكبر هذه المشاريع والاتفاقيات ما تم التوصل إليه مع دولة قطر ، فخلال زيارة ولي عهد قطر ، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، تم التوصل إلى توقيع اتفاقيات متعددة الأغراض ، كان أبرزها اتفاقية مد أنابيب المياه من ايران إلى قطر بتكلفة ١٢ مليار دولار[٦٠]، مما يعني أن قطر لديها الاستعداد لربط مصيرها ومستقبلها بعلاقاتها مع ايران بدرجة كبيرة ، وأنها على استعداد للتخلي عن مشاريع المياه التركية ، والتعاون الخليجي العربي . والاستقواء بايران في صراعاتها الاقليمية مع البحرين والمملكة .

الثاني : امام اعادة ترتيب البيت الايراني من الداخل ، والحاجة إلى استثمارات ضخمة لا تستطيع واردات الدولة الايرانية الوفاء به ، يشكل المال الخليجي المخرج الأقل كلفة سياسياً ، لذا توجهت ايران بمشروعها للتعاون الخليجي والذي ينص على :

«ـ تنشيء (أي دول الخليج) مجلس استشاري خليجي في القضايا السياسية والاقتصادية بعضوية ممثلي الدول المطلة على الخليج .

ـ قيام سوق خليجية مشتركة يمكن أن تتحول تدريجياً إلى جهاز إداري ومالي وتجاري موسع .

ـ تنظيم سياسة نفطية مشتركة كمبدأ لتنظيم سياسات مشتركة في مجال الصادرات والواردات النفطية»[٦١].

وأبدى الساسة الايرانيون اهتماماً شديداً بالعلاقات الخليجية ، وتم عقد عدد من المؤتمرات والندوات الدولية للبحث في الشأن المشترك ، وتحدث الرئيس علي رفسنجاني رئيس الجمهورية الايرانية عن ذلك في افتتاح «المؤتمر الدولي للخليج الفارسي» الذي عقده مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الايرانية في مطلع عام ۱۹۹۰ ، حيث ركز على الأسس التالية :

«ـ لا شيء يجب أن يشعل الصراعات بين الجيران في الخليج الفارسي ، حتى لا يشكل ذلك دعوة للغرباء للقدوم إلى المنطقة .

ـ قيام تعاون واسع وشامل بين دول المنطقة قائم على القواعد الدولية والمبادىء الاسلامية والانسانية هو ضروري وأساس .

ـ حتى الدول الصغيرة لديها الامكانات لتعيش في المنطقة جنباً إلى جنب بالتساوي مع باقي الدول .

ـ إن ايران الاسلامية لا تريد أن تصبح شرطي الخليج . وهذا بعيد عن أفكارنا . وهو أمر معاد للاسلام والانسانية وهو أخيراً ضد التاريخ»[٦٦].

ماهو رد الطرف العربي على هذه الدعوات الايرانية ؟

إن الدول الخليجية تتوجس خيفة من التوجهات الايرانية الحالية ، انطلاقاً من مصالحها «الدولية» الضيقة وخاصة الدول الصغيرة التي ترى الخطر في جيرانها ، وترى الأمن في العدو الأساسي الطامع في مجموع هذه المنطقة ، وهو الولايات المتحدة والغرب الاستعماري . ويصعب أن تصل بمجموعها إلى فهم مشترك ويصعب أن ترتقي إلى العلاقات السليمة طالما تفكر في حدودها الضيقة ، ولا تفكر جدياً في الدوائر الأساسية للعمل الاقليمي ، وهي الساحة العربية الخليجية ، بما يدخلها في إطار وحدوي حقيقي ، والساحة العربية من حيث كونها العمق والجسد الممتد من المحيط إلى الخليج ، والساحة الاقليمية من حيث كونها شديدة الترابط مع كل من ايران وتركيا كبلدين اسلاميين مجاورين لحدود الوطن من شرقه وشماله .

وعندما ناقش حكام مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الخليجي الثاني عشر الذي انعقد في الكويت في نهاية ديسمبر ۱۹۹۱ مسائل الأمن في المنطقة والمشاريع المقترحة ، لم يتوصلوا إلى صيغة للأمن الاقليمي ولم يردوا على المقترحات الايرانية أو يؤكدوا بالملموس التزامهم بإعلان دمشق ، بل تركوا المجال واسعاً للاجتهاد الأميركي في تشخيصه لهذا الأمن بما يتطابق ومصالحه ، وبما يخدم إدماج الكيان الصهيوني كمصلحة أميركية عليا في المنطقة العربية في هذا الأمن الشامل ، كما تحدده مسارات مؤتمرات «السلام» وخاصة المؤتمر المتعدد الأطراف الذي تسعى الولايات المتحدة أن تحقق من خلاله اجماعاً استراتيجياً بين دول المنطقة تلعب اسرائيل الدور الأمني الاقليمي الأساسي ، وتندمج في الجسم العربي كله لتتحكم فيه .

هوامش الفصل الثالث :

(١) فرد هاليدي ـ مقال «الخليج والشؤون الدولية» ـ السفير ١٩٨٦/١١/٢٦ .

(٢) نداء خامنئي بمناسبة اسبوع الوحدة ـ السفير ـ ١٩٩١/١٠/٥ .

(٣) د. محمد متولي ـ حوض الخليج العربي ـ الجزء الأول ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ ـ ص ص ١٤ ـ ١٥ .

(٤) آلان غريش ودومنيك فيدال ـ الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة ـ ترجمة ابراهيم العريس ـ دار قرطبة ـ قبرص ـ ١٩٩٠ ـ ص ١٠ .

(٥) جريدة «السياسة» الكويتية ١٩٧٦/١/٨ .

(٦) نقلاً عن آلان غريش ـ مصدر سابق ـ ص ١٠ .

(٧) مجموعة من الباحثين ـ الحرب العراقية ـ الايرانية ـ ترجمة «القبس» الكويتية على حلقات ـ ١٩٨٤/٨/٥ .

(٨) وثائق ـ ملف الحرب العراقية الايرانية ـ مجلة «السياسة الدولية» ـ يوليو ١٩٨٦ ـ ص ١٤١ .

(٩) المصدر السابق ـ ص ١٤٦ .

(١٠) Rouhallal K. Ramazani – Iran's Foreign Policy 1941 – 1973 University Press of Virginia – 1975 – P 400

(١١) جذور وابعاد النزاع بين العراق وايران ـ جريدة «الخليج» ـ الامارات العربية ـ ١٩٨٨/٨/٩ .

(١٢) نقولا الفرزلي ـ الصراع العربي الفارسي ـ منشورات العالم العربي ـ باريس ـ ١٩٨٠ ـ ص ٢٥٩ .

(١٣) المصدر السابق ـ ص ١٤٧ .

(١٤) حسين محمد البحارنة ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ القسم الثاني ـ كتلة مؤسسات الحياة ـ بيروت ـ ١٩٧٣ ـ ص ص ١٠٣ ـ ١٨٢ .

(١٥) رمضاني (بالانكليزية) ـ مصدر سابق ـ ص ٤٠٣ .

(١٦) المصدر السابق ـ ص ٤١٣ .

(١٧) المصدر السابق ـ ص ٤١٩ .

(١٨) المصدر السابق ـ ص ٤٢٠ .

(١٩) يوميات مجلة «دراسات الخليج والجزيرة العربية» ـ العدد الأول ـ يناير ١٩٧٥ ـ ص ٢٠٥ .

(٢٠) المصدر السابق ـ ص ٢٢١ .

(٢١) Shahram Chubin & Sepehr Zabib – The Foreign Relation of Iran – University of California Press – 1974 – P196

(٢٢) المصدر السابق ـ ص ٢٣٦ .

(٢٣) السياسة الاميركية وحرب اكتوبر ـ نقلاً عن «ميريب» ـ ديسمبر ١٩٧٣ ـ ص ٥ .

(٢٤) سابمرام . هيرش ـ «انترناشيونال هيرالدتريبيون» ـ ١٩٧٥/٦/٢ .

(٢٥) نقلاً عن «يوميات الخليج» ـ دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الثاني ١٩٧٥ .

(٢٦) مقابلة مع شاه ايران ـ وكالة الأنباء الألمانية ، ١٩٦٧/٥/٢٣ .
(٢٧) مقابلة مع شاه ايران ـ السياسة ـ الكويت ـ ١٩٧٩/١/٢٠ .
(٢٨) نقلاً عن آلن غريش ـ مصدر سابق ـ ص ١٢٢ .
(٢٩) نقلاً عن نجيب صالح ـ مقال «خط القتال المصري الثالث» ـ مجلة الصياد اللبنانية ـ ١٩٧٣/٥/٢٤ .
(٣٠) مقابلة بورشغريف مع شاه ايران ـ نقلاً عن السياسة الكويتية ـ ١٩٧٧/١١/٦ .
(٣١) نقلاً عن جريدة السياسة الكويتية ١٩٧٥/٧/١٢ .
(٣٢) عالج كتاب «الصراع على الخليج العربي» الذي أصدرته الجبهة الشعبية في البحرين ، كافة المشاريع الأمنية التي تم طرحها في عقد السبعينات ، ويمكن الرجوع إليه للمزيد من التفاصيل ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٩ .
(٣٣) تصريحات علي رافسنجاني ـ كيهان العربي ـ ١٩٨٣/١٠/١٣ .
(٣٤) كيهان العربي ١٩٨٣/١٢/٨ .
(٣٥) مقابلة بني صدر مع جريدة الخليج ـ الشارقة ـ ١٩٨٠/٣/١ .
(٣٦) نقلاً عن الحقيقة اللبنانية ١٩٨٦/١٢/٨ .
(٣٧) الراية ـ قطر ١٩٨٤/١١/١٧ .
(٣٨) تصريحات الرئيس العراقي صدام حسين ـ أخبار الخليج ـ البحرين ـ ١٩٨٤/٧/١٧ .
(٣٩) تحذير عراقي من تجزئة الحرب ـ الأنباء ـ الكويت ـ ١٩٨٤/٥/٢٤ .
(٤٠) المصدر السابق .
(٤١) المصدر السابق .
(٤٢) نقلاً عن الخليج ـ الشارقة ١٩٨٢/٦/١٨ .
(٤٣) نقلاً عن عمر عز الرجال ـ عملية صنع قرار الحرب العراقية الايرانية ـ من جانب العراق ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٨٣ ـ يوليو ١٩٨٦ ـ ص ٩٦ .
(٤٤) مقال «العلاقات الايرانية السعودية على مدى ٦٠ عاماً» ـ «أخبار الخليج» ـ البحرين ـ ١٩٨٨/٦/٢٠ .
(٤٥) تصريحات وزير الداخلية السعودي ـ جريدة «الجزيرة» السعودية ـ ١٩٨١/١٢/٢١ .
(٤٦) للمزيد من التفاصيل ، راجع فهد القحطاني ـ مجزرة مكة ـ الصفا للنشر والتوزيع ـ لندن ـ ١٩٨٨ .
(٤٧) هذه التراجيديا الساخرة ، التي ذهبت ضحيتها أكثر من مليون قتيل من الطرفين ومئات المليارات من الأموال ، التي صرفت على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، اضافة إلى التدمير الكبير للمنشآت النفطية والاقتصادية والسكنية ، قد حفرت حزازات عميقة في النفوس ، بلت وكأنها بروفة عراقية لمعركة لاستعادة الكويت .
هكذا صرح الرئيس العراقي بقوله : «أن النصر الذي تحقق يوم ٨ أغسطس ١٩٨٨ أفرز ٢ أغسطس بعودة الكويت إلى العراق» .
(٤٨) نقلاً عن جوزف باسيل ـ مقال «ايران بين منطقة الدولة ومنطق الثورة» ـ النهار ـ ١٩٩١/٦/١١ .
(٤٩) المصدر السابق
(٥٠) صوت الكويت ـ مقال «مشروع ايراني لأمن الخليج» ١٩٩١/١٠/٢٥ .
(٥١) نقلاً عن السفير ـ ١٩٩١/٩/٧ .

(٥٢) المصدر السابق .

(٥٣) الخليج ـ الشارقة/ الامارات ١٩٩١/٩/٦ .

أيضاً كيهان العربي ـ مقال «التوترات والضمانات الأميركية ـ ١٩٩١/١٠/٥ .

(٥٤) تصريحات ولايتي ـ كيهان العربي ١٩٩١/١٠/٥ .

(٥٥) راجع جدول رقم ١ في الفصل الأول ـ الجزء الثاني .

(٥٦) تعتبر ناقلات النفط المصدر الرئيسي للتلوث قبل حرب الخليج ، فقد أوردت الدراسات أن هذه الناقلات رمت في مياه الخليج ١,١ مليار طن من النفط عام ١٩٧٣ فقط ! المصدر عالم التجارة ـ يونيو ١٩٨١ .
وفي عام ١٩٨٩ نشرت «جلف تايمز» التي تصدر في الولايات المتحدة خبراً حول إلقاء مواد سامة في الخليج من قبل البحارة الاميركان . وقد أثار الموضوع ضجة كبيرة في الخليج وخارجه .
راجع : «جلف تايمز» ١٩٨٩/١٢/١٩ .

(٥٧) مقابلة الشاه مع جار الله ـ السياسة الكويتية ١٩٧٦/١/٢٠ .

(٥٨) المصدر السابق .

(٥٩) كيهان ١٩٧٥/٢/٢٢ نقلاً عن السياسة الكويتية ١٩٧٥/٥/٢٣ .

(٦٠) جريدة السفير اللبنانية ـ ٩١/١١/١٤ .

(٦١) صوت الكويت ١٩٩١/١٠/٢٥ .

(٦٢) أسعد حيدر ـ قراءة دولية في واقع الخليج ـ ملخص ندوة ـ السفير ١٩٩٠/١/٢٠ .

❊❊❊

الفصل الرابع

النزاع العربي ـ العربي
في الشأن الخليجي

في مطلع القرن العشرين كان الجزء العربي الأكبر من منطقة الخليج خاضعاً للسيطرة الاسلامية العثمانية ، فالعراق والاحساء ، كانتا تحت الادارة العثمانية ، أما بقية المناطق ، فقد كانت الادعاءات العثمانية تتراوح بين المد والجزر حسب قوة الدولة ، بينما حرصت بريطانيا كدولة أجنبية على حماية جيوب لها في الكويت والبحرين وقطر وساحل عمان ومسقط ، محتفظة لنفسها بحماية الملاحة والتجارة في الخليج .

ومن الطبيعي أن تستند حركات التوحيد : الاسلامية أو العربية في المشرق العربي على الماضي التوحيدي للمنطقة ، ويصعب بالتالي العودة عميقاً في أية دعوة اقليمية ، فالحدود التي أزالها الاسلام بين القبائل ، كان يعاد رسمها بصيغ مختلفة حسب ميزان القوى القبلي وحسب قوة الدولة المركزية الاسلامية ، سواء في المدينة المنورة أو في دمشق أو بغداد أو القاهرة أو الاستانة . ولابد بالتالي من اعتماد معايير محددة في النظر إلى الأمور في الظرف الراهن ، بدلاً من العودة إلى تاريخ حدود هذه الدولة أو تلك في مجرى الصراع على الحدود .

وإذا كانت هناك مشروعية لدعوة الوحدة القومية العربية من المحيط إلى الخليج ، فإن هناك مشروعية للدعوة لوحدة منطقة الخليج العربية ، ليس انطلاقاً من الماضي (رغم أهميته) ولكن من الرؤية المستقبلية لوحدة الأمة ، وضرورة عملية التوحيد التي يجب العمل من أجلها للحفاظ على مصالح الأمة ، ومصالح أطرافها ، وخاصة تلك التي تتمتع بأهمية استراتيجية استثنائية كمنطقة الخليج .

ومنذ مطلع هذا القرن ، كانت الدعوة القومية العربية ممثلة في حركة الشريف حسين ، أو الدعوة الاسلامية التوحيدية ممثلة في حركة الوهابية تطمحان لتوحيد المنطقة العربية المشرقية ، وكان العامل الخارجي ممثلاً في الاستعمار البريطاني بالدرجة الأساسية ، والفرنسي بالدرجة الثانية ، يراقب هذه الحركة ، ساعياً إلى استثمارها لمصلحته ، وتأطيرها في قنوات خططه للهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية .

وكانت بريطانيا العامل الأساسي الخارجي في حركة الصراع الاقليمية ، سواء في الجزيرة العربية أو العراق ، في الوقت الذي كانت الأطراف العربية تفتش عن مساراتها لتحقيق آمالها وخططها وهي تتطلع إلى الدعم البريطاني لمساعدتها ضد خصومها ، أو السكوت عنها في صراعاتها مع هؤلاء الخصوم . ولأنها كانت عنصراً أساسياً في الصراع ، فقد كانت تراقب بدقة صراعات الأطراف المحلية ، وتتدخل في الوقت المناسب لتفرض الحلول التي تراها مناسبة لمصالحها ، حتى إذا لزم الأمر استخدام القوة المسلحة .

ولأن الوضع الطبيعي هو الوحدة ، فإن المنطقة في حالة سيرورة منذ مطلع هذا القرن واتخذت مسارات متنوعة ، وشهدت الصراعات الدموية والسلمية ، مما جعل العلاقات العربية ـ العربية في هذه المنطقة شديدة التعقيد والصعوبة ، ومتداخلة مع عوامل اقليمية ودولية ، يتزايد ثقلها مع ضعف الأطراف العربية .

ومنذ الحرب العالمية الاولى ، برزت قوة رئيسية تهدف إلى السيطرة على عموم المنطقة هي المملكة السعودية ، وقوتان تهدف كل منهما إلى سيطرة جزئية ، هما العراق وعمان ، مع طموح الآخرين للاستمرار في البقاء بفعل العامل الأجنبي ، أو توازن القوى الاقليمي ، وبالتالي فإن مركزية النزاع العربي في الخليج تكمن في وضعية المملكة السعودية ، مما يتوجب دراسة تطورها منذ مطلع القرن الحالي .

المملكة السعودية في عملية تمدد :

لم يكن للعامل الخارجي دور مؤثر في انشاء الدولة السعودية الاولى التي دشنها أمير الدرعية بعد أن استجاب لدعوة المصلح الديني محمد بن عبد الوهاب ، بل كان الهاجس السياسي هو توحيد الجزيرة العربية ، والمشرق العربي تحت راية عربية ـ اسلامية . واستطاعت هذه الدولة أن تمتد إلى الأجزاء الكبرى من شبه الجزيرة العربية وخاصة الساحل الشرقي من المنطقة ، حيث خضعت عمان الطبيعية للدعوة ، وقطر والكويت ، وباتت الدولة السعودية تهدد الأطراف الجنوبية من الدولة العثمانية سواء في العراق أو بلاد الشام[1].

ولم تجد الدولة العثمانية والدول الكبرى وسيلة لتدمير هذه الدولة سوى طموح اسلامي أكبر منها تمثل في محمد علي باشا حاكم مصر ، الذي تمكن من اجتياح الجزيرة العربية برمتها ، وتدمير الدرعية عام ١٨١٥ وتوحيدها مع بلاد الشام ، مما أفزع الدول الاستعمارية الكبرى في ذلك العصر ، وجعلها تتكالب عليه ، وتجبره على التراجع إلى مصر بالقرارات الجائرة التي اتخذتها عام ١٨٤٠ !.

ولم يكن حظ الدولة السعودية الثانية أحسن من حظ الأولى ، فقد لعبت الصراعات القبلية في وسط الجزيرة العربية دوراً في اسقاط الدولة التي دامت من ١٨٤٣ - ١٨٨٧ .

وفي عام ١٩٠٢ انطلق عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود من الكويت[٢] لاسترجاع مملكة آبائه ، ضمن ظروف ومعطيات جديدة ، أبرزها وجود العامل الأجنبي بقوة أكبر ، وخاصة في الساحل الشرقي بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض وصايتها على حكام الكويت والبحرين وقطر والامارات العمانية المتصالحة وسلطنة مسقط . وكانت الدولة العثمانية قد استعادت سيطرتها على اقليم الاحساء ، وباتت تتمتع بمكانة دينية وسياسية مرموقة في معظم أنحاء الجزيرة .

بعد استيلائه على نجد ، وتثبيت وضعه ، توجه للسيطرة على المناطق المجاورة ، وفي عام ١٩١٣ تمكن عبد العزيز من الاستيلاء على الاحساء ، مستثمراً انشغالات وضعف الدولة العثمانية ، مما وضعه وجهاً لوجه أمام البريطانيين ، فطلب معاملته كبقية أمراء الخليج ، ووقع اتفاقية دارين عام ١٩١٥ التي وضعته تحت الحماية البريطانية[٣] واستولى على حائل عام ١٩٢١ ، ودانت له الحجاز بالطاعة بعد حروب استمرت أكثر من سنتين ، وذلك في يناير ١٩٢٦ .

بعد الاستيلاء على الاحساء ، كان من الطبيعي أن تتجه أنظار عبد العزيز إلى المناطق المجاورة كالكويت والمشيخات والعراق وعمان ، وعندما دخل النفط في النزاعات الحدودية ، امتد أثره بحراً ، ولم تكد واشنطن تخرج عام ١٩٤٥ نظرية «الجرف القاري» حتى تمسكت المملكة بهذه النظرية لتمد مياهها الاقليمية إلى نصف الخليج ثم أحيلت قضايا الجرف القاري الخليجي إلى محكمة دولية أصدرت حكمها في كوبنهاغن عام ١٩٦٦ .

السعودية والكويت :

تركزت نشاطات ابن سعود «والاخوان»[٤] للسيطرة على الكويت وسعى لاقناع البريطانيين من خلال جون فيلبي بتسهيل هذه المهمة ، الذي اقترح بعد الحرب العالمية الأولى «ضم الكويت إلى ممتلكات ابن سعود لأنها المنفذ الطبيعي لداخل الجزيرة العربية»[٥] وكان عبد العزيز يصرح باستمرار «بأنه لن يهدأ له بال إلا إذا رفع رايته داخل مدينة الكويت»[٦].

اشتدت النزاعات بين آل سعود وآل الصباح على مسائل الحدود والولاءات القبلية والضرائب على التجارة . وكان من أبرز المعارك التي هزم فيها آل صباح معركة حمض المشهورة عام ١٩١٩ . مما اضطرهم إلى بناء سور الكويت الذي استغرق بنائه أربعة أشهر (مايو - سبتمبر ١٩٢٠) وعندما تدخلت بريطانيا للتحكيم بين الطرفين ، حدد ابن سعود مطالبه بأن «ممتلكاته

ينبغي أن تمتد إلى أسوار الكويت»[7] أما مطالب «الاخوان» فقد كانت «أن يصبح جميع سكان الكويت من الاخوان»[8]. وفي عام ١٩٢٠ ، تدخلت بريطانيا بالقوة العسكرية لاجبار السعوديين على الانسحاب من الجهرة بعد «أن جلبت سفينتين حربيتين رابطتا أمام ساحل الكويت ، وحلقت طائرتان على معسكر الاخوان مهددة بالقصف إذا لم ينسحبوا»[9].

واستمرت الهجمات السعودية على العراق والاردن والكويت ، وكانت القوات البريطانية تتصدى لهم بالطائرات وتجبرهم على التراجع[10]، وكان عبد العزيز عندما يجد نفسه محشوراً بالضغوطات البريطانية يتبرأ من الأعمال العسكرية التي يقوم بها الاخوان ، ويضع اللوم على الأطراف الأخرى التي تأوي خصومه !

في عام ١٩٢٢ ، وبدور فعال من الحكومة البريطانية لتسوية مشكلات الحدود العراقية النجدية ، والكويتية ، انعقد مؤتمر العقير[11]. وكان عبد العزيز قد أكد في مذكرة له بأن «حدوده تمتد إلى الفرات باعتباره الحد الطبيعي للبادية وإلى أسوار الكويت. وبعد خمسة أيام من المفاوضات الفاشلة ، تدخل المندوب السامي البريطاني في العراق ، السيد برسي كوكس ، لحسم الأمور المتنازع عليها . وتصرف مع جميع الوفود على أنها تحت إمرته[12]، وتناول قلماً ووضع خطاً على الخارطة يمتد من رأس الخليج إلى شرق الأردن فأعطى عبد العزيز مساحة كبيرة تدّعي الكويت ملكيتها وهي الأراضي التي احتلها فيصل الدويش ـ أحد أبرز زعماء الاخوان ـ قبل سنة . كما أعطى العراق مساحة كبيرة من الأرض تدعى السعودية ملكيتها . ثم رسم على الخارطة منطقتين سماهما «المناطق المحايدة» بين نجد والعراق ، وبين نجد والكويت وضعهما تحت السيادة المشتركة حيث تستطيع القبائل البدوية المختلفة أن تنتقل وترعى مواشيها بحرّية[13]

وقد أغضبت الاتفاقية جميع الأطراف ، فقد اعتبر شيخ الكويت أنها «سلبته ثلثي أراضي اماراته لصالح السعودية[14]، بينما اعتبر ابن سعود أن بريطانيا قد حرمته من أراضي كبيرة كان يطالب بها وتم ضمها إلى العراق . أما العراق فقد حرم من الكويت والمنافذ البحرية التي كان يطالب بها ، ورغم ذلك فقد وافقت عليها الأطراف الثلاثة !.

ولم تهدأ مشاكل الحدود بين المملكة والكويت ، فقد استمرت مناوشات الاخوان ضد الكويت ، وفرضت المملكة الحصار الاقتصادي على الامارة ، بهدف تحويل التجارة إلى موانىء الاحساء ، أو الحصول على بعض الضرائب الجمركية . وشهدت فترة العشرينات نزاعات حادة بين آل سعود والاخوان ، والسعوديين والكويتيين . وكان البريطانيون يتصرفون وكأنهم «الدولة الخليجية الأكبر» التي تحسم الأمور في الوقت المناسب !

استمر الحصار التجاري السعودي على الكويت منذ ١٩٢٣ حتى ١٩٤٠ ، ولعبت بريطانيا الدور الأساسي في التوسط بين الطرفين ، بحيث ضمنت بقاء آل الصباح ، وزوال

«الاخوان» لكنها عجزت عن ايقاف التسلل الأميركي إلى المملكة ! وفي عام ١٩٣٢ نقل فيلبي رغبات الملك عبد العزيز إلى السير ديكسون المقيم البريطاني في الكويت في أن يوافق شيخ الكويت على الأمرين :

«الأول : أن تكون امارته تحت السيادة السعودية .

الثاني : أن تسمح الكويت بتعيين موظفين سعوديين في المقاطعات التابعة لها بحيث يضمن ابن سعود تحصيل نصيبه من الجمارك المفروضة على التجارة»[١٥].

وقد رفضت الكويت هذه الشروط . وبعد ٣ سنوات تدخلت بريطانيا لفرض الحصار التجاري على موانىء الاحساء لاجبار الملك على حل مشاكله مع أمراء الكويت . وفي ديسمبر ١٩٣٨ تقدمت بريطانيا بمشاريع لاتفاقيات ثلاث بين الكويت والمملكة : اتفاقيتي حسن الجوار والصداقة واتفاقية خاصة بتبادل تسليم المجرمين ، وحيث تصاعد التهديد العراقي للكويت آنذاك ، فقد تمكنت بريطانيا من الضغط على السعوديين للتوصل إلى الاتفاقيات المذكورة مع شيوخ الكويت . وأمكن توقيع هذه الاتفاقيات في ابريل ١٩٤٢ ، وشكلت مرتكزاً للعلاقات التي تطورت لاحقاً[١٦].

وبعد الاستقلال دخلت المملكة في مفاوضات مع الكويت لتسوية مسائل الجزر المتنازع عنها ، وتقسيم المنطقة المحايدة . وقد «سويت مسألة المنطقة المحايدة عام ١٩٦٥ . ورفضت الكويت التنازل عن جزيرتي كارو وأم المرادم ، فقامت القوات السعودية باحتلال الجزيرتين عنوة»[١٧]، ولم يتم التوصل إلى حل للمياه الاقليمية والجزيرتين للوقت الحاضر .

السعودية والامارات :

أولى عبد الله بن جلوى ، الحاكم السعودي للاحساء ، اهتماماً كبيراً لاقليم عمان بعد أن تمت السيطرة على الاحساء عام ١٩١٣ . وكان يتطلع إلى تحقيق هدفين :

«أولهما : أن يضم الساحل العماني إلى حكومة نجد .

وثانيهما : أن يسيطر على المقاطعات العمانية المستقلة عن سلطنة مسقط . . . وكان من المنتظر إذا حقق السعوديون عملياتهم بنجاح في البريمي والظافرة أن يجد شيوخ الساحل العماني أنفسهم مضطرين إلى الانضمام لحكومة نجد على أن يمارسوا استقلالاً ذاتياً في اماراتهم»[١٨] ولذلك بعث بعماله لتلقي الزكاة من القبائل القاطنة في المنطقة الصحراوية بين الساحل والربع الخالي ، وكان يتصرف على أن تلك المنطقة واحدة وهي امتداد للاحساء[١٩].

استثمر السعوديون نشوب قتال بين قبائل الدروع والعوامر وبوشمس من جهة ،

والمناصير والمزاريع من جهة ثانية عام ١٩٢٥ ، وقد استعان المناصير وحلفائهم بالحاكم السعودي في الاحساء[٢٠] معلنين الولاء له . وشكل ذلك بداية النزاع على واحات البريمي وما حولها من مناطق تبلغ مساحتها ٧٣ ألف ميل مربع وتمتد من خور العديد جنوب قطر ، إلى البريمي والظاهرة في عمان الداخل . وبالتالي تتشابك فيها مصالح شيوخ قطر وأبو ظبي وامامة عمان .

استمرت النزاعات بين مد وجزر ، على ضوء الولاءات القبلية المتغيرة . إلا أن دخول النفط في المعادلة قد غير كثيراً من قواعدها وقوانينها وقواها على حد سواء ففي «العربية السعودية لا يعترف الامتياز الممنوح لشركة العربية الاميركية للزيت (أرامكو) بوجود أية حدود على الخليج غير حدود المملكة الوهابية ، وقد نشرت الشركة الاميركية مصوراً جغرافياً لتلك المنطقة يجعل من امارات الخليج ومشيخاته الخاضعة للنفوذ والسيطرة البريطانيين مجرد خطوط على شاطىء الخليج على الرغم من أن الامتيازات البترولية على طول الساحل الجنوبي الغربي من سلطنة عمان وشاطىء الهدنة وقطر كلها معطاة لشركات بريطانية[٢١].

وقد استاءت بريطانيا من حصول الاميركيين على امتيازات النفط في السعودية ، خاصة بعد أن تقدمت واشنطن بمذكرة إلى لندن تستفسر فيها عن الحدود الشرقية للمملكة السعودية[٢٢] وعلى ضوئها تقدمت بريطانيا برسالة إلى السعودية تطلب فيها الدخول في مفاوضات للاتفاق على الحدود بين المملكة والمشيخات[٢٣] وفي المذكرات المتبادلة بين ابن سعود والحكومة البريطانية ، أكد ملك السعودية بأن «الصحراء كانت ملكاً له باستمرار»[٢٤] وجاء في احدى رسائله : «ان صاحبي قطر وعمان يودان الالتحاق بي . ولكني سكت لعدم الشقاق بيني وبين الحكومة البريطانية ، وهم يعلمون أن ليست لهم حدود خارج قراهم . والبادية من رعايانا من أول زمن الدرعية . والترك كانوا في الاحساء طلبوا مني أن أمنع عنهم آل مرة وسكان الجافورة فأرسلت من منعهم وأقاموا مندوبين لي»[٢٥] بينما تمسكت بريطانيا في دفاعها عن حدود المشايخ بالاتفاقية البريطانية العثمانية الموقعة في ٢٩ يوليو ١٩١٣ ، والتي أعلن عبد العزيز بعد استيلائه على الاحساء موافقته عليها ، وقد رسمت تلك الاتفاقية الحدود بين الدولة العثمانية والمشيخات في قطر وساحل عمان[٢٦].

وخلال الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، حرصت الأطراف المعنية (بريطانيا ممثلة للشيوخ ، وابن سعود) على تأكيد ادعاءاتها مستعينة بتلك الاتفاقية[٢٧] أو غيرها أو الولاءات القبلية منذ الدولة السعودية الاولى[٢٨] وأصرت بريطانيا على أنها صاحبة الحق المطلق في التحدث باسم الشيوخ ، ولا تعترف بأي تنازل يقوم به أي شيخ دون موافقتها[٢٩] كما تم تبادل المذكرات والمذكرات المضادة وجرت مباحثات في لندن عام ١٩٣٥ بين السعودية وبريطانيا دون التوصل

إلى شيء محدد[٣٠] . كما لم تسفر زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٣٨ إلى بريطانيا عن نتائج ايجابية .

وبرزت المشكلة مجدداً عام ١٩٤٩ عندما توغلت فرق الاستطلاع التابعة لشركة أرامكو الاميركية في «سبخة مطى» مما استدعى تدخل البريطانيين وأجبروا الفريق على العودة وسلموه رسالة جاء فيها «أن الحكومة البريطانية تعتبر أن مشيخة أبو ظبي تمتد حتى خور العديد»[٣١] بينما أشارت مذكرة السعوديين : «أن ابن سعود يملك حقوقاً ثابتة في خور العديد وكان يستخدم في الماضي كمحطة للتجارة المتجهة إلى الاحساء . وأن هناك رغبة الآن في تطويره تجارياً»[٣٢] مما فتح ملف قضية البريمي برمتها على بساط البحث .

وفي أغسطس ١٩٥١ انعقد مؤتمر لندن لبحث النزاع على البريمي . وأعقبه مؤتمر آخر في فبراير ١٩٥٢ بالدمام ، وحضره شيخا قطر وأبو ظبي ، حيث سلّم الأول بمطالب السعودية ، بينما تمسك الثاني بوجهة نظر بريطانيا ، ورفض المندوب البريطاني موقف شيخ قطر . ووصل المؤتمر إلى الفشل[٣٣] .

تفاقم الموقف في البريمي عندما بعثت بريطانيا فرق استكشافية ، وأرسلت السعودية الأمير تركي بن عطيشان مع قوة من الشرطة في أغسطس ١٩٥٢ ، وكردّ على ذلك أرسلت بريطانيا قوة عسكرية أقامت لها معسكرات على بعد أربع كيلو مترات من البريمي ، وأخذت الطائرات البريطانية تحلق فوق الواحة ، مما دفع الطرفين إلى التوصل إلى «اتفاق التوقف» وعدم تصعيد الوضع وذلك في ٢٦ اكتوبر ١٩٥٢ .

اتفق الطرفان في ١٩٥٤/٦/٣٠ على تشكيل محكمة خماسية تبت في النزاع وتدرس مشاريع المقترحات الحدودية المقدمة من الطرفين ، والتنظيم القبلي وممارسة السلطة والمستندات التاريخية وحاول كل طرف أن يكسب ولاء القبائل في المنطقة وقدم ابن عطيشان المساعدات المالية لمشايخ القبائل كما بعث ابن جلوى ، أمير الاحساء رسائل إلى سكان المنطقة يطلب منهم اعتبار أنفسهم رعايا سعوديين ،وتحرك شيخ أبو ظبي وبريطانيا في اتجاهات مضادة ، وفي نهاية الأمر قررت بريطانيا أن تحسم النزاع بالقوة المسلحة فأرسلت قواتها في ١٩٥٥/١٠/٢٦ واستولت على البريمي وقسمتها بين السلطنة وأبو ظبي[٣٥] وأسرت القوات السعودية[٣٦] ورسمت الحدود بين البلدان الأربع (السعودية ، قطر ، أبو ظبي ، عمان) لكن السعوديين رفضوا تلك الصيغة . وتوترت العلاقات بين لندن والرياض إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية اثر العدوان الثلاثي على مصر في اكتوبر ١٩٥٦ .

استمر الجمود وعدم حسم المسائل الحدودية حتى السبعينات ، فبعد إقامة اتحاد الامارات العربية ، سعت المملكة إلى تسوية خلافاتها مع رئيس الدولة الجديدة . وأمكن التوصل إلى

اتفاق شمل منطقة البريمي وخور العديد وسبخة مطى ، وتضمن المسائل التالية :

ـ تنازلت أبو ظبي عن شريط حدودي عرضه ٢٥ كم على طول حدودها حتى التقائها بالحدود العمانية .

ـ تنازلت أبو ظبي عن شريط ساحلي في خور العديد عرضه ٥٠ كم ، وفقدت حدودها مع قطر على أن يكون للسعودية حق استثمار الساحل إلى ٣ ميل . دون أن يغير ذلك من الحدود القطرية ـ الظبيانية في الجرف القاري والآبار النفطية المشتركة (القطرية ـ الظبيانية) كحقل البندق .

ـ تنازلت المملكة عن ادعاءاتها في البريمي حسب الوضعية التي كانت عليها عام ١٩٧٤ ، حسب التقسيم البريطاني السابق[٣٧].

السعودية وقطر

برزت المخاوف البريطانية من سيطرة آل سعود على قطر عندما استولى عبد العزيز على الاحساء عام ١٩١٣ واعتبر قطر جزءاً من الاحساء في التقسيمات الادارية لجنده . وعبر عبد العزيز في لقائه مع «تريفور» المعتمد البريطاني في البحرين و«شكسبير» المعتمد البريطاني في الكويت خلال يومي ١٥ ، ١٦ ديسمبر ١٩١٣ على أن قطر وعمان جزء من الأراضي التي يرغب في استعادتها . إلا أن البريطانيين أكدوا له أنهم سيدافعون عن حلفائهم المشايخ ، وأن الحدود القطرية السعودية قد رسمها الخط الأزرق الذي أشارت إليه الاتفاقية البريطانية التركية في ٢٩ يوليو ١٩١٣ وقد أكد عبد العزيز استعداده لعدم الاعتداء على الممتلكات البريطانية[٣٨].

أعلن عبد العزيز احترامه للعلاقات البريطانية القطرية في معاهدة دارين . لكن المخاوف البريطانية على الامارة قد دفعتها إلى وضع قطر تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة نوفمبر ١٩١٦[٣٩].

توترت الأوضاع الداخلية القطرية في العشرينات ، فسعى عبد العزيز لاستثمارها لصالحه . إلا أن البريطانيين وقفوا بالمرصاد لكل المحاولات السعودية ، وأوضح برسي كوكس للملك السعودي في مؤتمر العقير أن بريطانيا ستدافع عن قطر ، ورسم «خطاً لما يرى أن تكون عليه الحدود القطرية السعودية . وقد عرف هذا الخط بتصريح كوكس»[٤٠].

في الثلاثينات برزت مشكلة الحدود كجزء من الصراعات النفطية ، وازدادت مخاوف البريطانيين عندما وقع شيخ قطر اتفاقاً مع ابن سعود في سبتمبر ١٩٣٣ تعهد فيه ألا يمنح أي امتياز للنفط في الأراضي الداخلية لقطر وألا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة .

ووجدت بريطانيا أن هذا الاتفاق هو مدخل للشركات الاميركية ، وحذرت شيخ قطر من أن ابن سعود «يسعى لابتلاع مشيخة قطر نفسها»[١].

واشتدت الخلافات عندما أعطى شيخ قطر امتياز التنقيب عن النفط للشركات البريطانية في ١٩٣٥/٥/١٧ وأصر عبد العزيز على عدم السماح للشركات بالتنقيب عن النفط حتى يتم التوصل إلى حدود واضحة بين البلدين . وكانت بريطانيا قد وضعت الأمور في نصابها النفطي ، وصراعها مع الشركات الأميركية ، و «كان من المبادىء الأساسية للسياسة البريطانية في ذلك الحين ألا يحصل ابن سعود على أي منفذ على البحر شرقي جزيرة قطر»[٢].

دارت مفاوضات بين الحكومة البريطانية وابن سعود طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حول الحدود القطرية السعودية ولم يتم التوصل إلى حل مرضي لها ، وتم استئنافها في ٢٢ مايو ١٩٤٥ وتكررت الجهود البريطانية لعزل شيوخ قطر عن التأثير السعودي ، ولم يتم التوصل إلى حلول مرضية لا في مؤتمر لندن عام ١٩٥١ ولا في مؤتمر الدمام ١٩٥٢ .

وعندما تمكنت المملكة من الحصول على خور العديد بموجب اتفاقية ١٩٧٤ مع أبو ظبي فقد باتت جارة لقطر من ناحية الجنوب ، وبالرغم من عدم الاعلان عن اتفاقية جديدة لرسم الحدود بين قطر والسعودية عدا الاتفاقية القديمة التي وضعتها بريطانيا عام ١٩٣٥ ، إلا أن النزاع القطري البحراني ، وحرص الدوحة على كسب ود المملكة جعلها تتنازل عن شريط حدودي بحيث أصبحت منطقة العديد بأكملها ضمن الأراضي السعودية .

السعودية والسلطنة :

كان الخلاف على واحات البريمي في الخمسينات ، تعبيراً عن الخلاف الأوسع بين المملكة السعودية وكل من السلطنة وأبو ظبي ، فقد كانت الحكومة السعودية ترى بأن «قسماً واسعاً من أراضي حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبي داخلاً ضمن أراضي جلالة الملك ابن سعود . ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبري والبريمي وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية» حسب المذكرة التي رفعتها الحكومة السعودية إلى وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٣٨[٣].

وفي الوقت الذي اشتعلت النزاعات على الحدود بين السعودية وجيرانها بعد توقيع امتيازات النفط ، اشتعل نزاع آخر بين امامة عمان وسلطنة مسقط . فبالرغم من أن اتفاقية السيب ١٩٢٠ قد أعطت للامامة استقلالاً في إدارة شؤونها ، إلا أن بريطانيا اعتبرتها ضمناً تابعة لسلطان مسقط ولذلك وقعت اتفاقيات النفط معه ، مما أثار حفيظة الامام في نزوى[٤].
وبالرغم من مخاوف الامامة من السعوديين خاصة بعد إرسال أمير سعودي إلى البريمي عام ١٩٢٥ ، مما دفع الامامة إلى الزحف على عبري والاستيلاء عليها عام ١٩٤٦[٥]، إلا أن

الاباضيين يجدون أنفسهم قريبين من الوهابيين ، مما يفسر انتشار المذهب الوهابي وسط العديد من قبائل البريمي وشمال عمان وجعلان وسواها[٤٦]، لذا فإن النزاع مع سلطان مسقط ، قد أوجد أرضية أكبر للتحالف ، إلا أن البريطانيين قد حسموا تلك الوضعية بالهجوم على عاصمة الامامة عام ١٩٥٥ والاستيلاء عليها في ١٩٥٥/١٢/١٥ . ولم يتمكن انصار الامام الذين حرروا نزوى في أواسط يوليو ١٩٥٧ واستمروا سنتين في المقاومة من تغيير خارطة الصراع لاحقاً ، فإثر انتصارات حركة التحرر العربية في العراق ثم اليمن ، طويت صفحة النزاع على المنطقة بين بريطانيا والسعودية .

وكانت الرياض تتمنى الوصول إلى تسوية حدودية في الزيارة الأولى التي قام بها السلطان قابوس في نهاية ١٩٧٠ ، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق . فسعت إلى حل منفرد مع دولة الامارات عام ١٩٧٤ على المنطقة المتنازع عليها ، مما أثار حفيظة قابوس وعبر عن استيائه في مقابلة صحفية قال فيها : «أبو ظبي تنازلت للسعودية عن أراضي لا تملكها بل هي ملك لعمان . واننا لم نكن طرفاً في هذه الاتفاقية . ولا كنا على معرفة بالمحادثات . . . ونأمل أن يتدارك الاخوان- اصلاح الخطأ الذي حدث»[٤٧].

واستمرت الخلافات الحدودية بين السلطنة والسعودية على وضعيتها السابقة ، وقد شهدت المنطقة الجنوبية اشتباكات بين البلدين (دون الاعلان عنها) عام ١٩٨٨ ، وسعى الطرفان إلى تطويقها . ووجد البلدان أن من مصلحتهما التوصل إلى حل للخلافات الحدودية بعد الوحدة اليمنية . وتحقق ذلك اثر زيارة السلطان قابوس للرياض في مطلع ١٩٩٠ وتوقيعه اتفاقية ترسيم بين البلدين[٤٨]. مما يعني قبوله بالحدود التي رسمتها السعودية مع أبو ظبي من جهة ، وقبول السعودية بالحدود التي رسمتها بريطانيا ـ سابقاً ـ مع السلطنة من جهة اخرى .

السعودية والبحرين :

لعل النزاع الحدودي بين البلدين هو الأقل أهمية في النزاعات التي خاضتها المملكة مع جيرانها ، ويعود السبب إلى أن امتيازات النفط في البلدين قد حصلت عليها شركات النفط الاميركية ، كما أن المملكة حريصة على كسب ود آل خليفة وتعزيز مواقعهم في مواجهة الحركة الشعبية المعارضة التي تنظر المملكة إليها كعدو مشترك منذ الخمسينات .

وقد جرى النقاش حول الحدود البحرية والجزر التابعة للبحرين في مؤتمر لندن عام ١٩٥١ ، واتفق الجانبان البريطاني والسعودي على «قسمة المناطق المغمورة بين المملكة والبحرين في خط رسم مناصفة بين البلدين» وبرزت خلافات على جزيرتي «البينة وفشت أبو سعفه والضحاضيح»[٤٩].

وأمكن التوصل بين بريطانيا والسعودية إلى اتفاقية رسمت بموجبها الحدود البحرية بين البلدين عام ١٩٥٨[٥٠] لكن المملكة قدمت تنازلاً مادياً لحكومة البحرين عندما اعتبرت انتاج حقل أبو سعفة النفطي مشتركاً بين البلدين منذ سبتمبر ١٩٧٤[٥١].

السعودية والعراق

رسمت اتفاقية العقير ١٩٢٢ الحدود السعودية العراقية ، لكنها لم توقف استمرار هجمات «الاخوان» على المناطق العراقية ، وتوترت العلاقات الهاشمية ـ السعودية بعد أن شدد عبد العزيز هجماته على الحجاز لطرد الهاشميين منها ، والاستيلاء عليها عام ١٩٢٦ وطرد الاسرة الهاشمية عن سدة الحكم .

لكن نجاح عبد العزيز في سحق حركة الاخوان عام ١٩٢٩ ، والوساطة البريطانية المستمرة للوصول على حدود ثابتة معترف بها من الطرفين ، قد دفع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي عام ١٩٣١ إلى زيارة المملكة وتوقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار واتفاقية تسليم المجرمين وبروتوكول التحكيم بين البلدين[٥٢].

ولم تبرز أية اشكالات بين البلدين نظراً لعدم وجود توقعات حول النفط في المنطقة المحايدة بين البلدين .

وفي عام ١٩٧٩ أمكن التوصل إلى صيغة لتقسيم المنطقة المحايدة وذلك بعد زيارة ولي العهد السعودي إلى بغداد عام ١٩٧٥ وزيارة عزت ابراهيم إلى الرياض في فبراير ١٩٧٩[٥٣].

واستثمرت السعودية حالة الحرب التي عاشها العراق مع ايران لتحصل على تنازلات حدودية ، وأمكن توقيع اتفاقية حدودية بين البلدين عام١٩٨٢[٥٤] لم يفصح عن بنودها ، وقد أشارت بعض الأوساط إلى تنازل عراقي عن بضعة كيلو مترات على الحدود لصالح المملكة .

وبعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية استرجع العراق تلك المنطقة ، مما خلق حالة توتر بين البلدين أمكن التخفيف من حدتها إثر زيارة الملك فهد إلى زيارة العراق ، وتوقيع اتفاقيتين أمنيتين أكدتا على «احترام السيادة ومنع استخدام القوة في المنازعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية»[٥٥].

الدول الخليجية الاخرى والنزاعات الحدودية :

إذا كانت المملكة السعودية قد اشتبكت مع كل دول المنطقة في نزاعات حدودية ، فبحكم أنها ملاصقة لحدود سائر هذه الدول وكانت تطمح إلى ضم الامارات الصغيرة إليها

وتقزيم كافة الدول المذكورة ما أمكن ، إلا أن بريطانيا هي التي لعبت الدور الأساسي في عدم حسم توحيد الجزيرة العربية تحت راية السعوديين ورسمت الحدود بين هذه الكيانات .

وبالرغم من أهمية البحث عن نزاعات الحدود بين هذه الدول لمعرفة الهواجس الأمنية لدى كل طرف من هذه الأطراف ، فإن تلك النزاعات لا تكتسب طابعها الشمولي الخليجي ، عدا الحالة السعودية ، وإلى حد ما التوجهات العراقية والعمانية مما يتطلب وقفة سريعة أمام هواجس الحدود العمانية والنزاع العراقي الكويتي الذي وضع المنطقة العربية برمتها أمام امتحانين عام ١٩٦١ ، وعام ١٩٩٠ نجحت الأمة العربية في تجاوز الأزمة الاولى ، ونجحت الولايات المتحدة في القاء القبض على الأمة بأكملها في الأزمة الثانية .

سلطنة عمان والنزاعات الحدودية :

إذا كانت السلطنة قد سوت نزاعها الحدودي مع جارتها الكبيرة بقبول الأمر الواقع ، فإن النزاع مع دولة الامارات ، ومع الامارات السبع كل على انفراد ، لم يسو للوقت الحاضر ، ويمتد من المنطقة الشمالية (مسندم) حتى البريمي ، كما ان لدى مسقط الرغبة الكامنة في ضم الامارات إلى السلطنة تحت راية عمان الكبرى ، دون الافصاح رسمياً عن ذلك ، لما يمكن أن يثيره من نزاعات كبيرة مع الجارتين الكبيرتين (ايران والسعودية) .

تشكل منطقة مسندم المطلة على مضيق هرمز ، أهم موقع استراتيجي في الخليج ، حرصت بريطانيا على حمايته مباشرة بالقوة العسكرية البحرية لضمان حرية الملاحة في المضيق ، وردع كافة القبائل العربية بعد أن تم القضاء على القوة البحرية العسكرية للقواسم عام ١٨٢٠ .

برزت مشكلة مسندم في الثلاثينات من هذا القرن عندما رفض مشايخ الشحوح السماح لفريق مسح بريطاني بالعمل في المنطقة للتعبير عن عدم ولاءهم لسلطنة مسقط وطالب «هؤلاء المشايخ أن تعترف حكومة الهند باستقلالهم عن سلطنة مسقط كما هو حال شيوخ ساحل الصلح البحري»[٥٦] وسعت بريطانيا ـ التي وجدت في هذه التحركات بأنها بتحريض من ايران ـ إلى القيام بمظاهرة بحرية للتأكيد على سيطرة سلطان مسقط على المنطقة ، بهدم القلاع وقمع الحركات الانفصالية خوفاً من انتشارها»[٥٧].

وجاء التغيير في مسقط عام ١٩٧٠ كجزء من الترتيبات البريطانية بعد الاعلان عن نيتها على الانسحاب ، واستمرت النزاعات بين امارة رأس الخيمة ـ المحاذية لمنطقة مسندم وسلطنة عمان بين مد وجزر . وحرصت السلطنة على قضم المزيد من الأراضي في هذه المنطقة واستثمار الخلافات بين شيوخ الاتحاد للتأثير على مجمل الوضع . وتأزمت العلاقات أكثر من مرة إلى درجة

الصدامات المسلحة . وفي عام ١٩٧٧ طالب السلطان بمنطقة ساحلية في امارة رأس الخيمة طولها ١٦ كيلو متر كامتداد جنوبي لمسندم[٥٨] وعبر وزير الخارجية العماني يوسف العلوي عن هذه الاشكالية بقوله : «أن جذور الخلاف تعود إلى أيام البريطانيين في المنطقة . كانت يومها ثمة اتفاقيات حدودية بين السلطان السابق والامارات ، وكانت معترفاً بها وملزمة لكلا الطرفين . والمناطق ذات العلاقة في رأس الخيمة هي الوحيدة التي لم يتم عليها اتفاق في السابق . كانت العادات القبلية تقضي بأنه عند إبرام أي اتفاق يجب أن تقره القبائل في المنطقة ، وبالأخص شيوخها . شيوخ قبائل الشحوح لم يقروا الاتفاقيات السابقة مما عنى أنها من دون قيمة»[٥٩].

وعندما بدأت شركات النفط بالتنقيب في المياه الاقليمية لرأس الخيمة عام ١٩٧٧ تدخلت مسقط وأوقفت عمليات التنقيب لأنها تطالب بالمنطقة . ويقول شيخ رأس الخيمة «أنا أستغرب كيف يطالب السلطان بهذه المنطقة وبترولها وهي تبعد عن الأراضي العمانية مسافة ١٧ كيلو متر . وتوجد اتفاقية قديمة تبين الحدود الفاصلة بين أراضي رأس الخيمة وعمان وتبين بأن حدود عمان عند خط الملاحة شمال خصب فقط»[٦٠].

وتم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٨٦ بين مسقط ورأس الخيمة ، حصلت مسقط بموجبه على الشريط الذي طالبت به ، إلا أن ذلك قد أثار مشايخ الشحوح لما سببه الاتفاق من فصل تعسفي بين الأراضي ومالكيها في المنطقتين ، وطالبوا في مذكرات رفعوها إلى الشيخ زايد ومجلس التعاون بالتوسط لحل هذه المشكلة .

ولا يقتصر الأمر على منطقة مسندم . بل يمتد إلى كل الامارات وحدودها المشتركة مع السلطنة . فخلال مرحلة الحماية البريطانية ، حرص الانكليز على المزيد من تمزيق هذه المنطقة إلى درجة مثيرة للسخرية «فمدينة دبا مثلاً تنقسم إلى ثلاثة أقسام مع أن سكانها لا يزيدون عن ٢٥٠٠ نسمة ولا يبلغ طولها أكثر من كيلو متر وتتبع ثلاثة امارات . . . وكان الطريق فيها غير معبد . . . وكان السبب أن هذه المنطقة تابعة للسلطنة وأن السلطان غير راغب في تعبيد الطريق . . ويظهر التمزق جيداً في تقسيم امارة الشارقة إلى خمسة أجزاء وعجمان إلى ثلاثة أقسام . . .»[٦١].

وعندما اجتاح العراق الكويت ، برزت مخاوف جدية لدى أبو ظبي ، أن تقدم مسقط على خطوة مشابهة في المناطق الشمالية وتستولي على الامارات التي تفصل جزئي السلطنة عن بعضها البعض ، وترددت اشاعات عن الوساطة البريطانية لتهدئة الأوضاع بين البلدين . ولا زالت المشاكل الحدودية تؤرق المسؤولين في دولة الامارات !

النزاع العراقي ـ الكويتي :

كان الاتفاق الانجليزي التركي عام ١٩١٣ أول مناسبة لرسم الحدود بين العراق والكويت ، وخلال العقد اللاحق تداخلت النزاعات السعودية ـ الكويتية ـ العراقية وكانت بريطانيا تستثمر هذه النزاعات للحصول على المزيد من المكاسب .

رسمت اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ الحدود بين الكويت والعراق ، لكن مشاكل التهريب عبر الحدود وممتلكات آل الصباح في البصرة والفاو ، والعمل على كسب الكويت وحمايتها من السعودية لم تتوقف من جانب العراق[٦٢].

تميزت السنوات من ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بالمحاولات المتكررة التي بذلها العراق لضم الكويت ، وفي رسالة من السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية أشار فيها إلى أن «البصرة لا تصلح لكي تكون ميناءاً هاماً للعراق وأن أعضاء الحكومة العراقية يطالبون بضم الكويت إلى العراق ، ولذا لابد من التوصل إلى اتفاقية مع الكويت من شأنها اطلاق مخرج للتجارة العراقية إلى الخليج»[٦٣].

وعمدت الحكومة العراقية في سنوات ما قبل الحرب إلى الاستفادة من موجة التذمر والمعارضة التي برزت ضد آل الصباح عام ١٩٣٨ ، وتبنت مطالب الحركة الوطنية الكويتية ودافعت عنها من إذاعة قصر الزهور والصحف العراقية ونشطت «رابطة عرب الخليج» التي اتخذت من البصرة مقراً لها ، مطالبة بضم الكويت إلى العراق في الفترة ما بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وقام وزير الخارجية العراقية بتقديم طلب إلى الحكومة البريطانية لضم الكويت إلى العراق عام ١٩٣٧[٦٤] واستمرت الدعاية العراقية رسمياً وشعبياً لضم الكويت ، فقد أعلنت إذاعة بغداد في مارس ١٩٣٩ بأن «المجلس التشريعي في الكويت كان قد أعلن قبل حله ضم الكويت إلى العراق بأغلبية الأصوات وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت»[٦٥] ولاشك أن هذه الحملات قد أثارت ابن سعود خاصة وإنه كان يبذل جهوده لضم الكويت إلى مملكته . وبعد مقتل الملك غازي عام ١٩٣٩ ، ساد الهدوء على هذه الجبهة ولم تعد الأزمة إلى واجهة الأحداث إلا عام ١٩٦١ عندما أعلن الرئيس العراقي ، عبد الكريم قاسم بـ«أننا سنمد حدود العراق إلى جنوب الكويت . . وأن أمير الكويت هو حاكم محافظة الكويت العراقية»[٦٦].

على ضوء هذه التهديدات بعثت بريطانيا بقوات عسكرية إلى الكويت بلغ عددها ٢٥٠٠ جندي بموجب اتفاقية التعاون والصداقة الموقعة عام ١٩٦١ . إلا أن هذا العمل قد لقي الشجب من الدول العربية ، وقاد عبد الناصر حملة ضد هذا الاستدعاء ، واتخذت الجامعة العربية قراراً بإرسال قوات عربية للكويت على أن تغادرها القوات البريطانية ، مما أوجد حالة

من العزلة العربية للعراق .

وبعد انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣ الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي ، حرصت القيادة العراقية على طمأنة جارتها بإعلان الاستعداد لحل المشاكل المعلقة بين البلدين ، والاعتراف المتبادل ، وتشكيل اللجان لتطوير العلاقات بين البلدين ، وتم توقيع «اتفاقية ١٩٦٣ التي اعترف العراق بمقتضاها باستقلال الكويت وسلامة أراضيه»[٦٧].

وبذلت جهود كبيرة لترسيم الحدود بين العراق والكويت ، لكنها اصطدمت بإصرار الكويت على الحدود التي رسمتها بريطانيا ، وعدم التنازل عن أي شبر يطالب به العراق وتفجر النزاع عام ١٩٧١ على المنطقة الحدودية حيث تمتد حقول الرميلة إلى الأراضي الكويتية ، ومن ناحية أخرى كان العراق يريد تطوير موانئه على الخليج ، والحصول على جزيرتي وربة وبوبيان اللتان تغلقان الخليج في وجه الملاحة العراقية واحتلت القوات العراقية مركز الصامتة الكويتي وجزء من الأراضي الكويتية القريبة من ميناء أم القصر . وفي ٢٥ يوليو ١٩٧٣ أبلغ العراق أمين عام الجامعة العربية سحب اعترافه باتفاق ١٩٦٣ وطالب بعقد اجتماع عراقي كويتي في أي عاصمة عربية لبحث قضية الحدود[٦٨] وتشكلت لجنة عراقية كويتية عام ١٩٧٧ للبحث في قضايا الخلاف بين البلدين .

وفي حديث صحفي لجابر العلي وزير الاعلام الكويتي عام ١٩٧٥ ، قال بأن العراق قد طلب جزيرتي وربة وبوبيان ، وكان رد رئيس الوزراء الكويتي جابر الأحمد «أن بالامكان بحث تأجير جزيرة (وربة) وبعض الأجزاء الأخرى شريطة أن يعطونا قطعة أرض مقابلة ولو في الصحراء حتى يكون هناك توازن . ولكي نبرز ذلك أمام الكويتيين بأننا أجّرنا لاخواننا أرضاً مقابل أرض استأجرنا منهم»[٦٩].

وصرح على اثرها نائب الرئيس العراقي ، صدام حسين ، بأن «العراق لا يقبل بالحدود التي حددتها الحكومة الكويتية لحرص بلاده على أن تكون احدى الدول الخليجية»[٧٠].

وأكد طارق عزيز وزير الخارجية العر ي بأن «جزيرتي وربه وبوبيان حيويتان لبلاده لممارسة دورها في المنطقة»[٧١].

وازدهرت العلاقات الكويتية ـ العراقية إبان الحرب العراقية الايرانية ، حيث أعلن العراق عام ١٩٨٤ «عدم وجود أية مطالب له في الكويت»[٧٢] وعادت المشكلة مجدداً بعد انتهاء الحرب ، وأعلن في ٩ فبراير ١٩٨٩ عن تشكيل لجان لترسيم الحدود وتقدم العراق باتفاقية أمنية «مع الكويت ولم توقعها»[٧٣] حسب أقوال الرئيس العراقي .

وفي النصف الثاني من يوليو ١٩٩٠ أعلن العراق أن الكويت تقوم بعملية قضم لأراضيه ونهب لثرواته النفطية من حقل الرميلة ، وتسهم في مخطط امبريالي لاضعاف العراق . . . وبعد

أيام معدودة كان الاجتياح !

طغيان الهاجس الأمني لدى الأنظمة :

حاولنا التركيز على النزاعات الحدودية بين الدول الأساسية الثلاث في الجانب العربي لارتباط ذلك بموضوع الصراع على المنطقة برمتها . فالمملكة السعودية حريصة على احتلال الصدارة في المنطقة ، وتكتيل الصف العربي وراءها ، واستثمرت انشغال العراق بالحرب لتشكيل مجلس التعاون الخليجي ، أما العراق فإنه خاض الحرب ليقدم نفسه شرطياً لبقية المنطقة وزعيماً لمنطقة المشرق برمتها . وعمان ترى بأن دورها لا يقل أهمية عن السعودية ، خاصة وأنها تشارك ايران في مضيق هرمز ، وبالتالي فهي تستقوي بايران لتقوية مركزها في مجلس التعاون ، إضافة إلى سعيها المستمر لخلق محور عماني ـ يمني قادر على خلق توازن مع المملكة . ولأن الجميع يشعر بالقلق من بعضه ، فإن الأسر الحاكمة ترى بأن المظلة الأجنبية التي انسحبت عام ١٩٧١ ، لابد من استبدالها بمظلة أخرى قادرة على لعب ذات الدور البريطاني : التحكيم ، الردع ، التأديب . والتقت هذه الرؤية الضيقة مع الرؤية الاميركية الطموحة للسيطرة على منابع النفط ، للوصول إلى استعمار اميركي من طراز جديد .

إن المخاوف التي تكنّها الأنظمة العربية الخليجية لبعضها البعض ، هي التي تفسر عجزها عن التوصل إلى صيغة أمنية مشتركة عربية أو عربية ايرانية . وخلال العقدين الأخيرين سعى كل من العراق والمملكة السعودية إلى ترتيب أوضاعه الأمنية والعسكرية ليكون قادراً على قيادة الصف العربي الخليجي كمدخل لاحتلال موقع متقدم في العلاقات العربية الايرانية في الخليج ، مما يتطلب وقفة سريعة أمام برامج هذين البلدين .

الدور السعودي بعد الانسحاب البريطاني :

بعد الاعلان عن الانسحاب البريطاني ، حرصت المملكة على لعب دور اقليمي متزايد خاصة وان ذلك الاعلان قد جاء بعد مؤتمر القمة في الخرطوم الذي وضع المملكة في مركز متقدم بعد هزيمة عبد الناصر والمصالحة السعودية المصرية وزيادة الدور السعودي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال دعم دول النفط لدول المواجهة .

تحركت المملكة ومعها الكويت للتأثير في مستقبل المشيخات التسع التي بدأت التحرك في فبراير ١٩٦٨ لتشكيل اتحاد تساعي . وخلال تلك الفترة ، كان التوجه لحل الاشكالية البحرانية ـ الايرانية ، وزيادة النفوذ السعودي بين الامراء الذين لم يعد هناك من يحميهم في

المستقبل سوى وحدتهم وعلاقاتهم الحسنة مع الجيران الكبار .

وعندما تمت تسوية النزاعات بين أبو ظبي والرياض عام ١٩٧٤ ، تدخلت المملكة في الشؤون الداخلية الاماراتية لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء المشايخ ، وتشكلت لجنة سعودية اردنية لتوحيد قوات الدفاع المنفصلة في الامارات السبع استجابة لقرار المجلس الأعلى لدولة الامارات العربية المتحدة(٧٤) وسعت للضغط على البحرين والكويت لالغاء المؤسسات التشريعية عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي للسلطنة بعد تغيير سعيد بن تيمور وأعلنت رفضها لاحقاً للتدخل العسكري الايراني في عمان . وفي قطر كان دورها متزايداً بفعل الولاءات القبلية والدينية ووجود الغالبية من أفراد القوات المسلحة ممن ينتمون إلى قبائل في المملكة . وشكلت الجولة التي قام بها الملك خالد عام ١٩٧٥ مؤشراً لتوجهات المملكة لربط الدول الخليجية الخمس معها ، ونسج علاقات مع العراق والتأكيد المستمر على ضرورة النظر إلى الأمن الخليجي من زاوية المصالح العربية ـ الايرانية . فالمملكة تريد حشد الدول الخليجية وراءها ، لتقوية مركزها عندما تدخل في مساومات مع ايران . ولم يكن بمحض الصدفة رفضها المستمر للاطروحات والمقترحات الايرانية بالتعامل على قدم المساواة بين دول المنطقة ، فقد كانت الرياض ترى بأن هذه الاطروحات هي المدخل للمزيد من الحضور الايراني في الدول الخليجية الصغرى .

ووجدت المملكة أن اندلاع الحرب العراقية الايرانية هي الفرصة التاريخية للقبض على الدول الخليجية الخمس ، وهكذا تم الاعلان عن تشكيل مجلس التعاون الخليجي عقب مؤتمر الطائف لوزراء الخارجية للدول الخليجية الست في فبراير ١٩٨١ بعد أقل من نصف عام من اندلاع الحرب ، مستهدفة من وراء ذلك توحيد موقف الدول الخمس معها وإقامة صيغة من صيغ التعاون والتنسيق فيما بينها في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية . وبرّرت المملكة والدول الخليجية الاخرى هذا التكتل بأنه نظراً «لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي وتقاربها الثقافي والحضاري ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود إلى شعوبها بالخير والنمو والازدهار»(٧٥) فإنها أقامت مجلس التعاون بين دولها .

وكان الهدف الحقيقي هو إقامة جبهة على امتداد الخليج لمواجهة ايران واسناد العراق ، والفعل السعودي المتزايد في هذه الدول بما يضمن هيمنة السعودية عليها . وهكذا تقدمت المملكة لاحقاً بسلسلة من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية ، وعملت على إقامة قوة عسكرية مشتركة باسم درع الجزيرة وجعلت قيادتها في قاعدة حفر الباطن ، وقامت بعدة مناورات مشتركة في سنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ . واتخذ مؤتمر القمة الذي انعقد في الكويت في

نوفمبر ١٩٨٤ قراراً بتشكيل قوات انتشار سريعة مشتركة اقليمية خليجية ، يبلغ قواتها ٦ آلاف رجل تحت قيادة فريق سعودي يساعده ضباط من باقي دول المجلس ، يكون مقرها في شعيب البطن قرب مدينة جدة[٧٦].

كما أقر المجلس المشترك لوزراء الدفاع والخارجية الخليجي في ١٩٨٤/١٠/٣٠ انشاء قيادة بحرية مشتركة تتخذ من الجبيل في السعودية مقراً لها ، وتزويدها بغرفة عمليات مشتركة ، ووضع خطة لتوحيد نظم الدفاع الجوي ، وإقامة صناعة خليجية عسكرية[٧٧]. لكن التوجه لدى الأنظمة الأخرى وخاصة عمان لم يكن محبذاً لهذا التوجه السعودي ، فالخوف من السيطرة السعودية هاجس مستمر لدى جميع المشايخ .

وتمثل توحيد الموقف الخليجي من وراء المملكة ما حصل بعد الاجتياح العراقي الكويتي ، فقد أثار هذا الحادث الهواجس التاريخية لدى السعوديين من إمكانية اجتياح العراق للمنطقة الشرقية من المملكة ، إلا أن الأحداث اللاحقة لم تحقق جذباً أكثر للدول الخليجية ، فقد أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الاستعمارية ، بدلاً عن بريطانيا ، التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الدول الساحلية الخليجية للدفاع عن كيانها السياسي وأمنها في وجه الجار الأكبر وغيره .

وعندما تغير ميزان القوى بين الدول الاستعمارية الكبرى ، وأصبحت الولايات المتحدة قائدة المعسكر الغربي ، توجهت السعودية للاعتماد عليها لتطوير وتعزيز قدراتها العسكرية وتطوير البنية التحتية للبلاد . ومثلت الطفرة النفطية عام ١٩٧٣ نقطة تحول في تاريخ المملكة ، فبعد أقل من عام تم التوصل إلى اتفاقية شاملة مع الولايات المتحدة في الميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية والإدارية وسواها .

وخلال العقدين المنصرمين ، خصصت المملكة أكثر من ٢٠٠ مليار دولار للدفاع والأمن وتطوير بنيتها العسكرية (راجع جدول ١١) وعقدت صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وصلت قيمتها إلى أكثر من ٢٣ مليار دولار (راجع جدول ١٢) إضافة إلى بناء المدن العسكرية والقواعد البحرية والجوية على ساحل الخليج والبحر الأحمر وبالقرب من الحدود الشمالية والجنوبية ومنابع النفط في المنطقة الشرقية .

وازداد الهاجس الأمني بعد انتصار الثورة الايرانية ، واندلاع الحرب العراقية الايرانية وامتدادها إلى الخليج في حرب الناقلات . وبعد انتهاء الحرب ، برز العراق كقوة عسكرية وسياسية اقليمية واستقوى بتشكيل مجلس التعاون العربي مما ضاعف المخاوف السعودية من النظام العراقي وجعلها تعتمد أكثر فأكثر على العلاقات مع الولايات المتحدة .

وعندما انتهت الحرب الثانية ، برزت إيران على الساحة الاقليمية بقوة كبيرة لتحتل

موقعها السياسي والأمني في المعادلة ، مما دفع السعوديين إلى تكديس الأسلحة وتطوير العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة والاستفادة من العلاقات العربية كما تمثل في إعلان دمشق .

الدور العراقي والتنافس مع السعودية على الزعامة الخليجية :

اندفع العراق بقوة لتطوير علاقاته الخليجية بعد اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ ، الذي أرسى العلاقات الايرانية العراقية على أسس حسن الجوار والصداقة بين البلدين والاستجابة لمطلب ايران في الحدود النهرية .

وفي الوقت الذي أراد العراق الحصول على المزيد من الأراضي والجزر من الكويت ليكون مطلاً على الخليج ، ويلعب دوره العسكري ، فقد سعى لتقوية علاقاته مع الدول الخليجية الأخرى والاسهام في مشاريع الأمن والتعاون معها ، على أرضية تمتين العلاقات العربية ـ العربية ليتمكن الجميع تحت القيادة العراقية ـ إن أمكن ـ للوصول إلى صيغة للأمن والتعاون العربي الايراني في الخليج .

لذلك حرص العراق على المشاركة بفعالية في مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦ ، والمشاركة في المشاريع العربية الخليجية في ميادين التعاون التربوي والاقتصادي والاعلامي وسواه ، وجرت النقلة النوعية بعد انتصار الثورة الايرانية ، عندما تقدم العراق بالاعلان القومي في ٨ شباط ١٩٨٠ والذي تضمن ثمانية بنود عبرت عن الرؤية العراقية في النهج الذي يجب أن يسود العلاقات العربية العربية وعلاقة الامة العربية مع الخارج ، وأبرز ما جاء فيه «تحريم اللجوء إلى القوة المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى وفض أية منازعات يمكن أن تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية ، وفي ظل مبادىء العمل القومي المشترك والمصلحة العربية العليا وتأكيد التزام الأقطار العربية بالقوانين والأعراف الدولية فيما يتعلق باستخدام المياه والأجواء والأقاليم من قبل أية دولة ليست في حالة حرب مع أي قطر من الأقطار العربية ، والتزام الأقطار العربية بإقامة علاقات اقتصادية متطورة بنّاءة فيما بينها بما يوفّر ويعزّز الأرضية المشتركة للبناء الاقتصادي العربي المتطور والوحدة العربية . وأن تحرص الأقطار العربية على ابتعادها عن أي تصرف يمكن أن يلحق الأذى بهذه العلاقات أو يعطل استمرارها بغض النظر عن تباين الأنظمة العربية والخلافات السياسية الهامشية التي تحدث . والالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي العربي . وتتعهد الأقطار العربية المقتدرة اقتصادياً بتقديم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للأقطار العربية بالشكل الذي يصونها من احتمالات الاتكال على القوى الأجنبية بما يمس استقلالها وإرادتها القومية»[٧٨].

إن الجهود التي بذلها العراق ليلعب دوره الخليجي ، هي جزء من برنامجه الشامل لبناء

عراق قوي وحديث ، قادر أن يقدم نفسه كقاعدة للدعوة القومية وحارس للحدود الشرقية للوطن وشرطياً في منطقة الخليج ، وسارت جهوده على النحو التالي :

ـ شكلت المسألة النفطية المحور الأساسي لعلاقات دول الخليج الأساسية (ايران ـ العراق ـ السعودية ـ وإلى حد ما الكويت والامارات) فقد لعبت الدول العربية الثلاث (العراق ـ السعودية ـ الكويت) الدور الأساسي في تشكيل منظمة الاوبك عام ١٩٦٠ كما أن الصراع ضد احتكارات النفط والموقف السعودي قد قرّب بين العراق وايران خلال عهد الشاه والخميني على حد سواء ، فقد كان البلدان في جبهة الدول المطالبة بأسعار أعلى وتصحيح العلاقات بين الجنوب والشمال ، ومبادلة النفط بالتكنولوجيا . . إلخ ، وعندما شن العراق الحرب على ايران ، كان النفط محوراً أساسياً في الصراع ، دمر الطرفان امكانيات بعضهما البعض ، وأبدت الكويت والسعودية استعدادها لبيع نفط المنطقة المحايدة لحساب العراق ، كما تم التوصل إلى مد أنابيب لنقل النفط العراقي من الجنوب إلى ينبع على البحر الأحمر لدرء خطر الهجمات الجوية الايرانية . وتشكلت جبهة اسناد نفطية ومالية للعراق من دول مجلس التعاون الخليجي . كما أن أسعار النفط وكميات انتاجه ، كانت متذبذبة على ضوء الحرب واحتياجات الطرفين لتمويلها من أموال النفط !

ـ منذ عام ١٩٧٣ سعى النظام العراقي إلى إحداث نقلة كبيرة في أوضاعه الاقتصادية ، وتحويل العراق إلى بلد صناعي زراعي متقدم وتحولت البلاد إلى ورشة عمل كبيرة لبناء مجمعات بتروكيماوية ، إلا أن الحرب العراقية الايرانية قد شلت كثيراً من هذه الجهود ، وجعلته ينصرف لبناء قاعدة عسكرية متطورة وإعادة بناء المجتمع العراقي برمته ليكون مجتمعاً عسكرياً منضبطاً قادراً على تغيير نمط حياته وانتاجه ، إضافة إلى التدفق الكبير للعمالة العربية وخاصة المصرية والعمل على دمجها في كافة المؤسسات الاقتصادية ونواحي الحياة الاجتماعية بما في ذلك بناء نماذج زراعية للفلاحين المصريين على سبيل المثال .

كما سعى إلى تطوير الزراعة والصناعة النفطية من خلال الاعتماد على شركة بكتيل الاميركية[٧٩] والشركات اليابانية وغيرها وشكلت الحرب العراقية الايرانية منطلقاً لتطوير القدرات العسكرية العراقية ، فقد تصاعدت ميزانيات الدفاع العراقية من ملياري دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ . وخلال الحرب كان أكثر من نصف الموازنة للنواحي العسكرية . وتحول العراق إلى ترسانة عسكرية ، حيث بلغت مشتريات السلاح في العقدين الأخيرين أكثر من ٤٠ مليار دولار (راجع الجدول ١٢) وحرص العراق على تنويع مصادر سلاحه من البلدان الثانوية حيث بلغت مشترياته أكثر من ١٦ مليار دولار للفترة المذكورة . ونسج أوسع العلاقات المالية والعسكرية مع اوربا ودول العالم الثالث ، وكان أول مظاهر التعاون والدعم

المشترك قد برز عام ١٩٨٣ في أثناء تحالف صناعي بين مصر والعراق والأرجنتين حول مشروع «الكوندور - ١» بميزانية قدرها ٥ مليار دولار بمشاركة خبراء ألمان وايطاليين في مجمع قرطبة في جبال الأرجنتين .

وفي أغسطس ١٩٨٨ كان مشروع «الكوندور - ٢» يشكل خلاصة البناء الدفاعي العراقي[٨٠] وفي ٢/٤/١٩٩٠ أعلن الرئيس العراقي أن العراق يمتلك رادعاً استراتيجياً هو السلاح الكيماوي المزدوج . وأشارت التقارير إلى أن البناء الصاروخي العراقي يتواصل منذ سنوات بتطوير صواريخ سكود إلى ٣٠٠ كم و «الحسين» إلى ٦٥٠ كم و «العباس» إلى ٨٥٠ كم و «العابد» إلى ١٨٥٠ كم ، وأن العراق في مطلع ١٩٩٠ كان يمتلك قرابة ١٠٠٠ صاروخ قادرة على تغطية كل أرجاء الشرق العربي حتى الطرف الجنوبي من الخليج»[٨١].

وعلى الصعيد السياسي طوّر العراق علاقته مع الولايات المتحدة ، فمنذ أن «جئنا إلى الحكم ، ونفط العراق يباع لكم . وازداد حجم التعامل بعد إعادة العلاقات في ١٩٨٤ وتستوردون ثلث الكمية التي نسوقها للخارج . وتم ذلك كله بقرار سياسي.» حسب أقوال الرئيس العراقي في مقابلته مع القائم بأعمال السفارة الاميركية في بغداد[٨٢].

وعندما خرج العراق من الحرب ، كان منهكاً بالديون التي تجاوزت ٧٠ مليار دولار ، وعانى من التدمير الشامل للمنطقة الجنوبية ، لكنه كان يملك جيشاً ضخماً ، وآلة عسكرية حديثة وبرامج تصنيع متطورة وبالتالي فقد تصرف على أنه «بسمارك» المنطقة ، وأن هذه الامكانيات يمكن توظيفها لمصلحة دور اقليمي متزايد له .

لم تكن هذه القوة والقدرات مريحة للسعوديين . خاصة وأن العراق كان يطالب بقومية المعركة خليجياً على الأقل ، وبالتالي إشراك دول مجلس التعاون في الحرب عسكرياً ضد إيران ، لكن السعودية لم تنجر إلى هذا الموقف .

وبعد انتهاء الحرب دشن العراق مشروعه السياسي بتشكيل مجلس التعاون العربي الذي ضم اليمن والأردن ومصر في خطوة للتكتل العربي ، ومواجهة مجلس التعاون الخليجي ، مما أثار قلق السعوديين ودفع الملك فهد إلى زيارة بغداد لتوقيع اتفاق عدم اعتداء بين البلدين .

واهتزت المنطقة عندما أعلن العراق أن الكويت ودولة الامارات تتلاعبان بأسعار النفط وكميات الانتاج ، وتصاعد النزاع الكويتي العراقي عندما أثار قضية الحدود وحقل الرميلة كمدخل للاجتياح العراقي للكويت مما قلب كافة المعادلات الأمنية في المنطقة[٨٣].

وبعد أيام قليلة من الاجتياح العراقي للكويت أعلن الرئيس العراقي قبوله بكامل الشروط الايرانية والعودة إلى اتفاقية ١٩٧٥[٨٤].

وانشق الصف العربي الخليجي ، وبدأ الطرفان المتصارعان (العراق ـ دول مجلس التعاون الخليجي) يتباريان على كسب ود ايران ، مما وفر شروطاً أفضل لايران لتحسين موقعها في خارطة الصراع على المنطقة .

وبعد تدمير العراق ، وعلى ضوء مشاركة سوريا ومصر في التحالف ضد العراق ، فقد كان من الطبيعي أن تسعى المملكة والدول العربية الصديقة لها لوضع أسس جديدة للعلاقات العربية ترتكز على النتائج التي أفرزها الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية ، وكان إعلان دمشق في جوهره رؤية مصرية ـ سورية للأمن الخليجي اللاحق تنطلق من ربط الأمن الخليجي بعمقه القومي العربي بالدرجة الأساسية وتشرك البلدان العربية في الدفاع عن هذه المنطقة من جهة ، وإعادة توزيع الثروة والعمالة من جهة ثانية ، إلا أن المتغيرات الجديدة قد وضعت السعودية ودول الخليج في الخارطة العربية بقوة أكبر من السابق .

إلا أن هذا الطرح للمسألة الأمنيـة لم يحظ بالقبـول من قبل إيـران ، وبرزت بـوضـوح الرؤية القومية الايرانية في تغليبها المصلحة الايرانية واستثمار التمزق العربي والتشتت الخليجي لتكون لها الكلمة الأساسية في موضوع الأمن في منطقة الخليج ، وهكذا طرحت ايران الأمن الاقليمي في مواجهة الأمن العربي ـ الايراني في الخليج ، بحيث تبعد كافة البلدان العربية غير الخليجية ، وتعيد رسم الوضع الأمني على الصورة التي تحدث عنها شاه ايران «للأمن الاقليمي» ، وبشكل أكثر تحديداً الركيزتين (السعودية وايران) في الخليج ، مع تغيب كامل للعراق الذي دمر بطريقة «لن تسمح لقادته بالتفكير بشن الحرب أو التأثير السياسي في المدى المنظور»[٩٥].

سعت الدول العربية الخليجية إلى ترتيب الأمن الخليجي بمسارات متباينة ، متعاونة ومتصارعة مع بعضها البعض في الوقت ذاته ، على النحو التالي :

١ ـ أصبح السلوك العراقي هماً أمنياً لدى الدول الصغيرة من الدول الأكبر ، وساد الخوف من بعضها البعض ، فعمان لديها مطالب في الامارات ، والمملكة تسعى لتقوية نفوذها في كافة البلدان ، وقطر والبحرين عاجزتان عن الوصول إلى حل لخلافاتها الحدودية . وبالتالي فإن تحديد الخطر لدى كل دولة من هذه الدول قد عطّل امكانية الوصول إلى صيغة أمنية في إطار مجلس التعاون الخليجي . وجعلها تنشده خارج هذا الإطار .

٢ ـ لدى بعض الدول الخليجية تحفظ على اشراك مصر وسوريا في الترتيبات الأمنية لحرصها على إبعاد الدول العربية الأساسية عن المنطقة ، واتخذ هذا الرفض عدم الاتفاق على أن يكون «اعلان دمشق» صيغة اتفاق بين مجلس التعاون ككتلة من جهة وكل من سوريا ومصر من جهة ثانية ، بحيث يكون لدى المجلس صلاحية اتخاذ الترتيبات الأمنية لحماية المنطقة ككل . وبين

الشد والجذب باتت الصيغة اختيارية لكل دولة من دول المجلس إذا وجدت ضرورة لذلك . إلا أن تطور الأحداث لاحقاً وتوقيع اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة والقيام بالمناورات العسكرية الاميركية والفرنسية والبريطانية مع قوات دول المنطقة قد وضع «إعلان دمشق» على الرف ، وأصبح ورقة من أوراق الضغط على سوريا في الشأن القومي ، «ومحادثات السلام» العربية الاسرائيلية .

٣ ـ أصبح العامل الخارجي : الاميركي بالتحديد ، عاملاً أساسياً مقرراً في الترتيبات الأمنية ، بحكم الدور العسكري الذي لعبه في الحرب ، والحماية التي وفرها لحكام الكويت وإعادتهم إلى الحكم وإخراج العراق وتدميره . وبالتالي فإن الرؤيا الأميركية ارتكزت على شمولية الأمن في المنطقة «الشرق أوسطية» بحيث ارتبط النفط والماء والتنمية ونزع السلاح والتعاون الاقليمي ، وتطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني ، مترابطة مع بعضها البعض للوصول إلى تعاون اقليمي تشرف عليه ، وتحدد مساراته هي دون غيرها من الدول .

٤ ـ ولأن الأمن لدى الدول الخليجية ذو بعد ضيق ، هو حماية الأنظمة الحاكمة واستقرارها ، فقد ارتضت أن توقع اتفاقيات عسكرية أمنية مع الولايات المتحدة الأميركية[٨٦]

وعلى ضوء هذه الاتفاقيات فقد حصلت الولايات المتحدة على التسهيلات التالية :

أ ـ تخزين الأسلحة .

ب ـ التدريبات المشتركة بين القوات الاميركية والقوات الكويتية أو السعودية أو العمانية .

ج ـ الحضور العسكري الاميركي من خلال القواعد والتسهيلات في الكويت والبحرين والمملكة وعمان .

وبذلك حققت ما كانت تطالب به منذ ١٩٨٠ .

وإذا كانت الدول العربية الخليجية ترتكز على العلاقات الأمنية العسكرية مع الولايات المتحدة ويقبل بعضها أن يلعب الدور المطلوب منه أميركياً في شؤون المنطقة «الشرق أوسطية» فإن ذلك يعني بأن الولايات المتحدة قد جنت ثمار النصر على العراق ، وأن النزاعات الاقليمية ستجري تحت المظلة الأميركية ولاشك أن هذا الوضع الذي كرس الولايات المتحدة قوة «محلية» مقررة سيشكل تحدياً كبيراً لجميع الدول المعادية للوجود العسكري الأجنبي ولجميع القوى الوطنية والديمقراطية والاسلامية في المنطقة وعلى امتداد الوطن العربي والعالم الاسلامي .



هوامش الفصل الرابع :

١ - في العام ١٧٤١ بدأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي دعوته الاصلاحية في نجد ، وفي عام ١٧٤٤ عقد اتفاقية مع أمير الدرعية محمد بن سعود لنشر الدعوة سلماً أو حرباً ، مدشناً بذلك بداية تأسيس الدولة السعودية الاولى .

وتمكن السعوديون من الاستيلاء على معظم الأجزاء الشرقية من الجزيرة العربية ونجد والحجاز ، ودخلت الكثير من القبائل العمانية في تحالف معهم (وكان أبرزها قبائل القواسم) وخضعت مسقط والبحرين لبعض الوقت لنفوذهم

راجع : أمين سعيد - الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة - دار الكاتب العربي - بيروت - بدون تاريخ - ص ص ٤٨ - ٥٠

«في عام ١٨٠١ استولى على كافة الحواضر الواقعة بين نجد والزبير كما استولى على كربلاء ، وعند مقتل الأمير عبد العزيز بن محمد ، كانت الدولة السعودية تمتد من الفرات إلى رأس الخيمة وعمان ومن الخليج الفارسي إلى أطراف الحجاز وعسير»

راجع : سعيد عوض باوزير - معالم تاريخ الجزيرة العربية - منشورات مؤسسة الصبان وشركاه - عدن - ١٩٥٤ - ص ١٣٠ .

«وقد استطاع سعود بن عبد العزيز الذي حكم ما بين ١٨٠٣ - ١٨١٠ أن يجعل من البحرين وقطر والقطيف مقاطعة واحدة ، وعين عبد الله عفيصان أميراً عليها» .

راجع : عبد العزيز محمد منصور - التطور السياسي في قطر (١٨٦٨ - ١٩١٦) - دار ذات السلاسل - الكويت - ١٩٨٠ - ص ١٩١ .

٢ - اضطر الامام عبد الرحمن بن فيصل الهرب من الرياض عام ١٨٩١ وتنقل بين قطر والاحساء والبحرين ثم إلى الكويت ، وكان برفقته ابنه عبد العزيز .

٣ - تضمنت اتفاقية دارين ١٩١٥ بنوداً جعلت ابن سعود في مرتبة مشائخ الخليج وهي النصوص التالية :

«٣ - يتفق ابن سعود ويعد بأن يتحاشى الدخول في مراسلة أو وفاق مع أية أمة أجنبية أو دولة وعلاوة على ذلك بأن يبلغ حالاً إلى المعتمد السياسي من قبل الحكومة البريطانية عن كل محاولة من قبل أية دولة اخرى في أن تتدخل في الأقطار المذكورة سابقاً .

٤ - يتعهد ابن سعود بألا يسلم ولا يبيع ولا يؤجر الأقطار المذكورة ولا قسماً منها ولا يتنازل عنها بطريقة ما ، ولا يمنح امتيازاً ضمن هذه الأقطار لدولة أجنبية أو لرعايا دولة أجنبية بدون رضى الحكومة البريطانية وأن يتبع مشورتها دائماً وبدون استثناء على شرط ألا يكون ذلك مجحفاً بمصالحه الخاصة» .

راجع :

أمين سعيد - مصدر سابق - ص ٨٦ .

د. صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - مكتبة الانجلو مصرية - القاهرة - ١٩٧٤ - ص ٣٥٢ .

د. بدرية العوضي - القانون الدولي للبحار في الخليج العربي - مراجعة د . عبد العزيز سرحان - دراسات الخليج والجزيرة - الكويت - ابريل ١٩٧٩ - العدد ١٨ .

٤ - حرص عبد العزيز منذ البداية على ربط مشروعه السياسي بالحركة الدينية التي أطلق عليها «الاخوان» وهم غلاة المتعصبين للمذهب الوهابي ، والذين يكفرون سائر المذاهب الاسلامية الاخرى . وتم استخدام «الاخوان» كقوة ضاربة لدى عبد العزيز وعندما تمردوا على سلطته ورفضوا الاتفاقيات التي وقعها مع البريطانيين والتسمية الملكية التي انتحلها لنفسه ، دخل معهم في معارك شرسة كان أبرزها معركة سبله عام ١٩٢٩ . وقد تعاون الانجليز معه وسلموه أحد قادة الاخوان ولم يتردد عن اعدام قيادات الحركة المذكورة .

٥ - نقلاً عن د جمال زكريا قاسم - الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٧٣ - ص ٦٤ .

اشتهرت الكويت بالتجارة وصيد اللؤلؤ الذي استوعب أكثر من ١٠ آلاف عامل و ٧٠٠ سفينة عام ١٩١٣ ، وكانت المنفذ الرئيسي للتجارة العابرة إلى الجزيرة العربية والعراق والشام .

راجع MOLLY IZZARD – THE GULF - LONDON – 1979 – P54

٦ - د . جمال زكريا قاسم - مصدر سابق .

٧ - المصدر السابق - ص ٧٢

٨ - المصدر السابق - ص ٧٧

٩ - جبران شامية - آل سعود - دار الأبحاث والنشر - لبنان - ١٩٨٦ - ص ١٦٦ (صدرت طبعتان للمؤلف في العام نفسه مختلفتان إلى درجة كبيرة ، وقد اعتمدنا الطبعة الصادرة عن دار الأبحاث وأهملنا طبعة رياض الريس) .

١٠ - المصدر السابق - ص ١٧٢

١١ - مثّل المملكة السعودية السلطان عبد العزيز قبل أن يتوج نفسه ملكاً ومثل الكويت الوكيل السياسي البريطاني الميجور موز ومثل العراق صبيح بيك نشأت .

وكان السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في بغداد المشرف العام على مفاوضات العقير .

١٢ - عندما فشلت المفاوضات ، تدخل كوكس «فأخذ عبد العزيز جانباً وأنّبه كما يفعل المدرس مع التلميذ ، وقد انهار عبد العزيز وقال انه يعتبر السيد بيرسي كوكس كوالده ، فهو الذي دعمه وأوصله إلى مركزه وهو مستعد أن يتنازل عن نصف ملكه إذا أمر برسي بذلك» راجع : رواية ديكسون المقيم البريطاني في الكويت والذي حضر المباحثات .

نقلاً عن جبران شامية - المصدر السابق - ص ١٧٣ .

آلن غريش - مصدر سابق ص ٧ ٥

١٣ - جبران شامية - مصدر سابق - ص ١٧٣ .

١٤ - د . جمال زكريا - مصدر سابق - ص ٨٥ .

• أُعطي ابن سعود ١٥٠ كم من الساحل الكويتي ، وثلثي المنطقة الصحراوية التابعة سابقاً لـ «آل صباح» . راجع «مولي ازارد (بالانجليزية) - مصدر سابق ص ٥٦ .

١٥ - د . جمال زكريا - مصدر سابق - ص ١٢٣ .

١٦ ـ المصدر السابق ـ ص ص ١٣٢ ـ ١٣٥ .

١٧ ـ الخليج العربي وخطط الدول الغربية ـ ماشين وياكوفليف ـ ترجمة د حسان اسحق ود رضوان القضماني ـ مطابع ألف باء ـ دمشق ـ ١٩٨٨ ـ ص ١٠٥ .

١٨ ـ من مذكرة المفيم السياسي إلى وزير المستعمرات ـ نقلاً عن د . جمال زكريا ـ مصدر سابق ـ ص ٢٩٥ .

١٩ ـ د . صلاح العقاد ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ سلسلة ألف كتاب ـ وزارة التربية والتعليم بمصر ـ القاهرة ـ ١٩٥٦ ـ ص ١٩٦

٢٠ ـ جي . بي كيلي ـ الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ـ ترجمة خيري حماد ـ مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٧١ ـ ص ١٧٩

(يعكس هذا الكتاب وجهة النظر البريطانية في النزاع على البريمي ، وبه الكثير من التفاصيل والمذكرات المضـادة) .

٢١ ـ جان جاك بيريبي ـ الخليج العربي ـ تعريب نجدة هاجر وسعيد العز ـ المكتب التجاري للطباعة ـ بيروت ـ ١٩٥٩ ـ ص ٥٧ .

٢٢ ـ حرصت شركات النفط البريطانية والاميركية على اجراء مسوح شاملة للقبائل وولاءاتها طيلة القرنين الماضيين ، وذلك منذ العشرينات من هذا القرن .

راجع : كيلي ـ مصدر سابق ـ ص ٢٢١

العقاد ـ مصدر سابق ـ ص ١٩٧

٢٣ ـ أمين سعيد ـ مصدر سابق ـ ص ١٣٤

٢٤ ـ د . صلاح العقاد ـ مصدر سابق ـ ص ١٩٨ .

٢٥ ـ المصدر السابق ـ ص ١٩٨

(آل مرة : من أكبر القبائل العربية المنتشرة في شرق الجزيرة العربية ما بين المملكة وقطر وأبو ظبي) .

٢٦ ـ كيلي ـ مصدر سابق ـ ص ١٢٨ .

٢٧ ـ اضافة إلى اتفاقية ٢٩ يوليو ١٩١٣ ، فقد نصت اتفاقية دارين ١٩١٥ على أن «يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل أن يمتنع عن كل تجاوز في أراضي الكويت والبحرين وأراضي شيوخ قطر وعمان وسواحلها وكل الشيوخ الموجودين تحت حماية بريطانيا والذين لهم معاهدات معها» .

راجع : عبد العزيز محمد المنصور ـ مصدر سابق ـ ص ١٢٠ .

٢٨ ـ في مذكرة الحكومة السعودية التي بعثتها إلى الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٣٨ جاء فيها : «ان التمسك بهذا المبدأ (على أساس وراثة هذه المناطق تاريخياً ـ توضيح) يجعل قسماً واسعاً من أراضي حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبي داخل ضمن أراضي جلالة الملك ابن سعود . ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبري والبريمي وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد الملك . غير أن جلالته حباً منه في الوفاق والتفاهم مع بريطانيا ، وفي عدم حرمان أصدقائه من أمراء العرب على الخليج ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه ، كل ذلك جعله يقبل بعد الالحاح الشديد بتحديد أقل مطالبه . فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريـطانيـا» .

راجع : د . زكريا قاسم ـ مصدر سابق ـ ص ٣٣٧ .

٢٩ ـ استنكر رئيس الوفد البريطاني تصريحات شيخ قطر عندما قال بانه «يعتبر الملك عبد العزيز والده ، وأي قرار يتخذه بشأن الحدود مقبولاً لديه» وطلب تعليق المحادثات ، وبعد استئنافها أعلن انه وحده يحق له الكلام عن حاكم قطر» .

راجع : أمين سعيد ـ مصدر سابق ـ ص ١٣٩ .

د . العقاد ـ مصدر سابق ـ ص ٢٠٢ .

٣٠ ـ تقدمت بريطانيا عام ١٩٣٤ بخارطة رسمت عليها خطاً أزرق عينت بموجبه الحدود بين المملكة وأبو ظبي وقطر وعمان ، وقد رفضتها السعودية لأنها تستند إلى اتفاقية ١٩١٣ التي أعلنت المملكة بطلانها بعد زوال الدولة العثمانية . وتقدمت بخارطة بديلة ، ورفضتها بريطانيا التي تقدمت بدورها بخارطة اخرى رسمت عليها خطاً أخضر عام ١٩٣٥ ، ورفضتها السعودية بدورها

راجع : د . زكريا قاسم ـ مصدر سابق ـ ص ٣٢٣

٣١ ـ د . صلاح العقاد ـ مصدر سابق ـ ص ٢٠٠

٣٢ ـ كيلي ـ مصدر سابق ـ ص ١٩٨ .

٣٣ ـ المصدر السابق ـ ص ٢٠٢

٣٤ ـ جون بولوك ـ الخليج ـ ترجمة دهام العطاونة ـ DA Publication ـ لندن ـ ١٩٨٨ ـ ص ص ٥٥ ـ ٥٧ .

٣٥ ـ «قررت بريطانيا توزيع واحات البريمي التسع على النحو التالي : ست واحات لأبو ظبي وثلاث واحات لسلطنة عمان» .

راجع : أمين شاكر ـ مستقبل الخليج العربي ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت ـ ١٩٧١ ـ ص ١٣٨ .

٣٦ ـ للمزيد من التفاصيل راجع : كيلي ـ مصدر سابق .

أمين سعيد ـ مصدر سابق .

جون بولوك ـ مصدر سابق .

٣٧ ـ دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الأول ـ يناير ـ ١٩٧٥ وتضمن :

ـ البيان المشترك بين المملكة السعودية ودولة الامارات ـ ١٩٧٤/٨/٢١

ـ تقرير حول التفاصيل النفطية والجغرافية كما ورد في جريدة السياسة ١٩٧٤/٩/١١

٣٨ ـ عبد العزيز محمد المنصور ـ مصدر سابق ـ ص ١١٨ .

٣٩ ـ المصدر السابق ـ ص ١٢٢ .

٤٠ ـ د . عبد العزيز محمد المنصور ـ التطور السياسي لقطر (١٩١٦ ـ ١٩٤٦) ـ دار ذات السلاسل ـ الكويت ـ ١٩٨٤ ـ ص ٧٧ .

٤١ ـ المصدر السابق ـ ص ٦٨ .

٤٢ ـ المصدر السابق ـ ص ١١١ .

٤٣ ـ د . زكريا قاسم ـ مصدر سابق ـ ص ٣٣٧ .

٤٤ ـ للمزيد من الاطلاع على ملابسات العلاقات بين الامامة والسلطنة والدور البريطاني ـ راجع : د . زكريا قاسم ـ المصدر السابق ـ الفصل الثاني عشر ـ ص ص ٣٨٤ ـ ٤٤٥ .

٤٥ ـ المصدر السابق ـ ص ٤٢٤ .

٤٦ ـ المصدر السابق ـ ص ٤٢٧

(يقول د. العقاد : «حافظ الامام الخروصي الذي اتخذ من عبري عاصمة له على علاقات ودية مع المملكة السعودية ، فلم يتخط اقليم الظاهرة لعلمه أن أهل الاقليم يدينون بالولاء للسعوديين ، وكذلك فعل خلفه الامام غالب بن علي الهناوي» ـ مصدر سابق ـ ص ١٩٤) .

٤٧ ـ مقابلة مع السلطان قابوس ـ الحوادث اللبنانية ـ ١٩٧٦/١٠/١٥ .
٤٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط» ـ ١٩٩٠/٣/٢٧ .
٤٩ ـ أمين سعيد ـ مصدر سابق ـ ص ١٣٨ (الضحاضيح : جمع ضحضاح وهو الأرض من البحر التي تبرز كجزيرة عند حركة الجزر) .
٥٠ ـ د. بدرية العوضي ـ مصدر سابق ـ ص ١٨٠ .
أمل الزياني ـ علاقة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ ـ مراجعة أحمد يوسف القرعي ـ دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد ٣٣ ـ يناير ١٩٨٣ ـ ص ١٨٨ .
٥١ ـ القبس ١٩٧٤/٩/٢٢
(تقوم شركة ارامكو العاملة في المملكة باستثمار حقل أبو سعفه الذي ينتج يومياً ١٥٠ ألف برميل ، وقد أوقفت المملكة عام ١٩٨٦ استخراج النفط من هذا الحقل ، واستمرت في تقديم قيمة نصف الانتاج المفترض منذ ١٩٧٥ وللوقت الحاضر لحكومة البحرين) .
٥٢ ـ صادق حسن السوداني ـ العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠ ـ ١٩٣١ ـ مراجعة ابراهيم العبيدي ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الخامس ـ يناير ١٩٧٦ ـ ص ١٤٣ .
٥٣ ـ راجع الحديث الصحفي لعزت ابراهيم ـ جريدة الرياض ـ ١٩٧٩/٢/٨ .
٥٤ ـ جريدة القبس ـ الكويت ـ ١٩٨١/١٢/٢٧ .
٥٥ ـ جريدة الخليج ـ الشارقة / الامارات ـ ١٩٨٩/٣/٢٨ .
٥٦ ـ د. زكريا قاسم ـ مصدر سابق ـ ص ٣٨٠
٥٧ ـ المصدر السابق ـ ص ٣٨١ .
٥٨ ـ ماشين وياكوفليف ـ مصدر سابق ـ ص ١٠٤ .
٥٩ ـ حديث صحفي ليوسف العلوي وزير الخارجية العماني ـ النهار العربي والدولي ١٩٧٩/٣/١٩ .
٦٠ ـ مقابلة مع حاكم رأس الخيمة ـ صوت الخليج ـ الكويت ـ يناير ١٩٧٨ .
٦١ ـ د . محمد رشيد الفيل ـ مقال «مشكلات الحدود بين امارات الخليج العربي ـ دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد الثامن ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٣٥ .
٦٢ ـ د. زكريا قاسم ـ مصدر سابق ـ ص ١٣٧ .
٦٣ ـ المصدر السابق ـ ص ١٥٥ .
٦٤ ـ المصدر السابق ـ ص ١٨٢
٦٥ ـ المصدر السابق ـ ص ١٩٣
٦٦ ـ جون بولوك ـ مصدر سابق ـ ص ٧٣ .
٦٧ ـ د. صلاح العقاد ـ التيارات السياسية في الخليج العربي ـ مصدر سابق ـ ص ٣٥١ .
٦٨ ـ محمد شريدة ـ مقال «تاريخ العلاقات العراقية الكويتية» ـ السفير اللبنانية ـ ١٩٩٠/٨/٣ .
٦٩ ـ حديث صحفي لوزير الاعلام الكويتي ـ الحوادث اللبنانية ـ ١٩٧٥/٨/٢٩
٧٠ ـ جريدة السياسة الكويتية ـ ١٩٧٥/٥/٣
٧١ ـ جريدة الفجر الظبيانية ـ ١٩٧٥/٧/٢٦
٧٢ ـ محمد شريدة ـ مصدر سابق
٧٣ ـ محضر اللقاء بين الرئيس العراقي والقائم بالأعمال الاميركي ـ السفير اللبنانية ـ ١٩٩٠/٩/٢٩ .

٧٤ - جريدة «الأنوار» اللبنانية - ١٩٧٥/٦/٢٦ .

٧٥ - نص البيان الختامي لمؤتمر الطائف - نقلا عن د . يحيى حلمي رجب - مجلس التعاون لدول الخليج العربية/ رؤية مستقبلية - مكتبة دار العروبة - الكويت - ١٩٨٣ - ص ٦٥ .

٧٦ - ملف الحرب العراقية الايرانية - السياسة الدولية - يوليو ١٩٨٦ - ص ١١٧

٧٧ - المصدر السابق - ص ١١٨ .

٧٨ - نقلاً عن : نقولا الفرزلي - الصراع العربي الفارسي - منشورات العالم العربي - باريس - ١٩٨٠ - ص ص ١٨١ - ١٨٣ .

٧٩ - «قبل اجتياح العراق للكويت ، كانت شركة بكتيل تبني في العراق مجمعاً كيماوياً بقيمة ملياري دولار . وكان بوسع المجمع المساعدة في انتاج الأسلحة الكيماوية» - جريدة «الحياة» - ١٩٩١/٦/١

٨٠ - سليم نصار - مقال «حلاف اميركا العراق - لماذا ؟» - جريدة «الحياة» - ١٩٩٠/٤/٢٧

٨١ - جريدة «الحياة» ١٩٩٠/٤/٣ .

٨٢ - محضر اللقاء بين الرئيس العراقي والقائم بالأعمال الاميركي - مصدر سابق

٨٣ - «العراق يتهم الكويت بسرقة أراضيه ونهب نفطه» - جريدة «السفير» اللبنانية - ١٩٩٠/٧/١٧ .

٨٤ - قبول العراق بشروط ايران - جريدة السفير - ١٩٩٠/٨/١١ .

٨٥ - ماكسويل تايلور - الاستراتيجية الاميركية العليا في الثمانينات - مؤسسة الابحاث العربية - بيروت - ١٩٨١ - ص ٢٧ .

[ورد ذلك في معرض حديثه عن كيفية التدمير الذي يجب القيام به ضد قوى الخصم ، وكان يقصد آنذاك الاتحاد السوفيتي . ويبدو أن الولايات المتحدة قد طبقت هذه الاستراتيجية على العراق في الحرب التدميرية التي خاضتها ضده منذ مطلع ١٩٩١] .

٨٦ - وقعت الكويت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة بتاريخ ٩١/٩/٥ .

ووقعت البحرين اتفاقية مشابهة بتاريخ ٩١/٩/٦ .

كما وقعت الكويت اتفاقية أمنية وعسكرية مع كل من بريطانيا وفرنسا بتاريخ ٩١/١٠/٤ - ٩١/١٠/٦ على التوالي ووقعت الامارات اتفاقية مشابهة مع فرنسا .

كما اكتفت المملكة بالاتفاق السعودي الاميركي عام ١٩٩٠ الذي تدفقت القوات الاميركية بموجبه على الأراضي السعودية .

وكانت عمان قد وقعت اتفاقية التسهيلات للقوات الاميركية عام ١٩٨٠ ولا تزال ملتزمة بها .

❀❀❀

الخاتمـــــة :

سيبقى الصراع على منطقة الخليج مفتوحاً لسببين أساسيين : يتعلق الأول بالموقع الجغرافي الخارج على الزمان . فهذه المنطقة المتوسطة في العالم تتحكم في خطوط المواصلات العالمية ، وتشكل حلقة وصل رئيسية بين الشرق والغرب، وإذا أخذناها ببعدها القومي العربي ، فإنها تشكل أيضاً حلقة وصل بين الشمال والجنوب من العالم القديم . ويتعلق الثاني بالثروة النفطية الكبيرة التي تختزنها ، وكون النفط مادة استراتيجية تتزايد أهميتها يوماً بعد يوم لجميع دول العالم وخاصة الدول الصناعية .

وتتحدد شدة الصراع على المنطقة بعاملين : الأول داخلي يتعلق بأوضاع دول المنطقة وقدرة أنظمتها وشعوبها وحكامها على صياغة علاقات صحيحة تحقق أقصى درجات التعاون بين جميع دول المنطقة ، بحيث تكون قادرة على تحقيق القوة والمنعة ، وتستفيد بالتالي من الموقع والثروة لصالح شعوبها أولاً ، ولصالح شعوب العالم الصديقة ثانياً ، ولصالح السلام والأمن الدوليين ثالثاً . وبما يعزز ويطور من مكانتها على الصعيد الدولي ، ويجعلها قادرة على التعاون مع جميع دول العالم على أرضية المصالح والمنافع المتبادلة والمتكافئة .

والثاني خارجي ، يتعلق بالوضع الدولي وميزان القوى بين الدول الكبرى المتصارعة عالمياً على المواد الخام والممرات والمواقع الاستراتيجية وفي المقدمة منها منطقة الخليج . وكلا العاملين مرتبطان بشكل وثيق ، ويؤثران سلباً وإيجاباً في بعضهما البعض ، فعندما تضعف قدرات المنطقة وتتزايد الخصومات والأحقاد والأطماع وتسود شريعة الغاب في علاقاتها مع بعضها البعض ، فإن الدول الكبرى تصب الزيت على نيران الخلافات ، وتبعث جيوشها وأساطيلها وجواسيسها إلى المنطقة ، وتمعن في سياسة : «فرق تسد» لتحصل على المزيد من المكاسب ، تحت ذريعة الدفاع عن المصالح الحيوية للدول الصناعية الكبرى ، ومصلحة السلام والأمن في العالم . وعندما تتمكن دول وشعوب المنطقة من نسج علاقات حميمة على أسس صحيحة بين بعضها البعض

وتحقق الأمن والاستقرار ، فإنها تسحب البساط من تحت أقدام الأجانب . ويصبح العامل الخارجي أقل تأثيراً ولن تكون له الغلبة في معادلة الداخل / الخارج ، مهما كانت الجهود التي تبذلها الدول الأجنبية ذات الأطماع لإثارة النزعات الضيقة والعصبيات القومية ليبقى دورها سيد الموقف .

والدول الامبريالية تتصرف ، منذ العهد البريطاني إلى العهد الاميركي الراهن على أساس أن شعوب هذه المنطقة وحكوماتها قاصرة ، جاهلة ، لا تحسن إدارة الامور ، تلعب بالنار ، تهدد بتصرفاتها ، مصالح الآخرين . ولابد من وضعها تحت الحماية والانتداب . لابد من «راعي» مستمر لهذه الحكومات والشعوب ليوجهها ، ليرشدها إلى الطريق السوي ، يضع الضوابط لها ويحدد سلاحها ، حدود علاقاتها ، شؤونها الداخلية والخارجية ، مصادر مياهها ، غذائها . . . ولسان حال هذه الدول الكبرى يقول : «لقد وجدت هذه الشعوب في المكان الخطأ» ! !

ذلك بالضبط هو المعنى الحقيقي للاتفاقيات التي فرضتها بريطانيا على شيوخ وحكام الساحل العربي من الخليج . والمعنى الحقيقي لاتفاقيات النفط المجحفة التي فرضتها على عواصم المنطقة من طهران وبغداد إلى الرياض ومسقط .

والسياسة الامريكية الراهنة لا تشذ في جوهرها عن السياسة البريطانية ، فإذا كانت الاتفاقيات المانعة الجامعة قد حرمت كل حاكم من حكام المنطقة من «أن يبيع أو يرهن أو يتصرف بأي جزء من أراضيه» إلا بموافقة بريطانية ، فإن الاعلان الاميركي بأن الخليج منطقة حيوية للولايات المتحدة وبالتالي ممنوع على السوفيت أن يقتربوا منه ، هو الطبعة العصرية لتلك الاتفاقيات البريطانية . أما تجميد الأرصدة وقرارات منع تصدير الأسلحة لايران والعراق ، فإنها تذكرنا بالقرارات البريطانية بتحريم تجارة الأسلحة إلا بموافقة بريطانية . وقس على ذلك الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة مع المملكة السعودية عام ١٩٧٤ والأعوام اللاحقة والتي وضعت قيوداً وحددت مسارات للعائدات النفطية ونمط التنمية والادارة والسلوك والتفكير السياسي ، بل والثقافة ، ان امكن ذلك . ومع تدشين النظام العالمي الجديد بتدمير العراق ، فإن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لاعادة المنطقة برمتها إلى العصر الاستعماري القديم ، حيث القواعد والتسهيلات العسكرية على امتداد المنطقة ، مع فارق جوهري واحد عن العهد البريطاني هو ان واشنطن تربح باستعمارها المنطقة وبغزوها عشرات المليارات من الدولارات ، كما ثبت في حرب الخليج الثانية ، في الوقت الذي كانت بريطانيا تدفع رواتب شهرية للمشائخ !! .

إن العرض الذي تقدم في الكتاب يكشف بوضوح أن الدول الكبرى تريد السيطرة على

نفط الخليج والعائدات المالية والأسواق والتحكم بالقرار السياسي والعسكري . وفي كل مرحلة من المراحل التي سبقت النظام العالمي الجديد ، كان هناك أعداء للدولة الاستعمارية المتحكمة في الخليج ، بدءاً من الدول الأوروبية الاستعمارية المتعاقبة ، وبالأخص بريطانيا وانتهاء بالولايات المتحدة التي قدمت البعبع السوفييتي «الذي نسجت حوله الكثير من الأساطير حول نواياه العدوانية . ولكن بعد انتهاء الاتحاد السوفيتي ، أصبح التفتيش عن العدو هو هاجس الادارة الاميركية ، ولذا قدمت نفسها كشرطي عالمي وخاصة في العالم الثالث . هذا العالم «القاصر» بنظر الغرب الاستعماري ، وبالتالي يجب ضبط تسلحه وحرمانه من أسلحة الدمار الشامل بل وتحديد نوعية تسلحه ، واستخدام مجلس الأمن كهيئة لاستصدار القرارات باسم الشرعية الدولية .

وأصبحت مهمة الادارة الأميركية الحالية هي الهيمنة على كامل المنطقة وضبط التسلح في كامل منطقة «القيادة المركزية» ، باستثناء الكيان الصهيوني والدول الخليجية المرتبطة معها كالمملكة السعودية والكويت على اعتبار أن القواعد العسكرية في هذين البلدين ليست أكثر من مستودعات للأسلحة الاميركية بأنواعها تتحكم الادارة الاميركية في أوجه صرفها واستخدامها وبالتالي لا ينطبق عليها قرار ضبط التسلح !!

وإذا كان العالم الثالث «قاصراً» لا يجب السماح له باقتناء التكنولوجيا الحديثة وخاصة في الميدان العسكري ، فإن الوضع في منطقة الخليج والمشرق العربي أكثر خطورة من ذلك . فالولايات المتحدة تريد الامساك بحنفيات النفط لتتمكن من الاستمرار في دورها القيادي العالمي ، تعويضاً عن حالة الضعف والانهاك التي وصلت إليها بعد أكثر من أربعة عقود من سباق التسلح مع الخصم الآخر الذي انهار ، ومن الطبيعي أن ينهار طرف المعادلة الآخر لتبرز معادلة جديدة . لكن الولايات المتحدة ترى في منطقة الخليج خشبة الخلاص والعصا السحرية التي تخضع بواسطتها العمالقة الجدد الساعين إلى احتلال موقعها في النظام الجديد .

ولا يعني هذا أن الدول المتصارعة الاخرى على منطقة الخليج كاليابان وألمانيا أو أوروبا الموحدة أقل شراسة من الولايات المتحدة أو أنها تمتلك مخزوناً من العطف الانساني على شعوب المنطقة ، بل ان سجلها الاستعماري السابق لا يشفع لها على الاطلاق . ولا يفهم الرأسماليون حقوق الشعوب في منطقتنا إلا بمقدار ما تفهم شعوبنا ودولها كيف تكون في المعادلة الدولية بحيث يكون موقعها منسجماً وما تملكه من موقع وثروة ، وليس ما يخطط لها الكبار في النظام العالمي الجديد .

ذلك يعني أن الحاجة ماسة وكبيرة لفهم المعادلة المعقدة والدقيقة وأطرافها المحلية والدولية والتأثيرات المتبادلة بين مختلف الأطراف بحيث نتمكن من صياغة معادلة سليمة من وجهة نظر

المصالح الحيوية لشعوب المنطقة .

فالنفط ملك لشعوب المنطقة ، وهذه المسلمة التي يرفضها الامبرياليون واحتكاراتهم الكبرى ، تقر بها سائر الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية . ولكن النفط مصلحة للدول الصناعية ولدول العالم أجمع . فكيف يمكن إقامة معادلة متكافئة بين المنتجين والمستهلكين ؟ كيف يمكن إقامة جسر ـ على حد تعبير د. علي العتيقة وزير النفط الليبي الأسبق ـ بين الطرفين بحيث يستفيد كلا الطرفين ، وبما يحفظ النفط كطاقة لأطول فترة ممكنة ، ويمكّن الدول المنتجة من تجاوز تخلفها واللحاق بركب التقدم ، وتستمر عجلة الصناعة والتقدم في الدول الصناعية أيضاً ؟

لا يمكن لهذه المعادلة أن تستقيم ما لم تلتزم أطراف منظمة الاوبيك بقواعد العمل بينها ، وبشكل محدد بلدان الخليج . فمن خلال اتفاقهم وتوحدهم في الموقف وعدم خضوعهم للارادة الاميركية والابتزاز الغربي ، يمكن الحفاظ على مصالحهم ، دون أن يكون ثمة أي تهديد لمصالح الآخرين .

إن النفط هو العنوان الأكبر في هذه المنطقة ، ترتبط معه وتتفرع عنه كافة قضايا الصراع ، بدءاً من مشاكل الحدود بين الدول الخليجية ومسألة توزيع الثروة بين أغنياء العرب وفقرائهم وعلاقاتهم مع الدول المجاورة ، وانتهاء بقضية الصراع العربي الصهيوني والتحرر من الامبريالية وأدواتها الاستيطانية إلى مسألة الوحدة العربية والتنمية وسواها من مسائل الخلافات العربية العربية .

إن الصراع على النفط قد اتخذ عناوين متعددة في العقود الأخيرة الماضية بدءاً من حرية الملاحة وسلامة مضيق هرمز والأمن والاستقرار في المنطقة وابعادها عن خطر الراديكالية بأشكالها ، وانتهاءاً بالنظام العالمي الجديد والحرص على الكيانات المشيخية الصغيرة التي تمثلت في حرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق .

ولابد بالتالي من تجزئة المعادلة إلى ء ملها الأساسية ، لنتمكن من التوصل إلى فهم أفضل لأطراف الصراع في المنطقة والأولويات التي يجب الالتزام بها لتتمكن الأمة العربية والأمم الصديقة المجاورة من خوض الصراع للحفاظ على الخليج ونفطه ونسج علاقات صحيحة مع الدول المجاورة الصديقة .

الأمن الداخلي

إن نقطة البدء في معالجة كافة قضايا المنطقة ، وخاصة قضايا دول مجلس التعاون

الخليجي هي المصالحة بين الحاكمين والمحكومين . فقد كشفت السنوات الأرضية عن البون الشاسع بين الأسر الحاكمة وبين جماهير الشعب ، على مستوى كل دولة من دول المجلس ، وعلى مستوى مجلس التعاون أيضاً .

فاستمرار تصرف الأسر الحاكمة على أنها أسر حاكمة مالكة يشكل مقتلاً للاستقرار الداخلي في هذه البلدان . ولابد من معالجة هذه الاشكالية بالغاء الامتيازات القبلية للأسر الحاكمة وادماج أفرادها (كما يجري في بعض النواحي حالياً) في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دون تمييز بينهم وبين أفراد الشعب ، مع استمرار الوضع السياسي المتميز للحاكم وبيته في أضيق نطاق (حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً) .

وتتطلب المصالحة بين الحاكم والمحكوم إقامة أنظمة عصرية ، حديثة ، أي دول مؤسسات وقوانين ، وإقامة حياة ديمقراطية على أرضية المساواة والعدالة والشورى والمواثيق العربية والدولية لحقوق الانسان بحيث يطغى الشعور بالاطمئنان والمسؤولية والمشاركة السياسية لأفراد الشعب في مصيرهم ، وبالتالي يتحول أفراد المجتمع من أرقام محلية إلى مواطنين حقيقيين يسهمون في صياغة القرار السياسي في بلدانهم ويدافعون عنها بدلاً من استجلاب الجيوش الأجنبية ودفع المليارات لها للحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة الحالية .

إن حل هذه المعادلة هو بداية الطريق لحل المعادلات الأخرى . فمشاركة المواطنين السياسية ستساهم في دفع بقية الأمور في الاتجاه الصحيح على المستويات المحلية والاقليمية والقومية .

إن انعدام المشاركة الشعبية والديمقراطية السياسية في المنطقة يجعل كافة الدول الأجنبية التي تتحدث عن مصالح حيوية لها في هذه المنطقة ، لا ترى سوى الأسر الحاكمة التي تعبث بالثروة والمال والأرض ، والتي يمكن التوصل إلى أية اتفاقيات مع أفرادها حول قضايا تمس جوهر أمن المنطقة وشعوبها بعيداً عن الأضواء ودون أية رقابة شعبية . وهذا يدفع هذه الدول إلى التمادي في إذلال المنطقة وفرض الشروط عليها وتغييب الشعب عن معرفة المسارات التي تسير عليها بلدان المنطقة منفردة أو مجتمعة . ولعل القرارات الخطيرة المتعلقة بشن حرب على ايران أو اجتياح الكويت أو استدعاء القوات الأميركية والأطلسية لحماية الأنظمة وأخيراً اتفاقيات الحماية الجديدة ، إن مجمل هذا السلوك المشين لمجموع الأنظمة لا يمكن أن يحصل لو كانت هناك مؤسسات شعبية تشريعية تحاسب الحكام وتتخذ بحقهم العقوبات والاجراءات اللازمة لردعهم عن السير في الطريق الخاطىء .

الوحدة الاقليمية :

أما على الصعيد الاقليمي ، فإن سير الأحداث قد أكد بشكل قاطع ضرورة توحيد دول مجلس التعاون انطلاقاً من قرارات قمم المجلس السابقة والدعوات الصادقة التي انطلقت من الغالبية الساحقة من القوى السيّاسية والفعاليات والشخصيات الوطنية ، وما تفرضه المتغيرات الكبيرة التي تحصل في عالمنا من توحيد الكيانات الصغيرة والتمسك بالمصالح القومية . وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة إلى تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية وغيرها بما يلحم المنطقة مع بعضها البعض ويحقق المزيد من التعاون باتجاه الاتحاد أو وحدة المنطقة .

وفي هذا المجال فإن الحاجة ماسة إلى حل مشاكل الحدود العالقة بين دول المجلس سواء بين البحرين وقطر أو بين دولة الامارات وسلطنة عمان أو بين الكويت والسعودية ، بتحويل المناطق المتنازع عليها إلى مناطق حيادية واستثمار خيراتها بشكل مشترك أو تحويلها إلى مناطق «تعاونية» .

إن تشكيل اتحاد بين دول الخليج الست هو اتحاد بين الأغنياء العرب . وذلك صحيح ولا يجب رفض هذا الاتحاد لهذا السبب ، فشعوب المنطقة توّاقة إلى هذا الاتحاد ، لأن فيه حلاً للكثير من المشاكل وأمناً عن المخاطر والأخطار الجدية التي تهدد بعض المناطق . وبالتالي فإن المطلوب من الحكام اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة ، إذا كانوا بمستوى المسؤولية . كما أن المطلوب من كل القوى الوطنية والاسلامية والفعاليات والشخصيات وأصحاب الرأي والمشورة والمثقفين الضغط باتجاه التوحيد ، وتبيان مخاطر الوضع الراهن واستمراره وما يفرزه الواقع الراهن من هدر كبير للامكانيات وتبديد للثروة من جراء المخاوف المتبادلة بين الحكام أو من جراء استمرار النظرة الضيقة المشيخية والأوهام حول المصالح الخاصة لكل أسرة من الأسر الحاكمة .

المسألة السكانية :

وإذا نظرنا إلى المشكلات الداخلية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها فإن المسألة السكانية تتصدر كافة التحديات . وتتمثل المشكلة في قلة السكان المحليين وحاجة المنطقة إلى المزيد من قوة العمل والبشر القادرين على الدفاع عنها . ولا يمكن معالجة هذه المسألة بشكل سليم إذا لم يتم التسليم بأن هذا الاقليم النفطي الخليجي هو جزء من الوطن العربي ، وبالتالي فإن العمق القومي هو وحده القادر على تأمين الضمانات البشرية للحفاظ على الهوية القومية

للمنطقة ولابد بالتالي من وضع قواعد سليمة لجلب العمالة العربية وتوطينها ومغادرة العقلية التمييزية العنصرية أو الاقليمية أو القبلية في التعامل مع العرب الوافدين .

ومن الطبيعي أن تلتفت جماهير المنطقة إلى العلاقات التاريخية بينها وبين أشقائها العرب في البلدان المجاورة وبالتحديد اليمن والعراق . فاليمن هو الجزء المتبقي من الجزيرة العربية خارج مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن أواصر القربى والعلاقات القبلية على امتداد الجزيرة العربية تفرض ضرورة التعاطي مع المسألة اليمنية بشكل صحيح انطلاقاً من كون اليمن واليمنيين جزء من المنطقة ومن الشعب العربي في الجزيرة العربية ، وبالتالي فإن من الضروري أن يتم التعامل مع هذا القطر بشكل يدمجه ويتفاعل معه سكانياً واقتصادياً ، أي إقامة علاقات سياسية تستند على العمق القومي والتاريخي والجغرافي بين هده البلدان واليمن وبما يعزز من الدور اليمني في تمتين النسيج الاجتماعي لعموم المنطقة .

إن هذه الرؤية للعلاقة اليمنية مع الاقليم الخليجي لا تقلل اطلاقاً من العلاقات التي يجب نسجها مع بقية البلدان العربية . وإذا كان الجميع تواقاً إلى نظام عربي جديد قادر على التلاحم والدفاع عن نفسه والتكامل والاسهام بفعالية في النظام العالمي الجديد ، فإن النظر إلى الاقليم الخليجي على أنه الحدود الشرقية للوطن العربي ، وبالتالي امتداد لهذا الوطن ، تتطلب أن يكون هذا الجزء ملتصق أشد الالتصاق ببقية أجزاء الجسم العربي ، يتواصل معه وبه كما تتواصل بقية أجزاء الجسم بأطرافه . وبالتالي يعطي ويأخذ . يحرك باتجاه المزيد من الاندماج وليس باتجاه المزيد من الانفصال كرد فعل على الخطيئة العراقية ، وهذا يعني أن المنطقة العربية مطالبة أن تتكامل من الناحية السكانية وأن تتكامل في المشاريع الاقتصادية . وان يكون الأمن الخليجي جزءاً من الأمن العربي دون أن يكون هناك أي اجحاف بحقوق الجيران في القضايا المشتركة التي تجمعهم والاقليم الخليجي أو الجيران الأفارقة مثلاً والأجزاء الافريقية من الوطن أو الجيران الأتراك والأجزاء السورية ـ العراقية من الوطن . وهكذا .

إن المجتمع الخليجي ، بما هو مجزأ في الكيانات الست ، يعاني من خلل بالغ في النسيج الداخلي ، وعلى الأنظمة أن تغادر السلوك الخاطىء الذي يعطي الانطباع وكأن هذه البلدان مؤقتة وان السكان مؤقتون والعمالة مؤقتة وأن كل شيء مرهون بالنفط ينتهي بانتهاء هذه الثروة .

إن عدم الاستقرار الاجتماعي وضعف النسيج الاجتماعي في دول الخليج الست يشكل خطراً حقيقياً ليس فقط على الهوية القومية للمنطقة ، وإنما أيضاً على الأنظمة أيضاً . ولا تصب كل الاجراءات الأمنية والنفقات الباهظة للتسلح والهدر الكبير للموارد في تعزيز الأمن والاستقرار ، بل انها تطمس جوهر المشكلة لبعض الوقت ، دون حلها جذرياً . هذا الحل الكامن في التخلي عن قوانين الهجرة والتجنيس الحالية بقوانين وأنظمة للهجرة قومية وعصرية في

الوقت ذاته وهذا يعني فتح باب الهجرة وعلى مصراعيه أمام العمالة العربية أولاً وللمسلمين ثانياً ولكفاءات العالم الثالث ثالثاً ، مما سيعزز من التماسك الاجتماعي ويجعل غالبية السكان من المواطنين بدلاً من الأوضاع الراهنة ، حيث المواطنين أقلية ينظر إليهم في الداخل والخارج العربي والأجنبي على انهم أصحاب نعمة ونفط لا يستحقون أن يترحم عليهم أحد إذا ألمّت بهم المحن .

هذا التلاحم والتعاون والترابط المحلي والاقليمي والقومي العربي كفيل بتمتين الجبهة العربية الخليجية في مواجهة الأعداء الأجانب الطامعين في منطقتنا . وانطلاقاً من الضرورة الوطنية والقومية لشعوب ودول المنطقة للمزيد من التلاحم والانصهار في الاطار القومي وبما يخدم المزيد من توزيع الثروة على الصعيد القومي بما يحقق مصلحة الامة عامة ، ودول وشعوب الخليج والجزيرة خاصة . ولا يترك مجالاً للحديث عن سوء توزيع للثروة النفطية بين أبناء الأمة ، وهي الذريعة التي رفعها النظام العراقي إبان الأزمة الأخيرة (وهي كلمة حق أراد بها باطل) .

الأمن الاقليمي :

إن المصالحة بين الحاكمين والمحكومين ، بين الشعب والأمة ، بين الاقليم النفطي والوطن العربي لا يجب أن يكون على أرضية المواجهة مع ايران ، بحيث يتبدى العمق القومي وكأنه تحد لايران وحقوقها في الخليج ، أو لتركيا وما تفرضه علاقات الجوار والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة الراهنة ، بل يجب العمل على إزالة الشكوك والهواجس والمخاوف لدى الجيران ، وخاصة الجمهورية الاسلامية الايرانية لأسباب عديدة .

فخلال مرحلة الشاه ، لعب هذا الطاغوت دور الدركي للامبريالية في الخليج وكان يتحدث عن الشعب العربي في الخليج بلغة المستعمرين «اولئك الوحوش إذا استولوا على عمان» كنموذج للمفردات الشوفينية الاستعلائية التي استعملها شاه ايران لتبرير غزوه لعمان . وكان يرى نفسه وريثاً لبريطانيا في عموم المنطقة . لقد زرع هذا السلوك المخاوف والشكوك لدى العرب من جيرانهم الايرانيين ، ومن أطماع الشاه في بلدان المنطقة .

وعندما انتصرت الثورة الاسلامية الايرانية ، انقلبت الآية . لقد لعب النظام العراقي دوراً أبشع من الدور الذي لعبه شاه ايران . فشن أطول حرب ضد ايران واستخدم شتى أنواع الاسلحة الكيماوية وغيرها ضد المدن الايرانية وسمى حربه ، زوراً وبهتاناً ، بالقادسية لنزع الصفة الاسلامية عن النظام الايراني برمته . ووقفت سائر الأنظمة الخليجية إلى جانب النظام

العراقي ، رغم المواقف المعتدلة التي اتخذتها السلطنة والامارات وقطر . وبالتالي فإن شرخاً عميقاً قد برز في العلاقات العربية الفارسية ، يحتاج إلى جهود كبيرة لترميمه ، خاصة وان الحكام العرب الخليجيين لم يكتفوا بالدعم الكبير للحرب ضد ايران ، بل استظلوا بالمظلة الأميركية لحمايتهم من ردود الفعل الايرانية ومن أجل إنزال المزيد من الضربات بإيران وتركيعها ، وهم يستعينون حالياً بالقوات الأميركية والفرنسية والبريطانية لمساعدتهم على ايران والعراق والدول العربية الاخرى .

لذا تبدو مسألة تجليس الامور على اسس سليمة مع ايران أكثر من ضرورية في هذه المرحلة بصفتها الجار الأكبر التي للعرب معها مصالح مشتركة في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بعيداً عن التدخل الأجنبي ، خاصة بعد أن أزالت الثورة حكم الطاغوت وأقامت نظاماً يتحدث الآن عن المصالح المشتركة والوحدة الاسلامية في اطار التنوع القومي لمواجهة المتغيرات الجديدة ليكون للمسلمين مكانة في عالم لا يرحم الضعفاء . والايرانيون متخوفون من أن يكون الدعم العربي لمنطقة الخليج غطاءاً للحضور الاميركي ، كما كانت مؤتمرات القمة العربية تغطية للقرارات الاميركية بدءاً من حماية الناقلات الكويتية وانتهاءاً بحماية الأنظمة الخليجية بعد الاجتياح العراقي للكويت .

وفي الوقت الذي يعرف الايرانيون أن حكام الخليج يرون عمقهم القومي من الزاوية الاميركية للضغط على الدول العربية الاخرى لتسهيل مهمة الحلول الاميركية في المنطقة وخاصة على صعيد القضية الفلسطينية ، واستخدام هذه الدول لابعاد ايران عن الشأن الخليجي ، فإن الاعتماد على قوة الامة لتكون بديلاً عن القوات الاميركية والاطلسية الاخرى ، وتعزيز موقع المفاوض العربي على جبهة الصراع العربي الصهيوني على أرضية المصلحة القومية ، وليس على أرضية تسديد الفواتير الإضافية السياسية لواشنطن ، ان التمسك بالثوابت هو الذي سيبدد المخاوف الايرانية ، خاصة ، من واشنطن وخططها العدوانية ضدها . ان التمسك بالثوابت هو الذي سيبدد المخاوف الايرانية ، خاصة وان الدول الامبريالية قد استخدمت «المسألة القومية» حسب تعبير الامام الخامنئي لتمزيق المنطقة ، واحداث شرخ في علاقاتها مع جيرانها المسلمين .

ومن الطبيعي ان تكون هناك علاقات متطورة بين ايران والجزء الشرقي من الوطن العربي بحكم الجوار . ويمكن لهذه العلاقات ان تكون جزءاً من العلاقات العربية القومية مع الجارة ايران ، وبالتالي تزداد متانة هذه الجبهة ، ولكن هناك الاحتمال المعاكس بأن تكون هذه العلاقة وسيلة لدى الاقليمية النفطية الخليجية العربية للانعزال عن الأمة وتمزيق صفوفها ، والاستقواء بايران وتركيا لمواجهة بقية الجسم العربي ، مما يعني تعميق الأزمة ، وتفاقم المشاكل التي ستواجه الاقليم الخليجي العربي . وسيجد الاميركيون ألف ذريعة وذريعة لاستخدام الجيران ضد

بعضهم البعض . ودروس الأحلاف التي رعتها واشنطن ولندن في هذه المنطقة منذ الخمسينات وحتى السبعينات أبلغ دليل على ذلك .

وعندما تتمكن الامة العربية عبر أطرافها الحدودية من نسج أوثق العلاقات مع الجيران الايرانيين والأتراك والأفارقة ، فإن هذا التحالف سيغير المعادلات الدولية . وعندها سيبزغ عالم جديد سيكون «الشرق الأوسط» فيه مركزاً وليس شرقاً . وسيكون قادراً على الاسهام في صيانة السلام والأمن الدوليين .



ملحق رقم (١)
عناصر قوة الانتشار السريع عام ١٩٨٠

(كما ورد في شهادة الجنرال كيلي أمام اللجنة الفرعية لقوى ونقل القوة التابعة للجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ في ٩ مارس ١٩٨٠)

«قوة الانتشار السريع ، في تنظيمها الحالي ، لا تملك قوات مفروزة لهذه الغاية بشكل دائم ، لكنها تملك قيادة أركان ـ قوة العمل المشتركة للانتشار السريع (ق ع م أ س) ـ وتتمتع بحقوق «سحب» وحدات منتخبة من أسلحة الجيش والبحرية والمارينز والجو . وهذه الوحدات تشكل «خزاناً» لقوات قتالية يمكن جمعها بواسطة (ق ع م أ س) من «تشكيلات قوى» حسبما تمليه الطوارىء . وبين الوحدات التي يمكن تخصيصها لقوة الانتشار هناك .

الجيش

- الفرقة ٨٢ المحمولة جواً ، قاعدة براغ ، كارولينا الشمالية تضم ١٦ ألف .
- الفرقة ١٠١ المحمولة جواً (الهجوم الجوي) فورت كلمبل ـ كنتاكي تضم ١٦,٥٠٠
- فرقة المشاة الرابعة والعشرون (المؤللة) فورت ستيوارت ، جورجيا تضم ١٧٥٠٠
- فرقة المشاة التاسعة ، فورت لويس ، ولاية واشنطن
- كتيبة فرسان القتال الجوي السادسة ، فورت هورد
- الكتيبة المدرعة ١٩٤ فورت نوكس ـ كنتاكي
- كتيبة المدفعية المضادة الحادية عشرة ، فورت بلس ، تكساس
- مجموعة القوات الخاصة الخامسة
- كتيبتان من الجوالة

سلاح الجو

- الجناح القتالي التكتيكي السابع والعشرون (طائرات ف ـ ١١١) قاعدة كانون الجوية ، ولاية نيومكسيكو .
- الجناح القتالي التكتيكي التاسع والأربعون (طائرات ف ـ ١٥) قاعدة هولدمان الجوية ، ولاية نيومكسيكو

- الجناح القتالي التكتيكي ٣٤٧ (طائرات ف ٤) قاعدة مودي الجوية ، ولاية جورجيا
- الجناح القتالي التكتيكي ٣٥٤ (طائرات أ ـ ١٠) قاعدة ميرتل بيتش ـ ولاية كارولينا الجنوبية .
- الجناح القتالي التكتيكي ٢٣ (طائرات أ ـ ٧) قاعد انجلند الجوية ـ ولاية لويزيانا .
- جناح الانذار والسيطرة المحمولة جواً ٥٥٢ (طائرات إي ـ ٣ اواكس)
- قوة النقل الاستراتيجية ـ الفرقة الجوية السابعة والخمسون (طائرات ب ـ ٥٢ هـ ، طائرات الصهريج كسي ـ ١٣٥ ، وطائرات الاستطلاع سي ـ ٧١ ويو ـ ٢ ـ س) قاعدة مينوت الجوية ، نيفادا .
- أسراب مختارة من قيادة النقل الجوي العسكري (طائرات سي ـ ٥ أ ، وسي ـ ١٤١ ـ وسي ـ ١٣٠)

مشاة البحرية (المارينز)

- قوة مارينز برمائية كاملة تتألف من فرقة مارينز ، جناح مارينز جوي وعناصر إسناد . تضم ١٦٥٠٠
- كتيبة المارينز البرمائية السابعة ، قاعدة المارينز ٢٩ بالمز ، ولاية كاليفورنيا (المعدات الثقيلة لهذه الوحدة مخزونة في ٧ سفن شحن للتوضيع المسبق في المحيط الهندي)

البحرية

- ثلاث مجموعات حاملة طائرات (كل مجموعة تتألف من حاملة طائرات اضافة الى ٣ ـ ٥ طرادات ومدمرات وفرقاطات)
- ثلاث مجموعات برمائية جاهزة تتألف من حاملات حوامات هجومية وسفن هجومية برمائية ، وسفن ابرار دبابات ، وزوارق ابرار اخرى» .

المصدر :

نقلاً عن ـ مايكل كمير ـ مصدر سابق ـ ص٩٤ ـ ص٩٥ .

ملحق رقم (٢)

القوات الأميركية المتوفرة للقوة الحامية للخليج وجنوب شرقي آسيا عام ١٩٨٨

القوة والتخصص	القوى البشرية
مركز قيادة القوات المركزية (قاعدة مكديل الجوية ـ فلوريدا)	١,١٠٠
القوات البحرية	١٢٣,٠٠٠
مقر القيادة في بيرل هاربر ـ هاواي	
٢ ـ ٣ مجموعات بقيادة حاملة طائرات [١]	
١ ـ ٢ مجموعات العمليات البرية	
٣ مجموعات ضفادع بشرية	
٥ أسراب طيران للدوريات البحرية	
قوة عمليات الشرق الأوسط (البحرين)	
قوات المارينز	٧٠,٠٠٠ ـ ٥٠,٠٠٠
القيادة (معسكر باندلتون ـ كاليفورنيا)	
قوة استكشاف المارينز وتضم	
١ ـ فرقة مارينز	
١ ـ جناح طيران مارينز [٢]	
١ مجموعة العمليات الخدماتية	
لواء استكشاف مارينز ويضم	(٨٠٠٠ ـ ١٨٠٠٠) [٣]
١ كتيبة مارينز (مدعومة)	
١ مجموعة طيران مارينز (مختلطة)	
١ مجموعة دعم خدمات اللواء	
قيادة القوات المركزية البرية	١٤٢,٠٠٠
قيادة الجيش الثالث (فورت فورسون ـ جورجيا)	

قيادة اللواء الثامن عشر المحمولة جواً	
الفرقة ٨٢ المحمولة جواً	١٦٥٠٠
الفرقة ١٠١ المحمولة جواً ـ الهجومية	١٦٥٠٠
فرقة المشاة ٢٤ الميكانيكية	١٧٥٠٠
اللواء السادس فرسان ميكانيكي (للقتال الجوي)	٣٥٠٠
اللواءين الثالث والثالث والسبعين المدرع الخفيف	
قيادة كتيبة الاسناد الاولى	
القيادة المركزية للقوات الجوية (القوة الجوية التاسعة)	**٣٣,٠٠٠**
٧ أجنحة قتال جوي تكتيكي (٤)	
٣ أجنحة قتال جوي تكتيكي (متوفرة للحلول محل تلك التي تسحق)	
٢ سرب قلاذفات استراتيجية (٥)	
١ جناح انذار محمول وجناح سيطرة ـ مجموعة الاستطلاع التكتيكي	
١ مجموعة قتال الكتروني	
١ جناح العمليات الخاصة	
قيادة قوات العمليات الخاصة	**٤,٥٠٠**
مقر قيادة قوات العمليات الخاصة (قاعدة مكديل الجوية ـ فلوريدا)	
مجموعة القتال الخاصة	
مجموعة العمليات البحرية الخاصة	
كتيبة الرماه	
سرب العمليات الخاصة	
المجموع	**٣٧٢,٠٠٠**

هوامش :

١) يتكون جناح الطيران البحري الفاعل عادة من ١٠ أسراب (٨٦) طائرة) وتتكون

٢ جناح من طائرات اف ـ ١٤

٢ جناح من طائرات F/A-18 المقاتلة الخفيفة

١ جناح من طائرات A-6 ، A-12 المقاتلة المتوسطة إضافة إلى جناح اسناد للانذار ومكافحة الغواصات والحرب الالكترونية والاستطلاع والامداد الجوي بالوقود وتشمل هذه ١٠ طائرات EA-6 ، و ٤ طائرات اي ـ ٢ ، و١٠ طائرات اس ـ ٣ و٦ طائرات اج ـ ٣ ، اج ـ ٦

٢) يتكون جناح طيران المارينز الفاعل عادة من ٢٣ ـ ٢٥ سرب (٣٣٨ ـ ٣٧٠ طائرة اضافة إلى :

٤ أسراب لطائرات مقاتلة هجومية
٢ ـ ٣ أسراب مقاتلات خفيفة
١ ـ ٢ سرب مقاتلات متوسطة
إضافة إلى عـدد من الطائرات للحرب الالكترونية والاستطلاع والامداد الجوي بالوقود والنقل والهجمات المحمولة جواً والملاحظة والسيطرة الجوية التكتيكية .

٣) إن قوات الشرق الأوسط الموجودة في البحرين هي الوحيدة من بين قوات الشرق الأوسط التي تحتفظ بتجهيزات معدة مسبقاً في منطقة الخليج فيما تحتفظ باقي قوات الشرق الأوسط بتجهيزات في سفن بالمنطقة وتستخدم كلا المجموعتين في مهمات للناتو ومنطقة آسيا .

٤) إن الجناح الجوي التكتيكي يتكون عادة من ٣ أسراب كل سرب منها يتكون من ٢٤ طائرة أما مجموعة الدعم القتالي مثل طائرات القتال الالكتروني من طراز اي اف ١١١ فيتم تنظيمها في أسراب يتكون كلاً منها من ١٨ ـ ٢٤ طائرة .

وحسب تقرير وزارة الدفاع فانه بنهاية ١٩٨٦ فإن الولايات المتحدة تمتلك ٤٠ جناحاً تكتيكياً مقاتلاً (٢٧ منها في حالة استعداد و١٣ جناح تابع للحرس الوطني والاحتياط) .
٥) هناك ما مجموعه ٧ أسراب من طراز ب ـ ٥٢ ج للمهمات المتعددة بما فيها المهام النووية وتشمل مهامها الاستطلاع الاستراتيجي والمهمات المضادة للسفن والقصف الأرضي الاعتيادي .

المصدر (قيادة قوات السنتكوم ووزارة الدفاع ـ التقرير السنوي ١٩٨٦ ص ٢١٢
والتقرير السنوي لعام ١٩٨٨ ص ص ٢٢٣ ـ ٢٣٣

نقلاً عن :
A. Cordsman – US Power projection Capabilitic in the Gulf & SW Asia ندوة اكستر
١١ ـ ١٣ يوليو ١٩٩٠

* * *

ملحق رقم (٣)

القواعد العسكرية ذات العلاقة بقوات الانتشار السريع

١ ـ قاعدة دييغو غارسيا

جزيرة دييغو غارسيا، طولها ١٥ ميلاً وعرضها مئات قليلة من الياردات، تحولت بأكملها إلى قاعدة ـ هي أكبر جزر أرخبيل تشاغوس في المحيط الهندي. اشترتها الحكومة البريطانية عام ١٩٦٥ من حكومة موريشوس. وتم توقيع اتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة لمدة خمسين عاماً لاقامة قاعدة أميركية فيها.

وقد أقامت الولايات المتحدة منشآت عسكرية لضرورات المواصلات ولتخزين الوقود. وفي عام ١٩٨٠ رصدت واشنطن مبلغ ١٨٠ مليون دولار لتسحين القاعدة وجعلها صالحة لاستقبال حاملات الطائرات وتوسيع المطار ليصل مدرجة إلى ٣٦٠٠ متر ليتمكن من استقبال طائرات النقل العملاقة من طراز ف ٥٢ الحاملة للصواريخ النووية، فضلاً عن المقاتلات النفاثة، إضافة إلى بناء مرسى عميق وتسميلات تخزينية للوقود ورصيف شحن وتفريغ وقود خاص بالأسطول الأميركي، وحظيرة صيانة للطائرات، ومستودعات اضافية ومبان لسكن الأفراد.

تحولت الجزيرة إلى أهم قاعدة في المحيط الهندي في مخطط بناء قوات التدخل السريع التي باشرت إدارة كارتر باعدادها، وقد بلغت تكاليف تطوير القاعدة حتى عام ١٩٨٥ قرابة ٢٤٥,٩ مليون دولار.

- تبعد عن مضيق هرمز ٣٠٠٠ كيلومتر.

٢ ـ القواعد والتسهيلات في عمان

ـ قاعدة مصيره العمانية

جزيرة مصيرة العمانية، تقع في بحر العرب، طولها ٥٠ كم. ومعظم أراضيها صخرية، ويعيش أهلها على صيد الأسماك. وقد أقيمت فيها قاعدة بريطانية منذ عام ١٩٥٩ لتقديم تسهيلات للتدريب الجوي البريطاني، حتى عام ١٩٧٧.

ارتبط الاهتمام الأميركي بها مع تصاعد العمليات العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير عمان عام ١٩٧٣، وتضاعف بعد ذلك، ووجدت الولايات المتحدة فيها نافذة جديدة تطل على المنطقة، وعلى ضوء اتفاق ١٩٧٥، فقد أقيمت فيها محطة لتزويد الطائرات الحربية بالوقوف خصوصاً تلك الطائرات التي تنطلق من قاعدة دييغو غارسيا أو خليج سابيك في الفليبين إلى منطقة الشرق العربي. كما يتم استخدامها كنقطة انطلاق وإرتكاز وتموين لطيران الاستكشاف البعيد المدى، وحلقة وصل للعمليات اللوجستية.

وعلى ضوء اتفاق ١٩٨٠ الذي وقعته الحكومة العمانية مع واشنطن لتقديم القواعد لقوات الانتشار السريع، فقد تم اعتماد ١٧٠ مليون دولار لتطوير المنشآت في قاعدة مصيرة، وأشرف فريق المهندسين في الجيش الأميركي على توسيع المدرج الأساسي، وزيادة طوله ليصل إلى ٣٥٠٠ متر، وبناء صهاريج معدنية ومخازن من الكونكريت لتخزين الوقود والذخيرة والمعدات والماء والمواد التموينية وأجهزة الكترونية للنقل الجوي، وذخيرة مدفعة وصواريخ جورجو.

وكان من أبرز الأدوار التي لعبتها القاعدة هو تسميل وصول الطائرات الأميركية عام ١٩٨٠ إلى إيران في عملية طوباس الفاشلة لتحرير الرهائن الأميركيين، حيث تم التزود بالوقود من تلك القاعدة.

● قاعدة خصب: قاعدة جوية صغيرة في شبه جزيرة مسندم قريبة من جزيرة الغنم وإمكانياتها محدودة وهي ملائمة لأعمال الدوريات البحرية والجوية.

● قاعدة ثمريت في إقليم ظفار، قاعدة طوارىء جوية وتسهيلات تقويم باستعمالها مجموعة دورين جوية، وتقع بالقرب من حدود اليمن.

● قاعدة السيب بالقرب من العاصمة مسقط، وهي قاعدة طوارىء وتسهيلات بحرية.

٣ - البحرين
قاعدة الجفير البحرية

قاعدة بحرية تستخدمها القوات البحرية الأميركية منذ يناير ١٩٤٩ بشكل مشترك مع القوات البحرية البريطانية حتى عام ١٩٧١ ، وهي مركز قيادة القوة البحرية الأميركية العاملة في الشرق الأوسط.

تم توقيع اتفاقية بين الحكومة الأميركية وحكومة البحرين في ١٩٧١/١٢/٢٣ على استمرار استخدامها من قبل قوات البحرية الأميركية إثر الانسحاب العسكري البريطاني في ذلك العام.

وفي عام ١٩٧٣ ، طالب اعضاء المجلس الوطني الغاء تلك الاتفاقية، وعدم تقديم أية تسهيلات للقوات الأميركية في ميناء الجفير أو المطار الدولي بالمحرق، إلا أن الحكومة لم تستجب لهذه الرغبة الشعبية.

وتم تحويل القاعدة من «مركز قيادة القوة الأميركية العاملة في الشرق الأوسط» إلى «وحدة الدعم الإداري» عام ١٩٧٧ ، دون أي تغيير في طبيعة العمل والقوة الموجودة! بل إن الإدارة الأميركية أقرت إضافة سفينتين حربيتين إلى القطع الموجودة ليصبح عددها خمس قطع حربية بما فيها سفينة القيادة «لاسال» عام ١٩٨٠ .

وقد أرادت الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ (بعد انتصار الثورة الايرانية) أن تصبح «القاعدة عصرية مجهزة بوسائل الكترونية واستماع ورصد لتسهيل الملاحة الجوية للطائرات والأقمار الصناعية، وقوات البحرية في المحيط الهادي. وان تكون نقطة تجمع للقوات الأميركية في الحالات الطارئة إذا قرروا القيام بعمليات عسكرية في المنطقة.

المنطقة المحددة لمسؤولية هذه القيادة تشمل الخليج والبحر الأحمر، وكانت تتبع قيادة الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط. وبعد تشكيل القيادة المركزية (ومركزها فلوريدا) أصبحت «وحدة الدعم الإداري» تتبع لهذه القيادة.

المملكة العربية السعودية

لم توقع حتى الآن رسمياً ـ اتفاقية قواعد مع المملكة السعودية: ولكن الولايات المتحدة تستخدم في المملكة اسراب من طائرات «ف ـ ١٥» و «ك س ـ ١٠»، وكذلك حاملات وقود من طراز «ك. س ـ ١٣٥» و «ا ـ ٣ ـ ا»، وتعمل هذه القوات من قواعد سعودية في حالات الطوارىء، كما تستعمل مجموعة «١ ـ ٣ ـ ١» في قاعدة الرياض، إن كل القواعد الجوية الرئيسية في السعودية تتمتع بامكانيات الحماية والتسهيلات اللازمة لأي تعزيزات أميركية جوية، أو لأية قوات ا مداد أميركية ثقيلة، وتوجد قواعد رئيسية ضخمة في الظهران وفي حفر الباطن، وهي جاهزة للاستعمال عند الضرورة.

الكويت

وافقت الكويت في نهاية سنة ١٩٨٧ على أن تسمح للولايات المتحدة باستئجار رصيف عائم يقف في مياهها الاقليمية. وأهمية هذا التسهيل أنه يخلق سابقة مهمة، ويظهر استعداداً الكويت لقبول أكثر في حالة شعورها بالضرورة.

مصر

حصلت الولايات المتحدة على موافقة ضمنية لتحريك قطعها البحرية عبر قناة السويس.

مطار غرب القاهرة: تستعمل القوات الاميركية ممراً جوياً لا يطلق عليه اسم: وهي في العادة تستخدم هناك مجموعة من مائة فرد من العسكريين، وقد استعمل هذا الممر لنشاط مشترك قامت به طائرات «اف ـ ١٥» و«أ ٣ أ» لنشاط «الاوكس».

رأس بناس: لا تزال رهن التفاوض، وتستطيع رأس بناس أن توفر امكانية ارتكاز لمجموعة طائرات «س ٥». وكذلك لتفريغ ونقل وحدات «س ل ـ ٧» وغيرها من سفن النقل البحري السريعة.

القواعد في المحيط الهندي

جـزيرة سيشل

يوجد مركز اتصال تابع لهيئة الفضاء الاميركية «ناسا»: كما توجد أيضاً قوة طيران.

كينيـا

قواعد «مومباسا» ومطار «نان يوكي» وقاعدة «كينيا البحرية الرئيسية»: وهي تقدم مراكز اتصال ونقل وصيانة وشحن، وقد تم الاتفاق الخاص بها في منتصف السبعينات، وتم توسيعها سنة ١٩٨٣ ، وبلغت تكاليف اعدادها من ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٦٦ مليون دولار، كما صرفت الولايات المتحدة مبلغ ٣٠ مليون دولار لتعميق مياه «مومباسا» بما يسمح بدخول حاملات الطائرات إليها.

الصومال

قاعدة «مقديشيو» وقاعدة بربرة، وبكل فيها مطار وميناء للعمليات البحرية والجوية الاميركية وتقدمان خدمات نقل بري وبحري وامكانيات صيانة واصلاح محدودة، وقد جرى توسيعها سنة ١٩٨٣ ، وبلغت تكاليف ذلك في ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٢٤ مليون دولار.

جيبوتي

تم التوصل إلى ترتيبات وتسهيلات مع الحكومة الفرنسية بما يسمح بدخول وعمل القوات الجوية للدوريات البحرية.

مناطق أخرى في دائرة مسئولية القيادة المركزية

منطقة شمال افريقيا وما يحيط بها:

المغرب: قاعدة سليماني: تم الاتفاق بشأنها في مايو ١٩٨٠ ، كانت في الأصل قاعدة لطائرات P47 وقد جرى اغلاقها سنة ١٩٧٣ ، ثم أعيد تحديثها وفتحها لتمركز مجموعات العمليات س ١٤١ وس ٥ .

قاعدة النواصر:

يجري تجديدها، وستكون جاهزة في مرحلة لاحقة.

* **ليبيريا: قاعدة مونروفيا**: تم الاتفاق بشأنها في فبراير ١٩٨٣ لكي توفر للقوات الاميركية امكانية استعمال مطار دولي للطوارىء لأغراض النقل الجوي أثناء العمليات. وسوف تقوم الولايات المتحدة بتمويل عملية توسيع المطار بما يسمح باستعماله بواسطة طائرات س ٥ ، وس ١٧ ، وس١٤١ .

منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط

* تركيا: قواعد موس وباتمان وارضروم: حصلت الولايات المتحدة على الحق في ترتيبات غير رسمية لاستعمال ثلاث قواعد جوية تركية قرب الحدود مع الاتحاد السوفياتي وايران والعراق. وهذه القواعد تابعة لحلف الاطلنطي، وقد تم تمويلها بما يسمح باستعمالها بواسطة قوات الولايات المتحدة لطائرات النقل السريع والمقاتلات.

المصـــادر:

- جيفري ريكورد - قوة الانتشار السريع، ترجمة عبد الهادي ناصف، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٣ - ص١١٢ .
- انتوني كورد سمن - قدرات الولايات المتحدة العسكرية للانزال في الخليج وجنوب غرب اسيا - (بالانكليزي)، ندوة اكستر (١١ - ١٣ يوليو ١٩٩٠).
- النهار العربي والدولي - ١٩٨١/٤/٥ .
- حسين موسى، الوجود العسكري الاميركي في الخليج، جريدة السفير اللبنانية، ٨٧/٧/٢٧ .
- التايمز اللندنية ١٩٨٢/١٠/٢٥ .
- محمد حسنين هيكل، «حرب الخليج . . أوهام القوة والنصر» - الحلقة الرابعة جريدة السفير - ٩٢/٣/٢٨ .
- المقدم هيثم الايوبي - العملية العسكرية الفاشلة في ايران - ندوة - ص٦٨ .

جدول رقم (١)

عدد السكان بالالاف وتوزعهم ونسبة المحليين الى الاجمالي

	١٩٧٥					١٩٨٠					١٩٨٧				
	محلي	عربي	اجنبي	الاجمالي	%	محلي	عربي	اجنبي	الاجمالي	%	محلي	عربي	اجنبي	الاجمالي	%
المملكة السعودية	٤٥٩٢			٧٣٣٤	٦٣	٥٠٧٠	٣١٧٨	٧١٢	٨٩٦٠	٥٧	٧٤٧٦			١٢٤٦٠	٦٠
الكويت	٤٧٢	٤١٩	١٣٦	١٠٢٧	٤٦	٥٧٠	٥٠٦	٢٩٤	١٣٧٠	٤٢	٧٤٩			١٨٧٣	٤٠
البحرين	٢٠٩	٢٠	٧٣	٢٦٧	٧٨	٢٣٣	٢٩	٧٨	٣٤٠	٦٩	٢٩٢			٤٥٠	٦٥
قطر	٥٣	٣٤	٩٣	١٨٠	٢٩	٩٢	٥٢	٩٦	٢٤٠	٣٨	١٠٥			٣٣٠	٣٢
الامارات	٢٠٢	١٠٣	٢٥٣	٥٥٨	٣٦	٢٩٢	٢١٨	٥٣٠	١٠٤٠	٢٨	٣٦٢			١٤٥٠	٢٥
السلطنة	٧٠٩	١٦	١٢١	٨٤٦	٨٤	٧٥٠	٤٥	١٨٥	٩٨٠	٧٦	٩٠٤	٥١	٣٧٥	١٣٣٠	٦٨
الاجمالي	٦٢٣٧			١٠٢١٢	٦١	٧٠٠٧	٤٠٢٧	١٨٩٥	١٢٩٣٠	٥٤	٩٨٧٨	٢٥٩٨	٤٣٣٣	١٧٨٩٣	٥٥

المصادر :

لعام ١٩٧٥

ـ اعتمدنا احصائيات وردت في ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي — ص ص ٥٣١ — ٥٣٤ (لاتوجد ارقام متشابهة في الجداول التي يضمها كتاب الندوة للبلدالواحد ! واعتمدنا ارقاما وسطية من ارقام متعددة) .

— احصائيات «اكوا» مختلفة بعض الشيء فنسبةالمحليين لمجموع السكان الاجمالي لاعوام ٨٠ و ٧٥ هي ٧٩٪ و٦٧,٩ ٪ على التوالي وكذلك النسب للبلدان الدول الست .

— د. كلثم علي الغانم ـ خصائص الهجرة الدولية في دول مجلس التعاون — مجلة التعاون الصادرة عن الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي — مارس ١٩٩١ . ص ١٨

— كما اعتمدنا النسب الواردة في المقال المذكور لاستخلاص عدد السكان العرب والاجانب لعام ١٩٨٠ وعدد السكان العرب في عمان لاعوام ٧٥ — ١٩٨٧ لعدم تغير النسبة حسب ماورد في المقال .

راجع د . كلثم علي الغانم — المصدر السابق ص ٢٣ ـ ٢٤

لعام ١٩٨٠

— اعتمدنا الارقام الواردة في دليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية لدول الخليج العربية الصادر عن منظمة الاستشارات الصناعية ص ١٣ .

لعام ١٩٨٧

—اعتمدنا الأرقام الواردة في نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ، التي يصدرها بنك الخليج الدولي

— البحرين — ديسمبر ١٩٨٨ـ ولذات العام اعتمدنا للكويت الارقام الواردة في دليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية لدول الخليج العربية — المصدر السابق — ص ١٣٩

— لابد من الاشارة إلى الارقام المتباينة حول السكان في المملكة وعمان بشكل خاص وبالتالي لمجموع السكان .

فحيث تشير نشرة الخليج الاقتصادية الصادرة في ديسمبر١٩٨٨ إلى ان عدد السكان قد وصل ١٧٨٩٣٠٠٠ نسمة فان تقديرات «بركس وسنكلر» الواردة في دراسة لها حول العمالة قدمت إلى ندوة جامعة اكستر في يوليو ١٩٩٠ تشير إلى أن عدد السكان عام ١٩٨٧قد بلغ ١٥٨٢٣٠٠٠ نسمة والفرق قرابة مليونين فقط !! ويمكن ملاحظة ذلك في القفزة لعدد السكان المحليين في السعودية مابين ٨٠ و٨٧ حيث قفز أكثر من مليونين ونصف نسمة!! .

— بلغ عدد السكان العرب عام ١٩٨٦ قرابة ٣ ملايين نسمة بينما بلغ عدد السكان الاجانب ٤ ملايين ولاشك أنه لو تم تجنيس العرب لبلغت نسبة المواطنين ٧٠ ٪ لذلك العام ولكن الانظمة تصر على اعتبار العرب اجانب وتعاملهم اسوأ من ذلك مما يؤكد الخلل في فهمها للمسألة الامنية .

جدول رقم (٢)

توزيع قوة العمل بالالاف ونسبة المحليين من الاجمالى

	١٩٧٥					١٩٨٠					١٩٨٧				
	علـــى	عربى	اجنبى	اجمالى	٪	على	عربى	اجنبى	اجمالى	٪	على	عربى	اجنبى	اجمالى	٪
السعوديـــة	١٣٠٠	٦٠٤	٦٤	١٩٦٨	٦٦	١٥١٩	٩٩٤	٧٠٠	٣٢١٣	٤٧	١٩٩٠			٤٣٥٦	٤٦*
الكويـــت	٤٧	١٤٣	٦٨	٣٩٨	[illegible]	١٠٩	٢٠٦	١٧٧	٥٠١	٢٢	١٢٧	٦٧٠	١٩		
البحريـن	٥٠	٦	٣٣	٨٩	[illegible]	٧٧	٩	٦٥	١٣٦	٤٦	٩١			٢٠٣	٤٥
قطـــــر	١٣	١٥	٤٦	٧٤	١٨	١٧	٢٢	٥٧	٩٦	١٧	٣٩	١٧٣	١٧		
الامارات المتحدة	٤٤	٥٦	١٩٢	٢٩٢	١٥	٥٤	١٠٢	٤٠١	٥٥٧ .	١٠	٦٥			٨١٨	٨
السلطنـة	٨٩	٩	٩٤	١٩٢	٤٦	١٦٨	١٦	٩٦	٢٨٠	٦٠	٢٢٠	٤٧٨	٤٦		
المجموع	١٥٨٣	٨٣٣	٤٢٥	٢٩٠٣	٥٥	٢٤٠١	١٣٤٩	١٤٩٢	٤٧٨٣	٥٠	٢٥٢٢	١٧٥٤	٢٤٢٢	٦٦٩٨	٣٨

المصادر

– ارقام دولة الامارات ، احصائيات ندوة العمالة الاجنبية – مركز دراسات الوحدة
ص ص ٥٣٤ – ٥٣٦
لاعوام ١٩٧٥ _ ١٩٨٠

— Birks Sinclair – International Migration and Development in Arab Region ,ICO – Genevia 1980

— I.L.O. ,Employment Manpower Problems and Policy Issues in Arab Countries – Genevia 1983 ·

من جداول مختلفة

– احصائيات عام ١٩٨٠ – مجلس التعاون – النشرة الاقتصادية – العدد ٢ – ص ٢٤٨ للمحليين والاجمالي

– د. النقيب – مصدر سابق – ص ص ١٢٨ – ١٢٩

– لعام ١٩٨٧ اعتمدت ارقام بنك الخليج الدولي – نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ديسمبر ١٩٨٨ تشير ارقام البنك إلى أن عدد المستخدمين المحليين وصل إلى ١٣٧٦ ألف وأن مجموع العمالة ٤٩٠٣ ألف بينما تشير مصادر الحكومة السعودية إلى أن مجموع العمالة قد وصل عام ١٩٨٦ إلى ٤٣٥٦ ألف وأن العمالة المحلية بلغت ١٩٩٠ ألف وقد اعتمدنا ارقام الحكومة – مجلة تجارة الرياض – العدد ٣١٣ – سبتمبر ١٩٨٨ (ارقام البنك ايضا لعام ١٩٨٦)

– تشير احصائيات الحكومة القطرية لعام ١٩٨٦ أن نسبة المحلين للعمالة الكلية قد وصلت ١٠ ٪ فقط والعمالة العربية ١٩ ٪ بينما العمالة الاجنبية ٧١ ٪ – ندوة للقادة الاداريين لدولة قطر – فبراير ١٩٨٨ بعنوان السمات العامة للسكان والقوى العاملة بدولة قطر .

– اعتمدنا نسبة ٥٨ ٪ للعمالة الاجنبية من العمالة الوافدة ونسبة ٤٢ ٪ للعمالة العربية من العمالة الوافدة حسب الدراسة التي قدمها د. هنري عزام (رئيس الدائرة الاقتصادية في بنك الخليج الدولي بالبحرين) لعام ١٩٨٦ وقد اعتمدناها لعام ١٩٨٧ ايضا .

– راجع جريدة الحياة بتاريخ ٩١/٤/٩ تحت عنوان «بنية السكان والقوى العاملة في دول الخليج في التسعينات»

– إن الاعتماد على الاجانب يتزايد سنة بعد أخرى من حيث العدد أو النسبة حيث قفزت ارقامهم من ٤٢٥ ألف إلى ٢٤٣٢ خلال ١٢ عاما فقط أي قرابة ٦ مرات بينما قفزت ارقام العمالة العربية من ٨٣٣ ألف إلى ١٧٥٤ أي قرابة الضعف فقط .

ولذا تزايدت نسبة حضور العمالة الاجنبية من ٣٤ ٪ من مجموع الوافدين في عام ١٩٧٥ إلى ٥٨ ٪ من مجموع الوافدين عام ١٩٨٧ ! ولاشك أن هذه النسبة قد تزايدت عام ٩٠ – ٩١ عندما قامت المملكة ثم الكويت بطرد اعداد كبيرة من العمال العرب واستبدلتهم بعمال اسيويين .

جدول رقم (٣)

سكان المنطقة العربية والدخل الفردى السنوى

الف نسمة   دولار

البلد/المنطقة	السكان			الدخل الفردى
	اواسط١٩٨١	١٩٩٠*	٢٠٠٠*	عام ١٩٨٣
مجلس التعاون	١٣٤٠٠	١٧٨٠٠	٢٥٦٠٠	١٤٥٥٨
العراق	١٣٥٠٠	١٩٠٠٠	٢٦٠٠٠	١٣٩٠
اليمن(بشطريه)	٩٣٠٠	١٢٠٠٠	١٦٠٠٠	٥٣٠
سوريا	٩٣٠٠	١٤٠٠٠	١٩٠٠٠	١٧٩٠
لبنان	٢٧٠٠	٣٠٠٠		٤٠٠٠
الاردن	٣٤٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	١٧٢٠
مصر	٤٣٣٠٠	٥٣٠٠٠	٦٤٠٠٠	٦٩٠
السودان	١٩٢٠٠	٢٥٠٠٠	٣٤٠٠٠	٤٠٠
المجلس المغاربي	٥١٧٠٠	٧٠٠٠٠	٩٧٠٠٠	١٩١٩
الاجمالي (مليون)	١٧٠,٦	٢٢١	٢٩٥	

المصادر :

- ناجي علوش ـ الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٦ ـ ص ص ٨٥ — ٨٦ .
- وصل متوسط دخل الفرد سنويا في الامارات ٢٣٧٧٠ دولار وفي قطر ٢١١٦٠ دولار عام ١٩٨١ . وهو أعلى معدل للدخل الفردي في الوطن العربي .
- الدخل الفردي للعراق مقدر لعام ١٩٧٦ .
- تمت الاستعانة بعدد من المصادر لاعتهاد عدد السكان فى بعض بلدان الخليج لأعوام التقدير .
- MEED - 9/8/1986

* المتوقع . .

جدول رقم (٤)

تطور استهلاك العالم من النفط والغاز م ب ي م

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٩	*١٩٨٥
مجموع الاستهلاك	١٤،٥	٣٠،٠	٦٥،٥	٧٨،١	٩٠،٢	٨٧،٥
الولايات المتحدة	٩،٥	١٦،٣	٢٥،٢	٢٧،٩	٢٩،٩	
اوروبـــــا	١،٢	٤،٣	١٤،٢	١٧،٨	١٨،٦	٤٨،٣
اليابـــــان	٠،١	٠،٦	٤،٢	٥،٦	٥،٩	
البلدان الاشتراكية	١،٤	٤،٠	١١،٦	١٤،٣	٢١،٥	٢٤،٠
بقية العالـــم	٢،٣	٤،٨	١٠،٣	١٢،٤	١٤،٣	١٥،٢

المصادر :

- Abbas Al-Nasrawi, Arab Oil & US Energy Requirements, (AAAUG) – Massachusetts, 1982 – PP. 5,9,12.
- Ali Attiqha, Interdependence on The Oil Bridge, P.33.

لعام ١٩٨٥ استهلكت الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ٤٨،٣ مليون برميل في اليوم.

* متوقـــع . .

جدول رقم (٥)

تطور احتياطات النفط فى منطقة الخليـــج / بليون برميل

	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٩٠	٪ لعام ٩٠	العمر المتوقع
المملكة السعودية	١٠	٦٦،٢	١٧١،٥	٢٥٧،٩	٢٧	١٤١،٥
الكويـــــت	١٥	٦٨،٧	٩٢،٥	٩٧،٥	١٠	١٦٨
البحريــــن	٠،٣	٠،٢	٠،١٦	٠،٠٨	-	٦
قطـــــر	١،٠	٣،٠	٣،٣	٣،٧	-	١٠
الامـــارات	-	١٠	٣٣،٠	٩٨،١	١٠	١٤٥،٥
سلطنة عمـان	-	٠،٥	٤،٠	٤،٤	-	١٠
العــــراق	٨،٧	٢٥	٥٦،١	١٠٠	١٠	٩٦،٨
ايـــران	١٣	٤٠	٤٧،٩	٩٢،٩	١٠	٨٦،٧
المجمــــوع	٤٨	٢١٣،٦	٤٠٨,٥	٦٥٤،٥٨	٦٧	
الولايات المتحدة	٢٥،٣	٣١،٤	٢٨،٠	٢٦،١	٣	٩،٢
الاتحاد السوفيتى	٦،٣	٢٨،٦	٦١،٠	٦٣،٠	٧	
مجموع العالـم	٩٢،٠	٣٥٠	٧٢١	٩٥٩	١٠٠	
٪ الخليـــج	٢٢،٢	٦١	٥٦،٧	٦٧	٦٧	

المصادر :

- نشرة الاوابيك مارس ١٩٨٨
- جريدة الحياة ارقام نفطية ٢٣ / ٥ / ١٩٩١
- مجلة «ميد» البريطانية ٤ /١٠ /١٩٨٦
- عبدالرزاق فارس ـ مجلة المستقبل العربى العدد ٣ /١٩٩١
- مجلة نفط العالم (بالانكليزية) اغسطس ١٩٩١
- د. راشد البراوى ـ حرب البترول فى الشرق الاوسط ـ ص ٣٨ و ٤٤
- لعام ١٩٨٥ اعتمدنا التقرير السنوى الثالث عشر لمنظمة الاوابيك ـ الكويت ١٩٨٦ .
- د. هنرى عزام ـ جريدة الحياة ٣ /١٠ /١٩٩١

جدول رقم (٦)

تطور احتياطات دول الخليج والعالم من الغاز الطبيعى مليار م٣

	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩
المملكة السعودية	١٤٩٨	٣٥٤٤	٤١٣٦	٤٢٦٦
الكويـــــت	١٢١٥	١٠٣٧	١٢٠٥	١٣٠٩
البحريـــــن	١١	٢٠١	١٩٥	١٨١
قطـــــر	٢٠٧	٤١٩٣	٤٤٣٧	٤٢٤٠
الامارات المتحدة	٢٦٩	٩٢٧	٥٧٦٢	٥٤٤١
السلطنـــة	٥٧	١٧٠	٢٦٩	٢٥١
العـــراق	٥٥٢	٩٢١	١٢٥	٢٥٦٥
ايـــران	٣٠٣٠	١٣٣١٤	١٣٣٠٠	١٣٣٤٠
المجمـــوع	٦٨٣٩	٢٤٣٠٧	٢٩٤٢٩	٣١٥٩٣
الولايات المتحدة		٥٥٨١		
الاتحاد السوفيتي		٤٢٤٩٣		
العالـــم	٣٨٠٩٩	٩٨٦٩٩	١٠٧٥١٨	١٠٦٧٩٤
٪ الخليـــج	١٨	٢٤،٦	٢٧	٣٠

المصادر :

- نشـرة الاوابيك - مارس ١٩٨٨
- «ميد» (بالانكليزية) - ١٩٨٦/١٠/٤
- «نفط العالم» (بالانكليزية) - أغسطس ١٩٩١
- التقرير السنوى الثالث عشر لمنظمة الاوابيك ١٩٨٦

جدول رقم (٧)

عائدات دول الخلـــج - مليون دولار

	٦١ - ٧٣	١٩٧٤	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٩	٧٤ - ٨٥
السعودية	١٦٤٦١	٣١١٧٤	١١٣٢٠٠	١٧٣٧٢	١٨٢٧١	٥٤٤٨٩٤
الكويت	١٠٤٢٠	٦٥٤٥	١٤٨٠٠	٧١٧٧	٦٦٧٧	١١٧٦٠٤
البحرين	٣٠٧٣	٣٧٥	١٠٦٠	٨٩٠	٥٦٥	٨٤٢٢
قطـــر	١٧٦٠	١٦٠٠	٤٥٩٠	١٦١٦	١٩٥٩	٣٤٣٣٤
الامارات	٢٦٧١	٥٥٣٦	١٨٧٠٠	٤٢٦١	٤٤٢٤	١٠٢٠٣١
السلطنة	٧٦٥	١٢١٤	٣٢٦٤	٢٣٣٠	٣١٥٠	٣٠٠٤١
العراق	٧٣٧٧	٥٧٠٠	١٠٤٠٠	٦٩٠٠		١٣٨٩٦٠
ايران	١٤٩٠٠	١٧١٥٠	٨٦١٩	٢٠٣٧		٢٠٧٧٥٦

المصادر :

- الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية - ندوة التنمية ص ٦٨ .
- نشرة الخليج - بنك الخليج الدولي - ديسمبر ١٩٨٧ .
- نشرة الخليج - بنك الخليج الدولي - نوفمبر ١٩٨٨
- نشرة الأوبك السنوية لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٤
- جريدة أخبار الخليج - البحرين - ١/٣/١٩٩٠م
- نشرة الأوابيك مارس ١٩٨٨ .
- الأسبوع العربي ٣/٢/ ١٩٧٦ .
- د. العتيقة - مصدر سابق ص ٨٦ .

Anthony Cordsman – Security of the Gulf – p 4

MEES 17/12/84 Middle East April 1989

Anthony Cordsman – US Power Projection Capabilities in the Gulf & SW Asia – Sympoium on the External Interests Arab Gulf – Exter University – 11 – 13 July 1990.

جدول رقم (٩)

حجم التجارة بين دول الخليج والدول الصناعية الكبرى مليون دولار

	الولايات المتحدة		اليابان		اوربا الغربية*	
عام	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
١٩٧١	٧٤٤	٦٩٦	٣٠٠٧	٦٦١	٣٩٥٣	١٥٩٤
١٩٧٤	٤٣٤٥	٣٤٤٢	١٤٢٧٥	٢٧٦٧	١١٨٠٣٢	٤٤٢٢
١٩٧٨	١١٢٨٧	٩٩٠٧	١٨٠٤٢	٧٣٣٨	٠٠	٠٠
١٩٨١	١٧٢١١	١١٢٢٧	٤٠٧٩٤	١٤٤٠٩	٣١٥٩٦	١٩٦٤٤
١٩٨٥	٣٦٨٤	٦١٨١			٧٨٠٦	١٥٩٠٩
١٩٩٠	١٤٨٨٠	٧٣٣١	٢٠٦٦٤	٥٤٨٢	١٠٣٩٦	١٧٨٨٣

* الصادرات الخليجية والواردات فقط لبريطانيا والمانيا وفرنسا
دول الخليج هي دول مجلس التعاون وايران والعراق.

المصادر :

- مجلة التعاون الخليجي ـ العدد ٢١ مارس ١٩٩١ .
- اعداد متفرقة من مجلة «ميد» البريطانية لسنوات ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١ .
- الحياة ١٩٩١/٣/١٥ .

جدول رقم (١٠)

نسبة امدادات النفط الخليجي للدول الصناعية
من استيرادها الكلي ٪

	١٩٦٤	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٦	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٢٤	١٩	٣٩	٢٨،٤	٦،٦	٢٧،٩
اوروبـــــا	٦٢	٦٣	٦٩	٦٢		٤١
اليابان	٨٥	٨٢	٧٩	٧٠	٦٨،٨	٦٨

المصادر :

- لأعوام ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٧ .
- البرت وولستر ـ أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج ـ مصدر سابق ـ ص ١٣ .
- لسنة ٧٩ :
- تقرير اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي ـ «النفط والسياسات الأميركية في المنطقة ـ مصدر سابق ص ١٤ .

حول امدادات اليابان راجع الوطن الكويتية ـ ٨٩/٣/٦ .

- لسنة ١٩٩٠ :

حول امدادات اليابان وأوروبا رادع: هنري عزام ـ تطورات أسواق الخليج بعد أزمة الخليج ـ الحياة ١٩٩١/١٠/٣ .

- أيضاً راجع حول امدادات الولايات المتحدة.

Paul Aarts & M.Renner – Oil & The Gulf War – Middle East Report July – Aug. 1991.

جدول رقم (٨)

الانتاج النفطي العالمي مليون برميل يومياً
ونسبة المساهمين الاساسيين فيه ٪

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الانتاج العالمي	٢٢،٠	٤٥،٤	٥٨،٥	٦٢،٨	٥٧،٦	٦٥،٣
			٪ من الانتاج العالمي			
الدول الصناعية	٤٤,٣	٤٢،٢	٢٩,٣	٣٢،٧	٤٣،٨	٣٩,٠
الولايات المتحدة (أ)	٣٣	٢٢،٥	١٨،٧	١٦،٢	١٨،٣	١٣،٦
اوربا الغربية	-	-	٠،٨	٣،٩	٦،٩	٦،١
دول الاوبيك	٤١،٧	٥١،٣	٥٣،٣	٤٣،٧	٢٩،٩	٣٨،٨
دول الخليج (ب)	٩	١١	١٣،١	٢٩،٩	١٨،٩	٢٤،٩
السعودية	٢	٣	٤،٥	١٥،٨	٥،٥	٩،٧
الدول الاشتراكية	١٤	١٥	١٧،٤	٢٣،٦	٢٦،٣	٢٢،٢

المصادر :

- لعام ١٩٦٠ المصدر: و.و. اندجيكيان - الأوبيك في الاقتصاد العالمي - دار المستقبل العربي - القاهرة - ص ١٤١ .
- جبهة الأوبيك على ثلاث جبهات - مجلة الحوادث اللبنانية ١٩٨٦/٣/٧ .

الانتاج الخليجي للأعوام ١٩٦٠ و١٩٧٠ من نشرة «ميس» ١٩٨٤/١٢/١٧ .

نسبة مساهمة السعودية، احتسبت من خلال كميات الانتاج السعودي للسنوات المذكورة من اعداد مختلفة من نشرة الخليج التي يصدرها بنك الخليج الدولي.

- لعام ١٩٧٠

Dankwart A. Rostow, Oil & Turmoil P.278

Paul Aarts & Michael Reaner – Oil & the Gulf War – Middle East Report – July – Aug 1991.

جدول رقم (١١)

نسبة حجم اعتماد دول الخليج على تصدير النفط لمجموع صادراتها ٪

	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٥
المملكة السعودية	١٠٠	١٠٠	٩٣	٩٥
العراق	٩٠	٩٨	٩٩	٩٩
الكويت	٩٤	٩٩	٩٢	٨٧
البحرين	٨٦	٩٠	٨٩	٨٧
قطر	١٠٠	١٠٠	٩٤	٩١
الامارات	١٠٠	٩٨	٩٤	٨٩
عمان	-	٩٩	٩٩	٩٨

المصادر :

لأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، (عدا البحرين وعمان)
راجع التقرير السنوي السابع لمنظمة الاوابيك ـ الكويت ١٩٨١
لأعوام ٨٠ ، ١٩٨٥ راجع : التقرير السنوي الثالث عشر لمنظمة الاوابيك ـ الكويت ١٩٨٦
ـ للبحرين :
د. توفيق سعيد بيضون ـ التجارة الخارجية الدولية والاقليمية للأقطار العربية ـ معهد الانماء العربي ـ ١٩٨٦ - ص٩٣

جدول رقم (١٢)

شراء السلاح ومصادره الرئيسية لدول الخليج

مليون دولار

		الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	اخرون	المجموع
للفترة مابين ٧٨ ـ ٨٣	ايران	١٠٠٠	٣١٠٠	٢٣٠	١٤٠	٢٢٦٠	٦٧٣٠
	العراق	٦٥٠٠	ـ	٢٢٠	١٨٠٠	٥١٠٥	١٣٦٢٥
	السعودية	ـ	٣٥٠٠	١٩٠٠	١٩٠٠	١٣٠٠	٨٦٠٠
	الدول الاخرى	٣٠	٣٩٥	٩٨٠	٦٢٠	٤١٠	٢٤٣٥
للفترة ٨٣ ـ ٨٧	ايران	١٠٠	١٠	٧٠		٨٦٨٥	٨٨٦٥
	العراق	١٣٩٠٠	ـ	٤٠	٤٨٠٠	١١١٢٥	٢٩٨٦٥
	السعودية	ـ	٧٢٠٠	٢٤٠٠	٦٤٠٠	٢٣٢٠	١٨٣٢٠
	الدول الاخرى	٢٦٠	٧٨٠	٣٥٥	١١١٠	٣٦٠	٢٨٦٥
٧٨ ـ ٨٧	المجموع	٢١٧٩٠	١٤٩٨٥	٦١٩٥	١٦٧٧٠	٣١٥٦٥	٩١٣٠٥

المصادر :

- US Arms Control and Disarmament Agency World Military Expenditure and Arms Transfers 1972 – 1982 – Washington – 1984

Anthony Cordsman – US Power Projection Capabilities – in the Gulf and SW Asia – Symposium on External Interests in the Arab Gulf 11 – 13 July 1990 – Exter University.

جدول رقم (١٣)

موازنات الدفاع في منطقة الخليج مليون دولار

	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	١٩٨٧
مجلس التعاون	٨٧٠٤	١١٤٣٥	١١٤٥٥	١٢١٥٥	١٥٧١٠	١٩٤٧١	٢٣٦٩٣	٢٧٩٣٨	٣١٩٤٤	٢٧٠٨٩	٢٩٢٤١	٢٣٩٢٨	١٦٩٩٦
السعودية	٧١٠٥	٩٢٨٨	٨٩٥٢	٩٦٢٦	١٢٣٩٠	١٤٩٩٠	١٨٤١٠	٢٢٠٤٠	٢٤٨٠٠	٢٠٤٠٠	٢١٣٤٠	١٧٢٩٠	١٠٤٩٠
الكويت	٧٣١	١٠٨٦	١٠٤٣	٦٤٩	٨٠٦	٩٣٩	٩٠٣	١١٧٩	١٤٧٣	١٥٠٥	١٦٠٦	١٣٦٩	١٣٣٠
البحرين	١٤	٢٨	٣٩	١٠٨	١٤٣	١٥٧	٢١٥	٢٨١	١٦٦	١٤٨	١٥١	١٦١	١٦٠
قطر	١٢٤	١٦٧	٢٣٠	٢٦٠	٤٧٥	٦٠٤	٧٢٠	٩٤٨	١٧٩٠	١٢١٣	٢٣٠٨	١٨٠٠	١٨٠٠
الامارات	٣٢	٨١	٥٠٥	٨٢٢	١١٩٧	١٧٢٤	٢٠٩٠	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٣٢	١٩٠١	١٥٨٠	١٧٠٠
السلطنة	٦٩٨	٧٨٥	٦٨٦	٦٨٧	٦٩٩	١٠٥٧	١٣٥٥	١٥١٠	١٧٤٢	١٨٩١	١٩٣٥	١٧٢٨	١٥١٦
ايران	٨٦٤٦	٩٥٢١	٨٧٤٧	٢٣٥١٠	١٤٧٠٠	١٢٥٤٠	١٣٨٢٠	١٥٥٧٠	١٣٥٦٠	١٨٩٦٠	٢١١٢٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠
العراق	١٥٥٥	١٦٨٤	١٨٩١	٨٨٢٣	١٠٠٠٠	١٧٤٦٠	٢١٦٨٠	٢٢٠٩٠	٢٢٢٦٠	٢٢٨٥٠	١٦٧١٠	١٦٥٠٠	١٦٥٠٠
المجموع	١٨٩٠٥	٢٢٦٤٠	٢٢٠٩٣	٤٤٤٨٨	٤٠٤١٠	٣٩٤٧١	٥٩١٩٣	٦٦٥٩٨	٦٧٧٩٤	٦٨٨٩٩	٦٧٠٧١	٥٧٤٢٨	٥٠٤٩٦

المصادر :

من ٧٥ ـ ٧٧

- Cordsman, Anthony – The Gulf and the Search for Strategic Stability, Westview Press – Colorado 1984 – P 503

من ٧٨ ـ ٨٨

- Cordsman, Anthony, US Power Projection Capabilities in the Gulf and SW Asia – Exter University – 11 – 13 July 1990

المراجع العربية

(١) سيد نوفل ، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٩

(٢) سير ارنولدت ويلسون - تاريخ الخليج - ترجمة محمد أمين عبد الله - وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - ١٩٨١

(٣) حزب البعث العربي الاشتراكي - الخليج العربي - دراسة موجزة - دمشق - ١٩٧٢

(٤) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - الخليج العربي أو فلسطين ثانية - القاهرة - ١٩٦٥ .

(٥) د. خلدون النقيب - المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٧

(٦) العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي - ندوة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٣

(٧) ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي - المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومنظمة العمل الدولية - الكويت ١٩٧٨

(٨) دليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية لدول الخليج العربية - منظمة الاستشارات الصناعية للدول الخليجية - الدوحة - ١٩٨٩

(٩) ناجي علوش - الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٦

(١٠) د. راشد البراوي - حرب البترول في الشرق الأوسط - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٥٣

(١١) فاسيليف - تاريخ العربية السعودية - ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة - دار التقدم - موسكو ١٩٨٦

(١٢) د. محمد الرميحي - النفط والعلاقات الدولية - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ١٩٨٢

(١٣) فرد هاليداي - النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي - ترجمة زاهر ماجد - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٥

(١٤) د. اندجيكيان - الاوبك في الاقتصاد العالمي - ترجمة زهدي الشامي - دار المستقبل العربي - القاهرة - ١٩٨٥

(١٥) بوريس رانشكوف - النفط والسياسة الدولية - تعريب د. خضر زكريا - دار الفارابي - بيروت - ١٩٧٤

(١٦) مجلس التعاون الخليجي - التقرير النهائي لدراسة تطور القوى العاملة في قطاعات

الصناعة والنفط والكهرباء وتحلية المياه في دول مجلس التعاون ـ (بالتعاون مع مركز البحوث التربوية في كلية التربية ـ جامعة الملك سعود) ـ الرياض ـ ١٩٨٧ .

(١٧) جاك دولونيه وجان ميشيل شارلييه ـ التاريخ السري للنفط ١٨٥٩ ـ ١٩٨٤ ، ترجمة ممدوح بدر الدين ـ الصحافة العربية الاوروبية ـ باريس ـ ١٩٨٨

(١٨) مروان بحيري ـ النفط العربي والتهديدات الاميركية بالتدخل ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٨٠

(١٩) آلن غريش ودومنيك فيدال ـ الخليج ، مفاتيح لفهم حرب معلنة ـ ترجمة ابراهيم العريس ـ دار قرطبة ـ قبرص ـ ١٩٩١

(٢٠) مايكل كلير ـ اتجاهات التدخل الاميركي في الثمانينات ـ ترجمة د. عمر محجوب ـ مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٢

(٢١) د. الياس شوفاني ـ اسرائيل ومشروع كارتر ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٦

(٢٢) ا. ي. ياكوفليف ـ السعودية والغرب ـ ترجمة محمد المصري ـ الحقيقة برس ـ بيروت ـ ١٩٨٩

(٢٣) حسين موسى ـ الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون ـ الحقيقة برس ـ بيروت ـ ١٩٨٧

(٢٤) ماكسويل تايلر وآخرون ـ الاستراتيجية الاميركية العليا في الثمانينات ـ مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١

(٢٥) ديل ر. تهتلين ـ تحديات الامن القومي في العربية السعودية ـ ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٠

(٢٦) روبرت تاكر ـ اغراض القوة العسكرية ـ دراسات استراتيجية رقم ٢٧ ـ ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١

(٢٧) تقرير إلى الكونغرس ـ اسرائيل والمصالح الأمنية الاميركية في الخليج ـ ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١

(٢٨) تقرير صادر عن اللجنة الفرعية لاوربا والشرق الأوسط في مجلس النواب ـ الكونغرس الاميركي ـ النفط والسلاح والسياسات الاميركية في المنطقة ـ ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١

(٢٩) جيفري ريكورد ـ قوة الانتشار السريع ـ ترجمة عبد الهادي ناصف ـ دار الوحدة ـ بيروت ـ ١٩٨٣

(٣٠) بنسون لي . جريسون ـ العلاقات السعودية ـ الاميركية ـ ترجمة سعد هجرس ـ دار

الجيل ـ بيروت ـ ١٩٩١
(٣١) خيرية قاسمية وآخرون ـ السياسة الاميركية والعرب ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٢
(٣٢) فردهاليداي ـ السياسة السوفيتية في قوس الأزمة ـ مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٢
(٣٣) جو ستورك ـ القواعد الاميركية في الشرق الاوسط ـ ترجمة مجدي نصيف ـ دار الهمداني ـ عدن ـ اليمن ـ ١٩٨٢
(٣٤) د. زهير شكر ـ السياسة الاميركية في الخليج العربي «مبدأ كارتر» معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٨٢
(٣٥) دراسات الكونغرس ـ امريكا تغزو الخليج ـ ترجمة وجيه راضي ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ١٩٩١
(٣٦) أمين سعيد ـ الخليج العربي ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت ـ بدون تاريخ
(٣٧) سعيد عوض باوزير ـ معالم تاريخ الجزيرة العربية ـ عدن ـ الطبعة الثانية ١٩٦٦
(٣٨) جي . ي .كيلي ـ الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ـ ترجمة خيري حماد ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٧١
(٣٩) محمد سعيد المسلم ـ ساحل الذهب الأسود ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٦٢
(٤٠) حسين محمد البحارنة ـ دول الخليج العربي الحديثة ـ اصدار شركة التنمية والتطوير ـ بيروت ١٩٧٣
(٤١) د. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ـ امراء وغزاة ـ دار الساقي ـ لندن ـ ١٩٨٨
(٤٢) د. حسن الخياط ـ الرصيد السكاني لدول الخليج العربي ـ جامعة قطر ـ ١٩٨٢
(٤٣) د. صلاح العقاد ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ سلسلة ألف كتاب ـ إدارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم بمصر ـ القاهرة ـ ١٩٥٦
(٤٤) ف. ف. ماشين وأ. إ. باكوفليف ـ الخليج العربي وخطط الدول الغربية ـ ترجمة د. حسان مخائيل اسحق ود. رضوان القضماني ـ مطابع الف باء ـ الأديب ـ دمشق ـ ١٩٨٨
(٤٥) أمين شاكر ـ مستقبل الخليج العربي ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت ١٩٧١
(٤٦) جان جاك بيريبي ـ الخليج العربي ـ ترجمة نجدة هاجر وسعيد الفز ـ المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٥٩
(٤٧) فهد القحطاني ـ مجزرة مكة ـ الصفا للنشر والتوزيع ـ لندن ـ ١٩٨٨
(٤٨) جبران شامية ـ آل سعود ماضيهم وحاضرهم ـ دار الأبحاث ـ بيروت ـ ١٩٨٦

(٤٩) د. جمال زكريا قاسم ـ الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ١٩٧٣

(٥٠) جون بولوك ـ الخليج ـ ترجمة دهام موسى العطاونة ـ مطبوعات دهام موسى ـ لندن ـ ١٩٨٨

(٥١) رياض نجيب الريس ـ وثائق الخليج العربي ـ رياض الريس للكتب والنشر ـ لندن ـ ١٩٨٧

(٥٢) عبد العزيز المنصور ـ التطور السياسي لقطر ١٨٦٨ ـ ١٩١٦ ـ دار ذات السلاسل ـ الكويت ـ ١٩٨٠

(٥٣) د. عبد العزيز المنصور ـ التطور السياسي لقطر ١٩١٦ ـ ١٩٤٩ ـ دار ذات السلاسل ـ الكويت ـ ١٩٨٤

(٥٤) د. يحيى حلمي رجب ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، رؤية مستقبلية ـ دار العروبة ـ الكويت ـ ١٩٨٣

(٥٥) سالم سعدون ـ جزر الخليج العربي ـ دراسة في الجغرافية الاقليمية ـ دار الحرية ـ بغداد ـ ١٩٨١

(٥٦) د. علي فخرو وآخرون ـ أمن الخليج والأمن العربي ـ كتاب «الخليج» ـ مركز الخليج للدراسات العربية ـ الشارقة /الامارات العربية/ نوفمبر ١٩٩١

(٥٧) الجبهة الشعبية في البحرين ـ الصراع على الخليج العربي ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٩

(٥٨) قاسم جعفر وآخرون ـ الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ٩ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨٢

(٥٩) قاسم جعفر وآخرون ـ الاستراتيجية الاميركية الجديدة ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجة رقم ١١ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨٢

(٦٠) قاسم جعفر وآخرون ـ قضايا الخليج العربي ـ سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ١٠ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨٢

(٦١) د. صلاح العقاد ـ التيارات السياسية في الخليج العربي ـ مكتبة الانجلو مصرية ـ القاهرة ١٩٧٤

(٦٢) د. فؤاد سعيد العابد ـ سياسة بريطانية في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ـ دار ذات السلاسل ـ الكويت ١٩٨١

(٦٣) روبرت جيران لاندن ـ عمان مسيراً ومصيراً ـ ترجمة محمد أمين عبد الله ـ بيروت ـ ١٩٧٠

(٦٤) ندوة التنمية ـ الأصول المالية الخارجية لأقطار الخليج العربية ـ دار كاظمة ـ الكويت ـ ١٩٨٥

(٦٥) البرت وولستر ـ «انصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج» ـ دراسات استراتيجية

رقم ٢٦ ـ مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨١
(٦٦) ملخص لأعمال ندوة دولية ـ أوراق عربية رقم ٥ ـ مركز الدراسات العربية ـ لندن ـ ١٩٨٠
(٦٧) جاسم خالد السعدون ـ النفط والمالية العامة ـ ندوة منتدى التنمية ـ يناير ١٩٨٩
(٦٨) دانيال دوران ـ الاحتكارات البترولية وسياستها الدولية ـ ترجمة وليم خوري ـ دار المعرفة ـ دمشق ـ دون تاريخ
(٦٩) انتوني سامبسون ـ الشقيقات السبع ـ ترجمة سامي هاشم ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٧٦
(٧٠) المصالح الامبريالية الاقتصادية في الوطن العربي ـ دراسة ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٧٩
(٧١) د. محمد عبد الفضيل ـ النفط والوحدة العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٠
(٧٢) د. جورج قرم ـ النفط العربي والقضية الفلسطينية ـ أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ٥ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٨٦
(٧٣) اوراق ندوة «السمات العامة للسكان والقوى العاملة بدولة قطر» للقادة الاداريين لدولة قطر ـ فبراير ١٩٨٨
(٧٤) د. علي خليفة الكواري ـ رسالة إلى عاقل ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ ١٩٩٠
(٧٥) د. محمد وشيد الفيل ـ الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ـ رابطة الاجتماعيين ـ الكويت ـ ١٩٦٧
(٧٦) د. نقولا الفرزلي ـ الصراع العربي الفارسي ـ منشورات العالم العربي ـ باريس ـ ١٩٨٠
(٧٧) د. عبد المالك التميمي ـ التبشير في منطقة الخليج العربي ـ شركة كاظمة للنشر ـ الكويت ـ ١٩٨٢
(٧٨) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٨ ـ منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت ـ ١٩٨٣
(٧٩) ورقة حول «احتمالات يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي» ـ ندوة ابعاد الصراعات الاقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي ـ مركز الخليج للدراسات العربية ـ الشارقة ـ ١٩٨١
(٨٠) التدخل العسكري في منابع النفط ـ دراسات استراتيجية رقم ١ ـ مؤسسة الابحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٠
(٨١) تقرير بعثة الكونغرس الى الخليج ـ عام ١٩٨٧
(٨٢) د. جرجس حسن ـ تركيا في الاستراتيجية الاميركية بعد سقوط الشاه ـ مطبعة الجاحظ ـ

دمشق - ١٩٩٠
(٨٣) د. محمد متولي - حوض الخليج العربي - الجزء الأول - مكتبة الانجلو مصرية - القاهرة - ١٩٧٥
(٨٤) ندوة (عرب بلا نفط) اعداد عبد المجيد فريد ، مؤسسة الابحاث العربية - بيروت - ١٩٨٦
(٨٥) د. توفيق سعيد بيضون - التجارة الخارجية الدولية والاقليمية للاقطار العربية - معهد الانماء العربي - بيروت - ١٩٨٦

الصحف العربية

١ - أخبار الخليج - البحرين - اعداد متفرقة
٢ - الوطن - الكويت - اعداد متفرقة
٣ - الأنباء - الكويت - أعداد متفرقة
٤ - السياسة - الكويت - أعداد متفرقة
٥ - القبس - الكويت - أعداد متفرقة
٦ - الرأي العام - الكويت - أعداد متفرقة
٧ - صوت الكويت - الكويت - أعداد متفرقة
٨ - الخليج - الشارقة - الامارات العربية المتحدة - أعداد متفرقة
٧ - البيان - دبي - الامارات العربية المتحدة
٨ - الاتحاد - أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة
٩ - الشرق - قطر - أعداد متفرقة
١٠ - العرب - قطر - ١٩٨٠/١٠/٢٩
١١ - الرياض - المملكة العربية السعودية - ١٩٧٩/٢/٨
١٢ - عكاظ - المملكة العربية السعودية ١٩٨٥/٢/٢٤
١٣ - السفير - بيروت - أعداد متفرقة
١٤ - الحياة - لندن - أعداد متفرقة
١٥ - كيهان العربي - طهران - أعداد متفرقة

المجلات الاسبوعية والشهرية

١ ـ التعاون الخليجي ـ الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ـ الرياض ـ أعداد متفرقة .
٢ ـ دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت ـ أعداد متفرقة .
٣ ـ صوت الخليج ـ الكويت ـ يناير ٧٨
٤ ـ الأزمنة العربية ـ الشارقة ـ الامارات العربية المتحدة ـ أعداد متفرقة
٥ ـ الاسبوع العربي ـ بيروت ـ ١٩٨٦/٢/٣
٦ ـ الحقيقة ـ بيروت ـ اعداد متفرقة
٧ ـ النهار العربي والدولي ـ بيروت ـ أعداد متفرقة
٨ ـ الكفاح العربي ـ بيروت ـ ٨٧/٧/٢٧
٩ ـ الصياد ـ بيروت ـ أعداد متفرقة
١٠ ـ الحرية ـ بيروت ٨٤/١١/١٨
١١ ـ الفكر الاستراتيجي العربي ـ بيروت ـ ابريل ٨٩
١٢ ـ الحوادث ـ بيروت ـ ١٩٨٦/٣/٧
١٣ ـ عالم التجارة ـ بيروت ـ يونيو ١٩٨١
١٤ ـ إلى الأمام ـ دمشق ٨٤/١١/١٧
١٥ ـ دراسات تاريخية ـ جامعة دمشق ـ ديسمبر ١٩٩٠
١٦ ـ السياسة الدولية ـ القاهرة ـ ابوليو ١٩٨٦
١٧ ـ الموقف العربي ـ قبرص ـ ٨٢/٣/٢٠
١٨ ـ المستقبل ـ باريس ـ أعداد متفرقة
١٩ ـ الوحدة ـ المجلس القومي للثقافة العربية ـ الرباط ـ مارس ١٩٩١

النشرات والتقارير

١ ـ ٥ مارس ـ الجبهة الشعبية في البحرين ـ أعداد متفرقة
٢ ـ نشرة الاوابيك ـ مارس ١٩٨٨
٣ ـ النشرة الاقتصادية ـ بنك الخليج الدولي ـ أعداد متفرقة
٤ ـ التقارير السنوية لمنظمة الاوابيك ـ ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

المراجع الأجنبية

1 – Shireen Hunter – Gulf Cooperation Council, problems and prospects – Center for strategic Inter. Studies – Georgetown Univ – 1989

2 – Shahram Chubin, Security in the Persian Gulf – Domestic Political Factors–International Institute for Strategic Studies (11SS) U.K. 1981

3 – Abbas Alnasrawi, Arab Oil & US Energy Requirements, Association of Arab – American University Graduates, Massachusetts, 1982

4 – Ali Ahmed Attiga– Interdependence on the Oil Bridge – Petroleum Information mmihee Committee of the Arab States – 1988

5 – Dankwart A. Rustow – Oil and Turmoil – W.W.Norton & Company - New York – 1982

6 – Edward N. Krapels – Oil & Security – Adelphi Papers 136 – I.I.S.S. London – 1977

7 – Dr. J.S. Birks & Dr. C.A. Sinklair, Repatraition, Remittances and Reunions – Syposium on External Interests, in the Arab Gulf 11–13 July 1990 – Centre for Arab Gulf Studies – University of Exter.

8 – Committee on Energy and Natural Resovres – Access to Oil – The US Relationships with Saudi Arabia & Iran – US Goverment Printing Press – Washington – 1977

9 – Hearinqs before a Subcom. of the Com. on Gov. Operations House of Representatives – Effect of Iraqi – Iranian Conflict on US Energy Policy – Sep. 30 – 1980

10 – Hearinqs before the Subcommittre on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs – US Interests in and Policies Towards the Persian Gulf – House of Representatives – Washington – 1980

11 – International Labor Office – Syposium – Employment and Manpower Problems and Policy Issues in Arab Countries – Geneva – 1983

12 – R.K. Romazani – The U.S. $ Iran – Praeger Special Studies – USA – 1982

13 – Benson Lee Grayson – Saudi – American Relations – University Press of America – Washington – 1982

14 – Antony Cordsman – The Gulf and th Search for Stability – Westview Press – Colorado – USA – 1984

15 – Shahram Chubin and Sepehr Zabih – The Foreign Relations of Iran – University of California Press – London – 1974

16 – Rouhallah K.Ramazani – Iran's Foreign Policy 1941 – 1973 University Press of Virginia – USA – 1975

17 – Antony Cordsman – US Power Projection Capabilities in the Gulf & SW. Asia – Syposium on External Interests in the Arab Gulf – Exter University 11 – 3 July 1990.

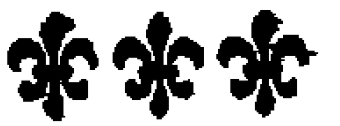
18 – National Security Study Memorandum 200 – Implication of World Population Growth for US Security and Overseas Interests.

19 – James F. Petras & Roberto Kerzeniewecz – US Strategy in The Gulf – AAAUG. Massachusetts – 1981

20 – Murray Gordon – Conflict in the Persion Gulf – Facts on Files – New York – 1981
21 – Report of the Defence Policy Panel and the Investigations Subcommittee of the Com. on Armed Services – House of Representatives – July 1987
22 – A Staff Report Prepared for the Committee on Foreign Relations (War in the Gulf) – 1984
23 – Molly Izzard – The Gulf – London – 1974

الصحف والمجلات والنشرات الانكليزية

١ـ MEED أعداد متفرقة لعدة سنوات
٢ـ World Oil أعداد متفرقة لعدة سنوات
٣ـ MEES أعداد متفرقة لعدة سنوات
٤ـ Middle East Report – July – August 1991
٥ـ New York Times أعداد متفرقة
٦ـ Economist January 1981
٧ـ Feature 3/5/1991
٨ـ Foreign Affairs – Summer 1991, Vol. 70, No:3
٩ـ MERIP December 1973
١٠ـ International Herold Tribune 2/6/1975
١١ـ Gulf Times – Bahrain – 19/12/1989



المحتويات

هــذا الكتــاب

من يسيطر على الخليج ونفطه، يسيطر على عصب الحياة في عالمنا المعاصر.

يعرض هذا الكتاب خطط الولايات المتحدة، منذ الاعلان عن الانسحاب البريطاني في نهاية الستينات، للسيطرة على منطقة الخليج، وكيف نسجت خيوط استدراج كافة القوى الاقليمية الخليجية، عبر الحرب العراقية الايرانية واجتياح الكويت، لتصل إلى سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية التي أعادت المنطقة برمتها إلى عصر الاستعمار القديم، مع فارق أن بريطانيا كانت تدفع رواتب للشيوخ، في حين يدفع «الشيوخ والسلاطين والملوك» أجوراً خيالية للأميركان للدفاع عنهم!.

ولأن الأجنبي لايجد موقعه الممتاز إلا بضعف الداخل، كان لابد من التطرق إلى النزاعات العربية ـ الايرانية، والعربية ـ العربية التي كانت ولا تزال العصا السحرية التي تستخدمها القوى الأجنبية الطامعة، لاضعاف القوى المحلية، وتقديم نفسها حكماً، شرطياً، يفصل بين المتخاصمين، للدفاع عن «المصالح الحيوية» للغرب الامبريالي.

يعالج هذا الكتاب قضايا المنطقة من وجهة نظر منحازة لقضايا الأمة العربية، وفي مقدمتها الوحدة القومية وضرورة التدفق البشري العربي إلى المنطقة العربية الخليجية، وربط الأمن الخليجي بعمقه العربي. وحق الأمة في الاستفادة القصوى من ثروتها النفطية. ومنحازة للمصلحة المشتركة للأمتين الجارتين، العربية والايرانية، وضد الشرطي الدولي الذي دشن «النظام الاستعماري الجديد» بحرب الخليج الثانية.

تصميم الغلاف : طالب الداوود